

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد مالي وتقنيات كمية
أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د في العلوم الاقتصادية
تحت عنوان:

حرب العملات وتأثيرها على العلاقات التجارية الدولية في
ظل تحول النظام النقدي الدولي
دراسة حالة "اليوان الصيني-الدولار الأمريكي"

من إعداد الطالب: كياس أسامة
تحت إشراف: أ.د. بيبي يوسف

أ.د/ صديقي مليكة	أستاذة	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د/ بيبي يوسف	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
أ.د/ بن زيان راضية	أستاذة	جامعة الجزائر 3	عضوا
أ.د/ ديب كمال	أستاذ	جامعة تيبازة	عضوا
د/ بورزق إبراهيم فوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضوا
د/ شايب يمينة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 3	عضوا

الموسم الجامعي: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ“

صدق الله العظيم

ما دعوة أنفعُ يا صاحبي

من دعوة الغائبِ للغائبِ



ناشدتُك الرحمن يا قارئاً

أن تسألَ الغفرانَ للكاتبِ



الشكر والتقدير

كلمة شكر وتقدير

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

[النمل: 19]

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

واعترافا بالفضل وتقديرا بالجميل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف "بيبي يوسف" الذي أشرف على هذا البحث وخصص جزءا من وقته لنا ولم يدخر أي جهد في تقديم التوجيهات السديدة والنصائح القيمة لإثراء هذا العمل، فله مني كل التقدير والاحترام.

أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة مسبقا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا وأناروا درب حياتنا، ونخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3.

أتوجه بالشكر إلى عائلتي الكريمة بالأخص والداي وإخوتي وزوجتي وأبنائي الأعزاء شكرا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة شكرا للجميع وجزاكم الله عنا خير الجزاء.

كهي كياس أسامة

الإهداء

الإهداء

إلى الأم العزيزة رمز العطاء وفيض الدعوات والحب.
إلى الأب الغالي الذي قادتني نصائحه إلى هذه المحطة من دربي.
إلى شقيقتي وشقيقي، بلا تعليق أو استثناء.
إلى الزوجة والأبناء الأعزاء.
إلى الأصدقاء وأصحاب الهمم.
إلى كل الأوفياء الذين جمعني بهم مسيرة الألف والباء.
إلى كل هؤلاء
أهدي هذا العمل، ثمرة السنوات من الأخذ والعطاء.

كوكبياس أسامة

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	الشكر والتقدير.....
	الإهداء.....
IV-I	الفهرس.....
V	قائمة الجداول.....
VI	قائمة الأشكال.....
VII	قائمة الملاحق.....
أ-ث	مقدمة.....
الفصل الأول: العلاقات التجارية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد	
03	المبحث الأول: موقع التجارة الدولية ضمن إطار العلاقات الاقتصادية الدولية
03	المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية
06	المطلب الثاني: التفسيرات الواقعية والنظريات العلمية المفسرة لقيام التجارة الدولية
24	المطلب الثالث: الاقتصاد العالمي بوصفه الإطار الطبيعي لتطور التجارة الدولية
26	المطلب الرابع: سمات العلاقات الاقتصادية الدولية والعوامل المؤثرة عليها
28	المبحث الثاني: آليات تحرير التجارة الدولية في الفترة الممتدة ما بين 1947 و 1994 في ضوء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT
29	المطلب الأول: تعريف الغات GATT
30	المطلب الثاني: مبادئ الغات
31	المطلب الثالث: جولات الغات التفاوضية
33	المطلب الرابع: جولة الأوروغواي
36	المبحث الثالث: الهيئات والمنظمات المعاصرة المهيمنة على النظام التجاري الدولي ما بعد 1994
36	المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organization
42	المطلب الثاني: الاتحادات الاقتصادية الإقليمية Regional Economic Federations
46	المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Corporation
48	المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمة العالمية للتجارة كعاملين في تفشي الأزمة الاقتصادية لسنة 2008
50	المبحث الرابع: السياسات التجارية الدولية بين مفهومي التحرير والحماية في سياق تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008
50	المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية الخارجية وأهدافها

51	المطلب الثاني: اتجاهات سياسات التجارة الخارجية
55	المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية
62	المطلب الرابع: مستقبل السياسات التجارية في ضوء تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008
الفصل الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية	
68	المبحث الأول: الإطار المنهجي للنظام النقدي الدولي
68	المطلب الأول: ماهية النظام النقدي الدولي ومكوناته في النظام الاقتصادي العالمي
74	المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي ما بين سنة 1500 وسنة 1939
80	المطلب الثالث: نظام بريتن وودز (1945-1971)
84	المطلب الرابع: التطورات النقدية العالمية بعد انهيار بريتن وودز (مرحلة الاضطرابات النقدية العالمية)
88	المبحث الثاني: مؤسسات النظام النقدي الدولي
88	المطلب الأول: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund
91	المطلب الثاني: دور الصندوق في دعم أسس النظام النقدي الدولي
93	المطلب الثالث: البنك الدولي للإنشاء والتعمير "البنك العالمي" IBRD
98	المطلب الرابع: مؤسسات التمويل والتنمية الدولية
107	المبحث الثالث: تحديات النظام النقدي الدولي
107	المطلب الأول: المشاكل الموضوعية للنظام النقدي الدولي
109	المطلب الثاني: المشاكل الخاصة للنظام النقدي الدولي
111	المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي وأزمة سنة 2008
113	المطلب الرابع: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على النظام النقدي الدولي
116	المبحث الرابع: إصلاحات النظام النقدي الدولي
117	المطلب الأول: أهداف إصلاح النظام النقدي الدولي
119	المطلب الثاني: إصلاحات النظام النقدي الدولي قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008
122	المطلب الثالث: اقتراحات بناء نظام نقدي دولي جديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008
124	المطلب الرابع: تعزيز دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي

الفصل الثالث: حرب العملات الدولية	
130	المبحث الأول: أسعار وأنظمة صرف العملات، دورها في المعاملات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على النظام النقدي الدولي
130	المطلب الأول: سعر الصرف أهميته وخصائصه
134	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
140	المطلب الثالث: أسواق الصرف الأجنبي وآثار تقلباته على النظام النقدي الدولي
142	المطلب الرابع: قواعد إختيار أنظمة أسعار الصرف وإدارتها في ظل الصدمات الاقتصادية
149	المبحث الثاني: تقلبات أسعار العملات وآثارها الاقتصادية
149	المطلب الأول: إنخفاض وتخفيض قيمة العملة
152	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لتخفيض وانخفاض قيمة العملة
158	المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
162	المطلب الرابع: سياسة رفع وارتفاع قيمة العملة وشروط نجاح رفعها
166	المبحث الثالث: حرب العملات ومحدداتها
167	المطلب الأول: ماهية حرب العملات
168	المطلب الثاني: البعد النظري والتاريخي لظاهرة حرب العملات
173	المطلب الثالث: أشكال تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف ضمن سياق حرب العملات
177	المطلب الرابع: الجهات الفاعلة في حرب العملات
180	المبحث الرابع: انعكاسات حرب العملات على قيمة العملات وميزان القوة الاقتصادية
181	المطلب الأول: إنعكاس حرب العملات على قيمة الذهب والنفط
184	المطلب الثاني: أثر حرب العملات على الأسواق المالية والنقدية العالمية
186	المطلب الثالث: إنعكاسات حرب العملات على التجارة الدولية
188	المطلب الرابع: أثر حرب العملات على النمو والتوازن الخارجي
الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار	
194	المبحث الأول: تحليل البنية والاتجاهات العامة للاقتصاد الصيني
194	المطلب الأول: النهضة الاقتصادية الصينية
197	المطلب الثاني: المؤشرات الكلية للاقتصاد الصيني

203	المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الصيني
204	المطلب الرابع: التجارة الخارجية الصينية
208	المبحث الثاني: تحليل البنية والاتجاهات العامة للاقتصاد الأمريكي
208	المطلب الأول: بنية الاقتصاد الأمريكي ومرتكزاته
215	المطلب الثاني: المؤشرات الكلية للاقتصاد الأمريكي
220	المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الأمريكي
222	المطلب الرابع: التجارة الخارجية الأمريكية
228	المبحث الثالث: التجارة الخارجية البينية الأمريكية-الصينية
228	المطلب الأول: الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية (الواردات الأمريكية الصينية)
230	المطلب الثاني: الصادرات الأمريكية نحو جمهورية الصين الشعبية
232	المطلب الثالث: الميزان التجاري البيني الصيني-الأمريكي
235	المطلب الرابع: التحليل المقارن للاستثمار الدولي بين البلدين
237	المبحث الرابع: أسعار صرف يوان-دولار
237	المطلب الأول: أثر انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي على الاقتصاد الصيني
240	المطلب الثاني: سعر صرف اليوان وتأثيره على الاقتصاد العالمي
245	المطلب الثالث: صراع العملات "يوان صيني- دولار أمريكي"
246	المطلب الرابع: دراسة إحصائية لأثر سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيني
258	خاتمة.....
263	قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-1	مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT وأهدافها	31
02-1	جولات الغات التفاوضية	32
03-1	مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة	42
04-1	أهداف السياسات التجارية	51
01-2	أشكال قاعدة الذهب	78
02-2	أنواع قروض البنك الدولي	98
03-2	ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى للسنوات المالية 2019-2017	100
04-2	ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض لمنطقة إفريقيا للسنوات المالية 2019-2017	102
05-2	ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض لمنطقة جنوب آسيا للسنوات المالية 2019-2017	103
06-2	ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي (ملايين الدولارات)	105
01-3	دلالة ارتفاع RER و REER	133
02-3	مقارنة بين RER ، REER ، NEER وتأثيراتها على التنافسية	133
03-3	تأثير السياسة النقدية على الأسعار	137
04-3	ميزان المدفوعات وتعديل سعر الصرف	138
05-3	مقارنة بين نظم سعر الصرف المختلفة	144
06-3	الفروق بين تخفيض وانخفاض قيمة العملة	152
07-3	شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة	160
08-3	تأثير تخفيض قيمة العملة وتقلبات سعر الصرف على الاقتصاد	161
09-3	مقارنة بين أثر رفع قيمة العملة وتخفيضها على الاقتصاد الكلي	163
10-3	شروط نجاح رفع قيمة العملة وأثره على الاقتصاد	165
11-3	آليات وأهداف حرب العملات	168
12-3	تدخلات البنوك المركزية في أسواق الصرف في سياق حرب العملات	171
13-3	أشكال التدخل في إطار حرب العملات	175
14-3	أبرز التحركات لليوان مقابل الدولار في الفترة الممتدة من 2007-2011	178

180	الأطراف الفاعلة في حرب العملات	15-3
187	خفض قيمة العملة، تأثيره على الصادرات، الواردات والتضخم في الدول	16-3
189	قيمة العملة، تأثيرها على الصادرات، الواردات والتضخم	17-3
190	نوع التغير في قيمة العملة، انعكاساتها والفئات الأكثر استفادة وتضررا	18-3
196	سمات ومراحل النهضة الصينية الاقتصادية	01-4
198	معدل الادخار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	02-4
199	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الصيني 2000-2024	03-4
201	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين 2000-2024	04-4
202	تطور إحتياطات العملة الأجنبية لدى الصين 2002-2024	05-4
205	تطور التجارة الخارجية لدى الصين 2010-2024	06-4
206	الهيكل السلعي للصادرات الصينية 2024	07-4
207	الهيكل السلعي للواردات الصينية 2024	08-4
208	التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية 2024	09-4
208	التوزيع الجغرافي للواردات الصينية 2024	10-4
209	نسب العملات في تشكيلة احتياطات الصرف الأجنبي الرسمية الثلاثي الثاني 2025	11-4
210	نسبة الدولار من احتياطات الصرف الأجنبية الرسمية	12-4
211	البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2024	13-4
213	البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي لأمريكا لسنة 2024 حسب مكونات الطلب	14-4
215	الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدين الأخيرين	15-4
218	تطور نسبة الدين العام الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (1946-2024)	16-4
219	تطور التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية (2011 إلى 2024)	17-4
224	أبرز إجراءات السياسة التجارية الأمريكية خلال العقدين الأخيرين	18-4
225	الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية 2018-2022	19-4
226	الهيكل السلعي للواردات الأمريكية 2018-2022 بملايين الدولارات	20-4
227	التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية 2018-2022 بمليارات الدولارات	21-4
227	التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية 2018-2022 بمليارات الدولارات	22-4
229	تطور الواردات الأمريكية من الصين 2001-2024	23-4

230	الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين 2024	24-4
231	تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين 2001-2024	25-4
232	الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين 2024	26-4
233	العجز التجاري السنوي للسلع بين الولايات المتحدة والصين 2001-2024	27-4
234	العجز التجاري السنوي للسلع بين أمريكا والصين 2020-2024 (مليار دولار)	28-4
236	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصين وأمريكا (2000-2024)	29-4
242	سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي	30-4
244	الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير اليوان على القطاعات الاقتصادية الصينية	31-4
246	تفاصيل صراع العملات يوان-دولار	32-4
246	سيناريوهات حرب العملات يوان-دولار	33-4

قائمة الأشكال

<u>الرقم</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>الصفحة</u>
01-1	مجالات التجارة الدولية	06
02-1	دورة حياة المنتج	21
01-2	الارتباطات العالمية للبنك الدولي نهاية سنة 2019 (من إجمالي 62,3 مليار دولار)	97
02-2	إقراض البنك لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى حسب القطاعات لسنة 2019 (مجموع 4,3 مليار دولار)	101
03-2	إقراض البنك لمنطقة إفريقيا حسب القطاعات لسنة 2019 (مجموع 15 مليار دولار)	102
04-2	إقراض البنك لمنطقة جنوب آسيا حسب القطاعات لسنة 2019 (مجموع 8,9 مليار دولار)	104
05-2	الارتباطات العالمية لمجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (نتائج سنة 2019)	106
06-2	انعكاسات الأزمة المالية العالمية ل 2008 على الدولار والعملات المنافسة	116
01-3	أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت	146
02-3	أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف المرن	147
03-3	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت	148
04-3	أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن	148
05-3	منحنى ل لرصيد الميزان التجاري	154
01-4	تطور نسبة الدولار من احتياطات الصرف الأجنبية الرسمية	210
02-4	تطور البنية القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2024	212
03-4	البنية القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي لأمريكا لسنة 2024 حسب مكونات الطلب	213
04-4	شكل الانتشار للعلاقة بين BCA و TCYD	247

المقدمة

مقدمة

أصبحت الدول في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة، أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، بحيث لم تعد القدرة على النمو أو الاستقرار الاقتصادي شأناً داخلياً صرفاً، بل باتت مرتبطة بمدى قوة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى وفي مقدمتها العلاقات التجارية، فقد أدى التحرير المالي والتجاري، وتحرير حركة رؤوس الأموال، إلى زيادة كثافة التبادل التجاري بين الدول.

شهد النظام الاقتصادي العالمي مع بداية القرن واحد وعشرون تقلبات أساسية في موازين القوى، حيث برزت قوى اقتصادية جديدة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي ساهمت في تعميق إختلالات الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق برزت العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارها فاعلة بقوة في الاقتصاد العالمي ورغم النمو المستمر في التجارة البينية بين البلدين، إلا أن هذه العلاقة لم تخل من التحديات، لاسيما تلك المتعلقة بالتزامات الصين بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وقضايا حماية الملكية الفكرية، إلى جانب الخلل المزمع في الميزان التجاري الأمريكي لصالح الصين، حيث يمثل الفائض التجاري الصيني ما يقارب 20% من العجز التجاري الأمريكي كما اتهمت الصين بتخفيض نسبي لقيمة عملتها "اليوان" مقابل العملات الأجنبية (لا تعكس البيانات الأساسية للاقتصاد أو الفائض التجاري لها) بغرض تعزيز تنافسية صادراتها، في وقت قامت فيه الولايات المتحدة بإتباع سياسات توسعية نقدية ضخمة أدت إلى ضغوط نزولية على قيمة الدولار بهدف تنشيط اقتصادها.

وقد شهد النظام النقدي الدولي منذ نشأته انتقالاً تدريجياً من نظام قائم على الذهب والفضة إلى نظام يقوم على مرونة أسعار الصرف وتحديداتها وفق القوة الاقتصادية والتجارية للدول ومع توسع التجارة الدولية وتصادم التنافس بين القوى الكبرى، برزت ظاهرة "حرب العملات"، إذ سعت العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها لتحقيق مكاسب تجارية قصيرة الأجل وكانت الشرارة الأولى لهذه الحرب بين الولايات المتحدة والصين، ثم امتد تأثيرها ليشمل قوى اقتصادية أخرى مثل اليابان والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن بعض الدول الناشئة كالبرازيل والهند ودول جنوب شرق آسيا.

غير أن هذه السياسات القائمة على خفض قيمة العملة لا يمكن أن تستمر طويلاً في ظل التشابك الاقتصادي العالمي، لأن المكاسب التي تحققها دولة ما تأتي غالباً على حساب دول أخرى، ما يؤدي في النهاية إلى أضرار متبادلة ومع اتساع رقعة هذه السياسات، يزداد خطر تحول حرب العملات إلى حرب تجارية عالمية تتسم برفع الرسوم الجمركية وتقييد السلع المتدفقة من الدول ذات العملات المنخفضة، وهو ما قد يقود إلى تباطؤ النمو العالمي وتراجع الطلب الدولي، وبالتالي يضع الاقتصاد العالمي أمام احتمالات الركود.

وبعد الأزمة المالية لسنة 2008، التي أدت إلى استنفاد العديد من الدول أدواتها التقليدية للتحفيز الاقتصادي، اتجهت بعض القوى الاقتصادية الكبرى إلى تبني سياسات نقدية مباشرة للتحكم في أسعار الصرف فقد سجلت الصين تدخلات ملحوظة في قيمة اليوان، كما قامت اليابان بضخ كميات كبيرة من الين للحد من ارتفاعه، في الوقت الذي اتجهت فيه الولايات المتحدة إلى توظيف سياسة "التمويل بالتضخم" للمحافظة على تنافسية الدولار.

من خلال ما سبق، تتضح أهمية الإشكالية التي يتناولها هذا البحث، والمتمثلة في:

إشكالية البحث:

ما هو واقع العلاقات التجارية الدولية في ظل حرب العملات والتحول الذي يشهده النظام النقدي الدولي؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي انعكاسات الاختلالات الاقتصادية الدولية الراهنة على طبيعة العلاقات بين القوى التجارية الكبرى؟
2. ما هو دور النظام النقدي الدولي في توسع حجم التجارة الدولية؟
3. ما هي أبعاد حرب العملات؟ ومن هي الأطراف المتعاملة الفاعلة في اشتعالها؟
4. ما هي خصوصية العلاقات التجارية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟

واعتمادا على ذلك، جاءت فرضيات الدراسة كما يلي:

- إن الصدمات الاقتصادية العالمية دفعت القوى التجارية الكبرى إلى التدخل في أسواق الصرف بهدف تعزيز تنافسية صادراتها كأداة حديثة في تعزيز انتعاشها الاقتصادي.
- إن النظام النقدي الدولي يعد نتاجا للإنتعاش الاقتصادي العالمي، ويتطور بقدر تطور هذا التفتح.
- تقلبات أسعار صرف اليوان-دولار تمثل عاملا أساسيا في حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والصين حيث يتأثر هذا الترابط بعوامل سياسية وتاريخية.
- تعد قيمة العمل من المفاهيم الجوهرية في الاقتصاد السياسي، وترتبط بفهم كيفية تكوين السعر، وكيفية توزيع الدخل، ودور العمل في خلق الثروة داخل النظام الاقتصادي. ويختلف تحليل هذا المفهوم تبعا للمدرسة الاقتصادية المعتمدة، إلا أن هناك نقاطا مشتركة تجعل العمل عنصرا محوريا في الإنتاج.

وللإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع، تم اعتماد أربعة فصول رئيسة خصص الفصل الأول لدراسة العلاقات التجارية الدولية في إطار النظام التجاري الدولي الجديد، مع التركيز على آليات تحرير التجارة والهيئات الفاعلة فيها أما الفصل الثاني فتناول النظام النقدي الدولي وتطوره ومؤسساته وإشكالاته وناقش

الفصل الثالث ظاهرة حرب العملات، أبعادها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وخصص الفصل الرابع للجانب التطبيقي، من خلال تحليل العلاقات التجارية الأمريكية-الصينية ودراسة أثر سعر صرف اليوان-دولار على الميزان التجاري بين البلدين.

وتم اختيار هذا الموضوع نظرا لضرورة فهم التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، ولرغبتنا في تتبع مستقبل العلاقات النقدية والتجارية بين القوى الكبرى، خاصة وأن الموضوع يمثل أحد أبرز القضايا المطروحة على الساحة الدولية.

يهدف هذا الموضوع إلى: تحليل تطور العلاقات التجارية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، دراسة التحولات التي عرفها النظام النقدي الدولي منذ نشأته إلى اليوم، فهم ديناميكية حرب العملات وتحديد مكوناتها ومحدداتها وتحليل العلاقة التجارية الأمريكية-الصينية عبر مقارنة تعتمد على السلاسل الزمنية، تقييم أثر تقلبات سعر صرف اليوان-دولار على التجارة البينية.

تتبع أهمية هذا الموضوع من راهنيته وارتباطه بالتحولات الاقتصادية العالمية، وتناوله تداخلا معقدا بين العملة والتجارة، حيث ما يزال بحاجة إلى دراسات معمقة، تقديم تحليل يربط بين التطورات النقدية والتجارية للقوتين الأمريكية والصينية والإسهام في الأدبيات المتعلقة بالإصلاحات المقترحة للنظام النقدي الدولي.

اعتمد موضوع الدراسة على منهجية مزدوجة:

أولاً: الجانب النظري: تحليل الإطار النظري للعلاقات التجارية الدولية، دراسة تطور النظام النقدي الدولي، تفسير ظاهرة حرب العملات.

ثانياً: الجانب التطبيقي: استخدام نماذج السلاسل الزمنية، دراسة العلاقة بين سعر صرف اليوان-دولار والميزان التجاري البيني (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، الاعتماد على بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للتعبير عن موثوقية النتائج.

أما فيما يخص أدوات ووسائل البحث فقد اعتمدنا على الأساليب الإحصائية والقياسية، برامج التحليل الإحصائي والقياسي، قواعد بيانات عالمية (IMF ، World Bank ، UNCTAD ، BIS)، مراجعة الأدبيات الأكاديمية الاقتصادية الحديثة.

و فيما يخص الدراسات السابقة فتمثل أهم الدراسات في:

• سياسة حرب العملات الدولية وانعكاساتها على سعر صرف العملة الوطنية في الجزائر

علي صاري، محمد مولود غزيل.

يتناول هذا المقال العلمي كيف يمكن للدول الكبرى التلاعب بأسعار صرف عملاتها لتحقيق مكاسب اقتصادية، وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الأخرى، مثل الجزائر.

• حرب العملات – “الأزمة القادمة”

محمد مولود غزيل، علي صاري.

يتحدث هذا المقال العلمي عن التحذيرات من حرب عملات بعد الأزمة المالية، والمخاطر المرتبطة بسياسات خفض سعر الفائدة، والتيسير الكمي، ودور ذلك في خلق توترات تجارية ونقدية.

• أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي مع إشارة لدول

عربية

ياقوتة بودوشن.

هذه الأطروحة تسلط الضوء على كيف أن سياسة تخفيض قيمة العملة (competitive devaluation) تؤثر على الاقتصادات العالمية والعربية، مع تحليل لأزمة 2008 كنقطة انطلاق لحرب العملات المعاصرة.

• انعكاس حرب العملات على الاقتصاد العالمي

سريدي آسية، عيدود أحلام. جامعة 8 ماي 1945 – قالمة.

بحث تطبيقي يوضح بأن حرب العملات يمكن أن ترفع من عدم استقرار أسعار الصرف وتزيد الضغوط على النظام النقدي الدولي والتجارة العالمية.

• حرب العملات الدولية وانعكاساتها على أسعار النفط

سارة داي، رقية حساني.

هذه الدراسة القياسية تربط بين سياسة خفض قيمة العملة وأسعار النفط العالمية، موضحة أن تقلبات سعر الصرف تؤثر مباشرة على أسعار النفط والسلع الأساسية بسبب التقييم بالدولار.

• حرب العملات ... وصراع البقاء

محمد جلال.

مقالة تحليلية تشرح كيف يمكن أن تستخدم الدول سياسة صرف العملة كسلاح اقتصادي بارد، وكيف تؤثر هذه السياسات على التنافس الدولي والإستراتيجيات الاقتصادية.

الفصل الأول:

العلاقات التجارية الدولية في عصر النظام التجاري الدولي الجديد

تمهيد:

تعتبر التجارة الدولية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية بين الدول، إذ تشمل كلا من الأشكال التقليدية والمعاصرة للتبادل التجاري، وتساهم في دمج اقتصاديات الدول ضمن منظومة اقتصادية عالمية موحدة وبفعل التحولات الاقتصادية المتسارعة والعميقة، عرفت التجارة الدولية تطورات نوعية تمثلت في تغيير بنيتها، وديناميكيته، واتجاهاتها.

وفي ظل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، وبروز اقتصاد المعرفة، وتعاضم مظاهر العولمة الاقتصادية، ازدادت أهمية التبادل التجاري بين الدول، مما أفرز أشكالاً جديدة للتعاملات التجارية، من أبرزها التكتلات الاقتصادية التي باتت تلعب دوراً محورياً في تسهيل وانسياب حركة المبادلات التجارية على المستوى الدولي.

مما سبق، جاء هذا الفصل ليعالج المحاور التالية بالترتيب الآتي:

- المبحث الأول: موقع التجارة الدولية ضمن إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- المبحث الثاني: آليات تحرير التجارة الدولية في الفترة الممتدة ما بين 1947 و1994 في ضوء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT.
- المبحث الثالث: الهيئات والمنظمات المعاصرة المهيمنة على النظام التجاري الدولي ما بعد 1994.
- المبحث الرابع: السياسات التجارية الدولية بين مفهومي التحرير والحماية في سياق تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008.

المبحث الأول: موقع التجارة الدولية ضمن إطار العلاقات الاقتصادية الدولية

تعد التجارة الدولية المحرك الأساسي للعلاقات الاقتصادية بين دول العالم، لما لها من دور فعال في تعزيز الترابط الاقتصادي العالمي ومن أجل تسليط الضوء على هذا الدور المحوري، تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية، تناولنا فيها على التوالي: ماهية التجارة الدولية، أبرز التفسيرات الواقعية والنظريات العلمية التي تفسر نشأتها، السياق العام لنموها ضمن الاقتصاد العالمي باعتباره الإطار الطبيعي لتطورها، وأخيراً السمات المميزة للعلاقات الاقتصادية الدولية والعوامل المؤثرة في مسارها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

تعرف التجارة الدولية بأنها مجموعة العمليات الاقتصادية المتعلقة بتبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأفراد على المستوى العالمي وهي تمثل أحد المظاهر الأساسية للتكامل الاقتصادي الدولي، حيث تهدف إلى تلبية احتياجات الأسواق التي لا يمكن تلبيتها محلياً، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة، من خلال مبدأ الميزة النسبية وتنقسم التجارة الدولية إلى نوعين رئيسيين:

- **تجارة السلع (المرئية):** وتشمل المواد الأولية، المنتجات الصناعية، الزراعية، وغيرها.
- **تجارة الخدمات (غير المرئية):** مثل الخدمات المالية، السياحة، النقل، الاتصالات، والخدمات الرقمية.

كما تعد التجارة الدولية أداة رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعميق العلاقات بين الدول في إطار الاقتصاد العالمي المعولم.

التجارة الدولية هي مجمل التبادلات السلعية والنقدية التي تشكل المجموع الكلي للتجارة الخارجية بين دول العالم حيث يشارك في هذه التبادلات كافة الأطراف الاقتصادية، بما في ذلك الأفراد، الكيانات الاعتبارية، الشركات متعددة الجنسيات، والحكومات¹.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن العلاقات "التجارية-الاقتصادية" الدولية لا تقتصر فقط على عمليات التبادل السلعي والخدمي، بل تتسع لتشمل التفاعلات التي تنشأ بين مكونات النشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم، وكذلك العلاقات التي تربط هذه البلدان فيما بينها. وتشمل هذه العلاقات التبادلات النقدية والائتمانية التي تشكل العمود الفقري للنظام المالي العالمي، كما تمتد هذه الروابط لتغطي مجالات التعاون في الإنتاج البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وهو ما يعكس الطابع المركب والشامل للعلاقات الاقتصادية الدولية في عصر العولمة.

يمكن النظر إلى التجارة الدولية كعنصر رئيسي ومحوري ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية. وتعد التجارة الدولية أقدم تاريخياً من الاقتصاد العالمي الحديث، إذ أنها وفرت الشروط الأساسية لتطور الإنتاج

¹ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 9.

الآلي. وقد ازدهر هذا الإنتاج بدوره بفضل توفر المواد الخام المستوردة وتزايد الطلب من الأسواق الخارجية.

كما أن نمو الأرباح الناجم عن استخدام الآلات (الثورة الصناعية) ساهم في ظهور فائض نسبي من رأس المال وتصديره إلى الخارج، الأمر الذي وضع أساس نشوء الاقتصاد المالي العالمي وسرع عملية تدويل القوى المنتجة¹.

تشكل التجارة الدولية مقدمة وفي الوقت نفسه نتيجة للتقسيم الدولي للعمل وتطورت تاريخياً لتمتد من الصفقات التجارية ذات الطابع الخارجي المنفصل إلى التكامل التجاري الاقتصادي الواسع النطاق والطويل الأمد، وأصبح مصطلح "التجارة الدولية" يكتسي بعداً رسمياً في جولة المفاوضات في الأوروغواي بعدما كان المصطلح المعروف هو "التجارة الخارجية"². وفي ظل التحولات العميقة التي فرضتها الثورة العلمية والتكنولوجية، إلى جانب ثورة المعلومات والاتصالات، ونشوء اقتصاد المعرفة، أصبحت التجارة الدولية تكتسب أهمية متزايدة، كما باتت تأخذ أشكالاً وأساليب جديدة في التبادل لم تكن معهودة في الأنماط التقليدية السابقة مما يعكس ديناميكية النظام التجاري الدولي وتجده المستمر استجابة لهذه المتغيرات العالمية.

تعد التجارة الدولية بمثابة الحلقة المحورية (أو المركزية) في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، إذ تمثل هذه التجارة نقطة الارتكاز التي تتمحور حولها كافة أشكال التقسيم الدولي للعمل وتجسيده العملية كما تعمل على ربط جميع دول العالم ضمن منظومة اقتصادية دولية موحدة تعزز التكامل الاقتصادي والتبادل المتبادل بين الأمم. كما تعبر التجارة الدولية عن مجموع الأنشطة التجارية الخارجية لجميع دول العالم ويتم احتساب حجمها الإجمالي كدالة لجمع قيم أو أحجام الصادرات العالمية، مما يعكس التدفقات الكلية للسلع والخدمات عبر الحدود في العالم حيث تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في تصريف المنتجات (الفائضة عن حاجة الأسواق) نحو أسواق خارجية بحاجة إليها وبالتالي تساهم في دفع عجلة المعاملات ومعالجة الركود الاقتصادي³.

تشمل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة من المسائل الرئيسية منها:⁴

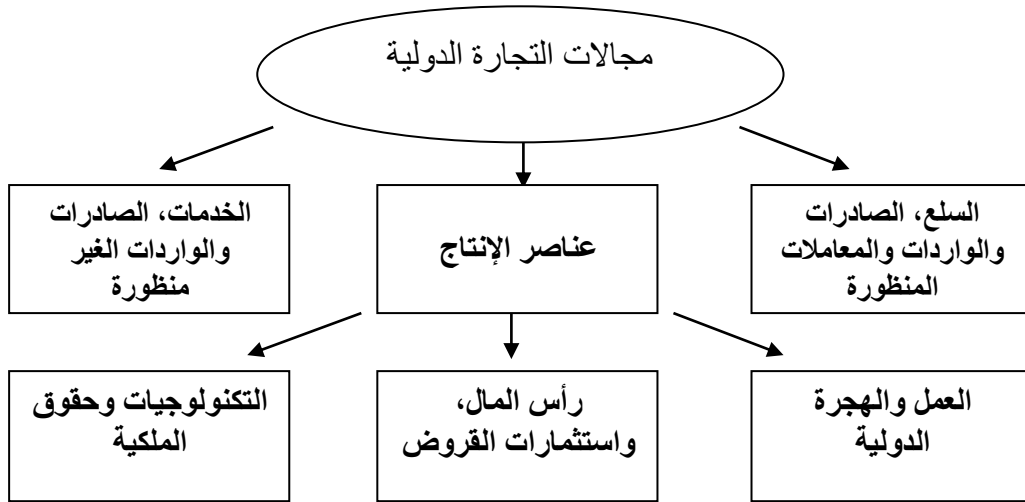
- يشكل تقسيم العمل الدولي الحلقة الرئيسية لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية وكذا عمليات التبادل الدولي.
- الإنتاج الدولي والتكامل الإنتاجي عبر الشركات المتعددة الجنسيات.
- التجارة الدولية للسلع والخدمات والموارد النقدية، المالية والائتمانية الدولية.

¹ جراهام دونكلي، التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 14.
² سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص 32.
³ أحمد عارف عساف ومحمد حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 131.
⁴ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 2005، ص ص 19 20.

- تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية دولياً.
 - القوى العاملة وتوجهاتها دولياً.
 - التبادل "العلمي-التكنولوجي" الدولي.
- تمارس العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة أساسية من خلال مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة (أو القوى المشاركة) التي تتفاعل ضمن إطار التقسيم الدولي للعمل¹، ويمكن تصنيف هذه العناصر الفاعلة وفقاً لمستوياتها أو طبيعة دورها على النحو الآتي:
- **على مستوى الاقتصاد الجزئي:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأشخاص الذين يمارسون عمليات أنشطة اقتصادية خارجية.
 - **على مستوى الاقتصاد الكلي:** البلدان المختلفة، الاتحادات الدولية والأقاليم.
 - **على كلا المستويين:** الشركات التجارية، المالية والصناعية العالمية وكذلك المؤسسات الاستثمارية العالمية وصناديق الاستثمار والتقاعد وشركات التأمين.
 - **على المستوى فوق القومي:** المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.
- عند النظر إلى التجارة الدولية ضمن إطار منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية الواسعة، يمكن التمييز بين مفهومين للمصطلح:
- **التجارة الدولية بالمعنى الضيق:** تشير حصرياً إلى التجارة الخارجية للدول، والتي تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أي السلع والخدمات فقط.
 - **التجارة الدولية بالمعنى الواسع:** تتعدى تبادل السلع والخدمات لتشمل أيضاً الهجرة الدولية، وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود.
- وفيما يتعلق بالصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)، فهي تضم:
- الخدمات البنكية الدولية.
 - النقل البحري.
 - النقل الجوي.
 - التأمين البحري.
 - السفر، وخدمات السياحة الدولية.
 - نقل الملكية الفكرية، مثل المتاجرة في براءات الاختراع ونقل التكنولوجيا.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 19.

الشكل رقم (1-01): مجالات التجارة الدولية



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكمي)، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 374.

المطلب الثاني: التفسيرات الواقعية والنظريات العلمية المفسرة لقيام التجارة الدولية

1. التفسيرات الواقعية لقيام التجارة الدولية:

يشبه تعامل الدول مع بعضها البعض في جوهره تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان، حيث خلق الله سبحانه وتعالى البشر بقدرات وموارد متفاوتة، مما يجعل كل فرد أو دولة بحاجة إلى الآخر فلو كان الكمال متوفراً للجميع، لما وجدت الحاجة للتبادل أو التعاون وبناء على هذا التفاوت والاختلاف، تنشأ علاقات التعارف والتعامل، التي تحدد مسلك الإنسان أو الدولة في التفاعل الاقتصادي¹. ومن الناحية الواقعية، يمكن تفسير قيام التجارة الدولية على أساس وجود تباين أو تفاوت أو نقص في العوامل الاقتصادية المختلفة بين الدول². مما يدفعها إلى الانخراط في عمليات التبادل التجاري لتلبية احتياجاتها وتحقيق استفادة متبادلة فمن الناحية الواقعية يمكن القول أن التجارة الدولية تنشأ لوجود تباين أو تفاوت أو عدم كمال في العوامل التالية:³

1- وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية وتباين الظروف المناخية:

لا تتوفر الموارد الطبيعية بنفس المستوى في جميع الدول، فبعض الدول تزخر بموارد طبيعية غنية وبكميات كبيرة، مثل دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطات ضخمة من النفط، في حين تفتقر دول أخرى، مثل العديد من الدول الأوروبية واليابان، إلى هذه الموارد. ومع ذلك، تمتلك هذه الدول الأخرى موارد مختلفة، كالعنصر البشري المؤهل القادر على الابتكار والتصنيع.

¹ صادق حسين، التمويل الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 25.

² صقر ع. ف، الاقتصاد والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 13.

³ صدر الدين جواليلي، النمو والتجارة الدولية للدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص ص 33 38.

هذا التباين في توافر الموارد يدفع الدول التي تفتقر لبعضها إلى شرائها من الدول الغنية بها، مما يؤدي إلى نشوء مبادلات تجارية يستفيد منها الطرفان، وتتأسس على إثرها علاقات اقتصادية بين الدول. من جهة أخرى، تلعب الظروف المناخية دورا مهما في تشكيل أنماط الإنتاج والمنتجات التي تميز كل منطقة جغرافية. فهناك دول تتميز بمناخ حار، وأخرى بمناخ بارد، وثالثة تتمتع بمناخ معتدل أو استوائي. يؤثر هذا التنوع المناخي بشكل مباشر على نوعية المنتجات ونمط النشاط الاقتصادي في كل منطقة فعلى سبيل المثال، ينتج القطن بشكل رئيسي في المناطق ذات المناخ الحار، وبالتالي يكون متوفرا وبكميات فائضة في تلك المناطق، في حين يكون نادرا في الدول ذات المناخ البارد، مما يخلق فرصا للتبادل التجاري الدولي لمنتج القطن بين هذه الدول. مع ذلك، فقد تراجعت أهمية هذا العامل نسبيا مع التقدم التكنولوجي، حيث بات بالإمكان باستخدام التكنولوجيا، مثل البيوت الزجاجية، التغلب على بعض الظروف المناخية القاسية، مما سمح بإنتاج محاصيل كانت سابقا غير قابلة للزراعة في بعض الدول وهذا التطور أثر بشكل كبير على التجارة الدولية وأسعار المنتجات العالمية في بعض القطاعات.

2- وفرة عنصر العمل والقدرات البشرية:

تختلف الدول في حجم وكثافة سكانها، مما يؤدي إلى تفاوت في وفرة اليد العاملة لديها ففي البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، يكون عدد العمال المتاحين كبيرا مما يخلق فائضا في عرض العمل مقارنة بالطلب وهو ما يؤدي عادة إلى انخفاض مستويات الأجور. أما في البلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة، فنقل اليد العاملة المتاحة، مما يستدعي استقطاب عمالة من الخارج لسد هذا النقص. وينتقل عنصر العمل من المناطق التي تتوفر فيها العمالة بكثرة إلى تلك التي تعاني من ندرتها، مستفيدا من فرص العمل الجديدة، بينما تستفيد الدول المستقبلة للعمالة من سد احتياجاتها الإنتاجية. لهذا التبادل آثار اقتصادية متعددة، سواء إيجابية أو سلبية، على كل من الدول المصدرة والمستوردة للعمالة. ولا يقتصر الأمر على ندرة اليد العاملة فقط، بل يتعداه إلى ندرة العمالة الماهرة التي تمتلك مهارات وقدرات إبتكارية، ففي بعض الصناعات والأنشطة الاقتصادية تتطلب العمليات الإنتاجية وجود عمالة ذات مهارات خاصة قد لا تتوافر محليا ما يدفع إلى استقدام عمالة ماهرة من دول أخرى تتميز بتوافرها. وتعد كثافة العنصر البشري عاملا في جذب الاستثمارات الأجنبية والتجارة الكبيرة، كما هو الحال في دول الصين والهند، التي تمتلك سوقا ضخما يتيح تصريف الإنتاج بشكل واسع، إلى جانب انخفاض الأجور نسبيا وتوفر العمالة الماهرة. فبعد أن كانت الصين حتى عام 1979 بلدا مغلقا يعاني من الفقر، نجحت خلال العقود القليلة الماضية في جذب الشركات الأجنبية وأصبحت من أكبر المصدرين للسلع على مستوى العالم.

3- التفاوت في حجم رؤوس الأموال:

إن القيام باستثمارات جديدة أو التوسع في استثمارات قائمة يتطلب توافر العديد من العناصر في مقدمتها رأس المال، لكن هذا الأخير لا يتوافر بنفس المستوى في جميع الدول فعنصر رأس المال من العناصر المكتسبة وهو حصيلة استثمار أو نشاط سابق¹.

خلال الفترات الماضية، تمكنت بعض الدول، خاصة الدول الغربية، من تحقيق فوائض رأسمالية ضخمة تجاوزت احتياجاتها الداخلية وقدرات أسواقها على الاستيعاب. وقد تحقق ذلك جزئياً من خلال استغلالها للدول النامية وعلاقتها الاقتصادية غير المتكافئة مع مستعمراتها، ما مكنها من جمع رؤوس أموال كبيرة واستثمارها في تطوير اقتصادها المحلي، وإنشاء صناعات قوية ومنافسة.

في المقابل، تواجه الدول النامية مأزقا اقتصاديا حادا يتمثل في ندرة رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية المحلية. لذلك تلجأ هذه الدول إلى عدة وسائل لجذب رؤوس الأموال من الدول ذات الفوائض المالية، ومنها:

- **القروض (Loans)** التي تستخدمها الدول النامية لتمويل مشروعات تنموية.
 - **الاستثمارات المباشرة (Direct investments)** حيث تستثمر شركات أجنبية مباشرة في إقامة مشروعات أو شركات داخل دول غير الدولة الأم.
 - **الاستثمارات غير المباشرة (Indirect investments)** تتمثل في الأوراق المالية المتوفرة على مستوى الأسواق الدولية، مثل شراء الأسهم في شركات محلية².
- تسهم هذه الوسائل في دخول العملة الصعبة والاستثمارات إلى الأسواق المحلية، مما يعزز من فرص التنمية الاقتصادية³.

4- تفاوت مستويات الأسعار:

لو افترضنا أن سعر سلعة معينة متساوي في جميع الدول، فهل ستكون هناك حاجة أو فرصة لقيام تجارة دولية؟ من الناحية الاقتصادية، الجواب هو لا، لأن التجارة الدولية تقوم أساسا على وجود فروق في الأسعار بين الأسواق.

وبالرجوع إلى طبيعة سلوك المستهلك، فإنه دائما ما يسعى للحصول على السلعة بأقل سعر ممكن، في حين يسعى المنتج إلى تحقيق أعلى سعر ممكن لتحقيق هامش ربح أكبر. وعلى هذا الأساس، عندما تتوافر سلعة ما بكثرة في بلد معين (البلد "أ")، فإن ذلك يؤدي عادة إلى انخفاض سعرها، بينما تكون نادرة في بلد آخر (البلد "ب")، ما يؤدي إلى ارتفاع سعرها هناك.

¹ محمود عيد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.

² صادق حسين، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 72.

في هذه الحالة، يكون من مصلحة المنتج في البلد "أ" تصدير السلعة إلى البلد "ب" للاستفادة من السعر الأعلى، وفي الوقت نفسه، يستفيد المستهلك في البلد "ب" من إمكانية الحصول على السلعة التي يفتقر إليها. وبهذا، تنشأ المبادلات التجارية الدولية بين الطرفين.

يمكن القول إذن إن التفاوت في وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج (سواء كانت طبيعية أو مكتسبة) يؤدي إلى اختلاف في تكاليف الإنتاج بين الدول، وبالتالي إلى تفاوت في الأسعار، وهو ما يعد أحد المحفزات الأساسية لقيام التجارة الدولية.

5- تكلفة النقل والمواصلات:

تلعب تكلفة النقل والمواصلات دوراً حاسماً في تحديد طبيعة واتجاه التجارة الدولية. فهناك العديد من السلع، وخاصة المواد الخام، تتطلب تكاليف نقل مرتفعة، وهو ما قد يؤثر على الجدوى الاقتصادية لتبادلها عبر المسافات الطويلة. من أبرز الأمثلة على ذلك المنتجات البترولية ومشتقاتها، التي تكون تكلفة نقلها كمواد خام عالية نسبياً. لذلك، غالباً ما تنشأ المصانع والمشروعات الصناعية التي تعتمد على هذه المواد بالقرب من مناطق الإنتاج، لتقليل تكلفة النقل، والتركيز على تصدير المنتجات النهائية أو شبه النهائية.

وعموماً، تقام الصناعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية في مناطق توافر هذه المواد، بينما تتركز الصناعات التكنولوجية الحديثة، والمنتجات الصناعية المتقدمة، في الدول الصناعية حيث يتوفر رأس المال والعنصر البشري الماهر، وليس بالضرورة قرب مصادر المواد الخام.

ويترتب على هذا التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية ما يعرف بـ التقسيم الدولي للعمل، الذي يفرز بطبيعته تدفقات تجارية متبادلة بين الدول المتقدمة، المنتجة للتكنولوجيا والصناعات المتطورة، والدول النامية، المصدرة للمواد الأولية، مما يشكل أساساً مهماً للتبادل التجاري الدولي.

6- الاستغلال الأمثل للطاقت وتنويع المخاطر:

فالاعتماد على سوق واحد لتصريف المنتجات يعد خياراً محفوفاً بالمخاطر، إذ قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لذلك السوق، ويجعل النشاط الاقتصادي مرهوناً بتقلباته. ففي حال حدوث ركود في ذلك السوق، فإن حركة التجارة ستتأثر سلباً، ما ينعكس مباشرة على أداء المؤسسات المنتجة التي قد تتكبد خسائر فادحة، وتدخل في حالة من الجمود الاقتصادي والكساد¹.

II. النظريات العلمية المفسرة لقيام التجارة الدولية:

1. النظريات التقليدية:

يمكن القول إن الفكر الاقتصادي التقليدي لم يتبلور في إطار مرحلة واحدة، بل كان نتاجاً لتراكمات فكرية متعددة استفاد خلالها من مدرستين رئيسيتين سادت في أوروبا بعد نشوء الدولة القومية الحديثة: المدرسة التجارية (المركنتيلية) والمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية).

¹ أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، الطبعة الثالثة، 2010، ص ص 69 70.

وقد تأسس هذا التيار الفكري بشكل عام على الإيمان العميق بمبدأ الحرية الاقتصادية، وهو المبدأ الذي شكل حجر الزاوية في أعمال أبرز رواد الاقتصاد الكلاسيكي مثل آدم سميث، دافيد ريكاردو، هيكشر وأولين وغيرهم.

وفي هذا السياق، سنقوم فيما يلي باستعراض أهم النظريات التي قدمها هؤلاء المفكرون لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية، والأسس التي قامت عليها نظرتهم تجاه التبادل التجاري بين الدول:

أ- نظرية النفقات أو الميزات المطلقة (آدم سميث)

تعد نظرية الميزات المطلقة من أوائل المحاولات العلمية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية، وقد قدمها الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث، الملقب بـ "أب علم الاقتصاد"، ضمن مؤلفه الشهير "ثروة الأمم" (*The Wealth of Nations*) عام 1776¹.

أسس سميث نظريته على نفس المنطق الذي يحكم الإنتاج المحلي، والمتمثل في مبدأ التخصص وتقسيم العمل. فكما أن الأفراد داخل الدولة يتخصصون في إنتاج السلع أو الخدمات التي يمتلكون فيها ميزة إنتاجية مطلقة مقارنة بغيرهم، كذلك الأمر على مستوى الدول².

طبق آدم سميث المنطق على المستوى الدولي، حيث سيكون هناك تخصص وتقسيم للعمل الدولي بين الدول بأن تخصص كل منها في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزات مطلقة Advantages Absolute عن غيرها من الدول حسب قدراتها وتوافر الموارد فيها³.

وبالتالي، إذا كانت دولة ما قادرة على إنتاج سلعة معينة بكفاءة أعلى (أي بتكلفة أقل أو باستخدام موارد أقل) مقارنة بدولة أخرى، فإن هذه الدولة تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج تلك السلعة. ومن هنا، دعا سميث إلى أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة، وأن تقوم بتبادلها مع الدول الأخرى التي تمتلك ميزات مطلقة في سلع مختلفة، مما يحقق مكاسب متبادلة لجميع الأطراف. تقوم النظرية إذا على مبدأ بسيط لكنه بالغ الأثر: "تخصص الدول فيما تجيده بشكل مطلق، وتتبادل فيما بينها لتحقيق المنفعة العامة".

يعتبر آدم سميث من أوائل المفكرين الاقتصاديين التقليديين الذين أسهموا في تفسير آليات التجارة الدولية، مستندا في ذلك إلى نظرية العمل في القيمة، التي ترى أن قيمة أي سلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها. ووفقا لهذا المفهوم، فإن قيمة التبادل بين سلعتين تعتمد على عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج

¹ Andrew Harison et autres, **Business International et Mondialisation**, 1^{ère} édition, édition de Boeck, Paris, 2004, p 278.

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص 40.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 37.

كل منهما. فعلى سبيل المثال، إذا كان إنتاج قميص يتطلب 10 ساعات عمل، بينما يحتاج إنتاج تباين إلى 5 ساعات فقط، فإن قميصا واحدا يعادل تباينين عند عملية المبادلة في السوق.

وعند إسقاط هذا التصور على المستوى الدولي، نجد أن التفاوت في إنتاجية العمل بين الدول يفتح المجال للتبادل التجاري. فمثلا، إذا كانت الجزائر تحتاج إلى 10 ساعات عمل لإنتاج برميل نفط و20 ساعة لإنتاج هاتف ذكي، في حين أن إنجلترا تحتاج إلى 20 ساعة لإنتاج برميل النفط و10 ساعات فقط لإنتاج الهاتف الذكي، يتبين أن:

• الجزائر تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج النفط،

• بينما تتمتع إنجلترا بميزة مطلقة في إنتاج الهواتف الذكية.

وعليه، فإن من مصلحة كل دولة أن تخصص في إنتاج السلعة التي تملك فيها ميزة مطلقة، ثم تتبادل الفائض من إنتاجها مع الدولة الأخرى. هذا التخصص الدولي يساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية، ويؤدي إلى الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج، كما يعزز من حجم التجارة الدولية ويرفع من مستويات الإشباع والرفاهية لدى الأفراد في كلا البلدين.

وبذلك، يوضح سميث أن التبادل القائم على الميزة المطلقة لا يحقق فقط مكاسب مباشرة من التجارة، بل يسهم أيضا في إعادة توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، ما يؤدي إلى تنمية اقتصادية أكثر فاعلية على المستوى الدولي.

من المهم التأكيد على أن فكرة التقسيم الدولي للعمل تعود جذورها إلى المفكر المسلم ابن خلدون، وليس إلى الاقتصادي الكلاسيكي آدم سميث كما يتداول في الأدبيات الاقتصادية الغربية. ومع أن هذه النظرية شكلت أساسا في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، إلا أنها لا تخلو من جوانب نقدية ينبغي التوقف عندها.

فعلى الرغم من أن بعض الدول تمتلك مزايا مطلقة في إنتاج أكثر من سلعة، فإنها لا تزال تميل إلى استيراد هذه السلع من الخارج، وهو ما يعكس قصورا في التفسير الذي تقدمه النظرية. أضف إلى ذلك أن الاقتصاد على منطق الميزة المطلقة يؤدي إلى إقصاء الدول التي لا تمتلك أي ميزة مطلقة من المشاركة في التجارة الدولية، وهو استنتاج يتعارض مع الواقع الاقتصادي المعاصر.

كما تطرح إشكالية إضافية في حال امتلاك دولة معينة لميزة مطلقة في جميع السلع القابلة للتبادل، إذ لا يمكن افتراض أن هذه الدولة ستعزل عن الاقتصاد العالمي أو تمتنع عن إقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى، فحتى في مثل هذه الحالات تظل اعتبارات الكلفة، التخصص والموارد النسبية عوامل مؤثرة في قرارات الانخراط في التجارة الدولية.

ب- نظرية النفقات النسبية (دافيد ريكاردو)

تعد نظرية النفقات النسبية التي قدمها الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو عام 1817 امتدادا وتطويرا لفكرة التخصص التي سبق أن طرحها آدم سميث، غير أنها جاءت ناقدة ومكملة لها في آن واحد وقد ساهم

في تطوير هذه النظرية لاحقا كل من جون ستيوارت ميل وعدد من الاقتصاديين، سواء من المدرسة الكلاسيكية البريطانية أو من اتجاهات اقتصادية أخرى¹.

تقوم هذه النظرية على فرضية محورية مفادها أن قيام التبادل التجاري الدولي لا يشترط وجود ميزة مطلقة في إنتاج السلع كما ذهب إلى ذلك سميث، بل يكفي أن تكون هناك فروق في النفقات النسبية للإنتاج بين الدول، أي اختلاف في نسب التكاليف أو ما يعرف بالميزات النسبية. وبالتالي، فإن دولة ما ليست مضطرة للتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة، بل يمكنها أن تحقق مكاسب من التجارة الدولية إذا ما تخصصت في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بأدنى تكلفة نسبية مقارنة بدول أخرى. وبذلك، تفسر هذه النظرية إمكانية قيام التبادل التجاري بين الدول حتى وإن كانت إحداها تتمتع بميزات مطلقة في جميع السلع².

وبالتالي فإن منطق نظرية ريكاردو يفضي إلى القول بأنه ستعود الفائدة على الدولتين المتاجرتين حتى ولو كان لإحدهما ميزة مطلقة على الأخرى.

أي أن نظرية ريكاردو تقوم على مجموعة من الفرضيات تتمثل في:³

- التبادل الدولي يتم أساسا بالمقايضة.
- التبادل يكون بين بلدين منتجتين لسلعتين فقط.
- تغيب تكاليف النقل أو القيود الجمركية.
- تكاليف الإنتاج تكون ثابتة.
- ساعات عمل هي من تحدد قيم الأشياء (قيمة العمل).

أضف إلى ذلك أن دافيد ريكاردو وضع أيضا نظرية العمل في القيمة، التي تعد من الركائز النظرية الأساسية في تحليله الاقتصادي وقد افترضت هذه النظرية تجانس عنصر العمل، بمعنى أن جميع العمال يمتلكون المهارات نفسها ولا توجد فروقات في الكفاءة أو الإنتاجية فيما بينهم وهو افتراض يعد مبالغا فيه ولا ينسجم مع الواقع العملي، إذ أن تباين المهارات والخبرات بين الأفراد يعد من السمات الجوهرية لسوق العمل، الأمر الذي يجعل من هذا الافتراض غير واقعي علميا وغير قابل للدفاع عنه نظريا.

وبتحليل الفرضيات التي قامت عليها نظرية النفقات النسبية، يتضح وجود جملة من أوجه القصور التي تحد من صلاحية النظرية في تفسير الواقع الاقتصادي الدولي بشكل دقيق. ورغم أن البعض قد يجادل بأن هذه النظرية تنسجم مع التوجهات السائدة في السياسات الاقتصادية المعاصرة، خاصة تلك المبنية على

¹ نير البغدادي، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الجامعة الجديدة، بيروت، 2012، ص 82.
² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 12.
³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص 87.

حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل الدولي، إلا أن النظرية لم تخل من عدد من العيوب الجوهرية، يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- إهمال تأثير العوامل الإنتاجية الأخرى، مثل رأس المال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، حيث ركزت النظرية حصرياً على عنصر العمل كعامل وحيد للتكلفة والقيمة.
 - افتراض ثبات العوائد، أي أن العوائد من التخصص لا تتغير بمرور الزمن أو بتوسع الإنتاج، وهو ما لا يتماشى مع ظاهرة وفورات الحجم في الاقتصاد الحديث.
 - تجاهل تكاليف النقل والمعاملات الدولية، التي تعد من العوامل المؤثرة في قيام التجارة بين الدول.
 - الافتراض بغياب الحواجز التجارية، كالتعريفات الجمركية والسياسات الحمائية، وهو ما لا يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة فعلياً.
 - قيام النظرية على أساس غير منطقي وهو أن التبادل يتم على أساس النفقات (الميزات) النسبية أي أن النظرية ركزت على جانب العرض وأهملت جانب الطلب.
 - تغاضي النظرية عن التوزيع الداخلي لعوائد التجارة، أي كيف يتم توزيع المكاسب بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة، وهو موضوع بالغ الأهمية في تقييم العدالة الاقتصادية.
- إتهمت نظرية ريكاردو بالتبسيط الشديد وحسب رأينا فإنها تميزت بتحليل ساكن مما أبعدها عن الواقع الاقتصادي أي يمكننا أن نلخص أنها نظرية غير كافية لشرح ظاهرة التبادل الدولي.

ت- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر-أولين)

سعى العالمان السويديان إيلي هيكشر وتلميذه برتيل أولين إلى تقديم تفسير أكثر عمقا لظاهرة التبادل الدولي، وذلك من خلال تطوير إطار نظري يتجاوز التحليل الذي قدمه ريكاردو. فقد ركزت نظريتهما، المعروفة باسم نظرية هيكشر-أولين، على تحديد أسباب التفاوت في النفقات النسبية بين الدول، بدل الاكتفاء باعتبار هذا التفاوت معطى مسبقاً كما هو الحال في نظرية ريكاردو.

وترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن تفاوت وفرة وندرة عوامل الإنتاج (كالعمل، ورأس المال، والأرض) هو ما يحدد نمط التخصص الدولي، وبالتالي يشكل الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية. وبناء عليه، فإن الدول تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم بكثافة العوامل التي تتوافر لديها بشكل نسبي، وتستورد في المقابل السلع التي تتطلب عوامل إنتاج نادرة لديها².

فعلى سبيل المثال، يمكن للجزائر أن تتخصص في إنتاج السلع الزراعية، كزراعة التمر، اعتماداً على ما تمتلكه من مزايا طبيعية ومناخ ملائم وأرض خصبة وكثافة اليد العاملة، أي على وفرة عامل الأرض. في المقابل، قد تتخصص إنجلترا في الصناعات التحويلية التي تتطلب كثافة رأس المال وعمالة ذات كفاءة

¹ محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص 69.

² خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 61.

عالية، اعتمادا على وفرة هذه العوامل لديها. وبهذا، تقوم التجارة بين البلدين على مقايضة السلع المكثفة في عوامل الإنتاج الوفيرة في كل منهما، مقابل السلع التي تعتمد على عوامل نادرة نسبيا، أي ما يعرف بمبدأ "مقايضة الوفرة بالندرة".

ويترتب عن قيام التبادل التجاري بين الدول التي تختلف في وفرة عوامل الإنتاج أثر اقتصادي مهم يتعلق بتغيير أسعار عناصر الإنتاج داخل كل دولة. فقبل انطلاق التجارة الدولية، تكون أسعار عناصر الإنتاج الوفيرة (مثل الأراضي الزراعية في الجزائر، أو رؤوس الأموال في إنجلترا) منخفضة نسبيا، نتيجة وفرتها وضعف الطلب الداخلي عليها. غير أن دخول هذه العناصر في عملية التبادل الدولي يحدث تحولا في مستويات الطلب.

فمع ازدياد الطلب الخارجي على المنتجات المرتبطة بتلك العناصر الوفيرة، مثل التمور الجزائرية، يرتفع الطلب تبعا على الأراضي الزراعية الخصبة اللازمة لإنتاجها، ما يؤدي تدريجيا إلى ارتفاع أسعار هذه الأراضي، وبالتالي زيادة أسعار المنتجات الزراعية نفسها. كما أن توسيع نطاق الإنتاج لتلبية الطلب الخارجي سيتطلب استصلاح أراض جديدة، ما يضيف تكاليف إنتاج إضافية تحمل على السعر النهائي للمنتج. وبالمثل، فإن رؤوس الأموال الوفيرة في إنجلترا، والتي كانت متاحة بتكلفة منخفضة نسبيا، ستشهد ارتفاعا في معدل العائد (الفائدة) عليها نتيجة تزايد الطلب الخارجي على المنتجات الصناعية التي تعتمد على هذا العامل.

هذا التحول في أسعار عناصر الإنتاج يثير تساؤلات مشروعة:

- هل كانت هذه الزيادات ستحدث لولا وجود التجارة الدولية؟
 - وهل يستفيد جميع أفراد المجتمع من انتقال عناصر الإنتاج من أماكن الوفرة إلى أماكن الندرة؟
- في الواقع، لا تكون المكاسب موزعة بشكل متساو داخل كل دولة. فقد تستفيد القطاعات المرتبطة بالعوامل الوفيرة من هذه التغيرات، بينما تتضرر القطاعات الأخرى نتيجة ارتفاع التكاليف أو المنافسة الخارجية. كما أن التوزيع الداخلي للعوائد يظل رهنا بالسياسات الاقتصادية المصاحبة، وبمدى قدرة الدولة على توجيه تلك المكاسب نحو تحقيق التنمية الشاملة.

لعبت التجارة الدولية دورا محوريا في تقليص التفاوت في أسعار عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، وذلك عبر آلية انتقال السلع التي تعتمد على عناصر الإنتاج الوفيرة من دولة إلى أخرى، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه العناصر في البلدان المصدرة وانخفاضها في البلدان المستوردة¹.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار أن التجارة الدولية تؤدي إلى التعادل الكامل في أثمان عناصر الإنتاج بين الدول، نظرا لوجود قيود عديدة تحد من حركية السلع والعوامل، أبرزها: التعريفات الجمركية، ونفقات النقل، والسياسات التجارية الحمائية (عدم كمال الأسواق).

¹ أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 2000، ص 27.

وفي هذا السياق، أضاف أولين شرطين أساسيين لضمان صحة نظرية وفرة عوامل الإنتاج:¹

1. تماثل أذواق المستهلكين داخل البلد الواحد: إذ أن اختلاف الذوق المحلي قد يؤدي إلى تفضيل نوع معين من السلع، ما يخلق طلبا داخليا مرتفعا عليها، ويقال من الكمية المتاحة للتصدير. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجزائر تنتج نوعين من التمور (س) و(ص)، وكان المستهلك المحلي يفضل النوع (س)، فإن الطلب الداخلي المرتفع عليه قد يؤدي إلى ندرة التوفر الخارجي، وبالتالي يحول دون قيام التبادل الدولي، حتى لو كانت الجزائر تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه.
2. تماثل دوال الإنتاج بين الدول: أي ضرورة تشابه تركيبة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج سلعة معينة في مختلف الدول. فالاختلاف في دوال الإنتاج بين الدول يؤدي إلى نتائج غير متوقعة، ويضعف من إمكانية المقارنة الموضوعية بين الوفرة والندرة، مما يفقد النظرية قدرتها التفسيرية في بعض الحالات.

وبناء على ما سبق، تظهر نظرية هيكشر-أولين أن الميز النسبية تعود إلى الفروقات النسبية في وفرة عناصر الإنتاج، ما يشكل أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي. غير أن هذه النظرية، رغم أهميتها في تطور الفكر التجاري، اتسمت بقدر من التبسيط في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية، حيث حصرت التبادل في الاختلاف الكمي لعوامل الإنتاج، متجاهلة الاختلافات النوعية، مثل: جودة الأرض، مستوى التكنولوجيا، أو كفاءة اليد العاملة. كما أن النظرية أغفلت إمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي. فصحيح أن بعض عوامل الإنتاج يصعب نقلها ماديا (كالأرض والمناخ)، إلا أن التطور التكنولوجي الحديث قد يغير من خصائص هذه العوامل أو يخلق بدائل اصطناعية (مثل استصلاح الأراضي، أو التحكم في المناخ الزراعي داخل البيوت البلاستيكية) وهو ما يقوض أحد الافتراضات الأساسية التي قامت عليها النظرية. وبالتالي، فإن افتراض تماثل دالة الإنتاج بين الدول، باعتباره شرطا مسبقا لنجاح النموذج، يعد غير واقعي، خاصة في ظل تفاوت مستويات التطور الصناعي، والتقني، والتعليم، الذي ينعكس بشكل مباشر على كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.

ث- نظرية ليندر (تشابه هيكل الدخل أو التفضيلات)

قدم الاقتصادي السويدي سنافان بورغ ليندر تفسيراً مغايراً لقيام التجارة الدولية من خلال ما يعرف بـ نظرية تشابه هيكل الدخل أو "نظرية تشابه التفضيلات"، والتي تختلف من حيث المنهج والمضمون عن كل من النظريات التقليدية للتجارة الدولية، وخاصة نظرية الميزة النسبية لريكاردو ونظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيكشر-أولين. يتبع ليندر في تحليله منهجا ديناميكيا، يركز على دراسة العوامل المحفزة للتبادل التجاري بين الدول، لا من منظور الفروق الإنتاجية فقط، بل من خلال تشابه أنماط الطلب وهيكل الدخل.

¹ نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي وزيادة حركة التبادل بين الدول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012، ص 415.

ويستند نموذج ليندر إلى فرضية أساسية مفادها أن الدول ذات الهياكل الاقتصادية والدخول المتشابهة تميل إلى إنتاج سلع متماثلة نوعياً، وهو ما يؤدي إلى تشابهه في التفضيلات الاستهلاكية، وبالتالي يكون من المرجح أن تقوم هذه الدول بتبادل السلع فيما بينها. وبذلك، يرى ليندر أن التجارة الدولية لا تنشأ بالضرورة بين الدول المختلفة في وفرة عناصر الإنتاج، بل قد تكون أكثر كثافة وفعالية بين الدول المتشابهة اقتصادياً أي أن التقارب في مستوى الدخل والطلب الداخلي يشكل محفزاً أساسياً للتبادل التجاري، لا سيما بالنسبة للسلع الصناعية.

وفي إطار هذه النظرية، يشير ليندر إلى أن الدول الصناعية تتمتع بميزة إضافية تتمثل في مرونة أجهزتها الإنتاجية، ما يمكنها من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بسهولة، استجابة لأي تغير في الأسعار أو فرص التبادل التجاري الخارجي. هذه المرونة الإنتاجية تتيح للدول المتقدمة الاستفادة السريعة من الأسواق الخارجية. وعلى النقيض من ذلك، تعاني الدول النامية من جمود في بنيتها الإنتاجية، حيث تواجه صعوبات في تعديل أنماط الإنتاج أو الاستجابة للفرص التجارية الجديدة الناتجة عن التغيرات السعرية. ويرجع ذلك إلى ضعف البنية التحتية، وقصور التكنولوجيا، ومحدودية المهارات البشرية، ما يقيد من قدرتها على التكيف مع المتغيرات الخارجية. وبذلك، تسهم نظرية ليندر في توسيع نطاق تفسير التجارة الدولية من منظور لا يقتصر على عناصر الإنتاج، بل يشمل أيضاً الطلب الداخلي والتشابه في التفضيلات والاستهلاك، مع التأكيد على دور مرونة الاقتصاد في تعزيز القدرة على التبادل الدولي¹.

يفرق ليندر في تحليله لأسباب قيام التجارة الدولية بين نوعين من السلع:

1. السلع الأولية (الزراعية والمعدنية) والتي يرى أن تبادلها يتم وفق مبدأ الميزة النسبية المرتبط بنسب توافر عناصر الإنتاج، وهو ما يتوافق مع التحليل التقليدي الذي قدمته نظرية هيكرس-أولين.

2. السلع الصناعية، والتي تشكل محور التحليل المميز لنظرية ليندر، حيث يرجع قيام التبادل التجاري بشأنها إلى تشابه الطلب الداخلي بين الدول. ويؤكد أن الإنتاج الصناعي في مراحله الأولى يكون موجهاً أساساً لتلبية الطلب المحلي، بشرط أن تكون أسعاره قريبة من الأسعار الدولية، بما يسمح بتحقيق قابلية للتبادل على المستوى العالمي².

وبناء على ذلك، يمكن استخلاص أن تشابه أنماط الطلب بين دولتين يعد مؤشراً رئيساً على احتمالية وجود تجارة مكثفة بينهما، خصوصاً في مجال السلع الصناعية. ويرجع ليندر هذا التشابه في الطلب إلى مجموعة من العوامل، أهمها متوسط دخل الفرد؛ حيث يرى أن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى تحول بنية الطلب نحو السلع المعقدة تقنياً وذات القيمة المضافة العالية، وهي السلع التي تعد محورياً أساسياً في

¹ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 143.

² Chaib Beghdad, *Les perspectives du Commerce International*, HOUMA éditions, Alger, 2012, p 37.

التجارة بين الدول الصناعية. ومن هذا المنطلق، تمثل نظرية ليندر نقلة نوعية في تحليل التجارة الدولية، إذ تركز على الجانب الطلبي (الداخلي) في تفسير التبادل، خلافاً للنظريات التقليدية التي ركزت بشكل أساسي على الجانب العرضي المتمثل في الإنتاج وتكلفة العوامل. غير أن هذا التركيز على الطلب المحلي يعد نقطة ضعف في النظرية، إذ أهملت جانب العرض على المستوى الدولي، رغم كونه عاملاً حاسماً في قيام التجارة الخارجية فتوفر القدرة الإنتاجية، البنية التحتية، التكنولوجيا، وكفاءة عوامل الإنتاج تبقى محددات رئيسة لإمكانات التبادل الدولي، حتى في حال تشابه الأذواق والطلب.

وعليه، يمكن القول إن نظرية ليندر قدمت إسهاماً نوعياً مهماً بإدخال عنصر الطلب في تحليل التجارة الدولية، لكنها ظلت قاصرة عن تقديم تفسير شامل، ما يجعلها مكتملة لا بديلة للنظريات الأخرى التي تركز على عوامل الإنتاج والعرض الدولي.

2. النظريات الحديثة:

حاولت العديد من الدراسات الحديثة تفسير أسباب قيام العلاقات التجارية الدولية و من بين أبرز تلك النظريات:

أ- نظرية دورة حياة المنتج (فيرنون)

قدم ريموند فيرنون عام 1966 نظرية دورة حياة المنتج كأحد النماذج الحديثة لتفسير التبادل الدولي، حيث اعتمد في تحليله على دراسة التغيرات التي تطرأ على موقع الإنتاج والأنشطة التجارية عبر الزمن، وذلك استناداً إلى ما يعرف بـ "دورة حياة المنتج" والتي تشبه في تطورها مراحل حياة الإنسان!

وتفترض النظرية أن كل منتج يمر بعدة مراحل تبدأ بمرحلة الابتكار أو الولادة، حيث تطرح الفكرة ويتم تطوير المنتج عادة في دولة متقدمة تمتلك بيئة تكنولوجية مرنة، وبنية تحتية تدعم البحث والتطوير. تليها مرحلة النمو، التي يشهد فيها المنتج زيادة في الطلب، وتبدأ عملية التوسع في الإنتاج والتصدير إلى دول أخرى، خاصة الدول المتقدمة ذات الأذواق المشابهة.

ثم تأتي مرحلة النضج، حيث يصل المنتج إلى أقصى درجات انتشاره، وتبدأ الشركات في مواجهة ضغوط تتعلق بالتكلفة والمنافسة. في هذه المرحلة، يتجه المنتج إلى الدول النامية حيث تكاليف الإنتاج أقل، ما يدفع الشركات إلى نقل مواقع الإنتاج إليها للحفاظ على هامش الربح.

وفي المرحلة الأخيرة، مرحلة الانحدار أو الشيخوخة، ينخفض الطلب العالمي على المنتج تدريجياً، وتبدأ أرباحه في التراجع، ليصل في نهاية المطاف إلى مرحلة "الموت" الاقتصادي حيث يستبدل بمنتج أحدث أو يلغى من السوق تماماً. ومن خلال هذا النموذج، يمكن القول إن المنتجات "تولد" غالباً في الدول

¹ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 220.

الصناعية المتقدمة، بينما "تموت" في الدول النامية، بعد أن تكون قد انتقلت إليها مراحل الإنتاج المتأخرة بحثاً عن التكاليف المنخفضة¹.

تبرز هذه النظرية العلاقة الوثيقة بين التطور التكنولوجي، ودورة حياة المنتج، والتحويلات في مواقع الإنتاج والتجارة، وهي بذلك تسهم في تفسير ديناميكية التجارة الدولية، خاصة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية.

ميزت نظرية دورة حياة المنتج التي وضعها ريموند فيرنون بين ثلاث مراحل أساسية يمر بها المنتج في تطوره، تعكس تحولاته في السوق الدولية وموقعه الجغرافي من حيث الإنتاج والتسويق كما يلي:²

1- مرحلة المنتج الجديد New Product Stage:

تنطلق هذه المرحلة في دولة متقدمة تتوافر فيها مقومات الابتكار مثل: التطور التكنولوجي، الكفاءات البشرية العالية، والدخول المرتفعة. وخلالها يتم تطوير المنتج الجديد بناء على احتياجات السوق المحلي. وتتميز هذه المرحلة ب:

- ارتفاع التكاليف الاستثمارية والتشغيلية نتيجة للنفقات الكبيرة المرتبطة بالبحث والتطوير.
- غياب الأرباح في البداية واحتمالية تسجيل خسائر مؤقتة.
- الاحتكار المؤقت للمؤسسة المبتكرة، مع غياب المنافسة.
- حملات تسويقية مكثفة تهدف إلى الترويج للمنتج، خلق وعي لدى المستهلك، وتعزيز الولاء للعلامة التجارية³.
- تصريف معظم الإنتاج محلياً في الدولة الأم، قبل التوجه تدريجياً إلى الأسواق المتقدمة الأخرى التي تتشابه مع الدولة الأم في تفضيلات المستهلكين وقدرتهم الشرائية.

2- مرحلة المنتج الناضج Maturity Stage:

في هذه المرحلة، يدخل المنتج مرحلة النمو السريع بفضل زيادة الطلب الخارجي، وبداية انتشار المنتج على نطاق أوسع، وتشهد هذه المرحلة:

- ظهور المنافسين، مما يزيد الضغط على الأسعار ويقلص هوامش الربح.
- تحول السوق المحلي في الدولة الأم إلى سوق حساس للسعر، ما يعقد التوسع الإنتاجي.
- إحساس الشركات بالحاجة إلى البحث عن بدائل خارجية للإنتاج، سواء بسبب القيود الجمركية في الدول المستوردة، أو بسبب ارتفاع تكاليف النقل التي تؤثر على القدرة التنافسية.

¹ Cavusgil.S T Knight.G Riesenberger J.R, **International Business: The New Realities (5th ed.)**, Pearson, 2020, p 145.

² Hill C.W. L, **International Business: Competing in the Global Marketplace (10th ed.)**, McGraw-Hill Education, 2015, p 75.

³ إبراهيم العديلي، الاقتصاد الدولي، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 97.

• تنخفض المبيعات تدريجيا مع تغير أذواق المستهلكين، خاصة إذا اعتمد المنتج على تكنولوجيا أصبحت قديمة.

وبالتالي، تلجأ الشركات إلى الاستثمار في الخارج، بهدف الحفاظ على القدرة التنافسية وخفض التكاليف، وقد تتجه نحو البلدان النامية كوجهة إنتاج بديلة.

وهنا يمكن الإشارة إلى نقطة محورية تتعلق بتطور مفهوم الميزة النسبية، فمع التغيرات العالمية والانفتاح الاقتصادي والثورة التكنولوجية، لم يعد مفهوم الميزة النسبية التقليدي القائم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة الرخيصة كافيا لتفسير النجاح الاقتصادي، بل ظهر مفهوم الميزة التنافسية، الذي يركز على الفعالية الإنتاجية، الابتكار، جودة المؤسسات، والقدرة على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والرأسمالية والمعرفية. هذا التطور ساهم في تعزيز ما يعرف بالتنافسية الاقتصادية، أي قدرة دولة معينة على مواجهة المنافسة الدولية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام¹.

3- مرحلة المنتج النمطي Standardized Product Stage/Decline Stage:

تمثل هذه المرحلة المرحلة النهائية في حياة المنتج، حيث يفقد تميزه ويصبح منتجا نمطيا لا يختلف عن غيره من المنتجات في السوق، ومن أبرز سماتها:

- احتدام المنافسة بسبب دخول منتجين مقلدين.
- ارتفاع العرض مقارنة بالطلب، ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.
- انخفاض الأرباح بشكل متسارع.
- تسعى الشركات إلى خفض التكاليف من خلال نقل الإنتاج إلى الدول الأقل نموا، حيث تكاليف العمل والإنتاج منخفضة.

وجدير بالذكر أن الهدف من هذا النقل لا يتمثل في تلبية الطلب المحلي للدول النامية، بل غالبا ما يوجه الإنتاج نحو التصدير إلى الدول المتقدمة، بما فيها الدولة الأم.

رغم الأهمية التحليلية التي تقدمها نظرية دورة حياة المنتج في تفسير التحولات الجغرافية للإنتاج والتبادل التجاري عبر الزمن، إلا أنها لا تخلو من نقائص مفاهيمية وتطبيقية، خصوصا في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي المعاصر².

أبرز نقاط الضعف في نظرية فيرنون تكمن في:

- اعتمادها على تسلسل زمني جامد لتطور المنتج (ابتكار، نضج، اندثار)، لا يأخذ في الاعتبار الابتكار المتواصل وإمكانية تجديد المنتج بشكل دوري.

¹ Kheldi Mokhtar, *Le Développement Local*, Office des publications universitaires, Alger, 2012, p 161.

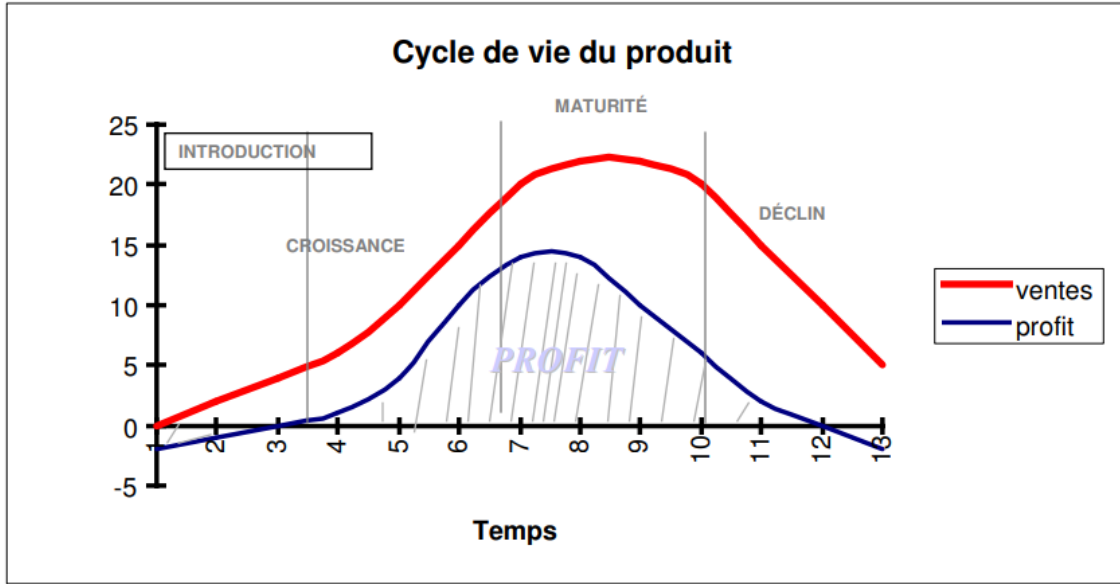
² محمد دويدار، إدارة الأعمال الدولية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2018، ص ص 196 197.

- افتراضها لهيمنة الدول المتقدمة على الابتكار في حين أظهرت التجربة الواقعية أن الابتكار بات ظاهرة عالمية، حيث أصبح بالإمكان ظهور منتجات وتقنيات جديدة في بلدان صاعدة مثل الهند، الصين، وكوريا الجنوبية.
 - تجاهلها لعوامل مؤسسية وهيكلية مثل جودة بيئة الأعمال، كفاءة التعليم، البنية التحتية للبحث والتطوير، التي أصبحت اليوم أكثر تأثيراً من مجرد التكاليف أو توافر الموارد.
 - في المقابل، قدمت نظرية الميزة التنافسية للأمم التي طرحها مايكل بورتر سنة 1990، رؤية أكثر تكاملاً وحدائية لتفسير تفوق بعض الدول في قطاعات معينة من الاقتصاد الدولي. فبورتر يركز على العوامل الديناميكية المتمثلة في:
 - رأس المال البشري المؤهل والتكوين المهني المستمر.
 - القدرة الابتكارية للمؤسسات.
 - إستراتيجية الشركات وهيكلها ومنافستها.
 - وجود قطاعات داعمة ومساندة competitive clusters .
 - الطلب المحلي المتطور الذي يدفع نحو التحسين المستمر للمنتجات.
- وفقاً لهذا النموذج، فإن تفوق الدول لا يعتمد فقط على ما تملكه من موارد طبيعية أو رخص اليد العاملة، بل على قدرتها على خلق بيئة محفزة للإنتاجية والابتكار¹. وبالتالي يمكن القول إن بورتر طور مفهوم "الميزة النسبية" إلى "الميزة التنافسية للأمم"، والتي تعتبر أكثر انسجاماً مع طبيعة الاقتصاد العالمي المعولم، حيث أصبحت القدرة على التجديد والابتكار والمعرفة هي الأساس في نجاح الدول وليس مجرد توفر الموارد. ومن هنا، فإن نظرية بورتر تعد مكملة ومتجاوزة في الوقت ذاته لنموذج فيرنون؛ إذ أنها لا تنظر إلى الموقع الجغرافي للإنتاج كعامل مرتبط بزمن حياة المنتج فقط، بل ترى في بنية الاقتصاد الوطني الكلية، وقدرته على التطور المستدام، مفتاحاً لفهم موقع الدولة في الاقتصاد الدولي.

¹ Porter M E, *The Competitive Advantage of Nations*, Free Press, 1990, p 06.

الشكل رقم (1-02): دورة حياة المنتج

Cycle de vie d'un produit



المصدر: CLAIRE LEBIDEAU, Les nouvelles théories du commerce international, Université Rennes 2, p 6

ب- نظرية الإمبرالية (روزا لكسمبورج)

تعد روزا لكسمبورج من أبرز المفكرين الاشتراكيين خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقد ساهمت بكتابتها في توضيح طبيعة النظام الرأسمالي وتفسير سلوك الدول الرأسمالية تجاه الأسواق الخارجية. ففي مؤلفها الشهير "تراكم رأس المال"، اعتبرت لكسمبورج أن الرأسمالية لا يمكن أن تستمر دون التوسع الخارجي، وذلك بسبب العجز الذاتي للأسواق الداخلية في امتصاص الفائض الإنتاج الذي يولده النظام الرأسمالي¹.

وبناء على هذا الطرح، فإن الدول الرأسمالية تلجأ إلى فرض الهيمنة والسيطرة على الأسواق الخارجية، سواء في المستعمرات التقليدية أو في المناطق التي لم تندمج بعد في علاقات الإنتاج الرأسمالية، وذلك من أجل:

- خلق طلب إضافي على منتجاتها من خلال فتح أسواق جديدة.
- ضمان تدفق المواد الأولية بأسعار منخفضة من المستعمرات، بما يدعم صناعاتها.
- إعادة استثمار الفائض المالي في البلدان الضعيفة اقتصادياً، بما يحفظ توازن النظام الرأسمالي داخلياً.

¹ أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص 57.

وبهذا المعنى، ترى لكسمبورج أن التوسع الإمبريالي ليس خياراً بل ضرورة حتمية لاستمرار الرأسمالية. وعليه، فإن العلاقات التجارية الدولية ليست علاقات تبادل حر ومتوازن، بل هي علاقات تقوم على الهيمنة الاقتصادية والسياسية، ويستخدم فيها التبادل التجاري كوسيلة لتكريس التبعية واستدامة الفجوة بين المركز الرأسمالي والأطراف الضعيفة. لكن هذا التحليل، على أهميته، لا يخلو من نقائص، أبرزها الطابع الأحادي في تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية. إذ تهمل النظرية الأبعاد الأخرى للتبادل الدولي، مثل المصلحة المتبادلة والتكامل الاقتصادي، كما أن القول بسيطرة طرف واحد على العملية التجارية يتجاهل تطور القدرات التفاوضية والسيادية للدول الطرفية، خاصة في ظل بروز قوى صاعدة كالصين والهند والبرازيل، التي استطاعت أن توظف التجارة الدولية لتحقيق مكاسب تنموية فعالية.

بالتالي، فإن نظرية روزا لكسمبورج تعبر عن نقد جذري للرأسمالية في سياقها التاريخي الاستعماري، لكنها لا يمكن أن تفسر لوحدها التعقيد المعاصر للعلاقات التجارية الدولية، والتي أصبحت أكثر تشابكاً بفعل العولمة وتعدد الفاعلين الاقتصاديين.

ت- نظرية التنمية الغير المتكافئة

تقوم النظريات التقليدية في التجارة الدولية، كالنظرية الكلاسيكية للميزة النسبية ونظرية هيكشر-أولين (وفرة عوامل الإنتاج)، على افتراض أن التبادل الدولي يحقق منافع متبادلة لجميع الأطراف، وأنه يؤدي تدريجياً إلى تقارب مستويات الدخل وتحقيق توازن اقتصادي عالمي¹. غير أن الواقع الاقتصادي العالمي، خاصة بالنسبة للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، لا يعكس هذه الفرضيات التفاؤلية. فقد أصبحت سمة عدم التكافؤ في التبادل الدولي واحدة من أبرز الظواهر التي تميز النظام التجاري العالمي.

وفي هذا الإطار، ظهرت منذ خمسينيات القرن العشرين كتابات نقدية لعدد من الاقتصاديين، أبرزهم غونار ميردال (Gunnar Myrdal) وراؤول بريبيش (Raúl Prebisch)، وضعت أسس ما يعرف بـ نظرية التنمية غير المتكافئة أو نظرية التبادل اللامتكافئ. وقد ركزت هذه النظرية على أن الدول النامية – أو ما يعرف بـ "الأطراف – تشكل دائماً الطرف الأضعف في علاقات التبادل الدولي، وأن تلك العلاقات لا تسهم في التنمية بقدر ما تركز التبعية والتخلف.

يرى ميردال في نقده للنظريات التقليدية أن تلك النظريات تفترض شروطاً غير واقعية، مثل وجود المنافسة الكاملة، وانسجام المصالح، والتوازن التلقائي في السوق. ومن منظور التجارة الدولية، يفترض أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج ومستويات الدخل بين الدول ستؤدي – عبر التبادل – إلى خلق قوى تصحيحية تلقائية تفضي إلى تقليص تلك الفجوات. غير أن ميردال يؤكد أن هذه الديناميكيات لا

¹ O'Rourke K.H, *Free Trade, Industrialization and the Global Economy 1815–1914 in The Sea in History – The Modern World*, Cambridge University Press, 2017, p 63.

تحدث على أرض الواقع، بل على العكس، تؤدي العلاقات التجارية القائمة إلى اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية¹.

ويشير كل من ميردال وبريبش إلى أن:

- الدول المتقدمة تتحكم في شروط التجارة الدولية.
- الدول النامية تعتمد على تصدير المواد الأولية، ذات القيمة المضافة الضعيفة.
- الدول المتقدمة تصدر سلعا مصنعة وتقنيات مرتفعة القيمة.
- أسعار صادرات الدول النامية تنسم بالتقلب وعدم الاستقرار، في حين أن وارداتها من الدول الصناعية تعد ضرورية وباهظة الكلفة.
- التبادل لا يؤدي إلى تنمية ذاتية مستدامة، بل إلى تعميق التبعية البنوية.

بناء عليه، خلصت هذه النظرية إلى أن آليات السوق العالمية لا تفوق بالضرورة إلى العدالة الاقتصادية أو التنمية المشتركة، بل قد تسهم في تعزيز اللامساواة الدولية البنوية.

أما سمير أمين الاقتصادي المصري (من أشهر كتاب المدرسة التبعية وتقلد مناصب مهمة في مؤسسات الأمم المتحدة) فتشير أبحاثه إلى أن التجارة الدولية ما هي إلا حصيلة علاقات متشابكة نشأت وتكونت تاريخيا بين الدول الصناعية الغربية والدول المتخلفة التابعة². حيث قامت العلاقات التجارية بينهما في جميع المراحل باستثمار الفوائض المحققة في الدول الصناعية داخل أسواق الدول النامية بغرض جعل عجلات الاقتصاد لهذه الأخيرة مرتبطة وتابعة لاقتصادات الدول الغربية حيث لعب المد الاستعماري دورا ناجحا في إنجاز ذلك وبالتالي يرى أنه هناك تبادل تجاري غير متكافئ والذي أفرز التنمية الغير متكافئة بالدول المتخلفة³.

من خلال استعراض مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية، بدءا من النظرية الكلاسيكية للميزة المطلقة (آدم سميث) مروراً بـ الميزة النسبية (دافيد ريكاردو) ثم وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر-أولين)، ومروراً بـ نظرية تشابه الطلب (ليندر) ونظرية دورة حياة المنتج (فيرنون) وانتهاء بـ الميزة التنافسية للأمم (بورتر)، يتضح أن الفكر الاقتصادي في هذا المجال قد تطور من التفسير البسيط القائم على العوامل الطبيعية والكمية إلى تحليل أكثر تعقيدا وواقعية يراعي العوامل المؤسسية، الابتكار، والتكنولوجيا.

فالتحليلات التقليدية ركزت بشكل أساسي على الجانب العرضي والخصائص الفيزيائية للإنتاج، بينما جاءت النظريات الحديثة لتبرز أهمية الطلب المحلي، البيئة التنافسية، والقدرة على الابتكار والإنتاجية.

¹ على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 312.

² سمير أمين، الرأسمالية في نظام العولمة: إدارة المجتمع المعاصر، دار الفكر الجديد، بيروت، 2007، ص 129.

³ زير مي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 49.

هذا التطور يعكس بشكل واضح التحول في بنية الاقتصاد الدولي، الذي أصبح اليوم أكثر ترابطاً، ويعتمد بدرجة كبيرة على المعرفة والتكنولوجيا والتكامل العالمي¹. وفي هذا السياق، يعد فهم هذه النظريات في ترابطها التاريخي والمنهجي أمراً ضرورياً ليس فقط لأغراض أكاديمية، بل أيضاً لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول التي تسعى إلى تحقيق موقع تنافسي فاعل في السوق العالمية.

المطلب الثالث: الاقتصاد العالمي بوصفه الإطار الطبيعي لتطور التجارة الدولية

لقد وجدت العلاقات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص العلاقات التجارية، بين البلدان منذ العصور القديمة، إلا أنها لم تكن تمارس حينذاك بنفس التأثير أو الانتظام الذي تميزت به في المراحل اللاحقة. فقد كانت التجارة الدولية في بداياتها محدودة في حجمها ونطاقها، وتركزت بشكل رئيسي على سلع الترف والكماليات، كالتوابل، الأحجار الكريمة، والحريز، وهي سلع لم تكن تؤثر بعمق على الهياكل الاقتصادية الداخلية للدول المتعاملة بها، خاصة في ظل هيمنة الطابع العيني (الاقتصاد الطبيعي) على الإنتاج والاستهلاك آنذاك².

غير أن هذه الصورة بدأت في التغيير جذرياً مع تطور قوى الإنتاج واتساع علاقات السوق، لا سيما منذ انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، حيث ساهم الإنتاج الصناعي الكبير في خلق طلب متزايد على المواد الأولية وأسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية، مما أدى إلى تسارع وتيرة التبادل التجاري الدولي على أسس جديدة أكثر انتظاماً. وهكذا بدأ يظهر تقسيم دولي للعمل، يتسم بقدر أكبر من التخصص بين البلدان في إنتاج سلع معينة وتبادلها وفقاً لمزايا نسبية أو احتياجات سوقية. وقد ساهم توسع هذه العلاقات الاقتصادية الدولية في بروز أنماط جديدة من التبعية المتبادلة بين الدول، حيث لم يعد بالإمكان عزل الاقتصاد الوطني عن التأثيرات الخارجية، بل أصبحت الاقتصادات الوطنية أجزاء مترابطة في شبكة اقتصادية أوسع. ونتيجة لذلك، نشأت ظاهرة اقتصادية جديدة تعرف بـ الاقتصاد العالمي، وهي ظاهرة لم تكن موجودة بالشكل المتعارف عليه سابقاً، بل نشأت وتطورت بالتوازي مع تشكل السوق العالمية وتعاضم الترابط بين مختلف الدول من حيث الإنتاج، التسويق، والتوزيع³.

ويجمع العديد من الباحثين على أن ظهور الاقتصاد العالمي بصيغته الحديثة يمكن تأريخه إلى منتصف القرن التاسع عشر، وهو ما تؤكد عليه طبيعة الأزمات الاقتصادية التي بدأت تظهر في تلك المرحلة، والتي

¹ Pomeranz K & Topik S, *The World That Trade Created: Society, Culture, and the World Economy, 1400 to the Present* (4th ed.) Routledge, 2018, p 69.

² Sven Beckert, *Capitalisme: A Global History*, Penguin Books, 2025, p 28.

³ إيمانويل والرشتاين، *تحليل النظم العالمية*، ترجمة: ميشيل كبلو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 219.

كانت تأخذ طابعا عالميا من حيث الانتشار والتأثير، بما يعكس وحدة السوق وتداخل المصالح الاقتصادية عبر الحدود¹.

شهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريا في مطلع القرن العشرين، إذ أصبح يتمتع بطابع عالمي شامل بعدما كان مقتصرًا في السابق على عدد محدود من الدول. وقد ارتبط هذا التحول ارتباطا وثيقا بتطور التجارة الدولية وتوسع العلاقات الاقتصادية بين الدول، وهو ما كان مدعوما بتطور كبير في أنظمة النقل العالمية. فقد تم تعزيز شبكات الطرق التي تربط بين الدول والمناطق، إلى جانب إدخال تحسينات كبيرة على وسائل النقل البحري، وإنشاء موانئ ضخمة قادرة على استقبال السفن العملاقة.

كما شملت هذه التطورات شق الممرات المائية الحيوية وتحسين الملاحة فيها من خلال إزالة العقبات الطبيعية، مما ساعد على تسهيل حركة التجارة البحرية. ولم يقتصر الأمر على النقل البحري فحسب، بل شمل أيضا تطوير شبكات السكك الحديدية العابرة للقارات وتوسيعها تدريجيا، الأمر الذي ساهم في تكامل الأسواق العالمية وسرع من وتيرة التبادل التجاري بين الدول².

بحلول منتصف القرن العشرين، شهد الاقتصاد العالمي انقسامًا واضحًا إلى نظامين رئيسيين: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وقد تميز الاقتصاد الرأسمالي بهيمنته على النشاط الاقتصادي العالمي، بينما أخذ الاقتصاد الاشتراكي في الانكماش، لا سيما بعد انهياره في أوائل تسعينيات القرن العشرين، مما أدى إلى هيمنة شبه كاملة للرأسمالية على التجارة الدولية.

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت دول أوروبا الغربية تهيمن على التجارة الدولية، إلا أن موازين القوة الاقتصادية بدأت تتغير تدريجيا بعد الحرب، حيث انتقل مركز الثقل الاقتصادي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تزامنا مع صعود قوى اقتصادية جديدة مثل اليابان وكندا وقد أسهم ذلك في تعزيز النشاط التجاري في منطقتي الحوض الشمالي للمحيط الأطلسي والحوض الشمالي للمحيط الهادئ، واللتين أصبحتا محوريتين في حركة التبادل التجاري العالمي.

منذ ستينيات القرن العشرين، بدأت الدول النامية في الانخراط التدريجي في النظام الاقتصادي العالمي وفي منتصف السبعينيات، برزت مجموعة من هذه الدول بما يعرف بـ "البلدان الصناعية الجديدة" في جنوب شرق آسيا، والتي شملت: كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة، ولاحقا تبعتها دول أخرى مثل تايلاند وماليزيا وإندونيسيا والفلبين. وقد شهدت الصين لاحقا صعودا اقتصاديا كبيرا، جعلها لاعبا محوريا في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وانضمت إليها لاحقا دول أخرى من أمريكا اللاتينية، مثل المكسيك والبرازيل.

¹ Krugman P. R. & Obstfeld M, **International economics: Theory and policy (8th ed.)**, Pearson Education, 2009, p 147.

² الطراونة عوض، التجارة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 62.

يقوم الاقتصاد العالمي المعاصر على مبادئ الانفتاح الاقتصادي والعولمة، حيث تبنت العديد من الدول سياسات الانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال تشجيع الصادرات والانخراط في الاقتصاد العالمي ويعد التوجه نحو العولمة نتيجة مباشرة لتدويل كل من الإنتاج ورأس المال، أي اندماج الأسواق الوطنية ضمن منظومة اقتصادية عالمية موحدة. ويتميز الاقتصاد العالمي الراهن بعدد من السمات الرئيسية، من أبرزه:¹

- تطور عميق في التقسيم الدولي للعمل، إلى جانب تدويل الإنتاج وتدفقات رؤوس الأموال.
- نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق نمو الإنتاج الصناعي، ما يؤكد اتساع دور السوق الخارجية وتزايد أهمية تجارة الخدمات.
- تسارع حركة عوامل الإنتاج على المستوى العالمي، بما في ذلك رأس المال والعمل والمعلومات.
- تعاظم العولمة في ميادين التبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال وهجرة الأيدي العاملة وتكنولوجيا المعلومات.
- تطور الاقتصادات الوطنية ذات التوجهات الانفتاحية وتكاملها في الاقتصاد العالمي.
- التقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مما ساعد في ربط الأسواق الدولية.
- بروز التنظيمات الاقتصادية فوق القومية، سواء من خلال الشركات متعددة الجنسيات أو عبر مؤسسات دولية كبرى، مثل:²

- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اللذان أسسا بعد الحرب العالمية الثانية.
- منظمة التجارة العالمية (WTO) ، التي تأسست عام 1995 خلفا لاتفاقية الجات (GATT).
- الاجتماعات السنوية لمجموعة الدول الثمانية (G8) ، التي ضمت الدول الكبرى اقتصاديا منذ 1975، وتحولت لاحقا إلى مرجعية رئيسية لصنع القرار الاقتصادي العالمي.
- مجموعة العشرين (G20) ، التي تشمل أكبر 20 اقتصادا عالميا، بما في ذلك دول نامية وناشئة، والتي أصبحت لاحقا المرجعية الأهم في صياغة السياسات الاقتصادية العالمية.

المطلب الرابع: سمات العلاقات الاقتصادية الدولية والعوامل المؤثرة عليها

أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن تتسم بعدد من السمات البارزة، نتيجة للتحويلات العميقة في هيكل الاقتصاد العالمي. ومن بين أهم هذه السمات:

- ارتفاع مستوى التقسيم الدولي للعمل، حيث أصبحت عمليات الإنتاج والتوزيع تعتمد على التخصص بين الدول وفقا لمزاياها النسبية.

¹ أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق، المنصورة، 2000، ص 96.
² أبو قحف عبد الغفار، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 99.

- تسارع وتيرة التبادلات الاقتصادية وتوسع حجمها، ويتضح ذلك من خلال الارتفاع المستمر في معدلات التجارة الدولية، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحركة رؤوس الأموال، إلى جانب تنامي الإنتاج العالمي.
- التحول النوعي في طبيعة التجارة الدولية، حيث لم تعد مقتصرة على تبادل السلع التقليدية، بل أصبحت تجارة الخدمات تمثل حصة متزايدة من المعاملات التجارية.
- النمو الكبير في رأس المال المالي العالمي، إذ أصبحت المعاملات المالية تفوق بكثير الناتج الإجمالي للاقتصاد الحقيقي، وهو ما يشكل أحد الأسباب الجوهرية للآزمات المالية، كما حدث في الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة.
- تحرير المناخ الاستثماري عالمياً، من خلال تقديم حوافز ضريبية واسعة في إطار ما يعرف بـ "الثورة الضريبية" عبر إنشاء مناطق اقتصادية حرة تتميز بإعفاءات ضريبية جاذبة.
- تعاضد التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، مما أدى إلى نشوء كتلت اقتصادية كبيرة.
- تدويل المنافسة، حيث باتت الشركات القادرة على العمل بكفاءة في السوق العالمية هي الفاعل الرئيسي في تشكيل ملامح العلاقات الاقتصادية الدولية.

تتأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بمجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها:¹

- التقدم العلمي والتكنولوجي:** من خلال الانتشار السريع للتقنيات الحديثة في مجالات الإنتاج، والتجارة، والاتصالات، والمعلوماتية، وخاصة الإنترنت والمنصات الإلكترونية التي أسهمت في تسريع وتيرة التبادلات الاقتصادية.
 - العوامل البيئية:** حيث أصبحت التحديات البيئية تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي في معظم دول العالم، وتحولت إلى قضايا عالمية تؤثر في السياسات التجارية، والطلب على السلع، واتجاهات السوق.
 - العوامل الديموغرافية:** تزايد الهجرة من البلدان المتخلفة إلى تلك المتطورة، وما يترتب من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.
 - تزايد الفوارق الاقتصادية بين الدول:** حيث تتسع الفجوة في مستويات التنمية والدخل، وتتعاظم المديونية الخارجية في الدول النامية، مما يؤثر سلباً على اندماجها في الاقتصاد العالمي.
 - ندرة الموارد ومصادر الطاقة:** إذ يشكل تأمين الإمدادات من المواد الأولية والطاقة تحدياً دائماً في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- من ما تم ذكره في مبحثنا هذا يمكن أن نستنتج الفروقات الجوهرية القائمة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية والتي تتمثل في:²

¹ أبو قحف عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 101.

² شقيري نوري موسى، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

حرية انتقال عوامل الإنتاج: في داخل الدولة، تتحرك عوامل الإنتاج (كالعمالة ورأس المال) بسهولة نسبية بين المناطق، تبعاً للفروقات في الأجور أو أسعار الفائدة. أما على المستوى الدولي، فثمة قيود قانونية وإدارية وثقافية تحول دون هذا الانتقال، مثل الحواجز الجمركية، واختلاف الأنظمة، واللغة، والتقاليد.

طبيعة الأسواق: تختلف أسواق الدول من حيث حجم المستهلكين، والتشريعات، والمنافسة، ما يجعل التجارة الدولية أكثر تعقيداً من التجارة الداخلية.

-العملة والنظام المصرفي: تتم المعاملات الداخلية بالعملة الوطنية، بينما تعتمد التجارة الدولية على العملات الأجنبية، مما يعرضها لتقلبات أسعار الصرف. كما تختلف النظم المصرفية، حيث تفرض شروط أكثر صرامة على التمويل الدولي مقارنة بالتمويل المحلي.

-السياسات الاقتصادية: تتبنى الدول سياسات اقتصادية مختلفة تؤثر على التجارة الدولية، مثل القيود على الواردات والدعم المحلي، مما يشكل تحديات أمام المتعاملين الدوليين.

تبين هنا أن التجارة الدولية التي قامت ما بين دول العالم وتطورت نظراً للتحويلات التي ذكرناها آنفاً ونظراً للتقسيم الدولي للعمل فيما بين البلدان قد أصبحت القاطرة التي تقود منظومة العلاقات الدولية بشكل عام والعلاقات الاقتصادية بشكل أكثر تدقيقاً فقد سمحت تطورات الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية ومن ثم إلى تنافسية الاقتصادات بظهور الحاجة الملحة للبحث عن أسواق غير الأسواق المحلية من أجل تصريف الفائض من المنتجات وتحقيق فوائد وأرباح وكذا البحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الضرورية في الحياة الطبيعية، لذا كان من الضروري إيجاد الأطر التنظيمية التي تدعو إلى تحرير المعاملات التجارية الدولية وتقنينها بما يتوافق مع مبدأ الحرية التجارية الدولية¹.

المبحث الثاني: آليات تحرير التجارة الدولية في الفترة الممتدة ما بين 1947 و1994 في ضوء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT

بين عامي 1940 و1945، بدأت دول الحلفاء، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، في بلورة رؤية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي، في ضوء الدروس المستفادة من الأزمات الاقتصادية التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وقد توجت هذه الجهود بإنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945، والتي تضم في هيكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أوكلت إليه مهمة تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. لكن قبل ذلك، وتحديدًا في عام 1944، اجتمعت الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز، حيث تم التوصل إلى اتفاقية أساسية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة

¹ عبد الخالق ع، الاقتصاد العالمي والعولمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 31.

تقوم على مبادئ حرية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول، بهدف تفاذي الأزمات الاقتصادية الكبرى كالكساد العظيم، وقد تمخض عن هذه الاتفاقية إنشاء ثلاث مؤسسات دولية رئيسية:

- صندوق النقد الدولي (IMF) للتركيز على الجوانب النقدية والمالية، وتثبيت أسعار الصرف، وتقديم الدعم المالي للدول التي تواجه إختلالات في ميزان المدفوعات.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (World Bank) للمساهمة في تمويل عمليات إعادة الإعمار والتنمية، خاصة بعد الدمار الواسع الذي خلفته الحرب العالمية الثانية.
- الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات (GATT) والتي تمثل الإطار المؤسسي لتنظيم العلاقات التجارية الدولية، وفق مبادئ تحرير التجارة وخفض الحواجز الجمركية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

المطلب الأول: تعريف الغات GATT

الغات هو مختصر للتسمية للمنظمة: « General Agreement on Tariffs and Trade » وتعني "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة". تمت في 30 أكتوبر 1947 ودخلت حيز التنفيذ في مطلع سنة 1948، وأشرفت على تنفيذها الأمانة العامة الدائمة التي كان مقرها بجنيف والهدف الرئيسي من ورائها هو إزالة القيود والعراقيل التي من شأنها إعاقة التدفق الحر للتجارة والإشراف على الإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء فيها¹.

تجدر الإشارة إلى أن الترتيبات التجارية الدولية الأولية، التي نشأت في عام 1947، كانت تهدف إلى تأسيس منظمة التجارة الدولية (ITO) بناء على ميثاق هافانا. إلا أن رفض الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على الميثاق حال دون إنشاء هذه المنظمة. ونتيجة لذلك، ظلت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)²، بالرغم من طابعها المؤقت، هي الآلية الرئيسية متعددة الأطراف المسؤولة عن تنظيم النظام التجاري الدولي، واستمر دورها هذا حتى تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO)³.

يكمن الاختلاف الأساسي بين الاتفاقية (GATT) والمنظمة المقترحة (ITO) في عام 1947 في المدى الشمولي للأهداف والاتفاقيات متعددة الأطراف التي كان من المفترض أن تغطيها الأخيرة. فقد كان المأمول أن تكون منظمة التجارة الدولية (ITO) هيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، حيث كان ميثاقها

¹ فارس رشيد ألبياتي، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار أيلة، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 173.

² عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 87.

³ محمد حمد القباطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 122.

يتجاوز المبادئ المنظمة للتجارة الدولية ليشمل أيضا قواعد متعلقة بالتشغيل والعمالة، واتفاقيات حول المواد الأولية، فضلا عن تنظيم الاستثمارات الدولية وقطاع الخدمات¹. تهدف الغات إلى رفع مستوى معيشة Living Standards الشعوب من خلال التدفق الحر للسلع والخدمات على المستوى الدولي، كما أن التوسع في التدفق الحر للتجارة سيؤدي إلى التوسع في الإنتاج بالنسبة لكل البلدان وبالتالي تحقيق مستويات أعلى للتشغيل والدخول ومن ثم الرفاهية للجميع. يجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية كان لها دور خفي مكمل لأدوار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي أنشأت لخدمة مصالح الدول الغربية من أجل ضمان أن تبقى أسواق الدول النامية مفتوحة لدخول السلع الغربية إليها وتصريفها فيها، وكذا تبعية تلك البلدان بصفة دائمة للدول الغربية الصناعية كما تشكل الاتفاقية الإطار القانوني الضامن لاستمرار عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي واستمرار نزوح واستنزاف الفوائض من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة². فالغات نشأت أساسا بهدف خدمة تجارة الدول الصناعية المتقدمة أي هي مشروع رأسمالي من بدايته حتى آخره حيث لم يكن للدول المتخلفة كلمة فيه ولكن وجودها كان مطلوباً لاستكمال الحلقة أو الشكل لا أكثر.

المطلب الثاني: مبادئ الغات

تمثل الاتفاقية في الإطار القانوني لمعالجة التعاملات التجارية الخارجية بين الأطراف وتتمثل أهم مبادئها في:³

- أ- حل النزاعات التجارية بالمفاوضات والتفاوض.
- ب- مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني أن تلتزم الأطراف بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلع المماثلة المنتجة محلياً فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها.
- ت- المعاملة بالمثل في إطار العلاقات التجارية الدولية.
- ث- المعاملة المتميزة للبلدان النامية: لزيادة معدلات التنمية فيها.
- ج- تحرير التجارة الدولية: بتخفيض التعرفة الجمركية، وكذا تخفيض أو إزالة القيود غير الجمركية. وكانت المفاوضات في الجولات المختلفة للغات تقوم على أساس التبادلية، التي تعني أنه إذا عرضت دولة ما تخفيض التعرفة الجمركية على سلعة معينة فإن ذلك يكون مشروطاً بأن تحصل على تخفيضات من الدول الأخرى على سلع تهمها تصديرياً. وتسمى التعرفة المتفق عليها في إطار المفاوضات تعريفة مثبتة.

¹ مروان أسعد رمضان وآخرون، التطور الاقتصادي ودوره في حركة النمو العالمي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، ص 154.

² منظمة التجارة العالمية، مقدمة في منظمة التجارة العالمية، إدارة الإعلام والنشر، جنيف، 2007، ص 12.

³ سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهم الاتفاقيات العربية، الجزء الأول، دار الشروق، عمان، 2008، ص 112.

ح- **عدم التمييز:** بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية وهذا المبدأ يعرف بشرط الدولة الأولى بالرعاية، ومفاده أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة معينة فإن ذلك يسري تلقائياً على جميع الدول الأعضاء وهذا المبدأ يعني المساواة في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء.

الجدول رقم (1-1): مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT وأهدافها

أهداف الغات	مبادئ الغات
1. تنمية الإنتاج وتوسيع المعاملات التجارية الدولية	1. مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية: حماية الصناعات المحلية.
2. رفع مستوى المعيشة وتحقيق التشغيل الكامل	2. مبدأ المعاملة بالمثل
3. الإستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية	3. توحيد الرسوم الجمركية وتخفيضها تدريجياً
4. تشجيع حركات رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية	4. معاملة الدولة الأولى بالرعاية: عدم التمييز بين الدول الأعضاء
5. إزالة القيود والحواجز التعسفية أمام حركة السلع والخدمات	5. مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف
	6. مبدأ الشفافية
	7. مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث: جولات الغات التفاوضية

انطلقت أولى الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) في جنيف عام 1947، بمشاركة 23 دولة مؤسسة. وكان من ضمن هذه الدول لبنان وسوريا، اللتان انسحبتا من الاتفاقية لاحقاً. وقد هدف هذا الاجتماع التأسيسي إلى معالجة القيود التجارية المتفاقمة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والسعي لإيجاد توازن بين حق الدول في حماية صناعاتها المحلية من جهة، وتحقيق الاستفادة من مزايا زيادة الصادرات وتسهيل انسياب التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى¹.

وخلال الفترة التي امتدت من تاريخ إنشائها إلى تاريخ قيام المنظمة العالمية للتجارة، أشرفت الغات على ثمان جولات من المفاوضات:

¹ مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، اتحاد الكتب العرب، دمشق، 2008، ص 104.

الجدول رقم (02-1): جولات الغات التفاوضية

العام	اسم الجولة	الدول المشاركة	موضوع الجولة و مخرجاتها
1947	جنيف	23	تخفيض التعريفات الجمركية، توقيع اتفاقية الجات، 45.000 امتياز جمركي، وأثرت على 10.000.000.000 دولار من التجارة العالمية
1949	أنسي	13	تخفيض التعريفات الجمركية و تبادلت البلدان حوالي 5.000 امتياز جمركي.
1951-1950	توركاى	38	تخفيض التعريفات الجمركية و تبادل 8.700 امتياز جمركي و تثبيت مستويات تعريفات 1948 ب 25%.
1956-1955	جنيف	26	خفض التعريفات الجمركية ب 2,5 مليار دولار.
1962-1960	ديلون	26	تخفيض التعريفات الجمركية ب 4,9 مليار دولار.
1967-1964	كينيدي	62	تخفيض التعريفات الجمركية ب 40 مليار دولار و مكافحة الإغراق.
1979-1973	طوكيو	102	تخفيض التعريفات الجمركية والإجراءات الغير جمركية ب 300 مليار دولار.
1993-1986	الأوروغواي	123	تخفيض التعريفات الجمركية والإجراءات الغير جمركية على الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، إنشاء منظمة التجارة العالمية

المصدر: من إعداد الباحث بالإطلاع على الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية https://www.wto.org/french/thewto_f/history_f/history_f.htm

تركزت الخمس جولات الأولى على التعريفات الجمركية حصرا وفي الجولة السادسة تناولت مسألة مكافحة الإغراق (عرفته الغات بأنه الإجراءات التي تدخل بموجبها منتجات دولة ما سوق دولة أخرى بأقل من القيمة العادية للمنتجات المحلية لها)¹، وفي جولة طوكيو تطرقت المفاوضات إضافة للتعريفات الجمركية إلى مسائل القيود غير الجمركية وتم تسجيل تسعة اتفاقات هامة هي:²

1. إجراءات مكافحة الإغراق.

2. رفع العوائق الفنية أمام التجارة الدولية.

3. الدعم والإجراءات المضادة.

¹ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 45.
² علي لطفي، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية فرص وتحديات أمام الدول العربية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية "الفرص والتحديات أمام الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2007، ص ص 11 12.

4. المشتريات الحكومية.
5. التجارة في اللحوم البقرية.
6. التجارة في منتجات الألبان.
7. قواعد التقييم الجمركي.
8. الإجراءات الخاصة بتراخيص الاستيراد.
9. المتاجرة في الطائرات المدنية.

المطلب الرابع: جولة الأوروغواي (1986-1994)

شملت جولة الأوروغواي أيضا مسائل الزراعة والملكية الفكرية والمنسوجات والخدمات وتسوية النزاعات وقد كانت لهذه الجولة أهمية عظيمة في نطاق السياسات التجارية الدولية فأدت إلى تطورات كبيرة باتجاه تحرير التجارة الدولية العالمية وساهمت في تعزيز التعاون التجاري-الاقتصادي بين البلدان والمناطق¹.

1- عمل الغات قبل جولة الأوروغواي:

اتفاقية الغات وكما أشرنا سابقا هدفها الأساسي كان تحرير التجارة لكافة السلع، غير أنها لم تشمل في بدايتها التطبيق الفعلي سوى على السلع الصناعية، وظلت خارج الاتفاقية السلع الزراعية والمنسوجات والملابس وهي السلع التي تملك فيها البلدان النامية عموما ميزة نسبية في إنتاجها. وقد نجحت الاتفاقية منذ 1947 في تخفيض العوائق الجمركية إذ انخفض متوسط التعرفة من حوالي 40-60% في نهاية الأربعينات إلى 8-10% في بداية السبعينات ثم إلى 4-5% في مطلع الثمانينات². لكن أهملت الاتفاقية العوائق الغير جمركية حتى جولة طوكيو التي مستها نسبيا ثم جاءت جولة الأوروغواي لتهتم بمعالجة تلك العوائق³.

يمكن التأكيد على أنه غالبا ما بقيت التعريفات الجمركية في ظل "الغات" مرتفعة في البلدان الصناعية المتقدمة على صادرات الدول النامية التي تتطلب عمالة كثيفة كالمنسوجات والمصنوعات الجلدية والأثاث وغيرها، في حين انخفضت التعريفات على السلع الصناعية التي تهتم الدول الصناعية فقط (أي نجحت في تخفيض التعريفات على السلع التي تهتم الدول المتقدمة وأهملت معالجة التجارة بالسلع التي تهتم الدول النامية).

¹ مجيد ضياء الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009، ص 86.

² محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 361.

³ Kamel Cherit, L'Organisation Mondiale du Commerce, 3^{ème} édition, éditions grand Alger livres, Alger, 2007, p 15.

2- دوافع جولة الأوروغواي:

بعد الاستقرار شهد الاقتصاد العالمي استقرارا نسبيا وازدهارا خلال الفترة الممتدة بين 1947 و1973، تميز بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة الدولية، وتساعد وتيرة تحرير التجارة في السلع الصناعية. إلا أن هذا المناخ التجاري قد تعرض لتغيرات جوهرية نجمت عن سياسات الدول المتقدمة وعوامل أخرى، ما أدى إلى اضطراب في الأسواق العالمية وخلل في الأداء الاقتصادي والتجاري. وبناء على ذلك، انخفض معدل نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة الدولية الأمر الذي دفع إلى عقد جولة جديدة من جولات الاتفاقية لمحاولة دراسة وتصحيح الاختلالات. ومن بين العوامل التي أدت إلى حصول تلك الاختلالات:

- اضطراب النظام النقدي الدولي: تمثل ذلك في انهيار نظام بريتون وودز، والتحول اللاحق إلى نظام أسعار الصرف العائمة، مما أسفر عن زيادة كبيرة في تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية، وزاد من حالة عدم اليقين في التجارة الدولية.
- تصاعد حدة النزعة الحمائية والمنافسة: شهدت الأسواق العالمية منافسة متزايدة بين الدول الصناعية القديمة والقوى الاقتصادية الآسيوية الصاعدة (مثل اليابان والإقتصادات الناشئة) وردا على ذلك، لجأت الدول المتقدمة إلى إجراءات حمائية جديدة، معتمدة بشكل أساسي على الأدوات غير الجمركية (مثل القيود الكمية على الواردات) لحماية أسواقها وزيادة صادراتها¹.
- صدمات الطاقة وارتفاع التكاليف: أدت الزيادات الحادة في أسعار النفط عالميا، خاصة بعد أزمة النفط في عام 1973، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن عالميا، وتسببت في تقلبات عنيفة في موازين المدفوعات للدول المستوردة.
- أهمية القطاعات الجديدة: برزت الأهمية الاقتصادية المتزايدة لقطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية في الدول الصناعية المتقدمة، مما دفع هذه الدول بقوة للدعوة إلى إدراج هذه القطاعات ضمن إطار التنظيم التجاري الدولي.
- المسألة الزراعية والدعم: أدت سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، إلى تشوهات في التجارة العالمية، مما خلق ضرورة لإدراج هذا الملف ضمن المفاوضات التجارية بهدف خفض مستويات الدعم.
- ضعف آلية تسوية النزاعات: عانى نظام الغات (GATT) من ضعف هيكلي في آلية تسوية المنازعات قبل جولة الأوروغواي، حيث كانت تفتقر إلى صلاحيات إلزامية قوية لتطبيق أحكامها، الأمر الذي شكل فجوة مؤسسية في التعامل مع النزاعات التجارية المتكررة بين الدول الأعضاء.

¹ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصادي النقدي-الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص 485.

جاءت الجولة الثامنة للغات في الأوروغواي لتكون آخر جولة تفاوضية قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وقد بدأت في عام 1986 في مدينة بونتا داإيستي، شارك في مناقشتها 123 دولة معظمها من الدول النامية، انتهت في 1993 ووقعت الدول المشاركة فيها على نتائجها الرسمية في مدينة مراكش في المغرب عام 1994، تم خلالها استحداث نظام قوي لتسوية النزاعات وكذا التوصل إلى 28 اتفاق لتنظيم التجارة الدولية وتحريرها خاصة في القطاع الزراعي وقطاع المنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات¹.

3- الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة الأوروغواي:

- الاتفاقات الدولية في مجال السلع: تضمنت قسمين: قسم للزراعة حيث تم تحرير السلع الزراعية وقسم للتجارة في المنسوجات والملابس وفيها ينص الاتفاق على إلغاء القيود تدريجيا التي كانت سائدة قبل جولة الأوروغواي على التجارة في مثل تلك السلع.
 - تدعيم قواعد الغات في تجارة السلع: تحرير الاستثمارات الأجنبية مع منح الحق للدولة المستقبلية لها بأن تتخذ إجراءات وقائية لحماية منتجاتها المحلية.
 - مواجهة سياسات الإغراق: حيث تضمن الاتفاق وضع قواعد لحساب هامش الإغراق وتحديد قيمة الرسوم المضادة له.
 - الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات: تحرير انتقالها عبر الحدود وإمكانية انتقال مستهلكيها.
 - الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وفقا للاتفاق، تناولت نطاقا واسعا من الحقوق التي تشمل: حقوق المؤلف (الطبع) والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية (العلامات الجغرافية) والتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة والأسرار التجارية (الصناعية). وبموجب هذا الإطار، تلتزم الدول الأعضاء بتطبيق إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها الوطنية، وتفعيل عقوبات رادعة لمواجهة أي انتهاك لهذه الحقوق².
- يمكن القول أن كل جولة من جولات الغات ومن خلال المفاوضات والقرارات التي صدرت عنها، اتسمت بأهمية كبيرة بالنسبة للتجارة الدولية حيث مارست تأثيرا عليها بإعادة رسم خرائطها كما ساهمت في تكوين السياسة التجارية الدولية بوصفها منهجا لتنظيم التجارة على المستوى العالمي وفي آخر جولة من جولاتها إنبثق قرار تأسيس النظام العالمي الجديد للتجارة ألا وهو المنظمة العالمية للتجارة لتكون بديلا مؤسسيا وقانونيا أكثر تطورا من الجات، وتغطي مجالات أوسع تشمل السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات.

¹ جوزيف إي ستيجلتيز، كيف نجعل العولمة مثمرة، بترجمة فايز حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 96.

² نفس المرجع السابق، ص ص 97 98.

المبحث الثالث: الهيئات والمنظمات المعاصرة المهيمنة على النظام التجاري الدولي ما بعد 1994

بعد إرساء أسس النظام التجاري العالمي الجديد بانطلاق منظمة التجارة العالمية في عام 1995، شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية، تمثلت في بروز مجموعة من الهيئات والكيانات ذات التأثير المباشر على مسار التجارة الدولية وتطوراتها. وقد أضحت هذه الأطراف الفاعلة تمثل ركائز النظام التجاري المعاصر، سواء من حيث سن القواعد أو توجيه السياسات أو حتى التأثير على مسارات الأزمات الاقتصادية. وعليه، يتناول هذا المبحث عرضاً تحليلياً لأهم الآليات والمؤسسات التي تشكل بنية النظام التجاري الدولي بعد عام 1994، حيث سنستعرض في المطلب الأول المنظمة العالمية للتجارة (WTO) بوصفها الوريث الشرعي للغات وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى موضوع الاتحادات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سابقاً، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وغيرها من التكتلات التي أصبحت تمارس تأثيراً كبيراً في التبادل التجاري الإقليمي والعالمي. أما المطلب الثالث سيتناول موضوع الشركات المتعددة الجنسيات (MNC). وختاماً سيشير المطلب الرابع إلى الـ MNC والـ WTO كعاملين في تفشي الأزمة الاقتصادية لسنة 2008.

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organization

في عام 1994 وقع وزراء التجارة في البلدان الأعضاء في الغات على اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1995 والسؤال الذي يمكن أن نطرحه: هل أن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة جديدة كلياً أم هي مجرد تغيير لاسم الغات؟

المنظمة تقرر إنشاؤها في جولة الأوروغواي عام 1994 فهي تعتبر الوريث أو المكمل للغات غير أن دائرة المسائل التي تنظمها أصبحت أكبر اتساعاً والمهمات التي أصبحت تنجز في ظلها أكثر تعقيداً ومسؤولية¹، حيث تعتبر المنظمة العالمية الوحيدة التي من حقها معالجة والتعامل مع قواعد التجارة بين الأمم من خلال استنادها على الاتفاقات التي تمت بعد إتمام عملية التفاوض واعتماد الاتفاقيات من قبل الغالبية العظمى من الدول المتاجرة، وتأمين المصادقة الداخلية عليها من قبل برلماناتها الوطنية، لم يلبث قيام المنظمة (منظمة التجارة العالمية) أن أحدث تحولا في ملامح الاقتصاد العالمي. وقد تحقق هذا التحول من خلال إنشاء شبكة معقدة و مترابطة من المصالح والعلاقات التجارية بين عدد كبير من الدول الأعضاء². ومع ميلاد هذه المنظمة إكتمل البناء المؤسسي للنظام الاقتصادي العالمي الحديث بتأسيس ركائزه الرئيسية، ممثلة في كل من: صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة (WTO)، والجدير بالذكر أن أكثر من 90% من مجمل التجارة الدولية يجري بين الدول الأعضاء

¹ نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 10.

² محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 138.

في المنظمة¹، حيث بلغ عدد البلدان المنضمة إلى المنظمة 166 إلى غاية 15 أكتوبر 2025 إضافة إلى 23 بلد بصدد التفاوض من أجل الانضمام إليها.

- أهداف المنظمة:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز النمو الاقتصادي العالمي من خلال العمل على تحرير التجارة الدولية من مختلف القيود والعراقيل. وتتمثل أبرز أهدافها فيما يلي:

- رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، عبر تشجيع انسياب التجارة العالمية بشكل أكثر حرية وعدالة.
 - زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية، مع تعزيز استخدامها بطريقة فعالة تضمن تحقيق أقصى درجات الاستفادة.
 - توسيع فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتسهيل إجراءات الدخول إليها أمام جميع الدول، لاسيما الدول النامية².
 - تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء عبر آليات تفاوضية قانونية، مما يساهم في استقرار النظام التجاري الدولي.
 - الإشراف على تنفيذ السياسات التجارية للأعضاء، وضمان التزامهم بالقواعد والاتفاقيات الموقعة.
 - تعزيز التعاون مع المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تنسيق السياسات التجارية مع السياسات النقدية والمالية على الصعيد العالمي.
 - تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة من مزايا التجارة الحرة وحركة رؤوس الأموال العابرة للحدود، بما يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.
- وظائف المنظمة:

- * مراقبة تنفيذ الاتفاقات المترتبة عن جولة الأوروغواي، إلى جانب متابعة أي اتفاقات تجارية جديدة تبرم ضمن المفاوضات الجارية أو المستقبلية، بما يضمن احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها وتعزيز شفافية النظام التجاري متعدد الأطراف لاحقاً، من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية لتحقيق هذا الهدف³.
- * تسهيل المفاوضات المستقبلية: توفير منتدى دائم لتنظيم جولات المفاوضات اللاحقة بين الدول الأعضاء، سواء فيما يتعلق بموضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم التوصل إليها في جولة الأوروغواي، أو لمعالجة القضايا التجارية الجديدة الناشئة.
- * تسوية المنازعات التجارية: العمل كآلية قضائية لحل المنازعات والخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء بشأن تنفيذ وتفسير الاتفاقات التجارية الدولية.

¹ عيد القادر تومي، مصطلحات العولمة، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 115.

² ناصر عدون دادي ومنتاري محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 57.

³ محمود فياض، المعاصر في قوانين التجارة الدولية، دار الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 226 227.

* مراقبة وضمن الشفافية: تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية للدول الأعضاء، وفقا للآلية المتفق عليها، وذلك لضمان الشفافية وتعزيز سيادة القانون في كافة العلاقات التجارية الدولية.

- الهيكل التنظيمي للمنظمة: تتكون من الهيئات التالية:¹

* المؤتمر الوزاري: هو أعلى سلطة صانعة للقرار في المنظمة، ويضم ممثلين على المستوى الوزاري من جميع الدول الأعضاء. ينعقد المؤتمر مرة واحدة على الأقل كل سنتين، ويمتلك السلطة المطلقة لاتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل التي تندرج ضمن نطاق الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف للمنظمة.

* المجلس العام للمنظمة: يتألف المجلس العام من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويضطلع بالمهام الموكلة للمؤتمر الوزاري في الفترات الفاصلة بين اجتماعاته. كما يجتمع المجلس بصفته هيئة تسوية المنازعات عند الضرورة للنظر في الشكاوى واتخاذ الإجراءات اللازمة للدول المعنية. تنفرد عن هذا المجلس ثلاث مجالس متخصصة تتمثل في مجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات ومجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

* اللجان الفرعية للمنظمة: تضم المنظمة عدة لجان فرعية متخصصة تغطي مجالات متقاطعة، تشمل: لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية ولجنة قيود ميزان المدفوعات ولجنة الميزانية والشؤون المالية والإدارية.

* أمانة المنظمة: الأمانة هي الهيئة التنفيذية للمنظمة، ويقع مقرها في جنيف. يرأس الأمانة مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري، وتحدد صلاحياته وشروط خدمته لفترة مدتها أربع سنوات.

- اتخاذ القرار في المنظمة:

تتخذ القرارات فيها على أساس توافق الآراء ويعتبر القرار متخذا بشكل رسمي بتوافق الآراء ما لم يتم الاعتراض عليه من الأعضاء الحاضرين في جلسة مناقشة القرار وفي حال تعذر الوصول إلى قرار بتوافق الآراء، يتم اللجوء إلى التصويت وتتمتع كل دولة عضو في المنظمة بحق صوت واحد في اجتماعات كل من المؤتمر الوزاري والمجلس العام. ويتخذ القرار في المنظمة بأغلبية الأصوات، مع اشتراط أغلبية ثلاثة أرباع (4/3) عدد الأصوات على الأقل عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتفسير أي من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف أو فيما يتعلق بقرارات الإعفاء المؤقت للدولة العضو في المنظمة من الالتزامات، أما بالنسبة للتعديلات التي لا تمس حقوق والتزامات الأعضاء فتشترط الموافقة ثلثي عدد الأصوات.²

¹ الزبيدي عبد الحسين، الاقتصاد الدولي. دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 103.

² جوزيف إي ستيجليتز، العولمة وأثرها السلبي على الشعوب، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 303.

- عضوية المنظمة:

يمكن لأي دولة غير عضو الانضمام إلى المنظمة عبر عملية تفاوضية. يتوجب على الدولة المتقدمة بطلب الانضمام أن تلتزم بتعديل تشريعاتها الوطنية لضمان انسجامها التام مع قواعد الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف للمنظمة. كما يشمل هذا الالتزام: تثبيت التعرفة الجمركية وتعديل الأنظمة ذات الصلة حسب متطلبات الاتفاقيات، تقديم التزامات مرضية ومقبولة في قطاع الخدمات. علاوة على ذلك، يجب على الدولة الراغبة في الانضمام أن تقر بأن الاتفاقات تشكل حزمة واحدة وغير قابلة للتجزئة، وأنها ستلتزم بها ككل وتعتبر هذه التعهدات الشاملة ثمن العضوية أو مطلبها الأساسي¹.

يمكننا الإشارة هنا إلى أن الجزائر مازالت "سائرة" في طريقها للانضمام إلى المنظمة منذ الثمانينات إذ حسب وزير تجارة سابق جزائري "بن بادة" في سنة 2013 أجابت الجزائر عن ما يقارب 1900 سؤال من أجل الانضمام ويقول الوزير: "يا ليت أسلافنا قبلوا الشروط الموضوعه للانضمام إلى المنظمة في الثمانينات وكفيينا أنفسنا الكم الهائل من الشروط المفروضة علينا الآن". حيث مع تطور التجارة الدولية تزيد التعقيدات وشروط المعاملات الدولية فأصبح من الواجب على دولة ما ترغب في ممارسة التجارة أن تكون عضو في المنظمة، وقد سئل الوزير عن مستقبل الجزائر والمنظمة فقال: "نقاعل خيرا". وكرأينا في هذه النقطة لا يجب نسيان أنه في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة ستكون مجبرة على التعامل مع كافة الدول الأعضاء والخضوع لنفس الشروط والتعامل معها جميعا وهنا ربما يكمن أكبر تساؤل يعيقنا نحن الجزائريين وهو التعامل مع الكيان الصهيوني الإرهابي أضف إلى ذلك أنه هل يمكن لاقتصادنا أن يصبح مرنا مع التطورات الدولية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والغاز؟.

- أهم المؤتمرات الوزارية للمنظمة:²

* مؤتمر سنغافورة (13-09 ديسمبر 1996): تمثلت نتيجته الرئيسية في طلب المؤتمر الوزاري من مجلس المنظمة معالجة بعض القضايا كالتفاعل بين السياسة التجارية وسياسات المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية والتجارة والبيئة.

* مؤتمر جنيف (20-18 ماي 1998): شارك فيه نحو 135 دولة من أجل وضع تحليلات للنتائج الأساسية لخمسين عاما من نشاط الغات والمنظمة.

* مؤتمر سياتل (30 نوفمبر - 03 ديسمبر 1999): يهدف إلى تقييم مدى التزام الدول الأعضاء بتطبيق اتفاقيات جولة الأوروغواي، بالإضافة إلى إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. ومع ذلك، أخفق المؤتمر في التوصل إلى قرارات بشأن أجدته المتنوعة، ويرجع هذا الفشل بشكل رئيسي

¹ محمود فياض، مرجع سبق ذكره، ص 244.

² موقع منظمة التجارة العالمية <https://www.wto.org>، تم الاطلاع عليه في 2025/10/15 على 16h38.

إلى عدم استعداد كل من الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً للدخول في مناقشات حاسمة حول بعض المسائل الخلافية المطروحة.

* مؤتمر الدوحة (13-09 نوفمبر 2001): أسفر عن إقرار خطة عمل طموحة لتطوير التجارة الدولية عرفت باسم "أجندة الدوحة للتنمية". شملت هذه الأجندة نطاقاً واسعاً من الموضوعات الأساسية مثل الزراعة، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية. وقد أبرز المؤتمر بوضوح وجود تباينات وفوارق جوهرية في المواقف والمصالح بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المشاركة.

* مؤتمر مونتيري حول مسائل تمويل البرامج الاستثمارية في ميدان التجارة الدولية (المكسيك 17-22 مارس 2002): تناول مسائل تمويل البرامج الاستثمارية في قطاع التجارة الدولية. وقد أسفر المؤتمر عن إصدار "إعلان مونتيري"، الذي طالب بتقديم مساعدة إضافية للتجارة من قبل البلدان المتقدمة (الغنية)، إلى جانب طرح مقترحات لوضع قواعد جديدة لمنظمة التجارة العالمية.

* مؤتمر كانكون (المكسيك 10-14 سبتمبر 2003): اتسم هذا المؤتمر بالفشل في الوصول إلى أهدافه بسبب الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة والنامية. وما زالت الاختلافات تبرز بين دول الشمال والجنوب حيث تطالب الأولى بتحرير تجارة السلع التي تملك فيها ميزات تنافسية أو مطلقة وتفرض حماية قاسية وتقيّد حركة السلع التي لا تملك فيها ميزة، الأمر الذي دفع بفقدان الثقة في المنظمة إذ أصبحت تعتبر وسيلة بيد الدول المتقدمة لخدمة مصالحها.

* مؤتمر هونغ كونغ (18-13 ديسمبر 2005): أسفر بعد مفاوضات مكثفة، عن قرارات محورية، أبرزها: الالتزام بإلغاء دعم الصادرات الزراعية بحلول عام 2013، وإلغاء الدعم المقدم لقطاع القطن في عام 2006. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على أن تسمح الدول المتقدمة بالوصول الحر للأسواق لما لا يقل عن 97% من السلع القادمة من 32 من البلدان الأقل تطوراً.

* المؤتمر الوزاري المصغر في جنيف (30 نوفمبر-02 ديسمبر 2009): انعقد بمشاركة 40 دولة، ولكنه انتهى بالفشل. كان السبب الرئيسي للإخفاق هو الخلاف حول حجم الزيادة المسموح بها في التعريفات الجمركية التي تهدف إلى حماية مزارعي الدول النامية، ضمن الإطار التفاوضي لما يسمى "آلية الحماية الخاصة".

* مؤتمر جنيف (17-15 ديسمبر 2011): تمحور موضوع المؤتمر حول أهمية النظام التجاري والقواعد التجارية للمنظمة ومتابعة تنفيذ ما تم برمجته سابقاً في مؤتمر الدوحة.

* مؤتمر بالي (06-03 ديسمبر 2013): انعقد بمدينة بالي بإندونيسيا حيث تم فيه وضع "مجموعة بالي" تضم قرارات من أجل جعل عمليات التجارة الدولية أكثر وضوحاً وسهولة، والتحفيز على زيادتها وضمت أيضاً قرارات حماية التغذية للدول النامية.

* مؤتمر نايروبي (18-15 ديسمبر 2015): حيث قرر المجلس الوزاري وبرئاسة "جوناثان فراد" انعقاد هذا المؤتمر في نهاية سنة 2015 بمدينة نايروبي بكينيا. ترأسه وزير الخارجية الكيني "أمينة محمد" حيث انضمت فيه أفغانستان وليبيريا إلى المنظمة. إنتهى هذا المؤتمر من دون التوافق على جولة الدوحة، لكنه حقق تقدماً في موضوع وقف دعم الصادرات الزراعية. ورغم تمديد المباحثات لـ 24 ساعة، استمر الخلاف بين الدول الـ 162 الأعضاء في المنظمة آنذاك في شأن المسار الواجب انتهاجه بناء على جولة الدوحة التي تشهد تعثراً منذ 14 عاماً. وتهدف رزمة الدوحة إلى تحرير التجارة العالمية على قاعدة متعددة الأطراف وذلك عبر تقليص الحواجز التجارية وإعادة النظر في أسسها، على أن يصب ذلك خصوصاً في مصلحة الدول النامية. وأقر البيان الختامي الصادر عقب المؤتمر بأن بعض الدول الأعضاء عازمة على المضي حتى النهاية في جولة الدوحة، في حين لا تبدي دول أخرى هذا الاستعداد وتدعو إلى مقاربات جديدة لتحقيق نتائج ملحوظة في المفاوضات المتعددة الأطراف، مضيفاً أن للأعضاء آراء متباينة حول كيفية إجراء المفاوضات. تمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق محوري بشأن وقف دعم الصادرات الزراعية، وبموجب هذا التوافق، تلتزم الدول المتقدمة بتطبيق هذا الإجراء فوراً، في حين يتم منح الدول النامية مهلة زمنية لتطبيقه اعتباراً من عام 2018. وأتاح مؤتمر نايروبي تحديد جدول زمني لتطبيق اتفاق يهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية عن 201 منتج تنتمي إلى تكنولوجيا المعلومات وتقدر القيمة السنوية لتجارته بـ 1.300 مليون دولار.

* مؤتمر بوينس آيرس (13-10 ديسمبر 2017): حيث تركز المؤتمر على التحديات التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيز التعاون الدولي. كما انعقدت عدة اجتماعات افتراضية خلال عامي 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد 19 وذلك لمناقشة الأزمات والتحديات الجديدة.

الجدول رقم (1-03): مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة

المؤتمر:	تاريخ الانعقاد	مدينة الانعقاد	أهم القضايا المطروحة	النتائج
الأول	13-09 ديسمبر 1996	سنغافورة	التجارة والبيئة والاستثمار	اختيار آليات عمل المنظمة
الثاني	20-18 ماي 1998	جنيف	التجارة الالكترونية	تقييم السياسات التجارية
الثالث	30 نوفمبر-03 ديسمبر 1999	سياتل	قطاع الزراعة والخدمات	وضع خطة عمل للمرحلة القادمة
الرابع	14-09 نوفمبر 2001	الدوحة	تخفيف حقوق الملكية	تحسين آليات المنظمة
الخامس	14-10 سبتمبر 2003	كانكون	مكافحة الفقر	انشاء مجموعة G20
السادس	18-13 ديسمبر 2005	هونغ كونغ	الصادرات الزراعية	إلغاء دعم القطن
السابع	30 نوفمبر-02 ديسمبر 2009	جنيف	الصادرات الصناعية	تخفيض التعريفات الجمركية
الثامن	17-15 ديسمبر 2011	جنيف	النظام التجاري متعدد الأطراف	انضمام روسيا ومونتينيغرو
التاسع	06-03 ديسمبر 2013	بالي	التغذية الدولية	تحسين الآليات
العاشر	18-15 ديسمبر 2015	نيروبي	وقف دعم صادرات الزراعة	انضمام أفغانستان وليبيريا
الحادي عشر	13-10 ديسمبر 2017	بوينس آيرس	تحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف	

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الثاني: الاتحادات الاقتصادية الإقليمية Regional Economic Federations

يمكن تعريف ظاهرة الاتحادات الإقليمية بأنها اتحاد مجموعة من الدول الواقعة في منطقة جغرافية معينة من أجل الشراكة والاتفاق حول المسائل التي تمس كل دولة وذلك بتوحيد العملات مثلا ودمج الأسواق المالية فيما بينها، لكن رغم قدم الظاهرة إلا أنها لم تكن تتسم بمثل الحجم والعدد التي هي عليه الآن فالاتحاد الأوروبي¹، مثلا تضخم حجمه حتى أصبح الأعضاء أكثر من 27 دولة إلى غاية سنة 2025. الجديد في المسألة هو البيئة الدولية التي تحكم الاتحادات كقواعد السوق الحر والمنافسة المحتدمة، كما أن تلك الاتحادات لم تعد حكرًا على العالم المتقدم فقط بل ظهرت اتحادات اقتصادية بين البلدان الأقل تقدما

¹ محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 272.

كاتحاد دول المغرب العربي والتي أصبحت وسيلة ضغط تستخدمها تلك الدول على الدول الصناعية والتي من شأنها تحسين شروط التجارة والتبادل الدولي لمصلحتها.

- الحكمة المبتغاة من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي إقليمي:

في ظل عالم تحكمه القوة الاقتصادية بالدرجة الأولى والتي تبنى عليها القوة السياسية والعسكرية، يسود العالم اليوم مبدأ "أن الكثرة تغلب الشجاعة" أو مبدأ "في الاتحاد قوة" حيث أصبح عالم الاقتصاد شأنه شأن الغابة لا مكان للضعيف، فكيف تتحقق القوة لشعب ضعيف بقدراته وإمكاناته وكيف يمكنه السعي ليجد له مكانا يوما ما في عالم الأقوياء. كانت الإجابة لدى العديد من الدول في إنشاء اتحادات اقتصادية إقليمية. وكانت دول أوروبا أنجح مثال في الحفاظ على القيادة الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية لأوروبا من خلال الاتحاد فيما بينها¹، أضف إلى ذلك الولايات المتحدة حيث من اسمها نلاحظ ما هي إلا اتحاد سياسي هدفه الأول اقتصادي نجح في وضع أمريكا على قمة العالم.

- فوائد إنشاء الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:

* يتيح إنشاء اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول خاصة تلك التي تتقارب حدودها الجغرافية الاستفادة من القدرات والميزات التي تتمتع بها كل دولة وتكون بمثابة مشاريع بين الدول الأعضاء التي لا تحدها فواصل أو قيود².

* يترتب على إنشاء اتحاد اقتصادي وما يتضمنه من اتفاقيات تحرير لتدفق التجارة والاستثمار، أي يتدفق هذا الأخير من مناطق وفررة رأس المال إلى مناطق الندرة وفي ذلك توظيف اقتصادي ناجح لعناصر الإنتاج.

* يمكن في ظل غياب القيود والعقبات الجمركية بين الدول الأعضاء أن تتم الاستثمارات لذات المشروع في أكثر من بلد من بلدان الاتحاد وبالتالي الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد.

* يترتب على إنشاء اتحاد اقتصادي إقليمي إنشاء مؤسسات إشرافية هدفها مراقبة تنفيذ الإتفاقيات ولن يتحقق ذلك إلا في بيئة اقتصادية منسجمة فيما بينها (توافر المناخ القانوني الملائم). كما ستكون كل دول الاتحاد رقيبة على بعضها البعض وبالتالي ستتكشف كافة الممارسات الديكتاتورية.

تكون دول الاتحاد الاقتصادي الإقليمي بمثابة الدولة الواحدة في مواجهة بقية دول العالم ومن ثم فإن أي مخالفة تجارية مع دولة عضو ستكون بمثابة مخالفة مع كل الدول الأعضاء وبالتالي تتخذ جميع الأعضاء إجراء عقابي موحد³. كما يقود التطور الطبيعي لأي اتحاد اقتصادي ناجح إلى رفاهية شعوب الاتحاد،

¹ Baldwin R & Wyplosz C, *The Economics of European Integration (6th ed.)*, Cambridge University Press, 2019, p 24.

² عيد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 367.

³ محمد فرحي، عقبات في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد رقم 05، 2008، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 123.

ويترتب عن إنشاء الاتحاد الاقتصادي الإقليمي إنخفاض حدة النزاعات أيا كان شكلها سواء تجارية أو عرقية أو سياسية أو دينية¹.

- الاتحادات الاقتصادية الإقليمية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تفترض التوقعات الحديثة أن الاتحادات الاقتصادية الإقليمية توفر مناخ فعال ليس فقط لنمو التجارة بل وأيضا لنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم فلا شك أن المناطق البعيدة عن كل تلك الاتحادات ستكون الأكثر تأثرا بالسلب نتيجة لعزلها عن كل تلك التطورات، نذكر من بين الاتحادات الاقتصادية:

• **أولا: اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر:**

مع إنجاز THE NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT الذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تم إنشاء سوق قاري يضم ما يزيد على 355 مليون نسمة وناتج قومي إجمالي قدر ب 6,3 ترليون دولار في سنة 1994². ولاحظ الكثيرون أن إنشاء اتحاد كهذا لم يؤدي فقط إلى فتح السوق المكسيكية الواسعة ولكنه أدى أيضا إلى نمو كل من التجارة و انسياب الاستثمار إلى باقي دول أمريكا اللاتينية، فهذا الاتفاق أدى إلى خلق بيئة أكثر تحررا للاستثمار المباشر الأجنبي حيث تضمن تقوية لبعض الأدوات الحمائية كما أنه ضمن مبدأ المعاملة بالمثل لكل المستثمرين المنتمين للدول الأعضاء. وبعد دراسات قام بها محللون اقتصاديون لتطورات حجم الاستثمار الأجنبي خلال السنوات الماضية انتهى البعض إلى أن توسع وتطور الاتحاد الاقتصادي لدول شمال أمريكا دفع الشركات الكبرى من الدول الثلاثة لزيادة حجم تخصصها وذلك وفقا للميزة التنافسية لكل منها³.

• **ثانيا: الاتحاد الأوروبي European Union وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر:**

تأكد على المدى الطويل أن أي تطورات على المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسات التجارية يمكن أن يكون لها أثر فعال على حجم وتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر فمع إنشاء الجماعة الأوروبية ثارت تساؤلات حول ما إذا كان هذا الاتفاق سيؤدي إلى خروج الاستثمارات من الجماعة أم إلى دخولها وانتهى بعض الباحثين إلى أن إنشاء الاتحاد شجع وبقوة حجم الأنشطة الاستثمارية داخل الاتحاد، حيث ترغب الشركات في تقوية أوضاعها في سوق كبرى موحدة وذلك من خلال عمليات الدمج والتملك (ملائمة المناخ الاستثماري)⁴.

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 149.

² موقع اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا www.naftanow.org ، تم الاطلاع عليه في 2025/10/15 على 16h56.

³ إسماعيل معارف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 56.

⁴ بوكساني رشيد وديبش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد رقم 04، 2004، مركز البصيرة، الجزائر، ص 88.

وتأكيدا على ما سبق ذكره فقد أوضح تقرير الاستثمار في العالم الصادر في سبتمبر 2001 أن دول الاتحاد الأوروبي كانت في مقدمة الدول المصدرة والمستوردة للاستثمار فبعد سنوات من تربع الولايات المتحدة على قمة الدول المصدرة للاستثمار، ظهرت المملكة المتحدة البريطانية على القمة حيث بلغت استثماراتها بالخارج 250 بليون دولار معظمها بدول الاتحاد، أما من جانب الدول المستوردة للاستثمار فقد لوحظ أن أربع دول أوروبية كانت في مقدمة الدول المستقبلية للاستثمار العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية (228 بليون) وهي ألمانيا (176 بليون)، المملكة المتحدة (130 بليون)، فرنسا (123 بليون) ثم بلجيكا (95 بليون)¹.

• ثالثا: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN):

تعد رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) واحدة من أبرز التكتلات الإقليمية في العالم الأقل نمواً، وقد أنشئت رسمياً في 8 أوت 1967 من طرف خمس دول مؤسسة هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلاند، وذلك بموجب إعلان بانكوك، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الأعضاء². وقد توسعت الرابطة لاحقاً لتضم عشر دول بعد إنضمام بروناي (1984)، فيتنام (1995)، لاوس وميانمار (1997)، ثم كمبوديا (1999). تقوم الرابطة على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها: احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، مما يعكس الطابع السياسي التوافقي الذي يميز العمل المشترك في جنوب شرق آسيا.

اقتصادياً، تسعى الآسيان إلى تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال إنشاء سوق موحدة ومجتمع اقتصادي يعرف بمجتمع الآسيان الاقتصادي (AEC)، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2015. ويهدف هذا المجتمع إلى تحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمار والعمالة الماهرة، ما يجعل من الآسيان منطقة اقتصادية واعدة تتمتع بإمكانات هائلة.

تعد رابطة الآسيان اليوم من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، إذ يبلغ إجمالي الناتج المحلي لدولها حوالي 3,6 تريليون دولار أمريكي (2024)، ويقدر عدد سكانها بأكثر من 670 مليون نسمة، ما يجعلها سوقاً استهلاكية ضخمة وفعالة. كما تلعب الرابطة دوراً مهماً في سلاسل التوريد العالمية، خاصة في قطاعات الإلكترونيات، المنسوجات، والمكونات الصناعية.

¹ Kofi Annan, **WORLD INVESTMENT REPORT Promoting Linkages**, New York and Geneva, United Nations, 2001, p 118.

² ASEAN Secretariat & UNCTAD, **ASEAN Investment Report 2024: ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment**, 2024.

من الناحية السياسية، تحظى الآسيان بثقل دبلوماسي متزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تعمل كمنصة للحوار الإقليمي من خلال مبادرات مثل: منتدى آسيان الإقليمي (ARF) ، قمة شرق آسيا (EAS) ، والاجتماع الوزاري لدول الآسيان+3 (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية). ورغم الإنجازات المحققة، تواجه الآسيان تحديات عديدة مثل التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وضعف مؤسسات الإنفاذ، وضرورة تعزيز التكامل الجمركي والمؤسساتي، إلى جانب التعامل مع التوترات الجيوسياسية في بحر الصين الجنوبي.

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Corporation

شهدت المجتمع الدولي تحرك تدريجي نحو العولمة من خلال ثلاث مظاهر: بروز رأس المال الفكري كأهم أصل خالق للثروة في معظم الدول الصناعية، التوسع في عولمة الأنشطة الاقتصادية وهيمنة سياسات اقتصاد السوق وما تلاها من تغيرات في سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية في الكثير من الدول، كل هذه العوامل المجتمعة لعبت دوراً مؤثراً في عملية تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية وكذلك في تغيير خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتولاه الشركات المتعددة الجنسيات MNC¹.

- ماهية الشركات المتعددة الجنسيات:

يطلق عليها أيضاً اسم الدولية النشاط أو العابرة للقوميات كما أطلق عليها اسم الشركات العالمية، وهذه الشركات يمكن تعريفها على أنها تمارس أنشطتها على المستوى الدولي أو العالمي وليس داخل حدود بلدها الأم²، فقد تكون شركات متواجدة على المستوى الدولي من خلال صادراتها للأسواق الأجنبية ولكنها هنا لا تحمل اسم متعددة الجنسيات أو الدولية النشاط. أما كونها متعددة الجنسيات فهذا يعني أنها تمارس نشاطها الإنتاجي أو الاستثماري في أكثر من دولة وقد تكون متعددة الجنسيات بسبب تعدد جنسيات المساهمين فيها وحملة الأسهم في الشركة.

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قاطرة هامة للتنمية والنقل المباشر وغير المباشر للتكنولوجيا أي يتم في ظلها نقل المعرفة العلمية والمهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية، كما قد تساهم المؤسسات الدولية النشاط بنقل التكنولوجيا للشركات المحلية عن قصد أو دون قصد (السماح للشركات المحلية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بالشركة الدولية أو من خلال الاحتكاك بها في المشروعات المشتركة وغيرها). وبما أن الدول النامية بحاجة إلى الاندماج في منظومة الإنتاج العالمي، سيظل الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عنصراً حاسماً من خلاله تستطيع تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال

¹ Multinational strategy, institutions and spillovers: the role of institutions in knowledge spillovers in emerging markets, 2025.

² أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 85، 2010، السفارة السورية في العراق، ص 04.

والتكنولوجيا وتوفير جانب من فرص العمل سواء داخل الشركات الأجنبية أو داخل المشروعات التي ستنشأ على إثر دخول الشركة الأجنبية.

ساهمت العولمة الاقتصادية بشكل أساسي في زيادة وتوسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات من خلال رفع القيود أمام تحرك الشركات نحو الخارج من أجل الاستثمار، وتعتبر العولمة الاقتصادية عن المرونة التي تتمتع بها الشركات فيما يتعلق بتركيز مختلف أنشطتها، فالتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات وإزالة العوائق التقليدية لكل من التجارة الدولية والاستثمار أدى إلى عولمة الأنشطة الاقتصادية. وقد أدت عولمة الاقتصاد الدولي إلى إحداث تغييرات كثيرة في الأنظمة الضريبية عالمياً فكل دولة تحاول أن تجذب أكبر نصيب من الاستثمار المباشر من خلال تطوير النظام الضريبي بما يخدم عملية جذب الاستثمار.

يمكن القول أيضاً أن العولمة الاقتصادية ترتب عليها توسع ضخم في حجم التجارة الدولية وزيادة المعاملات بين الدول واتساع العلاقات التجارية فيما بينها حيث زاد الاستثمار الذي تقوده الشركات الدولية وزاد تدفق رأس المال ما بين الدول كما أصبح سوق الإنتاج الدولي أكثر انفتاحاً بسبب إزالة القيود وأدى هذا إلى زيادة التوسع في الاتحادات الاقتصادية الدولية. كل هذا ما هو إلا مؤشر على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة وتقف الشركات الدولية في قلب النقاش الدائر حول أهمية أو ضرورة التوسع في الاتحادات القومية حيث تسيطر على أكثر من ثلثي حجم التجارة العالمية¹.

- تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي:

تمارس الشركات العابرة للقوميات عموماً تأثيراً كبيراً على منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الاقتصاد العالمي حيث تسيطر تقريباً على نصف الإنتاج العالمي وعلى 65% من التجارة الدولية وتقريباً على أربعة أخماس براءات الاختراع والتراخيص في التكنولوجيا الحديثة، كما تسيطر على 90% من السوق العالمية للقمح والقهوة والذرة وخام الحديد و85% من سوق النحاس و80% من سوق الشاي والرصاص².

يتجلى التأثير على الاقتصاد العالمي في الاتجاهات التالية:

- تحدد الشركات المتعددة الجنسيات إلى حد كبير ديناميكية وبنية السوق العالمية للسلع والخدمات والقدرات التنافسية فيها³.
- تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على حركة رأس المال والاستثمارات الأجنبية أي أنها قادرة على التأثير على مستوى التطور الاقتصادي على مستوى العالم.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 272.

² UNCTAD World Investment Report 2004 : The shift towards services , Geneva, 2005, p 36 38.

³ كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية إلكترونية، العدد 27، 2017، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، ص 08.

- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات محفزا لعملية الهجرة الدولية وهجرة الأدمغة وهي تساهم في نشر المعارف المهنية وفي تبادل الخبرات بين العاملين في مختلف فروعها وبذلك يتجلى دورها في نشوء سوق عمل دولية.
- الجوانب السلبية في سياسة الشركات المتعددة الجنسيات: يمكن أن نلخصها في الجوانب الآتية:
 - تشكل الشركات الدولية منافسة شديدة للشركات المحلية وتزيحها من أسواقها الداخلية معيقة تطورها.
 - الانتقال الحر لرأس المال العابر للقوميات يمكن أن يقوض استقرار العملات الوطنية وأن يولد الخطر على الأمن الوطني في البلدان النامية¹.
 - يمكن للشركات أن تتغلغل في فروع الاقتصاد الوطني المرتبطة بالأمن الاقتصادي للبلد وأن تمارس تأثيرا سلبيا على تطورها.

المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمة العالمية للتجارة كعاملين في تفشي الأزمة الاقتصادية لسنة 2008

أولاً: لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دور الأداة لنقل الاستثمارات الأجنبية من الشركات الأم إلى الدول المستقبلية وقد تزايد انتقال الاستثمار نحو الدول الأقل تطورا مع مطلع الثمانينات حيث زاد تدفق المؤسسات إلى تلك الدول بحثا عن الميزات وعن تلبية تكاليف الإنتاج مما ساهم في زيادة أرباح الشركات.

ترتب عن ذلك نقل عمليات وأنشطة الإنتاج الحقيقي بحيث أصبح قطاع الصناعة في بلد كالصين يشكل نحو 50 بالمائة من الناتج المحلي الصيني مقارنة بالقطاع الصناعي الأمريكي الذي تراجع حصته من الناتج الأمريكي من 33 بالمائة إلى ما دون 20 بالمائة خلال فترة تقل عن 40 عاما وبالتعمق في مثل هذه البيانات فإنه يسهل علينا إدراك أن العالم بصدد تحول تاريخي تتغير على أساسه موازين القوى بحيث لا يبقى الفقير فقيرا أو المتقدم متقدما أو المتخلف متخلفا².

وكمحصلة لذلك تحولت إقتصادات الدول المتقدمة إلى إقتصادات خدمية بدليل أن قطاع الخدمات الأمريكي بات يستحوذ على نحو 80 بالمائة من الناتج المحلي الأمريكي³، وفي ظل تراجع حصة قطاعات الإنتاج السلعي لصالح البلدان النامية كالصين فلقد كان من الطبيعي أن يتم تفرغ الاقتصاد الأمريكي وتضييق قنوات الاستثمار الحقيقي أمام مختلف المستثمرين، لهذا رأينا توجه محموم نحو الاستثمار في قطاع العقار في مطلع الألفينات فقطاعات الإنتاج السلعي الحقيقي باتت شبه غائبة، فحدث ما حدث وتضخمت فقاعات

¹ عيد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 132.

² حميد الجميلي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، 2004، أبوظبي، ص 27.

³ بهية بوكروح، الاضطراب المالي العالمي أزمة مطلع القرن الحادي والعشرين، مقامات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 120.

العقار الوهمية التي ما لبثت أن انفجرت في عام 2007 مؤدية إلى انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008 بالولايات المتحدة وامتدت بعد ذلك بفعل تداخل الأسواق والعولمة المالية والعولمة الاقتصادية إلى باقي دول العالم.

لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دور أساسي في تغيير قواعد اللعبة وموازن القوى حيث أصبحت بعد الأزمة العالمية، اليد العاملة الصينية أكبر من الأمريكية حيث باتت الصين أكبر الدائنين للولايات المتحدة بأكثر من تريليوني دولار¹، الشيء الذي دفع بالولايات إلى العمل على جلب الاستثمارات نحوها لإعادة تحريك عجلتها الاقتصادية. وقد توجه للاستثمار فيها الشركات المتعددة القوميات الصينية والآسيوية وقد لعب هذا الأمر على أن أصبح لهذه البلدان وزن في صنع القرار الدولي على مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحتى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانياً: لعبت المنظمة العالمية للتجارة وما كانت تدعو إليه من تحرير مالي ورفع للحواجز دور رئيسي في حدوث الأزمة وتوسعها، حيث حثت على وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي استخدمت أداة الاستثمار المباشر من أجل تحريك عمليات التجارة الدولية ولهذا خلصت دراسة مهمة وردت في مجلة العلاقات الخارجية الشهيرة Foreign Affairs إلى أن الإختلالات التجارية شكلت السبب الرئيسي والحقيقي لحدوث الأزمة فبدعوة المنظمة إلى عدم التدخل في النشاط الاقتصادي للدول، زادت نسب الاقتصاد الغير حقيقي وكان ما كان بسبب عدم التوازن بين نمو الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي (طفرة مالية)².

وعليه فإن المنظمة تعد أحد المتهمين الرئيسيين الذين أسهموا في انهيار الاقتصاد العالمي حيث كانت أداة في أيدي الدول المتقدمة من أجل زيادة استغلالها لثروات الشعوب الأقل تطوراً والتي دفعت فاتورة الأزمة من دون أن يكون لها أي يد في نشوبها. وقد فكرت الكثير من هذه الدول الأخيرة في الانسحاب من المنظمة الشيء الذي أثر بالسلب على طبيعة العلاقات التجارية الدولية وتراجعت نسبتها بشكل كبير في السنوات التي تلت الأزمة مما انجر عنه ميل أكبر نحو تبني سياسات الحماية التجارية (نذكر كمثال على ذلك الضريبة الجمركية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على وارداته من الصين للحد منها حماية للسوق الأوروبية من آثار الأزمة)³، حيث أنه خلال القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية الأولى المقامة في الكويت عام 2009، دعى مدير المنظمة العالمية للتجارة إلى ضرورة تحرك الدول الأعضاء من أجل الحد من ظاهرة تنامي التوجهات الحمائية على إثر الأزمة الاقتصادية لسنة 2008.

¹ نفس المرجع السابق، ص 121.

² Mattoo A & Subramanian A, **From Doha to the nescbtreton woods**, Foreign Affairs Magazine, 2009, p 72.

³ García-Vega M & Hofmann P & Kneller R, **Multinationals and the globalization of R&D**, 2019, p 22.

المبحث الرابع: السياسات التجارية الدولية بين مفهومي التحرير والحماية في سياق تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008

تعد السياسة التجارية أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، لما لها من دور مكمل في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية. ونظرا لأهمية هذا المجال، يتناول هذا الفصل أربعة محاور رئيسية، بداية بتعريف السياسة التجارية الخارجية وتحديد أهدافها الأساسية، ثم استعراض أبرز اتجاهاتها في السياق الدولي. كما يخصص جزء مهم لعرض الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه السياسات، سواء من خلال آليات التحرير أو وسائل الحماية. ويختتم بدراسة مستقبل السياسة التجارية في ظل التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، والتي أعادت طرح إشكالية التوازن بين حرية التجارة وحماية الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تزايد التوجهات الحمائية في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية الخارجية وأهدافها

تتبع الدول في إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية وتبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى سياسات محددة. هذه السياسات تتسم بالتنوع وتتحدد بناء على عدة عوامل، أبرزها: التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، طبيعة هيكلها الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة على المستويين الداخلي والعالمي. الهدف من ذلك هو تحقيق مصالحها الوطنية وبناء علاقات وتحالفات خارجية مناسبة. من هذا المنطلق، يمكن تعريف السياسة التجارية الدولية (أو الخارجية) على أنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تتبناها الدولة في تنظيم وتطوير علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بغرض تحقيق أهداف اقتصادية وإستراتيجية محددة.

هذه السياسة تشمل جملة من الإجراءات المصممة لتطوير وضبط التدفقات الاقتصادية الخارجية، مثل: الرسوم الجمركية، الإعانات الحكومية، وأنظمة الحصص (الكوتا)، والتي تشكل جميعها جزءا لا يتجزأ من أدوات السياسة التجارية للدولة¹.

يمكن تلخيص أهداف السياسة التجارية في الجدول التالي:

¹ عبد الرحمن يسري أحمد وإيمان محب زكي، الإقتصادات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 153.

الجدول رقم (1-04): أهداف السياسات التجارية

الأهداف الاقتصادية	الأهداف السياسية	الأهداف الاجتماعية
* المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. * حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية بتوفير البيئة الحاضنة لنمو وتطور الصناعات الناشئة. * إصلاح عجز ميزان المدفوعات. * زيادة الموارد المالية الدولية. * حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.	* تحقيق الأمن للدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية وتوفير أكبر قدر من الاستقلال. * تأمين الاكتفاء الذاتي. * توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.	* حماية مصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة وصغار المنتجين. * إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية. * حماية المصلحة العامة بمنع استيراد بعض السلع المخالفة للمعايير الصحية أو تقييدها.

المصدر: Krugman P R & Obstfeld M & Melitz M J, **International Economics: Theory and Policy (11th edition)**, Pearson, 2018, p 168.

هناك تداخل وثيق بين السياسة التجارية الخارجية للدولة والسياسات الاقتصادية الداخلية الأخرى (مثل النقدية والضريبية)، حيث تمثل السياسة التجارية مكونا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية العامة لدولة ما، أي أن نوع أو مضمون السياسة تحدده المهام أو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتختلف السياسات التجارية الخارجية عموما باختلاف النظم والأهداف الاقتصادية لكل دولة وكذا حسب مستوى التطور الاقتصادي الذي تمر به، حيث يمكننا التوضيح بأنها في الدول الرأسمالية غيرها التي تكون في الدول التي كانت تتبع النظام الاشتراكي سابقا كما أنها في الدول الصناعية والمتقدمة غيرها في الدول الأقل تطورا أو الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا فلكل دولة أهدافها الاقتصادية وبالتالي وسائلها الخاصة لتحقيق الأهداف المرجوة¹.

المطلب الثاني: اتجاهات سياسات التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية على عمودين ثابتين (التصدير والاستيراد)، فتكون الإجراءات المعمول بها في إطار المعاملات التجارية الخارجية إما بفتح أسواقها للتبادل الدولي أو التضييق والغلق الشبه كامل لأسواقها، وعليه نميز بين مبدئين للسياسة التجارية الدولية عبر مختلف بلدان العالم:

1- مبدأ الحرية في التجارة الدولية:

تقوم سياسة التجارة الحرة على مبدأ عدم التدخل الحكومي في العلاقات التجارية الدولية، والدعوة إلى خفض الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى التي تعيق تطور هذه العلاقات. اشتهر هذا المبدأ بعبارات مثل "دعه يعمل، دعه يمر (Laissez-faire)" و "اليد الخفية" لـ آدم سميث، أحد أبرز روادها. يدعو أنصار

¹ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مبدأ تحرير التجارة إلى ترك التجارة الدولية حرة وخالية من القيود والعوائق التي قد تقيد تدفق السلع عبر الحدود، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات. وقد نادى رواد المدرسة الكلاسيكية، وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو، بهذا التحرير باعتباره الأساس لعمل السوق بكفاءة على الصعيدين المحلي والدولي. هذا التوجه تدعمه وتؤكداه الاتجاهات الليبرالية المعاصرة، وتجسده مؤسسات دولية كبرى مثل المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وصندوق النقد الدولي. ويستند أنصار مبدأ تحرير التبادل التجاري من القيود إلى الحجج التالية:

- يؤكد أنصار تحرير التجارة على الترابط الوثيق بين الانفتاح الاقتصادي (خاصة المرتبط بالتجارة الخارجية) والنمو الاقتصادي، حيث يعتبرونه عاملاً حاسماً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. أكدت بعض التجارب على صحة هذه العلاقة مثل تجربة بلدان جنوب شرق آسيا التي سمحت باستنتاج أن القوة المحركة الأساسية للنمو جاءت من الصادرات، فقد أدت التجارة إلى توسيع الأسواق أمام المنتجين المحليين وأجبرتهم أن يكونوا متنافسين (رفع مستوى التنافسية للمنتج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً ومن ثم العمل على تحقيق فوائض ذات جودة عالية من أجل تصديرها نحو الخارج) ووفرت فرصاً لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة¹.
- يعزز تحرير التجارة الاستفادة المثلى من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي. فمع اتساع نطاق السوق التجاري الدولي نتيجة للتبادل الحر، تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفق مع ميزاتها النسبية وتوافر عناصر الإنتاج لديها. يؤدي هذا التخصص إلى خفض تكاليف الإنتاج واستغلال موارد الدولة بأكبر قدر من الكفاءة.
- تؤدي حرية التجارة إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، فبالتوافق مع مبدأ التخصص، يتيح التبادل الحر استيراد السلع التي يصعب إنتاجها محلياً إلا بتكاليف مرتفعة وهذا يعود بالمنفعة المباشرة على المستهلك من خلال توفير سلع بديلة بأسعار أقل.
- تعد الحرية التجارية حافزاً قوياً للتقدم الفني والتكنولوجي حيث تزيد من حدة المنافسة بين الدول والشركات المنتجة، مما يدفع المنتجين إلى تطوير إنتاجهم وتحسين وسائل الإنتاج، وزيادة الكثافة المعرفية والتكنولوجية عبر الابتكار والبحث العلمي، وذلك في سعي مستمر لتحقيق التفوق وكسب حصة أكبر في السوق. كما تعتبر الواردات قناة بالغة الأهمية لنقل التكنولوجيا المتضمنة في المعدات والمساعدات الفنية، مما يجبر المنتجين المحليين على تطوير منتجاتهم، وهو الأمر الذي يغيب غالباً في ظل السياسات الحمائية.
- الحرية تحد من نشوء الاحتكار عكس ما قد يحدث في حالة الإنغلاق والحماية التجارية.

¹ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، بترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 501 502.

• الحرية تتيح الاستفادة من وفرة الإنتاج الكبير: ونلخص هذه الفكرة في أن بعض المؤسسات الإنتاجية في الدول الصغيرة قد لا تتمكن من الوصول إلى أحجام إنتاجها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي نتيجة صغر السوق ولذا تجد نفسها عاجزة عن تسويق منتجاتها، لكن وبفتح الأسواق فإن ذلك سيوفر طلب إضافي على سلعها وبالتالي تمكينها من الوصول إلى الحد الأعلى للإنتاج.

• الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير من خلال خفض حجم التجارة الدولية وما ينجم عنه من ركود اقتصادي وتراجع في مستوى الرفاهية الاقتصادية.

يجب أن نؤكد على أنه غالباً ما يكون النظام المتميز بالحرية التجارية مصحوباً بحرية الإبداع والفكر وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه تحقيق اكتفاء ذاتي ومن ثم تزيد معدلات الصادرات التي من شأنها تحسين موازين المدفوعات ونستشهد بمؤشرات أداء بلدان كالصين خلال الـ 45 سنة الماضية وغيرها من الدول الآسيوية (دول جنوب الشرق).

2- مبدأ الحماية في التجارة الدولية:

تجلت في نفس وقت ظهور نظريات الحرية أي منذ بداية نشوء النظام الرأسمالي، وكانت بمثابة رد فعل على سعي الدول الأكثر تطوراً للاستفادة من المزايا التي يوفرها لها تفوقها. فرأت الدول الأقل تقدماً ضرورة حماية أسواقها من غزو السلع الأجنبية، حيث تعني هذه السياسة توظيف الدولة لسلطتها العامة بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في اتجاه وحجم المبادلات التجارية الدولية وإنسياب السلع والخدمات عبر الحدود، أو في الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات. وهي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية التي قد تكون غير عادلة¹.

علل مؤيدي هذه السياسة موقفهم بحجج ذات طابع اقتصادي وحجج ذات طابع غير اقتصادي:

- الحجج الاقتصادية: نذكر منها:

• حماية الصناعات الوطنية الناشئة: يعد الاقتصادي فريدريك ليست (Friedrich List)، الذي نشط في القرن التاسع عشر، أحد أبرز الداعين إلى السياسة الحمائية الانتقائية. نادى ليست بضرورة حماية الصناعات الألمانية الناشئة من المنافسة الأجنبية، وبالتحديد من المنتجات الصناعية الإنجليزية الأكثر تطوراً آنذاك، وذلك لتمكين الصناعات المحلية من الوصول إلى مرحلة النضج والقوة التنافسية².

• اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: من خلال الاستثمار المباشر وبالتالي خلق سوق عمل جديدة ومعالجة مشاكل البطالة كما أن احتكاك العمال المحليين بعمال أجبيين ذوي خبرة وكفاءة

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 38.

² محمد إشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق للنشر، عمان، 2009، ص ص 146 157.

عالية سيرفع بالتأكيد في كفاءة العمالة الداخلية، حيث أن المستثمر الأجنبي سيعزز من القدرات التنافسية للمنتجات المحلية. وقد تسعى المؤسسات للاستيطان بالقرب من السوق لتفادي الأعباء الجمركية التي قد تفرضها الدولة على الواردات.

- تنويع الإنتاج: وتوسيع بنية الاقتصاد وهيكله وعدم تخصصه في سلعة واحدة مما يشكل ضماناً في وجه الهزات الاقتصادية العنيفة.
- الحماية كمصدر من مصادر إيرادات الدولة: عن طريق الرسوم الجمركية وعوائدها (كما هو مستعمل من طرف الرئيس الأمريكي ترمب خلال عهده الثانية).

• حماية الاقتصاد الوطني من الإغراق: حيث كما ذكرنا سالفاً أن الإغراق هو الإجراء الذي تقوم بموجبه دولة أو إحدى منشأتها بتصريف سلعها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من قيمتها العادية (أي أقل من أسعارها في السوق المحلي أو أقل من تكلفة إنتاجها)، وذلك في نفس الفترة الزمنية وتحت نفس ظروف الإنتاج مضافاً إليها نفقات النقل¹. أي دخول منتجات دولة ما سوق دولة أخرى بأقل من القيمة العادية للمنتجات ويقصد بالقيمة العادية بأنه سعر التصدير يقل عن تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ مضافاً إليه تكاليف النقل حيث يؤثر ذلك بالسلب على المبادلات الدولية ويخلق وضع تنافسي غير متوازن. نذكر أنه هناك ثلاث أنواع من الإغراق (عارض في حالة ما كان لدى أحد المنتجين سلعة أوشكت على التلف، تكتيكي أو مؤقت من أجل القضاء على المنافسين ويسمى هجومي، الدائم الذي يعتبر سياسة طويلة المدى للاستمرار في البيع).

- الحماية للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات: حيث يعتبر ميزان المدفوعات قائمة مالية تتضمن جملة معاملات الدولة مع العالم الخارجي وإن من أهم تلك المعاملات: الصادرات والواردات، وبتقييد الواردات تنخفض قيمة المدفوعات بالعملة الصعبة وبالتالي تخفيض العجز في الميزان والميل إلى التوازن. في نفس الوقت فإن التقييد يكون برسوم ستعود بمداخل مالية للدولة.

- الحجج الغير اقتصادية: نذكر منها:

- ضمان الأمن الاقتصادي: حيث يقول أنصار المبدأ أن الحماية تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في ظروف السلم وفي صمود البلاد في ظروف عدم الاستقرار والحروب. فقد تؤدي الحرية التجارية إلى ارتباط الدولة بالاقتصاد العالمي من حيث تأمين حاجياتها الأساسية مما قد يجعلها في وضع ضعيف في حالة حرب.

¹ أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 157.

- ضمان الأمن الغذائي: تؤدي الحرية التجارية ببعض الدول إلى التخصص في الصناعة وتهمل الجانب الزراعي تماما مما قد يلحق ضرر بالمزارعين الذين يعتبرون بنية اجتماعية مهمة للبلد، الشيء الذي ينجر عليه إنعدام الأمن الغذائي للبلد.
- الحفاظ على الهوية الوطنية: حيث يرى مؤيدو فرض القيود على العلاقات التجارية الدولية أن التشابك المفرط بين الأمم من شأنه أن يؤدي إلى تلاشي الحدود والفوارق الثقافية والحضارية فيما بينها. وبالتالي، يخشى هؤلاء من أن يؤدي هذا الانفتاح إلى فقدان الهوية الوطنية والحضارية المميزة للدولة.

يمكن القول إن الدول تجبرها عدة عوامل على تبني سياسات تجارية معينة ففي بداية التسعينات، ألزمت أغلب الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باتباع سياسات تحريرية، تماشيا مع قواعد المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. وفي الوقت نفسه قد تضطر بعض الدول إلى تبني سياسات حمائية لحماية أسواقها المحلية وصناعاتها الناشئة من المنافسة القوية في الأسواق العالمية. لذا لا تخضع الدولة فقط لعوامل داخلية عند اختيار سياستها التجارية بل تواجه أيضا ضغوطا خارجية تتطلب التوفيق بين الجانبين لاختيار السياسة الأنسب. كما أن تبني سياسة معينة لا يعني بالضرورة الالتزام بها بشكل كامل، بل تعبر عن الاتجاه العام للسياسة التجارية للدولة، إذ لا توجد سياسات حمائية أو تحريرية مطلقة¹. وحتى الدول التي تدعو بحماس لتحرير التجارة الدولية قد تلجأ أحيانا إلى ممارسات حمائية. علاوة على ذلك، لا توجد أدلة تاريخية تثبت أن دولة ما حققت تطورا صناعيا متقدما عبر فتح أسواقها بالكامل أمام الواردات. فعلى الرغم من الاتجاه العام نحو تحرير التجارة الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، فإن معظم الدول تحتفظ بأدوات تنظيمية لاستيراد وتصدير السلع بهدف حماية المنتجين والمستهلكين المحليين، وضمان الأمن القومي.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية

تسعى الدولة إلى تطبيق سياساتها التجارية باللجوء إلى مجموعة متكاملة من الأدوات والآليات المتاحة، وذلك لضبط وتنظيم علاقاتها الاقتصادية الخارجية وتحقيق أهدافها المحددة منها:

- **الوسائل المحفزة:** وهي الأدوات التي تستخدم لتشجيع زيادة الصادرات وتقليل الواردات. تشمل هذه الوسائل الرسوم الجمركية (المستخدمة لحماية الواردات)، والإعانات، والتأثير في سعر الصرف (ارتفاعا أو إنخفاضا).
- **الوسائل المقيدة:** وهي الأدوات المصممة لمنع أو الحد من بعض العمليات التبادلية. وتشمل الحظر، ونظام الحصص (الكوتا)، وتراخيص الاستيراد.

¹ Rodrik D, *The globalization paradox: Democracy and the future of the world economy*, W W Norton & Company, 2011, p 198.

تجدر الإشارة إلى أن الوسائل المحفزة غالباً ما تكون أدوات اقتصادية تعتمد على الأساليب السعرية. هذه الأساليب تؤثر في تدفقات التبادل عبر التأثير في أسعار الصادرات والواردات. في المقابل، تعد الوسائل المقيدة في الغالب أدوات إدارية تستخدم ما يعرف بالأساليب الكمية التي تؤثر تأثيراً كمياً مباشراً في حجم التبادل. أضف إلى ذلك أنه توجد أساليب تنظيمية تشكل الإطار الذي تتم في داخله المعاملات التجارية الدولية، يمكن أن نلخص هذه الأساليب فيما يلي:

أولاً: الأساليب السعرية:

1- الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها الحدود الوطنية (دخولاً أو خروجاً). تفرض الرسوم الجمركية غالباً على الواردات لأهداف حماية. أما فرض الرسوم على الصادرات فقد يتم في ظروف استثنائية، ويكون الهدف منه عادة المحافظة على توفر السلع الأساسية في السوق المحلية ومنع تسرب المنتجات الضرورية أو المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية إلى الأسواق الأجنبية. تجدر الإشارة إلى أن الرسوم التصديرية (التي تفرض على الصادرات) هي ممارسة تتبناها في الغالب البلدان النامية أو المنتجة للمواد الأولية. ونتيجة لذلك، فإن مصطلح "الرسوم الجمركية" اليوم يطلق بشكل أساسي على الرسوم المفروضة على الواردات. تعد هذه الرسوم هي الوسيلة التقليدية الأكثر شيوعاً لتطبيق السياسة التجارية الحمائية. أما القائمة التفصيلية للرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على وارداتها فتعرف باسم التعريفات الجمركية¹.

- أنواع الرسوم الجمركية: يمكن تصنيف الرسوم الجمركية بناءً على معيارين رئيسيين: طريقة تقدير الرسم والغاية من فرضه:

1- من حيث طريقة تقدير الرسم:

- أ- الرسوم القيمة (Ad Valorem Duties): تفرض هذه الرسوم كنسبة مئوية ثابتة من قيمة السلعة المستوردة.
- ب- الرسوم النوعية (Specific Duties): تحدد على أساس وحدة قياس مثل العدد أو الوزن، كأن تكون 5000 دينار لكل طن من الحديد.
- ت- الرسوم المركبة (Compound Duties): وهي مزيج من الرسوم القيمة والنوعية، تجمع بين نسبة مئوية على القيمة ومبلغ معين لكل وحدة².

2- من حيث الغرض من فرض الرسم:

¹ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، دار الإثراء، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 145 146.

² Krugman P R & Obstfeld M & Melitz M J, Optic cité précédemment, p 357.

أ- الرسوم المالية: (Revenue Duties) الهدف الأساسي منها هو توفير إيرادات لخزينة الدولة.

ب- الرسوم الحمائية: (Protective Duties) تهدف إلى حماية السوق المحلي من المنافسة الأجنبية وتشجيع الصناعة الوطنية.

ومع ذلك، من الصعب دائما التمييز بين الرسوم المالية والحمائية بشكل واضح، لأن كلا النوعين يساهمان في إيرادات الدولة ويحميان الصناعات المحلية بصورة غير مباشرة. فمن الممكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة المحلية تخضع لضرائب مماثلة أو إذا لم تكن السلعة تنتج محليا، أما في الحالات الأخرى فيعتبر الرسم حمائيا.

• آثار الرسوم الجمركية:

أ- تأثيرها على الأسعار والكميات المستوردة والمنتجة: يؤدي فرض الرسوم الجمركية على الواردات إلى زيادة سعر السلعة في السوق المحلية، مما ينعكس سلبا على الطلب ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الكميات المستوردة أو المتداولة.

ب- تأثيرها على الإستهلاك: يترتب على ارتفاع سعر السلعة المستوردة نتيجة للرسم الجمركي انخفاض الكمية المستهلكة منها. وقد يضطر المستهلكون نتيجة لذلك إلى التحول نحو سلع بديلة قد تكون أقل جودة أو أقل قدرة على تلبية احتياجاتهم (إشباعا).

ت- تأثيرها على موارد الدولة المالية: يمكن استخدام الرسم الجمركي كأداة مالية، حاله كحال الضرائب الأخرى، بهدف تحصيل إيرادات مالية للدولة، أما إذا كان الهدف الأساسي من فرض الرسم هو حماية الصناعة المحلية، فإنه قد لا يحقق غرضه الإيرادي، لأن نجاحه في تقليل الواردات يعني انخفاض القاعدة الضريبية وبالتالي انخفاض العائدات المحصلة من هذه الرسوم.

ث- تأثيرها على ميزان المدفوعات: تؤثر الصادرات بالإيجاب على الميزان حيث تتوفر العملة الصعبة ويقل الضغط على العملة الوطنية أما الواردات فتؤثر بالسلب حيث يلزم الدفع بالعملية الصعبة ومن ثم تزيد المديونية وبفرض ضريبة جمركية على الواردات فإنها ستقل وتنخفض، في المقابل إذا كان الاقتصاد المحلي قادرا على الإنتاج وتحقيق فوائض فستزيد الصادرات نحو الخارج ويتحسن رصيد ميزان المدفوعات.

2- الإعانات (الدعم):

تشمل الإعانات (Subsidies) مجموعة من الإجراءات المصممة لدعم المنتجين والمصدرين (وقد تقدم للمستوردين في حالات محددة لتمكينهم من بيع سلع في السوق المحلي بأسعار أقل من أسعار الشراء الخارجية). الهدف الأساسي من هذه الإعانات، التي تعرف غالبا بإعانات التصدير، هو تشجيع المنتجين

على التوسع في إنتاجهم أولاً على الصعيد المحلي ومن ثم على الصعيد العالمي، مما يزيد من القدرة التنافسية للسلع الوطنية. ويمكن التفريق بين نوعين من الإعانات:

أ- الإعانات المباشرة: يجري فرضها في صورة نقدية للمنتجين المحليين الراغبين في التصدير، كأن يتم توفير لهم بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل عن أسعارها في السوق وأبرز مثال على ذلك هو الدعم الزراعي حيث إن ذكرنا الجزائر فإنها تقوم بدعم إنتاج المحاصيل الزراعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً ومن ثم الرغبة في تحقيق فوائض من أجل تصديرها نحو الخارج وبالتالي الحصول على العملة الصعبة كما هو الحال في مجال زراعة التمور الجزائرية التي تصدر إلى البلدان الغربية والتي تعتبر تمورا ذات جودة عالية¹.

ب- الإعانات الغير مباشرة: هي أبرز وأكثر أشكال المساعدات التي تقدمها الدول إلى منتجها في كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، كأن تقدم الدولة دعماً في بعض المشاريع من خلال الامتيازات بهدف تحسين القدرة المالية لذاك المشروع كإعفاءات الضريبية (مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر) وإعفاء جزء من الأرباح من الضرائب وتقديم تسهيلات ائتمانية.... ولكن من مساوئ هذا الدعم أن الدول الأخرى ستتخذ نفس الاجراءات لتعويض ما خسرت في الأسواق العالمية ويؤدي هذا الأمر إلى احتدام الصراع التنافسي بين الدول. لذا فقد وجهت المنظمة العالمية للتجارة هذا الدعم حتى تبقى المنافسة عادلة وشريفة بين المنتج الوطني والأجنبي (المادة 3 نصت على الدعم الغير المسموح والمادة 8 نصت على الدعم المسموح أو ما يسمى بالدعم العمومي²). كما أن هناك دعم ليس من أجل تدعيم قطاع للمتاجرة وإنما دعم للسلع الأساسية لمساعدة المواطنين ذوي الدخل الضعيفة كأسعار الحليب في الجزائر والقمح وهو دعم مسموح به.

3- تغيير سعر الصرف:

يتمثل في تخفيض أو رفع في سعر الوحدة النقدية الوطنية مقوماً بالوحدات النقدية الأجنبية، وغالباً ما تسعى الدول لتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأخرى من أجل معالجة الاختلال في الميزان التجاري بتحفيز التصدير وتقييد الاستيراد (يعتمد هذا بصفة أساسية على مرونة الطلب، أي مدى حساسية الطلب الداخلي على الواردات ومدى حساسية الطلب الخارجي على الصادرات) كما قد يرمي التخفيض إلى معالجة مشكل البطالة من خلال تحفيز الصناعات التصديرية.

¹ Michel Rainelli, L'Organisation Mondiale du Commerce, 6^{ème} édition, édition de la découverte, Paris, 2002, p 44.

² موقع منظمة التجارة العالمية www.wto.org ، تم الاطلاع عليه في 2025/10/15 على 15h40.

يمكن أن نقول أن التخفيض في قيمة العملة سيزيد في الأسعار المحلية بسبب فقدان المواطن الثقة في قيمة عملته (تتجه الأسعار نحو الارتفاع) وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة مما يؤدي بالضرورة إلى المطالبة في رفع الأجور فترتفع نفقات الإنتاج ومنه الأسعار من جديد (تضخم).

ثانياً: الأساليب الكمية: يذكر منها:

1- نظام الحظر:

يشير نظام الحظر إلى المنع التام لاستيراد أو تصدير سلعة أو مجموعة من السلع بين الدولة والأسواق الخارجية و يعد هذا الإجراء في الوقت الحالي مقياساً استثنائياً لا يطبق إلا على أنواع محددة من السلع، وهي عموماً تلك التي تشكل خطراً على الأمن القومي، النظام العام أو الصحة العامة¹.

2- نظام الحصص:

تحدد فيه الدولة الكميات أو القيم المصرح باستيرادها من السلع خلال فترة زمنية معينة، ويطبق هذا النظام بالدرجة الأولى على الواردات وإن كان يطبق أحياناً على الصادرات عندما ترغب الدولة في الإبقاء على كميات كافية من المنتج لتغطية الاحتياجات المحلية (مثل الحديد والفسفات) من أجل الحفاظ على مستويات الأسعار. يتميز هذا النظام بأنه أكثر فاعلية من حيث تقييد التجارة خاصة الواردات لأنه بعد بلوغ الحد الأقصى الذي سمحت الدولة باستيراده لا مكان لدخول السلعة (قد يؤدي هذا إلى بروز الاحتكار في السوق وهذا مما يؤخذ ضد هذا النظام أضف إلى ذلك فإنه نظام جامد حيث قد يكون قرار التقييد قد اتخذ في وقت ارتفاع الأسعار فماذا لو انخفضت الأسعار في فترة التقييد؟ أضف إلى ذلك أنه قد تلجأ دول أخرى إلى إتباع ذات السياسة بفرض تقييدات على السلع الوطنية فستتخفف حينئذ الصادرات منها ويتكسد المنتج وتظهر البطالة ويحدث عجز في ميزان المدفوعات).

فقد هذا النظام قيمته بعد وضع اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة التي تحظر على الدول الأعضاء تقييد مبادلاتها بأية صورة من صور التقييد²، ويظهر عند وضع هذا النظام مجموعة من المسائل كفترة سريان نظام الحصص وطريقة تقدير الحصص (عادة ما تتم حسب الكميات المستوردة من السلعة حسب ما كانت عليه الحاجة في الأعوام السابقة) و كيفية توزيع الحصص (سواء حصة المستوردين المحليين أو حصة الاستيراد من الدول) و كيفية المعاملة للسلع المستوردة التي تتجاوز الحصة المقررة (حيث قد يأتي قرار الحد من الاستيراد متأخراً مقارنة مع تاريخ نشاط التاجر).

يمكن الإشارة إلى أن نظام الحصص (Quotas) يؤدي إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بأسعار السلع وأرباح التجار والدولة. فمن حيث التأثير على الأسعار، فإن تقييد الكمية المستوردة يؤدي غالباً إلى ارتفاع السعر المحلي نتيجة انخفاض العرض، بينما قد ينخفض السعر في بلد التصدير

¹ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 302.

² ناصر عدون دادي ومنتاوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

نتيجة تراجع الطلب. أما في حال كان البلد المستورد يتعامل مع السوق العالمية، فإن فرض الحصة قد لا يؤثر على السعر العالمي، لكنه يؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية. في الحالتين، يتوقع أن يحقق الوكلاء التجاريون أرباحاً إضافية، تعرف بـ "الربح الناتج عن الحصة" (Quota Rent). ففي الحالة الأولى، يتمثل الربح في الفارق بين السعر المحلي المرتفع والسعر المنخفض في بلد التصدير. أما في الحالة الثانية، فإن الربح يتولد من ارتفاع السعر المحلي وحده. وفيما يخص مصير هذا الربح الإضافي، فإنه يعتمد على كيفية توزيع الحصص:

- قد يمنح للتجار المحليين أو الأجانب إن تمكنوا من رفع أسعار البيع.
- كما يمكن أن تستفيد منه الدولة في حال فرضت رسماً جمركياً يعادل قيمة الربح المحتمل، مما يحول الربح من مصلحة القطاع الخاص إلى مصلحة المالية العامة.

وفي حال ما عمدت الدولة إلى فرض سعر محدد للسلعة المستوردة كي تمنع استغلال المستهلك المحلي فإن هذا القرار سيدفع إلى ظهور سوق سوداء تباع فيه السلعة بطرق غير اقتصادية وبأسعار مرتفعة. يمكننا مما سبق ذكره المقارنة بين نظام الحصص والتعريفات الجمركية حيث تبقى هذه الأخيرة على صلة بالتغيرات الطارئة في الأسواق العالمية وبين السوق المحلي أما نظام الحصص فيوجد تفاوت بين الأسعار في الداخل والخارج ويقطع الصلة بالأسواق العالمية وتأثيرها على السوق الوطنية، كما أن نظام الحصص (الكوتا) يوفر حماية أكثر فعالية وضماناً للاقتصاد الوطني مقارنة بالرسوم الجمركية، خاصة في ظروف معينة. أضف إلى ذلك أن الرسوم قد تعجز عن حماية الأسواق الوطنية إذا كانت المنافسة الأجنبية شديدة وتعرض سلعا بأسعار زهيدة أما نظام الحصص فيحمي الاقتصاد أو السوق الوطني من هكذا منافسة.

3- نظام تراخيص الاستيراد:

يقوم هذا النظام على مبدأ حظر استيراد أي سلعة معينة من الخارج إلا بعد الحصول على موافقة خطية أو ترخيص رسمي يمنح من قبل الجهة الإدارية الحكومية المختصة. يعتبر هذا النظام مكماً لنظام الحصص وتهدف الدولة بمقتضاه إلى الحد من مخاطر الاحتكار الناجم عن تطبيق النظام الأول وحده.

يمكن بالإضافة هنا إلى أنه بتطبيق هذا النظام ستتوفر ميزة للاقتصاد الوطني وهي تنافس الموردين من أجل الحصول على الترخيص مما يقود إلى دخول المنتج الأجنبي بأقل سعر (فرض ضغوط أقل على العملة الوطنية). لكن لا يجب نسيان أن توزيع التراخيص قد تؤثر عليه عوامل خارجية كتقديم الرشاوي والمحسوبية، لذلك تعمل بعض الدول على تفويض منظمات مهنية كغرفة التجارة مثلاً لتنظيم

هذه المسألة بينما يترك البعض الآخر أمر توزيع التراخيص للدول الأجنبية دون نظام¹، لكن هذا الأمر قد يحمل معه خطر استغلال الاتحادات الاحتكارية الأجنبية للسوق المحلية.

ثالثاً: الأساليب التنظيمية: يمكن تفصيلها فيما يلي:

1- المعاهدات التجارية:

تعقد بين الدول عن طريق وزارات الخارجية عادة بغرض تنظيم العلاقات التجارية وتراعي مثل هذه المعاهدات مبدأ المساواة بين مواطني الدولتين طرف الاتفاق ومبدأ المعاملة بالمثل.

2- الإتفاقات التجارية:

هي اتفاقيات تعقد عادة لفترة قصيرة (سنة) بين دولتين، وتكون أكثر تفصيلاً وتحديداً من المعاهدات التجارية العامة كما تتناول منتجات محددة تدخل في نطاق التبادل التجاري وتبرم عبر وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية ويتم إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على تطبيق بنود الاتفاق.

3- إتفاق الدفع:

ينظم تسوية الحقوق والديون الناجمة عن التبادلات التجارية والمالية بين الدولتين حيث يحدد سعر الصرف الذي تجرى به العمليات، وينص على فتح حسابات في البنوك المركزية لتقييد المبالغ المستحقة، وهذا النوع يكون شائع بشكل خاص بين الدول التي تطبق الرقابة على سعر الصرف².

4- الاتحادات الجمركية:

تعرف على أنها معاهدة دولية تدمج أقاليم الدول الأعضاء لتصبح إقليماً جمركياً واحداً حيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفات الجمركية للإقليم وتنسيق السياسات التجارية الخارجية بين الأعضاء.

5- المناطق الحرة:

هي مناطق جغرافية مستثناة من النطاق الجمركي للدولة، وتعامل معاملة تمييزية فيما يخص الرسوم والإجراءات الجمركية، تهدف إلى جذب التجارة العابرة للقوميات وتشجيع الاستيراد للمواد الأولية لغرض التحويل وإعادة التصدير.

6- الحماية الإدارية:

باستخدام الإجراءات الإدارية لخلق عوائق غير جمركية أمام السلع الأجنبية لحماية السوق المحلية، ومن بين وسائلها: خلق تعقيدات جمركية (تشابك البنود)، خلق تعقيدات في تقدير قيمة الواردات، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، عرقلة نشاط المندوبين التجاريين، مقاطعة المنتجات الأجنبية، الرقابة المشددة على الصرف الأجنبي.

¹ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 332.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 297.

المطلب الرابع: مستقبل السياسات التجارية في ضوء تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة

2008

تركت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 أثارا عميقة ومتباينة على الاقتصاد العالمي، حيث سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول تراجعا ملحوظا، بل اتجهت في بعض الحالات إلى الانكماش، كما شهد حجم التجارة الدولية انكماشاً غير مسبوق. وقد مثل ذلك تحولا لافتا عن الاتجاه التصاعدي المستمر الذي ميز التجارة العالمية، حيث ساهم النمو المطرد للتجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي للعديد من الدول. غير أن أزمة 2008 أفرزت حالة ركود اقتصادي واسع النطاق، تزامن معها انخفاض في الطلب العالمي وتجفيف لمصادر التمويل، الأمر الذي انعكس سلبا على حركة التجارة الدولية وعلى الاقتصاد العالمي برمته.

تحت تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، سارعت العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومباشرة لمحاولة التخفيف من آثار الانكماش الاقتصادي الحاد، غير أن هذه الردود الفورية غالبا ما افتقرت إلى الفعالية الإستراتيجية المطلوبة، بالنظر إلى تعقيد الأزمة وطبيعتها الهيكلية التي تستوجب إصلاحات أعمق وأطول مدى. من بين أبرز السياسات التي لجأت إليها الحكومات، عودة واضحة نحو الحمائية التجارية، متخلية بذلك – ولو مؤقتا – عن مبادئ التحرير والانفتاح التي سادت النظام التجاري الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت تلك المرحلة تصاعدا في الدعم الحكومي للقطاعات المحلية، وفرض قيود على الواردات كوسيلة لحماية الأسواق الوطنية من آثار الركود العالمي. فعلى سبيل المثال، عادت الدول الأوروبية إلى تقديم إعانات مباشرة لمنتجي اللحوم والألبان، في تراجع عن قرارات سابقة برفع هذا الدعم اتخذت عام 2007. وردا على ذلك، فرضت الولايات المتحدة قيودا على استيراد بعض المنتجات الأوروبية مثل اللحوم، وزادت الرسوم الجمركية على المياه المعدنية الإيطالية والجبين الفرنسي. كما تبنت اقتصادات ناشئة كروسيا، البرازيل، الأرجنتين، وإندونيسيا تدابير مشابهة، تمثلت في زيادة الرسوم الجمركية على واردات مختارة. أما في الهند، فقد تم تقديم دعم مباشر لصناعة الفولاذ، في حين لجأت كل من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وألمانيا إلى برامج دعم مالي كبيرة لقطاع صناعة السيارات بهدف إنقاذه من الانهيار نتيجة التراجع الحاد في الطلب العالمي¹.

وفقا لتقارير صادرة عن البنك الدولي في الفترة التي تلت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 فقد لجأت 17 دولة من أصل 20 (مجموعة العشرين) إلى اتخاذ أكثر من 47 إجراء ذو طابع حمائي وهو ما يمثل تزايدا في السياسات التي تعيق التجارة الدولية. وقد شملت هذه الإجراءات تدابير من شأنها تقييد حركة التجارة الدولية، مما أثار المخاوف بشأن إمكانية انزلاق النظام التجاري العالمي نحو موجات جديدة

¹ Jacques Attali, *La Crise et après ?*, Fayard, édition actualisée, Paris, 2009, p p 38 39.

من الحروب التجارية. وبحسب ذات المصادر، فإن نحو ثلث هذه الإجراءات تمثلت في زيادات مباشرة للرسوم الجمركية، في حين تمثل الثلثين المتبقين في تشديد تطبيق المعايير التجارية والفنية على الواردات، مما شكل حواجز غير جمركية أمام تدفق السلع. وقد انعكست هذه السياسات في عدد من البلدان على شكل انخفاض في مستويات الاستيراد، مقابل اعتماد سياسات دعم مباشر للمنتجين المحليين، فضلا عن تقديم إعانات على الصادرات في محاولة لتعويض ضعف الطلب العالمي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري¹.

يمكن القول أنه في ضوء مثل تلك التحولات والتدابير المتخذة أصبح مستقبل النظام التجاري الدولي في وضع بالغ الصعوبة، ففي ظل تلك الإجراءات التي تتعارض مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة والتي تطلبت جولات عسيرة من المفاوضات امتدت عبر 50 أو 60 سنة لوضعها وتحديثها والاتفاق عليها، جعلت الأزمة السياسات الحمائية البديل الأقرب والأنجع في نظر الكثيرين للحد من آثار الأزمة². وهنا يمكن القول أن الأوضاع أصبحت شبيهة بتلك التي شهدتها ثلاثينات القرن الماضي بعد أزمة الكساد العظيم عندما أدت السياسات الحمائية التي اتخذتها البلدان آنذاك (أبرز مثال هو قانون هاولي للتعريفات الجمركية الذي أقره الكونغرس الأمريكي عام 1930 والذي قضى بزيادة التعريفات الجمركية على عدد من السلع المستوردة إلى مستويات غير مسبوقه بهدف تقليص الاستيراد وحفز نمو الاقتصاد الوطني) إلى مفاخرة الآثار ومن ثم اشتعال حرب عالمية ثانية. وكما كان متوقعا فقد أدت الإجراءات الحمائية إلى اشتعال حروب تجارية شرسة كانت من أبرز وسائلها الرسوم والتعريفات الجمركية في السنوات الأولى التي تلت أزمة 2008 ثم بدأت تلوح في الأفق وسيلة جديدة أو أداة جديدة تمثلت في التدخل أو التأثير على أسعار الصرف أو قيم العملات³.

يبدو من خلال هذه الأزمة أنه قد تم تبادل المواقع بين الشرق والغرب فيما يتعلق بالسياسات التجارية الخارجية فسبقا (قبل أزمة 2008)، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في طليعة الداعين إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق أمام تدفقات السلع في حين أن دول شرق آسيا وبالخصوص الصين (التي قام نموها الاقتصادي السريع على تطوير الصناعات التصديرية) كانت تمارس سياسات حمائية واقعية ترمي إلى خلق البيئة الحاضنة والملائمة لقيام وترسيخ هذه الصناعات وحمائتها من المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية، وكذلك لجعلها قادرة على اختراق الأسواق العالمية ومنافسة السلع الأخرى فيها، أما بعد أزمة 2008 ومع التطور الكبير في القوة الاقتصادية لبلدان المنطقة الآسيوية (والتي كانت أقل تضررا بالأزمة بسبب السياسات الحمائية التي مارستها قبل وقوع الأزمة) أصبحت هذه الأخيرة تدعو

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكي، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2009، ص ص 338 339.

² إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 110 111.

³ التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة المالية العالمية، 2009، ص 18.

إلى تحرير التجارة الدولية وصارت تسعى إلى رفع العوائق الجمركية وغير الجمركية وتدعو البلدان الغربية إلى عدم العودة إلى السياسة الحمائية. هنا يتبين أنه ليس من السهل تقديم تقييم أحادي الجانب للسياسة الحمائية لسلبياتها أو إيجابياتها بل لعله من المفيد هنا العودة إلى آراء المفكر الاقتصادي الألماني "ليست" الذي يقول: "إن التاريخ يقدم لنا الأمثلة على هلاك أمم بكاملها، لأنها عجزت في الوقت المناسب عن إنجاز المهمة الهامة التي تتمثل في تأمين الاستقلال الاقتصادي والسياسي من خلال إقامة مصانعها الخاصة بها، وغير ذلك من متطلبات التأمين الصناعي التجاري" وفي الوقت نفسه يحذر من "أن الرسوم الجمركية العالية جدا، التي تلغي المنافسة الأجنبية بالكامل مضرّة بالنسبة للبلد الذي يفرضها، لأن ذلك يقضي لدى أصحاب المصانع على روح الاندفاع والسعي إلى المنافسة مع البلدان الأخرى، فيصبحون لا مبالين"، فالسياسة الحمائية ينبغي أن تكون عبارة عن خطوة تمهيدية لممارسة سياسة طويلة الأمد ترمي إلى النهوض بالقطاع المعني الذي يحظى بالحماية¹. وإلا فإن الرسوم الجمركية العالية وغيرها من الوسائل الحمائية سوف تؤدي في ظل قصور العرض الداخلي عن تلبية الطلب، إلى ارتفاع في الأسعار ومن ثم إلى تفاقم التضخم، ويمكن أن تكون المحصلة على عكس الهدف من الحماية بدخول الاقتصاد المحلي في حالة ركود ومن هنا فإن التدابير الحمائية يمكن أن تعطي نتائج إيجابية في حال توفر قدر معين من توازن العرض والطلب على السلع المحمية أما في حال وجود خلل كبير أي عندما يكون العرض المحلي من السلعة لا يغطي سوى جزء صغير من الطلب عليها أو الطلب المحلي على السلعة يمثل نسبة ضئيلة من العرض المحلي فإن النتائج ستكون سلبية.

يتضح من تحليل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 أن الدول، ولا سيما النامية منها، قد وجدت نفسها في مواجهة ضغوط اقتصادية خانقة تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة، والانكماش الحاد في الإنتاج الصناعي، وتراجع الصادرات. وفي الوقت الذي سارعت فيه الدول المتقدمة — وهي أصل الأزمة — إلى تقديم حزم إنقاذ اقتصادية ضخمة لإنعاش اقتصاداتها، تركت الدول النامية دون دعم يذكر، مكتفية بتلقي وعود غير مفعلة في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية. وقد أدى هذا التفاوت في القدرة على التدخل إلى بروز تساؤلات مشروعة في البلدان النامية حول أحقيتها في تبني سياسات حمائية تدعم أسواقها الداخلية وتحمي صناعاتها الناشئة من الانهيار. فهذه الدول لا تمتلك الموارد الكافية لتطبيق سياسات إنقاذ مشابهة لتلك التي تطبقها الدول الغنية، وفي ظل نظام تجاري دولي غير عادل، فإن الاستمرار في تحرير التجارة دون حماية مدروسة قد يفاقم من هشاشة اقتصاداتها ويعمق أزماتها الهيكلية.

¹ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 346.

خلاصة الفصل:

أدى الانفتاح الاقتصادي العالمي إلى تعميق الترابط والتشابك في العلاقات التجارية بين دول العالم، حيث تراجعت القيود والعوائق التي كانت تحد من حرية تنقل السلع وعوامل الإنتاج، تحت مظلة تحرير التجارة الدولية. وقد تم هذا التحول برعاية وتوجيه من مؤسسات دولية كبرى مثل منظمة التجارة العالمي (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF)، حيث عملتا على وضع الأطر القانونية والتنظيمية لضبط وضمان استمرارية التدفقات النقدية التجارية الدولية.

ساهم هذا التحرر في توسيع الأسواق الدولية وتضخيم حجم المبادلات التجارية، إلا أنه صاحبه تضخم غير واقعي في المعاملات المالية، مما أدى إلى نشوء ما يعرف بـ"الأسواق الوهمية"، حيث باتت قيمة المعاملات المالية المتداولة تتجاوز بكثير الناتج الاقتصادي الحقيقي للعالم. وقد ساهم ذلك في نشوء فقاعات مالية انتهت بإنفجارات اقتصادية، كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي بدأت في سوق الأوراق المالية الأمريكية قبل أن تنتقل عدواها إلى بقية دول العالم.

في ظل هذه التطورات، أصبحت أسعار صرف العملات من العوامل الحاسمة في التجارة الدولية، ما دفع إلى تطوير النظام النقدي الدولي ليصبح أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات العالمية، بما يضمن استمرارية التدفقات التجارية وسلاسة العمليات المالية العابرة للحدود.

الفصل الثاني:

النظام النقدي الدولي في ظل
التطورات الاقتصادية العالمية

تمهيد:

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية مرحلة من الاستقرار والوضوح خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين في إطار الرأسمالية الصناعية، واعتماد مبادئ التجارة الحرة، إلى جانب تطبيق قاعدة الذهب التي ساهمت في استقرار أسعار صرف العملات الدولية. وقد أفضى هذا المناخ إلى قدر عالٍ من الثقة في النظام النقدي العالمي آنذاك.

غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وما خلفته من آثار اقتصادية وسياسية عميقة أدى إلى تقويض نظام قاعدة الذهب، ما أدخل الاقتصاد الدولي في مرحلة من عدم اليقين وغياب الرؤية المستقبلية الواضحة. وتفاقمت الأوضاع خلال فترة ما بين الحربين، لا سيما مع بروز أزمة الكساد الكبير عام 1929، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، حيث كشفتنا عن هشاشة النظام النقدي القائم، وضرورة التفكير في إقامة نظام نقدي دولي يواكب التحولات في موازين الاقتصاد العالمية.

وفي هذا السياق، جاء انعقاد مؤتمر "بريتون وودز" في ولاية نيوهامبشير الأمريكية عام 1944، والذي أسفر عن إبرام اتفاقية أرست دعائم نظام نقدي دولي جديد، استمر العمل به حتى عام 1971، حيث تم التحلي عنه لاحقاً. ومنذ ذلك الحين، انتقلت الاقتصادات العالمية إلى نمط أكثر براغماتية يقوم على التكيف التدريجي مع الأزمات النقدية الدولية، في ظل التحولات الاقتصادية العميقة والمتسارعة. وبهدف الإحاطة بمختلف جوانب النظام النقدي الدولي وتحولاته، سيتم تناول هذا الفصل من خلال التقسيم الآتي:

- **المبحث الأول:** الإطار المنهجي للنظام النقدي الدولي.
- **المبحث الثاني:** مؤسسات النظام النقدي الدولي.
- **المبحث الثالث:** تحديات النظام النقدي الدولي.
- **المبحث الرابع:** إصلاحات للنظام النقدي الدولي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للنظام النقدي الدولي

يعد النظام الذي يضبط آليات التعامل بالنقود أحد أقدم النظم الاقتصادية، وإن اتسم في بداياته بدرجة عالية من البساطة انسجاماً مع محدودية النشاط الاقتصادي والتجار. فقد ارتكزت المعاملات الاقتصادية قديماً على نظام المقايضة، حيث يتم تبادل السلع والخدمات بصورة مباشرة دون استخدام وسيط نقدي. ومع تطور البنى الاجتماعية واتساع نطاق التعاملات، برزت الحاجة إلى وسائط تبادل أكثر كفاءة، الأمر الذي أسهم في الانتقال إلى استخدام النقود المعدنية المصنوعة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة، والتي شكلت في تلك المرحلة أداة فعالة لتيسير المبادلات التجارية.

غير أن التحول الأكثر عمقا حدث مع اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا (نهاية القرن التاسع عشر)، إذ أدى النمو المتسارع في الإنتاج واتساع الأسواق إلى زيادة درجة تعقيد العلاقات التجارية، نتيجة ارتفاع حجم المبادلات وتزايد الطلب على المواد الأولية. وقد أسهم هذا الواقع الجديد في تنشيط حركة التجارة الدولية، ما أوجد ضرورة ملحة لوضع إطار قانوني وتنظيمي يحدد قواعد وآليات التعاملات النقدية على المستوى العالمي، بهدف تعزيز الاستقرار وضمان سلاسة التدفقات الاقتصادية عبر الحدود.

المطلب الأول: ماهية النظام النقدي الدولي ومكوناته في النظام الاقتصادي العالمي

يعتبر النظام النقدي الدولي أحد الركائز الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، والذي اكتمل بنيانه المؤسسي بإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995. ويتكون هذا النظام العالمي من ثلاثة أنظمة مترابطة: النظام المالي الدولي الذي ينظم حركة رؤوس الأموال، والنظام التجاري الدولي الذي يضبط المبادلات التجارية بين الدول، والنظام النقدي الدولي الذي يعنى بتسوية المدفوعات الدولية¹. وتطبق في إطار هذا النظام الشامل مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تؤثر بشكل مباشر في التوجهات الاقتصادية لغالبية دول العالم. أما من حيث المفهوم، فيعرف النظام النقدي الدولي على أنه منظومة من القواعد والآليات والتسهيلات المتفق عليها دولياً، والتي تنظم سلوك الدول فيما يخص أنظمة الصرف، وموازن المدفوعات، وآليات تمويل العجز الخارجي، إلى جانب تحديد نوعية السياسات التصحيحية الواجب إتباعها من طرف الدول لمعالجة الإختلالات في حال وقوعها. ويستدل من ذلك أن النظام النقدي الدولي يهدف أساساً إلى تحقيق الاستقرار النقدي العالمي، باعتباره شرطاً ضرورياً لضمان انتظام الأداء الاقتصادي الدولي وتقادي الأزمات المالية والنقدية التي قد تهدد الاقتصاد الكلي العالمي².

يمكن تعريف النظام النقدي الدولي على أنه مجموعة من التقنيات المالية والوسائل البنكية التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدول، وهو ما يستوجب بالضرورة وجود أدوات دفع دولية معترف بها ومقبولة من قبل البنوك المركزية والمستخدمين الاقتصاديين على حد سواء. كما يعرف أيضاً على أنه

¹ Krugman P R & Obstfeld M, Optic cité précédemment, p 157.

² عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 38.

منظومة من الهيئات والآليات التنظيمية التي تتيح للفاعلين الاقتصاديين، المقيمين في دول مختلفة، إجراء التسويات المالية المتبادلة المرتبطة بالتبادل الدولي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال. ومع تزايد تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول، تتعاضد أهمية هذا النظام بوصفه الإطار المنظم للحركة النقدية على الصعيد العالمي¹.

يهدف النظام النقدي الدولي إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية التي تضمن حسن سير المبادلات الاقتصادية والنقدية العالمية، وتوفير البيئة الملائمة للاستقرار المالي الدولي. ومن أبرز هذه الأهداف:

1- **توفير السيولة الدولية:** تعد السيولة الدولية إحدى الركائز الأساسية لتمويل المبادلات التجارية والمالية بين الدول. ويقصد بها حجم الأصول السائلة المتاحة على المستوى العالمي والتي تستخدم كوسائل دفع وتسوية دولية، كالدولار الأمريكي أو حقوق السحب الخاصة (SDRs). غير أن هذا الهدف يستدعي تحقيق توازن دقيق، بحيث تكون السيولة كافية لتلبية حاجات التجارة العالمية دون أن تكون مفرطة، لتفادي الضغوط التضخمية أو التأثير السلبي على استقرار الأسعار والمبادلات التجارية الدولية².

2- **معالجة الإختلالات الخارجية:** يفترض في النظام النقدي الدولي أن يكون قادراً على إحداث التعديلات اللازمة في حال حدوث إختلالات مستمرة في موازين المدفوعات، أي وجود فجوة دائمة بين التدفقات المالية الداخلة والخارجة من الاقتصاد الوطني³. ويتطلب ذلك تبني مجموعة من الآليات مثل:

- تعديل حجم احتياطات الصرف الأجنبي.
- تغيير سعر الصرف (التعويم أو التعديل التدريجي).
- فرض رقابة مباشرة على حركة رؤوس الأموال والتدفقات المالية. حيث تهدف هذه الإجراءات إلى امتصاص العجز الخارجي وتحقيق التوازن في المبادلات الدولية.

3- **دعم التجارة الدولية على أساس المزايا النسبية:** من المهام الجوهرية للنظام النقدي الدولي تشجيع التبادل التجاري الدولي، في إطار يحترم مبادئ التخصص وتقسيم العمل الدولي، من خلال تمكين كل دولة من الاستفادة من مزاياها النسبية في الإنتاج. كما يسعى النظام لضمان توزيع أكثر عدالة للمنافع بين الدول المتبادلة، وتجنب التركيز المفرط للثروة والمزايا لدى بعض الأطراف.

¹ سعود جابيد ومشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران، عمان، 2010، ص 81.

² Barry J Eichengreen, **Globalizing capital : a history of the international monetary system**, Princeton university press, New Jersey, 2008, p 1.

³ بولويز عيد الوافي وقط سليم وبن الطاهر حسين، أثر التقلبات في النظام النقدي الدولي على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ص 3 4.

4- الحد من التحركات المضاربية لرؤوس الأموال: يعمل النظام النقدي الدولي على إعاقة التدفقات المالية ذات الطابع المضاربي، والتي قد تضر باستقرار السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية، وتتسبب في تقلبات حادة في أسعار الصرف وأسواق المال. فالرأسمال المضارب غالبا ما يحدث أزمات مالية مفاجئة في الدول ذات البنية الضعيفة.

5- بناء نظام مستقر ومستدام: يسعى النظام إلى تحقيق استمرارية واستقرار في العلاقات النقدية الدولية، بعيدا عن الحلول الظرفية أو الاتفاقات المؤقتة التي قد تبنى على تراض مرحلي بين الدول. ولذلك، فإن النظام يفرض ضوابط ومعايير مشتركة توجه سلوك الدول وتقيدها سياساتها النقدية والمالية، بما يخدم حسن سير الاقتصاد الدولي ويقلل من التوترات الناجمة عن تضارب المصالح الوطنية.

يمكن اعتبار النظام النقدي الدولي جهازا موحدًا يتكون من مجموعة من الهيئات المصرفية والسلطات النقدية الوطنية، والتي تنظم وسائل الدفع والتمويل على ضوء الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف. كما أن هذا النظام يتأثر بشكل مباشر بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، إذ ينعكس تضارب المصالح الوطنية على استقراره، غير أن الحاجة المشتركة إلى الحفاظ عليه تدفع نحو تسوية الخلافات واعتماد حلول مؤسسية تضمن تقييد الدول بضوابط تحقق الصالح الجماعي للنظام الاقتصادي الدولي¹.

يتأثر النظام النقدي الدولي بشكل مباشر بطبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول، إذ ينعكس تضارب المصالح الوطنية على أدائه واستقراره. فمع اختلاف أولويات السياسات الاقتصادية والمالية من دولة لأخرى، تظهر تحديات في التنسيق والتكامل ضمن الإطار النقدي العالمي. ومع ذلك، فإن هذا التضارب لا يشكل عائقًا دائمًا، إذ غالبًا ما تفرض حلول مؤسسية وتوافقات دولية تضمن استمرار عمل النظام وفعاليتها. ويعود ذلك إلى إدراك الدول الأعضاء لأهمية الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي، الذي يتطلب بدوره الالتزام بمجموعة من الضوابط والقواعد المشتركة، الهادفة إلى تنظيم تصرفات الدول وتوجيه سياساتها بما يخدم حسن سير الاقتصاد العالمي ككل².

من الضروري التمييز بين النظام النقدي الدولي والنظام النقدي المحلي، وذلك لما بينهما من اختلاف جوهري في النطاق والوظائف. إذ يقصد بالنظام النقدي المحلي ذلك الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تعتمد عليه دولة معينة لإدارة شؤونها النقدية الداخلية، ويشمل ذلك مجموعة القواعد والتشريعات والسياسات التي تنظم عملية إصدار النقود، والتحكم في الكتلة النقدية، وتحديد أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة والاحتياطي الإلزامي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي المحلي. أما النظام النقدي الدولي، فهو يتجاوز الحدود الوطنية ليشمل العلاقات النقدية بين مختلف دول العالم، ويهتم بتنظيم التعاملات النقدية

¹ عمر عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، مجلة مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 08 ماي 1945، قالمه، 2017، ص 215.

² عبد المطلب عبد الحافظ، التمويل الدولي، مكتبة المنتبي، القاهرة، مصر، 2018، ص 58.

الدولية، وأسعار الصرف، والسيولة الدولية، وميزان المدفوعات، من خلال مؤسسات دولية متخصصة وآليات متعددة الأطراف. وعليه، فإن النظام النقدي المحلي يعنى بإدارة العملة الوطنية في سياق داخلي، بينما يهتم النظام النقدي الدولي بضبط العلاقات النقدية بين العملات والدول المختلفة ضمن إطار عالمي مشترك¹.

ويتميز النظام النقدي الدولي بمجموعة من الخصائص البنوية والوظيفية، والتي يؤدي تكاملها إلى تعزيز كفاءته وتحقيق أهدافه في الاستقرار النقدي العالمي. وتعد هذه الخصائص بمثابة الإطار المرجعي الذي يحدد آليات عمل النظام ويضبط سلوك الدول داخله، ومن أبرزها:

- توفير إجراءات فعالة لتسيير التدفقات النقدية: يعد وجود آليات واضحة لتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود (استثمارات مباشرة وغير مباشرة، محافظ مالية، قروض دولية، تحويلات نقدية، تفاعلات مصرفية وصناديق استثمار عالمية) شرطا أساسيا لتسهيل المبادلات التجارية والمالية الدولية، وضمان تسويتها بشكل منظم، بما يسهم في تعزيز استقرار النظام وتطويره.
 - وجود مؤسسات تنظيمية دولية: يتطلب النظام النقدي الدولي إطارا مؤسسيا يتولى الإشراف على حسن سيره، وتوجيه السياسات الدولية المالية والنقدية. يتمثل هذا الإطار المؤسسي في بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي².
 - آليات تنظيم وتشغيل النظام: يحتاج النظام إلى مجموعة من الآليات التي تحدد كيف يعمل، وتشمل هذه الآليات السياسات والإجراءات الخاصة بأسعار الصرف، وإدارة السيولة، وتمويل العجز في ميزان المدفوعات، وتنسيق السياسات النقدية بين الدول.
 - وسائل التسوية الدولية المعترف بها: يعتمد النظام على أدوات ووسائل مقبولة دوليا لتسوية المعاملات الدولية، من أبرزها: الذهب، العملات الأجنبية القابلة للتحويل (مثل الدولار واليورو واليوان)، وحقوق السحب الخاصة (SDRs)، وغيرها من الأدوات المالية التي تستخدم كاحتياطات دولية.
- تقاس كفاءة النظام النقدي الدولي بناء على مجموعة من المعايير التي تمكن من تقييم مدى قدرته على تحقيق أهدافه الأساسية، خاصة فيما يتعلق بتسهيل المبادلات الدولية، وتحقيق الاستقرار النقدي، والاستجابة للصدمات الاقتصادية³. ويمكن تلخيص أبرز هذه المعايير فيما يلي:

¹ خليل محمد، النظام النقدي الدولي: الواقع وإشكالية الإصلاح، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الجزائر، 2015، ص 27.

² Steil Benn, *The Battle of Bretton Woods : John Maynard Keynes Harry Dexter White and the Making of a new world order*, Princeton university press, New Jersey, 2013, p 57.

³ خالد حنفي وآخرون، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية، مؤتمر علمي رقم 10، الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية، بيروت، ديسمبر 2009، ص 5.

أولاً: على المدى الطويل:

1. تعزيز التبادل الدولي وتنمية الإنتاجية: يقاس مدى نجاح النظام من خلال قدرته على توسيع حجم المبادلات الدولية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية عبر التخصص وتقسيم العمل الدولي.
2. تحقيق استقرار الأسعار الدولية: من بين المعايير المهمة أيضاً قدرة النظام على ضبط معدلات التضخم والانكماش على المستوى العالمي، وتجنب التقلبات الحادة في الأسعار التي قد تؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد الدولي واستدامة النمو.

ثانياً: على المدى المتوسط:

1. قابلية تحويل العملات: تعد حرية تحويل العملات بين مختلف البلدان شرطاً ضرورياً لقيام اقتصاد دولي فعال، حيث تضمن هذه القابلية سلاسة المعاملات التجارية وتسوية المدفوعات، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات.
2. استقرار أسعار صرف العملات: يتطلب النظام النقدي الدولي من الدول الأعضاء تحديد أسعار صرف عملاتها بما يضمن درجة معقولة من الاستقرار في أسواق الصرف، ويحد من التقلبات العشوائية التي قد تؤثر على التجارة والاستثمار.
3. توفير السيولة الدولية: من السمات الجوهرية لأي نظام نقدي دولي فعال، قدرته على ضمان وجود عملات دولية مقبولة وموثوقة تستخدم كوسائل تسوية بين الدول. ويشمل ذلك العملات الاحتياطية مثل الدولار الأمريكي واليورو، إلى جانب أدوات أخرى مثل حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

لكي تصنف عملة ما على أنها عملة دولية، ينبغي أن تؤدي ثلاث وظائف أساسية، وهي نفس الوظائف التي تؤديها العملات الوطنية، غير أن نطاق استخدامها يمتد إلى المجال الدولي. وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

1- وحدة حساب دولية: (Unit of Account)

تستخدم العملة الدولية من طرف السلطات النقدية والمؤسسات المالية الدولية كوحدة لقياس القيم وتقييم التعاملات، حيث توظف في:

- تسعير العملات الأخرى.
- تثبيت أسعار الصرف.
- تقييم الديون الدولية.
- فوترة المبادلات التجارية بين الدول.

2- مخزن للقيمة: (Store of Value)

تحتفظ العملة الدولية بقيمتها الشرائية على المستوى العالمي، ما يجعلها:

- مكونا رئيسيا في احتياطات الصرف لدى البنوك المركزية.
- أداة آمنة لتخزين الثروة، خاصة في أوقات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

3- وسيلة للدفع: (Means of Payment)

تستخدم العملة الدولية في تسوية المدفوعات الدولية، وتكتسب صفة "قوة الإبراء القانوني" على الصعيد العالمي، أي أن المتعاملين الاقتصاديين يجبرون، بشكل غير مباشر، على قبولها. ومن المهم التمييز هنا بين العملات الدولية ووسائل الدفع الأخرى مثل الشيكات أو البطاقات البنكية، فهذه الأخيرة ليست ملزمة قانونا ولا تعد أدوات نقدية دولية بحد ذاتها¹.

الشروط الأساسية لأداء العملة الدولية وظائفها:

لكي تتمكن العملة الدولية من أداء وظائفها على النحو المطلوب في النظام النقدي العالمي، لا يكفي أن تستخدم في المبادلات الدولية فقط، بل ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط الفنية والاقتصادية التي تضمن فعاليتها واستقرارها. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1. **استقرار سعر الصرف:** يعد استقرار سعر صرف العملة أحد أهم العوامل لضمان الثقة بها في السوق الدولية. فالتقلبات الحادة في القيمة تؤثر سلبا على استخدامها كوحدة حساب ومخزن للقيمة، وترتبط المتعاملين الدوليين.
2. **السيولة العالية:** يجب أن تكون العملة الدولية متوفرة بكميات كافية في الأسواق المالية العالمية، حتى تتمكن الأطراف الاقتصادية من استخدامها بسهولة في تسوية معاملاتها، دون أن يؤدي ذلك إلى تقلبات غير مرغوبة في قيمتها.
3. **القبول العام:** يجب أن تحظى العملة بقبول واسع بين الدول والمؤسسات المالية والبنوك المركزية، بحيث يتم الاعتراف بها كوسيلة موثوقة لتسوية المدفوعات الدولية وتكوين الاحتياطات الرسمية².
4. **قابلية التحويل الكاملة:** من الضروري أن تكون العملة قابلة للتحويل بحرية إلى عملات أخرى أو إلى أصول مالية دولية مثل الذهب أو حقوق السحب الخاصة، دون فرض قيود أو عراقيل على حركة رؤوس الأموال أو العمليات الجارية.

¹ مؤمنون علي ناصر ومصطفى كافي ويوسف كافي، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص 18.

² عمر عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، مديرية النشر الجامعي، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016، ص 69.

بالتالي، فإن العملة التي تستوفي هذه الشروط تصبح مؤهلة لأداء دورها كعملة دولية، وتساهم بفعالية في استقرار النظام النقدي العالمي وتيسير المبادلات الدولية، إضافة إلى تعزيز دور البلد المصدر لها في رسم السياسات المالية والاقتصادية العالمية.

المطلب الثاني: النظام النقدي الدولي ما بين سنة 1500 سنة 1939

مر النظام النقدي الدولي بعدة مراحل تاريخية كان لكل منها تأثير جوهري في تشكيل ملامحه وتوجهاته. يمكن اعتبار المرحلة التمهيدية للنظام النقدي الدولي قد بدأت منذ القرن السادس عشر، حيث برزت الممالك الأوروبية، وعلى رأسها المملكة الإسبانية، كقوة عسكرية واقتصادية مهيمنة بفضل أسطولها البحري القوي الذي مكنها من بسط نفوذها على مستعمرات واسعة في مختلف مناطق العالم، وإخضاعها لسيطرتها السياسية والاقتصادية¹. كانت الفكرة السائدة في تلك الفترة تقضي بأن الدولة الأقوى هي التي تمتلك أكبر مخزون من الذهب، وأن السيطرة على التجارة العالمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بامتلاك الثروات المعدنية. وقد قامت السفن الإسبانية بنقل المنتجات المحلية عبر المحيطات إلى مستعمراتها، بالرغم من التحديات اللوجستية مثل بعد المسافات وعدم توفر خرائط دقيقة، بالإضافة إلى المخاطر التي تعرض لها المستكشفون في رحلاتهم نحو المجهول بحثاً عن أراضٍ ومناطق جديدة للاستعمار². وأسفر هذا النشاط الاستعماري عن اكتشاف "العالم الجديد" - وهو ما عرف بقارتي أمريكا الشمالية والجنوبية - حيث تمكنت الدول الاستعمارية من استخراج كميات هائلة من المعادن النفيسة، كالذهب والفضة، من السكان الأصليين عبر وسائل القوة والعنف. وكانت هذه المعادن تشكل الأساس المالي الذي استند إليه النظام النقدي الدولي في الفترات اللاحقة.

من الجدير بالذكر أن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية خلال هذه المرحلة كانت غير منظمة وغير مستقرة بسبب الطابع القرصني والنهب الذي ساد حركة التبادل التجاري الدولي، مما يصعب معه الحديث عن وجود نظام نقدي في الفترة الممتدة بين 1500 و1800. ومع ذلك، فقد مثلت هذه الثروات المنهوبة من المعادن الثمينة نقطة انطلاق حاسمة لتراكم رأس المال، وهو العامل الرئيسي في ظهور التوسع الرأسمالي في القرن التاسع عشر. وعليه، فقد شكلت هذه الكميات الكبيرة من الذهب والفضة الأساس الذي بني عليه نظام قاعدة الذهب، الذي استمر في دعم النظام النقدي الدولي خلال الثورة الصناعية³.

مع انطلاق الثورة الصناعية وتطورها التدريجي، التي امتدت من أواخر القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأت القوى الرأسمالية الأوروبية في إعادة هيكلة مستعمراتها وتكييفها لتلبية المتطلبات الجديدة لهذه الثورة بما يتلاءم مع الاحتياجات الجديدة والمتغيرة للنظام الرأسمالي الصناعي الناشئ. فقد ازدادت الحاجة الملحة إلى المواد الأولية الخام اللازمة لدفع عجلة الصناعة، وإلى

¹ عبد الرحمن الحسين، الاقتصاد الدولي: نظريات وتطبيقات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013، ص 93.

² محمد حسين المحمود، النظام النقدي الدولي: تطوره ووظائفه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 108.

³ أحمد عبد الله الزهراني، النظام النقدي الدولي وقواعد الذهب، مكتبة النهضة، جدة، 2010، ص 142.

المواد الغذائية الضرورية لتغطية احتياجات سكان المدن الصناعية الذين شهد عددهم تزايداً مطرداً بفعل التحول الديمغرافي والتحضر المتسارع وفي هذا السياق، تم ترسيخ دعائم تقسيم العمل الدولي على أسس غير متكافئة، حيث تخصصت الدول الاستعمارية الصناعية في إنتاج السلع المصنعة، في حين اقتصر دور المستعمرات على توفير المواد الخام والموارد الطبيعية بأسعار منخفضة، وهو ما كرس علاقات التبعية الاقتصادية¹. وقد أدى هذا الوضع إلى بروز صراعات جديدة بين القوى الاستعمارية الكبرى، تمثلت في التسابق المحموم على اقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على المستعمرات لضمان تأمين الموارد الإستراتيجية التي يتطلبها استمرار النمو الصناعي الرأسمالي.

• نظام قاعدة الذهب (1800-1914):

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية سنة 1816، ثم لحقت بها دول أخرى مثل ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة حتى أضحت جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب بمطلع القرن العشرين². باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلنا قاعدة الفضة، لذا نجد في بعض الدراسات من يبدأ بمرحلة نظام المعدنين (الذهب والفضة) إلا أن معدن الذهب كان المهيمن على جل الاحتياطات العالمية النقدية (ندرة المتعاملين بمعدن الفضة).

تقوم قاعدة الذهب كنظام نقدي عالمي على شرطين رئيسيين يضمنان استقرارها وقدرتها على العمل كمقياس نقدي محايد:

1- يجب أن تكون هناك علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية الوطنية (مثل الدولار أو الجنيه) وبين كمية محددة من الذهب ذات عيار معين، وهذا التحديد يضمن أن تكون العملة قابلة للتحويل إلى ذهب في أي وقت يختاره حاملها. لا يشترط تداول النقود الذهبية فعلياً، بل يكفي ضمان قدرة الأفراد على استبدال النقود الورقية بالذهب. يمكن أن يكون هذا التحويل لأغراض التسوية الداخلية والخارجية معاً، أو للتسوية الخارجية فقط (كما في نظام صرف الذهب).

2- يجب ضمان حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود، أي أن قيود تفرض على حركة الذهب تسبب تفاوتاً في توزيعه بين الدول، مما يؤدي إلى تفاوت قيمته الحقيقية. عندما تتفاوت قيمة الذهب، يفقد القدرة على العمل كمقياس محايد وقاعدة مشتركة لربط العملات الوطنية ببعضها البعض³.

باختصار، قاعدة الذهب تتطلب ربطاً صلباً بين العملة والذهب، وسيولة تامة في حركة الذهب عبر الحدود.

¹ ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2015، ص 3.

² Jean Luc Bailly & Gilles Caire & Arcan Gelofigliuzzi & Valérie Lelievre, *L'Economie Monétaire et Financière*, Bréal sous Montfort, 2006, p 309.

³ عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

عندما سادت قاعدة الذهب في معظم دول العالم وفقا لشروطها المعروفة، اكتسبت تلك الدول ميزة أساسية تمثلت في ثبات أسعار الصرف بين عملاتها المختلفة. فقد كان سعر الصرف يتحدد عند مستوى التوازن استنادا إلى نسبة كمية الذهب التي تحتويها عملة كل دولة مقارنة بكمية الذهب الموجودة في عملات الدول الأخرى، وفي ظل هذا النظام قامت كل دولة بتحديد قيمة عملتها بوزن محدد من الذهب. فعلى سبيل المثال، حدد المشرع الأمريكي أن الوزن الصافي للدولار الذهبي يساوي 1,50467 غرام من الذهب الخالص، بينما كان الفرنك الفرنسي يعادل 0,29032 غراما، والدينار العراقي 2,48828 غراما، والجنيه المصري 2,55187 غراما من الذهب الخالص ويظهر هذا النظام بوضوح أن العلاقات بين قيم العملات المختلفة كانت علاقات ثابتة تستند مباشرة إلى الذهب مما ضمن استقرار أسعار الصرف في الأسواق الدولية خلال تلك الحقبة¹.

شهدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب حالة من الاستقرار النقدي الدولي وازدهارا ملحوظا في التجارة العالمية، إذ كانت التسويات التجارية بين الدول تتم من خلال تبادل الذهب وفق آلية محددة، فعندما تقوم بريطانيا، على سبيل المثال، باستيراد سلع من فرنسا، فإن ذلك يؤدي إلى تدفق الذهب من بريطانيا إلى فرنسا، مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات البريطاني وفائضا في الميزان الفرنسي. وينتج عن انخفاض احتياطي الذهب في بريطانيا تراجع في عرض النقود، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار السلع فيها، فتصبح السلع البريطانية أكثر تنافسية مقارنة بالسلع الفرنسية أو الأجنبية. ويترتب على ذلك ارتفاع الصادرات البريطانية ليعود التوازن إلى الميزان التجاري. ويؤدي دخول الذهب إلى فرنسا ارتفاع احتياطياتها من الذهب، أي ارتفاع عرض النقود، مما يسبب ارتفاعا في الأسعار، فتفقد السلع الفرنسية جزءا من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، فتتخفف صادراتها تدريجيا حتى يستعيد الميزان التجاري الفرنسي توازنه. ومن ثم، يمكن القول إن قاعدة الذهب كانت تمثل (من الناحية النظرية) آلية تلقائية لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية بين الدول المتعاملة بهذا النظام.

عرف العالم لقاعدة الذهب خلال هذه المرحلة ثلاثة أشكال تمثلت في:

1- قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard)

مع اعتماد الذهب كنقد أساسي، بدأ تداول المسكوكات الذهبية، وهي عملات مصنوعة من الذهب مع إضافة بعض المعادن الأخرى مثل النحاس والقصدير لمنحها الصلابة وسهولة التشكيل وتحدد قيمة هذه العملات بحسب كمية الذهب الموجودة فيها².

- الشروط الضرورية لعمل قاعدة المسكوكات الذهبية³:

¹ عيسى الدراجي، النظام النقدي الدولي في ظل العولمة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 57.

² عبد المنعم سيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 77.

³ عبد الكريم جابر العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- حرية السك والتحويل، بحيث يمكن لأي فرد تقديم قطعة ذهبية إلى دار السك لتحويلها إلى مسكوكة ذهبية أو العكس.
- السماح للبنوك المركزية بشراء وبيع الذهب بسعر ثابت وبكميات غير محددة.
- حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود أو شروط.
- قابلية العملات الأخرى للصرف عند حد التعادل مع المسكوكات الذهبية، ويقصد بـ "حد التعادل" تقسيم محتوى الذهب في العملة الأولى على محتوى الذهب في العملة الثانية.

2- قاعدة السبائك الذهبية Gold Ingot:

تمثل مرحلة انتقالية نحو التخلي الكامل عن قاعدة الذهب الكلاسيكية. في هذا الشكل، كانت السبائك الذهبية تستخدم أساساً لتسوية المعاملات الخارجية بهدف الحفاظ على الرصيد الذهبي للدولة، ومنع تسرب الذهب إلى الخارج، وهو ما أدى إلى تطوير آليات رقابية على حركة الذهب¹.

3- قاعدة الصرف بالذهب:

ظهرت هذه القاعدة نتيجة إيجاد صعوبة في بعض الدول في مراقبة حركة الذهب واستنزاف خزائنها الرسمية. وتعتمد على ربط وحدة العملة الوطنية بوحدة عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى الذهب، بحيث يمثل الاحتياطي الذهبي تغطية جزئية للعملة المحلية. ويمكن أن يكون الاحتياطي على شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب أو أذونات خزينة وسندات حكومية، مع تحديد الحد الأقصى والأدنى للاحتياطي الذهبي².

بتوافر شروط قاعدة الذهب، كان هناك تطابق بين القيمة الاسمية للعملة وقيمة الذهب الفعلي المحتوى فيها. كما كانت السيولة النقدية تحدد بمعدل إنتاج الذهب ونسبة استخدامه للأغراض النقدية. واستمر هذا النظام حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، حيث انهارت قواعد نظام الذهب، واضطرت الحكومات إلى إيقاف تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، ففقدت الأوراق القابلة للتحويل صفتها الذهبية، وأصبح لها سعر إلزامي مدعوم قانونياً، مما أدى إلى اختفاء الذهب من التداول النقدي المباشر.

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي. قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص ص 66 67.

² هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1991، ص 179.

الجدول رقم (2-01): أشكال قاعدة الذهب

الشكل	الوصف	الشروط الأساسية
قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard)	تداول عملات ذهبية مصنوعة من الذهب مع بعض المعادن الأخرى، وتحدد قيمتها حسب كمية الذهب فيها. تستخدم محليا كوسيط دفع ودوليا لتسوية الالتزامات.	1. قدرة البنك المركزي على شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت. 2. حرية السك والتحويل بين الذهب والمسكوكات. 3. حرية استيراد وتصدير الذهب. 4. إمكانية صرف العملات الأخرى عند حد التعادل مع الذهب.
قاعدة السبائك الذهبية (Gold Ingot Standard)	استخدام السبائك الذهبية أساسا لتسوية المعاملات الخارجية، بهدف الحفاظ على الرصيد الذهبي ومنع تسرب الذهب للخارج.	تطوير آليات رقابية على حركة الذهب لضمان الحفاظ على الاحتياطي.
قاعدة الصرف بالذهب (Gold Exchange Standard)	ربط وحدة العملة الوطنية بوحدة عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب، بحيث يشكل الاحتياطي الذهبي تغطية جزئية للعملة المحلية.	1. الاحتفاظ باحتياطي ذهبي جزئي أو عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب. 2. إمكانية استخدام أذونات خزينة أو سندات حكومية كجزء من الاحتياطي. 3. تحديد الحد الأقصى والأدنى للاحتياطي الذهبي.

المصدر: من إعداد الباحث.

• النظام النقدي ما بين (1914-1939):

تعد الفترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة من الاضطراب النقدي والاقتصادي الحاد، حيث شهدت انهيار قاعدة الذهب وعودة فاشلة إليها، ثم انهيارها مجدداً مع أزمة الكساد العظيم سنة 1929.

أ- انهيار قاعدة الذهب والتحول النقدي (1914):

كان الانهيار النقدي الأولي نتيجة مباشرة لتفجر التناقضات بين الدول الرأسمالية واشتعال الحرب العالمية الأولى:

- التناقضات الهيكلية: أدى التطور غير المتكافئ للرأسمالية إلى تناقض بين القدرة الإنتاجية الهائلة (مثل الولايات المتحدة بـ 36% من الإنتاج العالمي) والسيطرة على المستعمرات والأسواق (مثل بريطانيا بـ 50% من المستعمرات و 1,7% فقط من الإنتاج العالمي)¹.
- تمويل الجهود الحربية: مع اندلاع الحرب، تضاعفت النفقات العسكرية، مما دفع الدول المتحاربة إلى إصدار نقد ورقي قانوني إلزامي بكميات هائلة دون غطاء ذهبي كاف، فخرجت بذلك جميع بنوك الإصدار (باستثناء الولايات المتحدة مبدئياً) عن قيود التغطية الذهبية، مما أدى إلى الانهيار الفعلي لقاعدة الذهب.

ب- محاولة العودة الفاشلة وقاعدة صرف الذهب:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اجتاحت اقتصاديات أوروبا حالة من التضخم والفوضى النقدية وديون ثقيلة للولايات المتحدة. اعتقد رجال الاقتصاد والسياسة أن الحل يكمن في العودة إلى قاعدة الذهب لتنشيط التجارة العالمية².

- مؤتمر جنوه (1922): استقر الرأي على عقد هذا المؤتمر لبحث ضرورة العودة إلى قاعدة الذهب لإنهاء الاضطرابات الاقتصادية والحروب التجارية (مثل سياسة "إفكار الجيران") التي نشأت بسبب الخروج عن القاعدة³.

• صعوبة العودة: تعذر الالتزام الصارم بالقاعدة بسبب:

- تغير موازين القوى: انفصال الاتحاد السوفياتي عن السوق الدولية وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية رائدة.
- العودة الجزئية (قاعدة السبائك): عند العودة، لم توفر الدول قابلية الصرف الكاملة للنقود بالذهب كما في السابق. فمثلاً، أعلنت بريطانيا عودتها في 1925 (بقيادة ونستون تشرشل) لكن على صورة قابلية صرف محدودة للمعاملات الخارجية فقط وفي صورة سبائك ذهبية أو أوراق أجنبية قابلة للصرف ذهباً⁴.

¹ زكي رمزي، العولمة المالية. الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، دار المستقبل العربي، الكويت، 2000، ص 171.

² عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

³ زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف سلسلة عالم المعرفة، دار المستقبل العربي، الكويت، 2000، ص 216.

⁴ Franklin Allen et Douglas Gale, **Understanding Financial Crises**, Oxford University Press, New York, 2007, p 10.

ت- الانهيار الثاني وقسوة أزمة الكساد:

لم يستمر العمل بالنظام النقدي الجديد المربوط بالذهب إلا لسنوات قليلة، حيث انهار للمرة الثانية مع بداية أزمة الكساد الكبير في عام 1929، حيث كانت الآثار قاسية على البلدان المنتجة للمواد الأولية (المستعمرات)، حيث انخفض الطلب على المواد الأولية بشكل حاد، مما أدى إلى هبوط أسعارها وتراجع الإنتاج وارتفاع البطالة، واستوردت هذه البلدان الأزمة بأشنع صورها بسبب تشوه هيكلها الإنتاجية.

ث- الأسباب الرئيسية لانهيار قادة الذهب وقشل العودة:

يمكن تلخيص أسباب انهيار النظام القائم على الذهب وقشل محاولات إحيائه في الجدول التالي:

- التفاوت بين الإنتاج والتجارة: كان نمو إنتاج الذهب بمعدل 2% سنويا، بينما التجارة الدولية بمعدل 11 %، مما يعني عدم قدرة الذهب على تلبية الاحتياجات النقدية للتجارة الدولية المتزايدة.
- نشوب الحربين العالميتين: أدى إلى تركيز الذهب بيد الدول المتحاربة واستخدامه في المشتريات العسكرية، مما أخل بالتوزيع العادل للاحتياجات¹.
- التوسع النقدي والحاجة للاحتياجات: تطلبت عمليات إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب توسعا نقديا كبيرا، مما فاق قدرة احتياطات الذهب المتاحة على التغطية.

كان لنظام قاعدة الذهب تأثير مزدوج على الاقتصاديات الدولية:

- الآثار السلبية: تجميد جزء من الموارد الإنتاجية للمجتمع (الذهب) باعتباره نقدا، في حين كانت حاجة الاقتصاد العالمي من النقود تتجاوز بكثير كميات الذهب النقدي المتداول.
- الآثار الإيجابية: ساهم في استقرار أسعار الصرف وسهولة تحريك رؤوس الأموال، مما أدى إلى انتعاش التجارة الدولية ومنح العالم فترة من الاستقرار الاقتصادي تجاوزت ثلاثين عاما قبل انهياره الأول.

المطلب الثالث: نظام بريتن وودز (1945-1971)

غداة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وبعد انهيار نظام قاعدة الذهب واستحالة العودة إليه، واجهت العديد من الدول الأوروبية عجزا مستمرا في ميزان المدفوعات، مع شح كبير في الذهب والاحتياطات النقدية الدولية. في المقابل، كانت الولايات المتحدة الأمريكية في ذروة ازدهارها، إذ خرجت كأكبر دولة دائنة للدول الحليفة، مستفيدة من وفرة رصيدها في التجارة الخارجية واستثماراتها في الدول الأخرى عبر مشروع مارشال، ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة تلعب دورها الريادي على الساحة الاقتصادية العالمية².

¹ نفس المرجع السابق، ص 11.

² زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث عالم، مجلة المعرفة، العدد 118، 2000، الكويت، ص ص 130 131.

ولتوفير الأطر النقدية والمالية الملائمة، عقد مؤتمر دولي في بلدة بريتن وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عام 1944، الذي كان نتوجاً لـ المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة الذي عقد في عام 1944. شاركت في هذا المؤتمر التاريخي 44 دولة، وكان المهندسان الرئيسيان وراء صياغة الاتفاق هما الخبير الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، والممثل الأمريكي هاري وايت.

أقر المؤتمر نظاماً نقدياً دولياً جديداً تمحور حول قاعدة صرف الدولار بالذهب. بموجب هذا النظام، التزمت الولايات المتحدة بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت ومحدد قدره 35 دولاراً للأونصة الواحدة (حيث تعادل الأونصة 31,103 دولار غراماً من الذهب). وقد أدى هذا التثبيت إلى جعل الدولار العملة الاحتياطية الدولية الأبرز، مما ساهم بشكل حاسم في ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات العالمية المرتبطة به.

كان الهدف الأساسي لهذا النظام هو بناء إطار اقتصادي عالمي مستقر بعد الحرب، يدعم:

- حرية التجارة الدولية.
- إلغاء القيود على المدفوعات الدولية.
- وضع أنظمة تمنع التقلبات العنيفة في أسعار الصرف.
- المساعدة في إعادة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.

تميز النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتن وودز بسمتين أساسيتين:

1. تمثيل المجتمع الغربي، أي تجمع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لمناقشة قواعد السلوك النقدي. كما يعكس هذا التمثيل الدور المسيطر والمهيمن للولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الدولي آنذاك، إذ كانت تتصدر القيادة داخل التحالف الغربي، وبهذا حلت محل بريطانيا في مركز القيادة العالمي وفرضت سيطرتها على المجال النقدي والمالي¹. وقد منح للدولار الأمريكي بموجب معاهدة بريتن وودز امتيازاً كبيراً كأحد الأصول الأساسية للاحتياطي الدولي مقابل التوازن عملياً بالذهب.

2. تطبيق قاعدة قابلية تحويل العملات منذ مطلع عام 1946 وحتى 15 أوت 1971، أي لنحو ربع قرن تقريباً.

أسفر مؤتمر بريتن وودز عن تأسيس الهيكل النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم إنشاء مؤسسات دولية رئيسية، تمثلت في صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، بهدف الإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر وضمان الاستقرار النقدي العالمي. وقد أرسى المؤتمر نظاماً نقدياً يقوم على قاعدة معيار الصرف بالذهب، إذ وافقت الدول الأعضاء على ربط عملاتها

¹ صالح صالح، الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، 2000، الجزائر، ص 91.

بالدولار الأمريكي، الذي أصبح بدوره قابلاً للتحويل مباشرة إلى الذهب بسعر ثابت (35 دولاراً للأوقية) لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. هذا الوضع عزز من مكانة الدولار ليكون عملة الاحتياطي العالمية والمكافئ الفعلي للذهب. كما أضيفت إلى هذا الإطار المؤسسي فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، التي لم تتجسد مباشرة إلا بعد مفاوضات وجولات لاحقة ضمن إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)¹.

بعد توطيد هيمنتها على النظام النقدي العالمي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدائن الأكبر للعالم الرأسمالي، وتحول الدولار إلى العملة الرئيسية للاحتياطيات النقدية. وفي سياق مواجهة التحدي المتمثل في إعادة إنعاش الاقتصادات الأوروبية المدمرة، بادرت الولايات المتحدة بتقديم خطة مارشال (برنامج الإنعاش الأوروبي)، التي خصصت بموجبها حوالي 13 مليار دولار كمعونات مالية لأوروبا بين عامي 1948 و1952. لم تكن هذه المساعدة خالية من الشروط؛ فقد ألزمت الدول المستفيدة بالنهوض بصناعاتها التصديرية وتسهيل وصول الصادرات الأوروبية إلى الأسواق الأمريكية. ولتحقيق ذلك، تم العمل على تخفيض قيمة العملات الأوروبية لتعزيز قدرتها التنافسية دولياً. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء بدا وكأنه يزيد من المنافسة على الصادرات الأمريكية، إلا أن الدافع الاستراتيجي الأكبر كان يكمن في احتواء التوسع الشيوعي في فترة الحرب الباردة، باعتبار أن الاستقرار الاقتصادي في أوروبا الغربية يشكل خط الدفاع الأول ضد المد الاشتراكي. سمحت خطة مارشال للولايات المتحدة بالاطلاع المستمر على الأسرار الصناعية الأوروبية، بينما مكنت الحكومات الأوروبية من التخفيف من حدة الاستياء الشعبي ما بعد الحرب².

تضمنت الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الدول الأوروبية في إطار خطة مارشال تخفيضات كبيرة في أسعار صرف عملاتها؛ فخفضت بريطانيا وهولندا والسويد عملاتها بنسبة 30%، وألمانيا بنسبة 20%، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الصادرات الأوروبية بلغت حوالي 60% خلال الفترة ما بين 1952 و1960، وتحسين موازين مدفوعاتها وتراكم احتياطياتها النقدية. وفي المقابل، ظهرت ظاهرة وفرة الدولار في الأسواق العالمية، حيث تراكمت احتياطيات الدولار لدى دول الفائض، خاصة في أوروبا³. بدأت الولايات المتحدة تعاني من عجز متزايد في ميزان مدفوعاتها منذ الخمسينات، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تدفقات العمليات الرأسمالية ونمو السوق الأوروبية للدولار (اليورو دولار) نتيجة تجارة أمريكا مع أوروبا بعد تجديد طاقتها الصناعية. هذا العجز المستمر كان يمثل مصدر قلق كبير، حيث كان يهدد بتقديم دائني الولايات المتحدة لمطالبة بتحويل دولاراتهم المتراكمة إلى ذهب. وقد أدى تراكم

¹ محمد عبد الشفيق عيسى، النظام المالي العالمي... إرث الماضي و ضرورات الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، 2009، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ص 132.

² خالد حنفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 3.

³ مجيد ضياء الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص 105.

الدولارات خارج الحدود الأمريكية، واستخدام البنوك الأوروبية والأمريكية لها لتمويل التجارة والقروض في مراكز مثل لندن، إلى زيادة معدلات التضخم العالمي. حيث توسعت البنوك المركزية والتجارية في دول الفائض في خلق النقود الوطنية بالاستناد إلى احتياطاتها الدولار، ما أدى إلى تضاعف خلق النقود الدولية دون تغطية فعلية كافية من الأصول الثابتة أو الذهب¹.

أدى التراكم الهائل للسيولة الدولار خارج الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطات الدولار، ما دفع بدول الفائض إلى المطالبة بتحويل أرصدها الدولار إلى ذهب. ونتيجة لذلك، انخفض مخزون الذهب الأمريكي من 18 مليار دولار إلى 11 مليار دولار بين عامي 1960 و1970، وأصبحت التزامات أمريكا تجاه حاملي الدولار تفوق رصيدها الذهبي. وفي محاولة لتثبيت أسعار الذهب، تم الاتفاق على إنشاء مجمع الذهب (Gold Pool) عام 1961، بمشاركة البنوك المركزية لسبع دول².

مع مطلع السبعينات، أصبحت الولايات المتحدة غير قادرة على الوفاء بالتزامها بتحويل الدولار إلى ذهب. وفي عام 1971، أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون رسمياً عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما أدى إلى اهتزاز الركيزة الأساسية لنظام بريتن وودز المتمثلة في ثبات أسعار الصرف. وعلى الرغم من محاولات الإنقاذ، كان اتفاق سميثونيان في ديسمبر 1971، الذي قضى بخفض قيمة الدولار بنسبة 7,9% ورفع سعر الذهب من 35 إلى 38 دولار للأوقية والسماح بتقلب أسعار الصرف في نطاق أوسع (2,25%)، غير كاف. إذ استمرت عدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب وارتفعت أسعار الذهب عالمياً، ما أثار موجة من المضاربات وعودة التقلبات في أسواق الصرف.

تفاقت الأزمة مع استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وتدفق الدولارات إلى الخارج. وفي عام 1973، أعلنت سويسرا واليابان عن تعويم عملتيهما (الفرنك والين)، وقامت الولايات المتحدة بتخفيض ثاب لقيمة الدولار بنسبة 10%. هذا الإجراء الأخير عنى التحلي العملي للدول الأوروبية واليابان عن دعم الدولار، مما مثل إعلاناً نهائياً عن انهيار نظام بريتن وودز وأسعار الصرف الثابتة³.

يمكننا هنا القول إن اتفاق سميثونيان لم يعالج الأزمة النقدية الدولية، حيث كان يتميز بضعف المضمون فقد استمرت عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بعد تخفيضه، وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد. كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق العالمية بعد الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف طويلاً، إذ بدأت تحركات المضاربة تشتعل مرة أخرى. ففي عام 1972، وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية للعودة إلى

¹ محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، القاهرة، 2010، ص 112.

² سي بولد هالوود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 334.

³ صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007، ص ص 38 39.

تعويم الجنيه، في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان باتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولار الأمريكي إلى أسواقها.

يمكن إرجاع فشل النظام النقدي في عهد بريتن وودز إلى سببين رئيسيين:

1. الصلابة الهيكلية: عدم السماح بآليات تصحيح فعالة لموازين المدفوعات في الدول، على عكس ما كان متبعاً في ظل نظام قاعدة الذهب الكلاسيكية.
2. الاعتماد على عملة واحدة: تركيز النظام بالكامل على الدولار الأمريكي كنقطة ارتكاز وحيدة، مما جعل استقراره عرضة لأي هزة، وتجاهل الأهمية المتزايدة لعملات دولية أخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية¹.
3. فقدان الثقة في عملة الدولار الأمريكية بسبب حرب الفيتنام (1955-1975) والتوسع في الإصدار النقدي من أجل الإنفاق على نفقات الحرب دون مقابل ملموس لذلك الإنفاق.

لقد كان النظام مناسباً لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن السبب الجذري لتقويضه كان يكمن في التضخم السريع الذي أثر على حركة التبادل التجاري الدولي، وبعد انهياره، تم اعتماد مبدأ سعر الصرف المرن تدريجياً بدلاً من سعر الصرف الثابت، وأعطيت الدول حرية تعويم عملاتها وفق ظروفها الاقتصادية.

المطلب الرابع: التطورات النقدية العالمية بعد انهيار بريتن وودز (مرحلة الاضطرابات النقدية العالمية)

في التحليل السابق، تم التوصل إلى أهم المحطات النقدية العالمية عام 1973، حيث إنهار نظام بريتن وودز وتم إبطال إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب بقرار مباشر من الرئيس الأمريكي نيكسون. جاء هذا القرار انسجاماً مع المصلحة الأمريكية التي رغبت في الحفاظ على اقتصادها كصاحب الريادة النقدية في الفترة السابقة للانهيار، رغم أن الواقع العالمي آنذاك، حيث لم يعد الاقتصاد الأمريكي يحتل موقع الهيمنة المطلقة على الساحة العالمية، كما كان سائداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد مثلت هذه المرحلة نقطة تحول مفصلية في النظام المالي العالمي؛ حيث انتقلت الدول الرأسمالية الصناعية من نظام أسعار الصرف الثابتة، الذي كان قائماً بموجب اتفاقية بريتن وودز، إلى نظام التعويم النقدي. وبذلك، تخلت غالبية هذه الدول عن مبدأ تحديد أسعار صرف ثابتة ومسبقاً، متبينة المفهوم الأساسي الذي يرى أن مرونة أسعار الصرف لديها القدرة على إدارة واستقرار النظام النقدي الدولي بفاعلية أكبر، وذلك باحتياجات محدودة من الذهب والنقد الدولي. وهكذا، أصبحت أسعار الصرف من دون أي قيود رسمية، وتحدد وفق آلية العرض والطلب، ما استلزم تدخل الدولة بشكل محدود لتسيير السوق النقدية وتوجيه أسعار الصرف، وفي الوقت نفسه للحد من الفوضى النقدية العالمية.

¹ مالكوم نايت وجوان سالوب، النظام النقدي الدولي الجديد، مجلة التمويل والتنمية، العدد 15، 2007، صندوق النقد الدولي، ص ص 17 18.

وبعد 1973، شهدت الأسواق تدخلات مباشرة من البنوك المركزية، إذ يعد البنك المركزي مصرف المصارف في كل دولة، ويقوم بالتدخل وفق سياسة نقدية محددة ينطلق منها لتحقيق أهداف معينة. فإذا أراد البنك المركزي خفض قيمة عملته، سيقوم بضخ كميات كبيرة منها. أما إذا أراد رفع سعر العملة، فإنه يقوم بشراء الكمية الممكنة منها من الأسواق الداخلية والخارجية. كما يمكنه التحكم في سعر الفائدة لتحقيق هذه الأهداف. بمعنى آخر، تكمن مهمة البنك المركزي في الموازنة بين عدة متغيرات للحفاظ على أسعار الصرف ضمن هامش محدد.

تميزت الفترة الممتدة بين 1973 و1976 بما يشبه الحرب التجارية، حيث كان كل من المراكز الرأسمالية الأساسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، غرب أوروبا، اليابان) يسعى إلى الحفاظ على مصالحه الخاصة ونفوذه الاقتصادي. وفي عام 1976، عقد مؤتمر جامايكا تحت إشراف محافظي صندوق النقد الدولي، وتم خلاله محاولة تعديل اتفاقية بريتن وودز، حيث تم الاتفاق على مجموعة من البنود الجديدة تهدف إلى تحديث النظام النقدي الدولي لمواجهة التحولات العالمية:¹

- التحول إلى أسعار صرف مرنة:
- تم التخلي رسمياً عن ثبات أسعار الصرف الذي كان قائماً منذ نظام بريتن وودز.
- أصبح سعر الصرف يتحدد وفق قوى العرض والطلب في الأسواق الدولية، مع السماح للدول بالتدخل لتجنب تقلبات شديدة إذا لزم الأمر.
- إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب:
- أنهى النظام رسمياً رابط الدولار بالذهب، وبذلك أصبح الدولار غير مضمون بالذهب كأصل احتياطي.
- الدول الأخرى صار لها الحق في تعويم عملاتها بحرية، دون الالتزام بمعدل ثابت مقابل الدولار أو الذهب.
- إبقاء الدولارات والاحتياطيات الدولية كأدوات للسيولة:
- رغم فقدان الدولار لغطاء الذهب، ظل الدولار العملة الاحتياطية الأساسية عالمياً بسبب حجم التجارة الدولية واعتماد الدول عليه.
- سمحت الاتفاقية للدول بالاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية الأجنبية، لكنها لم تعد مضمونة التحويل إلى ذهب.
- تعزيز دور البنوك المركزية:
- أصبح للبنوك المركزية مرونة أكبر في إدارة السياسة النقدية، بما في ذلك:
 - التحكم في سعر الفائدة.

¹ محمد عبد الشفيق عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 143.

- التدخل في أسواق العملات لتقليل تقلبات أسعار الصرف.
- التوسع النقدي أو تقليبه حسب أهداف الدولة الاقتصادية.
- إطار للإشراف من صندوق النقد الدولي:
 - مكن الاتفاق صندوق النقد الدولي من:
 - متابعة السياسات النقدية للدول.
 - تقديم المشورة الفنية والمالية.
 - التدخل لتفادي أزمات مدفوعات دولية أو انهيار للعملات.
 - التأثير على النظام النقدي الدولي:
 - أدى إلى مرونة أكبر في التجارة الدولية والتحويلات المالية.
 - زاد من تفاوت استقرار العملات بين الدول.
 - ساعد في انتقال الاقتصاد العالمي من مرحلة أسعار الصرف الثابتة إلى تعويم العملات، مع ظهور ما يعرف بـ "النظام المالي العالمي الحديث" القائم على الدولار كعملة مركزية لكنه غير مربوط بالذهب.
- بعد الثمانينيات، أصبح التعويم لعملات الدول الرئيسية الظاهرة السائدة على المستوى العالمي، وسقوط سعر الذهب من القيود الرسمية وارتباطه بالعرض والطلب، مما جعل النظام النقدي العالمي يتحول عمليا بعيدا عن اتفاقية بريتن وودز. هذا التغيير أثر على البنية الاقتصادية الرأسمالية الدولية حيث أدى إلى:
 - تراجع حجم الاستثمارات والنمو الاقتصادي.
 - انتشار البطالة والتضخم.
 - انخفاض نسب الأرباح.
 - ظهور اختلافات في معدلات النمو بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.
 - تأثر الدول النامية بالاضطرابات النقدية العالمية نتيجة اعتمادها مباشرة على الأسواق الدولية (التي تتسم بتقلبات حادة تقتضي اتخاذ إجراءات للتحوط من تلك التقلبات).
- في بداية الثمانينيات، استمرت سيطرة الدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية، خصوصا لدى الدول الضعيفة اقتصاديا. لكن الأزمة المالية التي ضربت تلك الدول، وبالأخص دول جنوب شرق آسيا في 1997 (إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين وكوريا)، أظهرت هشاشة النظام المالي الدولي واعتماده المفرط على الدولار.
 - أبرز النتائج والملاحظات:
 - ارتفاع أسعار الفائدة في الدول المتأثرة أدى إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الاستثمار فيها، مما زاد من حدة المنافسة والمضاربات المالية.

- انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار: على سبيل المثال، انخفضت العملة الإندونيسية بنسبة 81%، الماليزية 46%، التايلاندية 55%، والكورية 55% خلال الأزمة¹.
- زيادة تقلب أسعار الصرف: بلغ متوسط التقلب حوالي 10% خلال النصف الثاني من 1997.
- ضعف التغطية المالية: المراكز المالية بالدولار لم تكن كافية لمواجهة المديونية المتزايدة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة.
- أزمة النظام الربطي بالدولار: اعتماد عملات جنوب شرق آسيا على الدولار كمعيار أدى إلى تفاقم التدهور الاقتصادي وزيادة المديونية بالدولار بشكل كبير.

باختصار، أظهرت الأزمة أن النظام المالي الدولي كان ضعيفا أمام التقلبات الكبرى في الأسواق الناشئة، وأن اعتماد الدول على الدولار بشكل مفرط ساهم في تفاقم الصدمات الاقتصادية. ففي نهاية سنوات التسعينات ومطلع الألفية الثالثة (1995-2001)، شهد العالم أزمة مالية ونقدية حادة بدأت بأزمة فقاعات شركات الإنترنت (الفقاعة التكنولوجية) أو أزمة DOT-COM، خصوصا في الولايات المتحدة، حيث ارتفعت أسعار أسهم شركات الإنترنت المدرجة في الأسواق المالية، وبرز مؤشر NASDAQ كمؤشر رئيسي لهذه الشركات².

أعقب ذلك أزمة الرهن العقاري الأمريكية (2007-2008): حيث بدأت في سوق العقارات الأمريكية بسبب قروض الرهن العقاري عالية المخاطر (subprime) وسرعان ما انتقلت إلى النظام المالي الأمريكي كله بسبب تشابك البنوك والمؤسسات المالية، فأدت إلى انهيار مؤسسات مالية كبرى، مثل ليمان براذرز، وارتفاع البطالة، وتراجع الثقة في الأسواق المالية.

امتدت الأزمة الأمريكية لتشمل الاقتصاد العالمي كله، نتيجة العولمة المالية وترابط الأسواق، فتأثر الاقتصاد الأوروبي بشدة، وظهرت اختلالات في ميزان المدفوعات واحتياطيات النقد الأجنبي، مما أضعف الدول المتضررة. وبعد ذلك ظهرت أزمة الديون السيادية الأوروبية (2010-2011) التي بدأت في اليونان نتيجة ارتفاع الدين العام والعجز المالي، ثم امتدت إلى البرتغال، إسبانيا، إيطاليا وغيرها. فأدت إلى تدخل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لدعم هذه الدول، مع فرض إجراءات تقشفية صارمة.

المبحث الثاني: مؤسسات النظام النقدي الدولي

تضطلع المؤسسات النقدية والمالية الدولية بدور محوري في الحوكمة الاقتصادية العالمية، حيث تعنى بتنظيم وتوجيه حركة تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود بين الدول. فضلا عن ذلك، تتولى هذه المؤسسات مسؤولية الإشراف على تنسيق النظام النقدي الدولي، كما تقدم الدعم والإشراف للزمين لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء فيها. هناك من يرى أن هذه المؤسسات وجدت لخدمة

¹ عمر عبدة سامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 236 237.

² Jacques Gravereau & Jacques Trauman, *Crises Financières*, Economica, Paris, 2001, p p 38 39.

مصالح الدول المتقدمة وهذا ما برهنته الإختلالات الاقتصادية الكبيرة الأخيرة حيث عجزت هذه المؤسسات عن التنبؤ بها أو حتى عن إيجاد حلول سريعة للخروج منها. يمكن القول إن هذه المؤسسات تعتبر في نظر كثير من الدول أداة لإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية، بدل أن تكون وسيلة لتحقيق التنمية المتوازنة عالميا. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أنها تظل الجهات المرجعية الأساسية في إدارة النظام النقدي والمالي العالمي حتى اليوم.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

أدت الفوضى النقدية والمالية التي سادت العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ضرورة ملحة للبحث عن نظام نقدي دولي مستقر. وقد استدعت هذه الحاجة جهودا عالمية لإرساء إطار تنظيمي يضمن الاستقرار والتعاون في المجالين النقدي والمالي بعد فترة الاضطراب التي خلفها الصراع، حتى يتم تجنب الأزمات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي. ومن أهم من قدم اقتراحات في هذا الصدد هما المشروعان اللذان أتى بهما كل من "جون ماينارد كينز" و"هاري دكستر هوايت"¹.

• مشروع "كينز":

تمحورت الرؤية الأساسية لـ"كينز" حول إنشاء اتحاد دولي للمقاصة (International Clearing Union) يتولى إدارة "النقود الدولية". كان الهدف من ذلك توفير مستوى من السيولة يتناسب مع تحقيق مستويات عالية من النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي. اقترح كينز وحدة نقدية دولية أسماها "بانكور (Bancor)"، وهي عبارة عن مسحوبات تمنح للدول الأعضاء وفقا لحصص محددة، وترتبط قيمتها بمعيار ثابت بديلا للذهب. كان يتوجب على الدول الأعضاء قبول "البانكور" كوسيلة لتسوية معاملاتها الدولية. وفي إطار هذا الاتحاد، تحتفظ البنوك المركزية بحسابات تعكس ناتج معاملاتها؛ بحيث تسجل دول الفائض حسابات دائنة، بينما تسجل دول العجز حسابات مدينة، وتستخدم الدول حصتها من البانكور، إلى جانب الذهب، لتسوية مدفوعاتها الخارجية².

• مشروع "هوايت":

ركزت خطة "هوايت" على إنشاء صندوق دولي (International Stabilization Fund) تكون مهمته الرئيسية تثبيت أسعار الصرف، وتقديم تسهيلات ائتمانية لمساعدة الدول على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها. يتطلب هذا المشروع من الدول الأعضاء إيداع حصص مالية (Quotas)، وفي المقابل، يسمح للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها بالسحب من الصندوق لمواجهة هذا

¹ أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 19.

² مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي نائر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 154.

العجز. ويمنح الصندوق صلاحية فرض شروط وإجراءات تصحيحية يراها ضرورية على الدول المقترضة¹.

لم يلق مقترح "كينز" قبولا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تمثل القوة الدائنة الوحيدة آنذاك. خافت الولايات المتحدة من أن يؤدي نظام "البانكور" إلى استخدام الدول المدينة للسيولة الدولية لشراء المنتجات الأمريكية بكميات كبيرة، مما قد يثير مخاطر التضخم محليا. ونتيجة لهذا الرفض، تم اعتماد مقترحات "هوايت" كأساس للتنظيم النقدي الجديد الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برينتن وودز، وتمخض عن المؤتمر إنشاء المؤسستين النقديتين الرئيسيتين: صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).

1- تأسيس صندوق النقد الدولي FMI:

تأسس صندوق النقد الدولي بموجب مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في يوليو 1944. كان الهدف الأساسي من تأسيسه هو إرساء نظام نقدي دولي مستقر للمدفوعات يتسم بالمرونة، من خلال العمل على إلغاء القيود على حركة النقد والتحويلات الرأسمالية بين الدول. وباعتباره وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بدأ الصندوق عمله بموجب معاهدة دولية عام 1945 بهدف تعزيز السلامة الاقتصادية العالمية، ويقع مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة. اكتسبت اتفاقية إنشائه قوتها القانونية في 27 ديسمبر 1945 بتوقيع وتصديق 27 دولة، وبدأ الصندوق مزاولة نشاطه الرسمي في 1 مارس 1947. يعد الصندوق المؤسسة المركزية التي تدير النظام النقدي الدولي، مشرفة على نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات لتسهيل المعاملات التجارية بين مختلف دول العالم².

بدأ الصندوق في مزاولة نشاطه رسميا في الأول من مارس سنة 1947 وكان رأس ماله يقارب 10 بلايين دولار أمريكي. طلب من الدول التي ترغب في الانضمام إليه أن تسهم في رأس ماله بمبلغ يعرف باسم حصة العضو، حيث كانت:

- 25٪ من الحصة تدفع بالعملات الأجنبية (وكانت تدفع قبل سنة 1978 على شكل ذهب).
- 75٪ من الحصة تدفع بالعملة الوطنية للعضو.

يمكن للعضو الذي يكون في حالة عجز أن يقترض من مجمع العملات الموجود لدى الصندوق، ويرتبط حجم القرض بحجم حصته³.

2- أهداف الصندوق:

نصت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق على الأهداف التالية¹:

¹ سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية وأثارها على التطور الاقتصادي، دار الفرق، دمشق، الطبعة الأولى، 2005، ص 66.

² عيد الله الطاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يربيد للنشر، عمان، 2006، ص 420.

³ عيسى الدراجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41 42.

- ضمان استقرار أسعار الصرف: العمل على تثبيت استقرار أسعار الصرف الدولية وتجنب حرب التخفيضات التنافسية (Competitive Devaluation) بين العملات. هذا يتطلب إمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة، لكن ذلك يجب أن يتم وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية صارمة، بدلا من أن يكون قرارا منفردا ومطلقا لكل دولة.
- إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات: إقامة وتفعيل نظام متعدد الأطراف لعمليات المدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء. ويشمل ذلك إلغاء القيود والضوابط على حركة رؤوس الأموال التي قد تعيق التوسع في التجارة الدولية.
- معالجة اختلال موازين المدفوعات: السعي لتخفيض الفترة الزمنية التي تشهد فيها موازين مدفوعات الدول الأعضاء اختلالا (عجزا أو فائضا)، أو العمل على تقليل حدة هذا الاختلال ودرجته.
- تشجيع التعاون النقدي: تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي من خلال توفير هيئة دائمة لتسهيل سبل التشاور والتأزر بخصوص المشكلات النقدية العالمية.
- تيسير توسيع التجارة: العمل على تسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية. ويسهم هذا الهدف بشكل مباشر في تحقيق والحفاظ على مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي، فضلا عن تنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، باعتبار ذلك من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية للدول.
- خضعت إتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) لعدة تعديلات جوهرية منذ تأسيسه، بهدف تكيف النظام النقدي الدولي مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. ويمكن إيجاز هذه التعديلات الرئيسية فيما يلي:²
 - التعديل الأول (1969): تم فيه إنشاء وحدات حقوق السحب الخاصة وقد وفرت حقوق السحب الخاصة أصلا احتياطيا دوليا مكتملا لمواجهة نقص السيولة الدولية الناجم عن محدودية الذهب والدولار.
 - التعديل الثاني (1976): اعتبر هذا التعديل حاسما لإرساء النظام النقدي ما بعد بريتن وودز. وقد تضمن بشكل أساسي إلغاء الدور الرسمي للذهب كوسيط لتقييم عملات الدول الأعضاء وكوحدة قياس لقيمة حقوق السحب الخاصة. أصبح هذا التعديل نافذا بعد موافقة ثلاثة أخماس الدول الأعضاء التي تحوز أربعة أخماس القوة التصويتية.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 105.
² إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، مادة عمليات الصندوق ومعاملته، على موقع www.imfbookstore.org، تم الاطلاع عليه في 2025/10/27.

- التعديل الثالث (1992): سمح بموجبه للصندوق بتعليق عضوية أي دولة تفشل في الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الامتثال المالي والانضباط في التعامل مع الصندوق.
- التعديل الرابع (1997): تم تبنيه للسماح بإصدار تخصيص جديد من حقوق السحب الخاصة وقد أصبح هذا التعديل ساري المفعول بعد موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء الذين يحوزون ثلاثة أرباع القوة التصويتية، مما يعكس الأهمية المتزايدة لحقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي دولي.

المطلب الثاني: دور الصندوق في دعم أسس النظام النقدي الدولي

تتمثل أهم أدواره في:

- التصدي للأزمات المالية: أدت العولمة الاقتصادية إلى ظهور تحديات جديدة أمام صندوق النقد الدولي، ولعل أهم هذه التحديات وأكثرها صعوبة هي كيفية التنبؤ بالأزمات الاقتصادية والتصدي لها عند وقوعها. ويعمل الصندوق في هذا الإطار بالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء، والمنظمات الدولية الأخرى، والهيئات التنظيمية بهدف تحقيق الاستقرار المالي العالمي¹.
 - تجنب تقلبات أسعار الصرف العنيفة: لقد عرفت فترة الثلاثينيات التي تلت الحرب العالمية الأولى تقلبات حادة في أسعار صرف عملات الدول، كان لها أثر سلبي بالغ على اقتصادياتها، كما شجعت على ازدياد حركة المضاربة في الأسواق. ومن هنا كان أحد أهم أهداف الصندوق هو تجنب هذه التقلبات العنيفة والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف ومرونتها ضمن الأطر القانونية المنظمة لذلك.
 - إصلاح النظام النقدي الدولي (بموجب اتفاقيتي السميثونيان وجمايكا): عمل الصندوق في اتفاقية السميثونيان سنة 1971 على تثبيت أسعار العملات تجاه بعضها البعض من خلال السماح بتدخل البنوك المركزية في الأسواق دفاعاً عن أسعار عملاتها، لمنع التقلبات العنيفة والمضاربات القوية في قيمة النقود. لكن هذه الاتفاقية باءت بالفشل، ليتم بعد ذلك عقد مؤتمر جمايكا عام 1976، الذي تم فيه تعديل المادة الرابعة من اتفاقية بريتن وودز، بحيث تم إلغاء إلزام الدول بتحديد أسعار صرف عملاتها وفق نظام أسعار التعادل، وأعطيت حرية اختيار نظام الصرف المناسب (ثابت، أو مرن، أو مزيج بينهما). كما تم في إطار اتفاقية جمايكا تحديد طريقتين لتفعيل دور الصندوق:
1. زيادة موارده المالية.
 2. تعزيز وظيفته التنظيمية في الإشراف على النظام النقدي الدولي.

¹ بسام حجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 51.

- تحرير التجارة العالمية: يسعى الصندوق إلى تحرير التجارة الدولية عبر الخروج بها من المسالك الثنائية إلى التعددية التجارية، بهدف تحقيق نمو عالمي متوازن بين مختلف الدول.

القروض والتسهيلات التي يقدمها الصندوق:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا للدول الأعضاء التي تواجه إختلالات في ميزان المدفوعات، وتسهم هذه القروض في تخفيف الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول، مما يمكنها من تحقيق التوازن بين الإنفاق والدخل. كما تهدف هذه القروض إلى دعم السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على المدى الطويل. تطورت تسهيلات الصندوق وتنوعت، حيث تشمل:

- تسهيلات قصيرة الأجل: تمنح لمواجهة الإختلالات المؤقتة أو الموسمية.
- قروض طويلة الأجل: تمنح لمعالجة الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد.
- المساعدة الفنية والتدريب.
- يقوم الصندوق أيضا بدعم وتقوية الأنظمة المالية والنقدية للدول الأعضاء عبر:
- تقديم المساعدة الفنية المنتظمة.
- تنظيم الدورات التدريبية في مجالات مثل:

- أنشطة البنوك المركزية،
- سياسات أسعار الصرف،
- الإدارة الضريبية،
- جمع ونشر البيانات المالية والاقتصادية.

ويهدف ذلك إلى رفع كفاءة النظم المالية والمصرفية في الدول الأعضاء وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية العالمية. يضم الصندوق 191 بلد عضو ويقع مقره بواشنطن ويتكون مجلسه التنفيذي من 24 مديرا تنفيذيا يمثل كل واحد منهم بلدا أو مجموعة من البلدان، يوظف حوالي 2700 شخص من 150 بلد وتقدر حصص العضوية فيه بـ 646 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى 485 مليار دولار كموارد إضافية متعهد بها، وتقدر المبالغ المرصودة بموجب اتفاقيات الإقراض الحالية للصندوق بحوالي واحد ترليون دولار، وحسب نفس البيانات فإن أكبر المقترضين من الصندوق هم: الأرجنتين (أكثر من 40 مليار دولار)، مصر (9 مليار دولار)، أوكرانيا (14 مليار دولار)، وباكستان 7 مليار دولار¹.

المطلب الثالث: البنك الدولي للإنشاء والتعمير "البنك العالمي" IBRD

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development - IBRD) إحدى المؤسسات الرئيسية المنبثقة عن اتفاقية برينتن وودز. وقد تم إنشاؤه

¹ لمحة عن صندوق النقد الدولي، مقال منشور في موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org، تم الاطلاع عليه 2025/10/17 على 18h16.

بههدف جوهرى هو إعادة بناء الدول الأوروبية التي تعرضت للتدمير والضرر جراء الحرب العالمية الثانية. يعكس الاسم الرسمي للبنك، "الإنشاء والتعمير"، مهمته الأصلية، حيث كان الهدف الأولي هو توفير التمويل اللازم لمشاريع إعادة الإعمار. وقد قدم أول قرض من البنك في أواخر عقد الأربعينات لدعم جهود إعادة إعمار تلك الدول الأوروبية ضمن مشروع مارشال، والذي يمكن القول إنه كانت له أهداف خفية تمثلت في ربط عجلة الاقتصاد الأوروبي بعجلة الاقتصاد الأمريكي. ثم تحول البنك إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم الثالث، والتي عرفت باسم الدول النامية¹. وقد حصلت هذه الأخيرة منذ نهاية الأربعينات على أكثر من 600 مليار دولار في شكل قروض وتمويلات موجهة لدعم التنمية والبنية التحتية إلى غاية سنة 2025.

على الرغم من أن الاختصاص الأولي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) كان يتركز في توفير القروض طويلة الأجل لأغراض التعمير والتنمية، فإن توسيع عضويته لتشمل كلا من الدول المتقدمة والنامية أدى إلى تطور وتوسع في نطاق أهدافه. أصبحت مهام البنك تشمل حالياً هدفا رئيسيا هو مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام، ورفع مستويات المعيشة، ومكافحة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك على تشجيع وتفعيل نشاط الاستثمار الخاص في هذه الدول ليكون قوة دافعة للتنمية.

في عام 1987، أعيد تنظيم الهيكل الإداري للبنك الدولي لتعزيز فعالية اتخاذ القرارات. يترأس البنك مجلس المحافظين، ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويتمتع بصلاحيات كاملة بشأن جميع شؤون البنك واتخاذ القرارات الكبرى. بعد مجلس المحافظين يأتي مجلس المديرين التنفيذيين، الذي يضم 25 مديرا تنفيذيا حالياً (وليس 12 كما كان سابقاً)، منهم بعض الأعضاء المعيّنين من الدول ذات أكبر حصص في رأس مال البنك، بينما ينتخب الباقون من مجموعات الدول الأعضاء وفق حصصها في البنك. أما على المستوى التنفيذي اليوم، فالبنك يرأسه الرئيس، ويعاونه نواب للرئيس يشرف كل منهم على مجالات محددة مثل التمويل التنموي، المساعدات الفنية والإدارة المالية. كما يضم البنك إدارات متخصصة في مجالات متعددة تشمل البنية التحتية، التعليم، الصحة، البيئة والتمويل الخاص لتقديم دعم متكامل للدول الأعضاء².

شهد البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) تحولا في آلياته الإقراضية ابتداء من عام 1980، حيث بدأ في تقديم نوع جديد من القروض للدول الأعضاء عرف باسم قروض التعديل الهيكلي (Structural Adjustment Loans)، والتي أطلق عليها أيضا اسم "قروض السياسات" حيث تتميز هذه القروض

¹ سعيد النجار، التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 51، الإسكندرية، 2006، ص ص 16 17.
² عبيدات ياسين وبيوض محمد العبد، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل "دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء"، مجمع مداخلات المنتدى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 2014، جامعة الجزائر 3، ص 208.

بكونها مشروطة بتطبيق حزمة من الإصلاحات، إذ تتطلب ضرورة خوض الدولة المستفيدة في مباحثات معمقة مع البنك حول السياسات الاقتصادية الكلية. ويهدف هذا التفاعل إلى إدخال تغييرات أو تعديلات على تلك السياسات بهدف توفير بيئة أكثر ملاءمة لمسار النمو الاقتصادي في الدولة طالبة القرض¹. وتتناول المناقشات والاشتراطات عادة الجوانب الاقتصادية التالية:

- كفاءة تخصيص الموارد: تقييم وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتحديد أولويات الاستثمار.
 - الإطار السعري والقطاع العام: مراجعة سياسات الأسعار والحوافز، وإصلاح أداء القطاع العام.
 - السياسة المالية (الميزانية العامة): تحليل شامل للجانب المالي، ويشمل ذلك سياسات الضرائب والنفقات العامة، بالإضافة إلى أسعار الفائدة².
 - السياسة التجارية: دراسة وتحسين سياسات التجارة الخارجية والترتيبات التجارية المختلفة.
- تتمثل أهداف إنشاء البنك فيما يلي³:

1. دعم التنمية الاقتصادية والبنية التحتية:

- العمل على تمويل مشاريع تعمير أراضي الدول الأعضاء وتحفيز النمو الاقتصادي، خصوصا في المناطق المتضررة أو منخفضة الدخل، من خلال تقديم رأس المال للمشروعات الإنتاجية والبنية التحتية.
- تعزيز القدرة الاقتصادية للدول النامية لمواجهة التحديات الهيكلية وتحسين الخدمات الأساسية مثل النقل والطاقة والمياه والصحة.

2. تشجيع النشاط الاقتصادي والاستثمار:

- تمويل المشروعات التي تسهم في تطوير المرافق الإنتاجية، تحفيز الصناعات المحلية ودعم النمو المستدام على المدى الطويل.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير ضمانات مالية واستكمال التمويلات اللازمة لتغطية النقص في رأس المال، خصوصا عند عدم توفر قروض مناسبة من مصادر أخرى.

3. تحقيق توازن في التجارة الدولية:

- دعم مشاريع الإنتاج التي تعزز قدرة الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في الأسواق العالمية، وتحقيق نمو متوازن ومستدام للتجارة الدولية.
- المساهمة في رفع الطاقة الإنتاجية للبلدان الأعضاء بما يسهم في تصدير منتجاتها وتقليل العجز التجاري.

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 513.

² موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 169.

³ عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004، ص 130.

4. تنظيم القروض وتحديد الأولويات:

- العمل على تنسيق القروض المقدمة للدول الأعضاء وفق أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.
- ضمان استخدام التمويلات في المشروعات الحيوية والمحددة ذات أثر اقتصادي ملموس.

5. تهيئة بيئة تجارية واستثمارية ملائمة:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تحول اقتصاديات الحرب أو الأزمات إلى اقتصاديات سلمية ومستقرة.
- تعزيز مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والدولية وتحسين كفاءة الأسواق والقطاع الخاص.

تم تحديد رأس المال المرخص به للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في بداية تأسيسه بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي، مقسما إلى 100.000 سهم، بقيمة إسمية قدرها 100.000 دولار أمريكي للسهم الواحد. ويقتصر الاكتتاب في هذا الرأسمال على الدول الأعضاء في البنك فقط. يتم تخصيص حصة الاكتتاب لكل دولة بناء على وضعها الاقتصادي، وينقسم هذا الاكتتاب إلى جزأين رئيسيين:

1. الجزء المسدد (20% من الحصة):

- يلزم العضو بسداد هذا الجزء عند الانضمام.
- يتم سداد 2 % من إجمالي الحصة بالذهب أو الدولار الأمريكي.
- يتم سداد 18 % المتبقية بالعملة المحلية للدولة العضو.

2. الجزء غير المسدد (80% من الحصة):

- لا يتم سداد هذا الجزء فورا، بل يظل بمثابة احتياطي ضمان لدى الدولة العضو.
- لا يجوز للبنك المطالبة به إلا في حالات الضرورة القصوى لمواجهة التزامات البنك المالية.

نظام التصويت (القوة التصويتية): تعكس حصة الدولة العضو في رأسمال البنك مقدار قوتها التصويتية على قرارات البنك ويتكون حق التصويت لكل دولة عضو من جزأين:

- 250 صوتا أساسيا (Basic Votes) تمنح لكل دولة عضو بالتساوي.
- صوت واحد لكل سهم: يمنح لكل سهم تملكه الدولة في رأسمال البنك.

ويجوز للبنك أن يقرر زيادة رأسماله بأغلبية ثلاثة أرباع القوة التصويتية الإجمالية إذا تطلبت ظروف نشاط الإقراض ذلك¹.

موارد وإقراض البنك الدولي:

1. مصادر التمويل

- تتمثل موارد البنك رئيسياً في رأس المال المدفوع من الدول الأعضاء بالإضافة إلى الاقتراض من أسواق المال الدولية بشروط تجارية.
- كما يدير البنك جزءاً من هذه الموارد عبر إصدار سندات بالعملة الرئيسية، سواء مباشرة أو عبر مجموعات مصرفية دولية.

2. أسعار الفائدة وشروط القروض

- يقرض البنك الدول الأعضاء بأسعار فائدة تجارية وللفترة الطويلة، تمتد عادة حتى 20 عاماً تقريباً.
- تعتمد أسعار الفائدة على تكاليف الاقتراض من الأسواق المالية الدولية، مع إمكانية إعادة حسابها كل ستة أشهر (يناير ويوليو) لضمان مرونة التكيف مع تغيرات أسعار الصرف.

3. ضمان عدم التنافس مع مصادر التمويل الخاصة

- تنص اتفاقية إنشاء البنك على ألا يحل البنك محل مصادر الاقتراض الخاصة إلا إذا تعذر على الدولة الحصول على التمويل من مصادر أخرى.
- توجه القروض أساساً لإنشاء مشروعات محددة، حيث يفتح البنك حساباً دائماً برأس مال المقترض بالعملة أو العملات المقدمة بها القروض، ويسمح بسحب الأموال مقابل النفقات الخاصة بالمشروع مع إشراف خبراء البنك على جميع مراحل التنفيذ والتشغيل².

4. تكيف السياسة مع تقلبات العملات

- قبل عام 1980، كانت القروض تمنح بأسعار فائدة ثابتة وعملة محددة.
- بعد تعويم أسعار الصرف عقب انهيار نظام بريتون وودز، أنشأ البنك نظاماً جديداً لإقراض العملات متعددة، يسمح بالتنبؤ بمخاطر تغير أسعار الصرف وإدارتها بشكل أفضل لكل من البنك والدول المقترضة.

5. قروض التكيف الهيكلي والتنسيق مع صندوق النقد الدولي

- شهد البنك الدولي في العقود الأخيرة توسعاً ملحوظاً في تقديم قروض التكيف الهيكلي وتتميز هذه القروض بكونها مشروطة (Conditional)، حيث تلزم الدولة المستفيدة

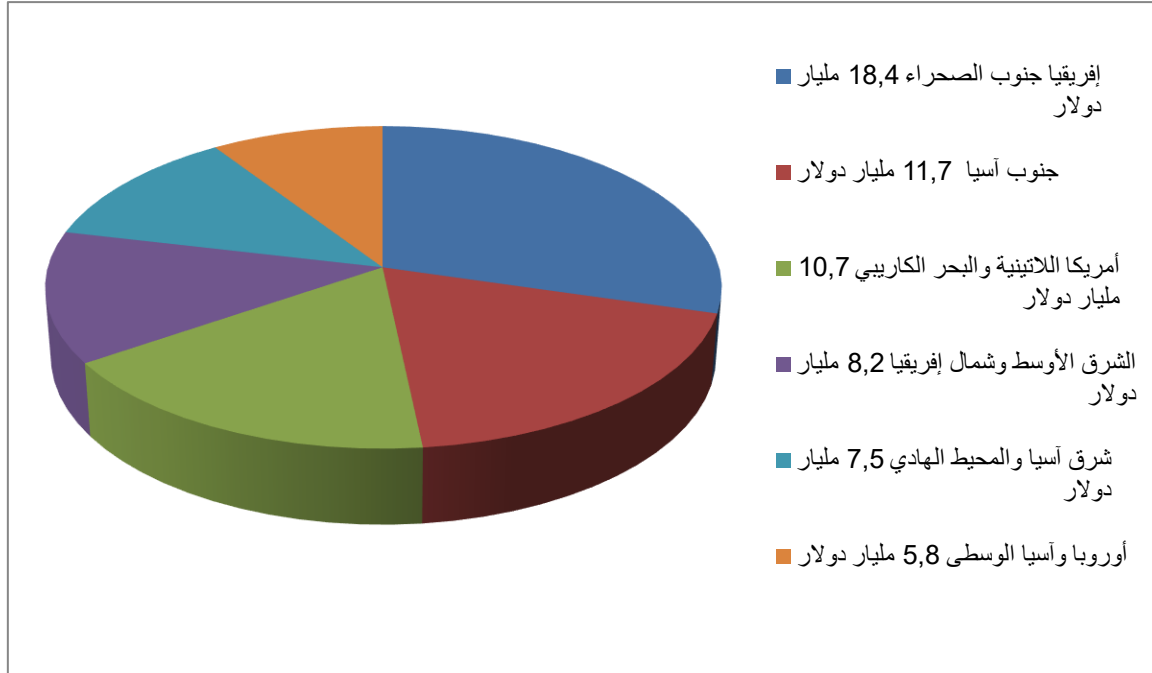
¹ اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منشورة على موقع البنك الدولي www.albankaldawli.org، تم الاطلاع عليه في 2025/10/17 على 22h26.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004، ص 280.

ببني وتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، يتم وضعها وتنسيقها بشكل وثيق بالتعاون مع خبراء البنك وصندوق النقد الدولي (IMF).

تعد اجتماعات مشتركة سنويا بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمتابعة الشؤون النقدية والمالية الدولية، بما يعزز التنسيق بين المؤسسات.

الشكل رقم (2-01): الارتباطات العالمية للبنك الدولي نهاية سنة 2019 (من إجمالي 62,3 مليار دولار)



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 08.

يمكن التعقيب على الشكل السابق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-02): أنواع قروض البنك الدولي

نوع القرض	الهدف الرئيسي	فترة السداد	سعر الفائدة	شروط إضافية
القروض الاستثمارية التقليدية	تمويل إنشاء مشروعات إنتاجية وبنية تحتية	حتى 20 سنة تقريبا	تجاري، يعاد احتسابه كل 6 أشهر	استخدام الأموال فقط للمشروعات المحددة، إشراف البنك على التنفيذ
قروض التكيف الهيكلي	دعم إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتحسين ميزان المدفوعات	تختلف حسب البرنامج	متغيرة وفق السوق	الالتزام بسياسات اقتصادية محددة يقرها خبراء البنك وصندوق النقد الدولي
القروض قصيرة الأجل / مساعدة طارئة	مواجهة اختلالات مالية مؤقتة أو موسمية	عادة أقل من 5 سنوات	تجاري	تيسير السيولة دون استبدال التمويل الخاص، إشراف البنك على الاستخدام

إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف بالتعاون مع البنك	تجاري، قابل للتعديل كل 6 أشهر	حسب الاتفاق مع المقترض	التخفيف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف	القروض متعددة العملات
---	----------------------------------	---------------------------	--	--------------------------

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الرابع: مؤسسات التمويل والتنمية الدولية

سعى من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لاستكمال نشاطاته بتوفير الموارد اللازمة وتحقيق أهدافه التي أسس من أجلها، أنشأ مجموعة من المؤسسات للتعاون معه وبقيت مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً حيث سميت تلك المؤسسات مجتمعة بمجموعة البنك الدولي وسنقوم في هذا الإطار بتفكيك الهيكل المكون لها قصد التعرف عليها، حيث أشرنا إليها في الثلاث نقاط الأولى من مطلبنا هذا.

1- مؤسسة التمويل الدولية International Financial Societies

تعد مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation - IFC)، التي تأسست في يوليو عام 1957، إحدى الهيئات المنبثقة عن مجموعة البنك الدولي. وفي فبراير 1957، أعلنت المؤسسة كوكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة، وتتمتع باستقلال مالي وإداري كاملين، رغم ارتباط نشاطها وتعاونها الوثيق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في برامجها الاستثمارية والتمويلية، تختلف المؤسسة عن البنك الدولي في أنها تستهدف تحقيق الربح بشكل أساسي، وتتركز مهمتها في تشجيع وتعبئة رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية تحديداً¹. لتحقيق ذلك، تتبع المؤسسة الآليات التالية:

- القروض الاستثمارية: تقدم المؤسسة قروضها للمشروعات الخاصة لفترات زمنية تتراوح عادة بين 5 و15 سنة. من السمات المميزة لهذه القروض أنها لا تتطلب أي ضمانات حكومية.
- أساس الإقراض: تعتمد المؤسسة على ربحية المشروعات كمعيار أساسي ومعول عليه في منح القروض.
- الاستشارات الفنية: بالإضافة إلى التمويل، توفر المؤسسة المشورة الفنية للدول الأعضاء، خاصة في مجالات شؤون الاستثمار الخاص، وتطوير أسواق رأس المال، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- هيئة التنمية الدولية International Development Association

تأسست هيئة التنمية الدولية (IDA) في عام 1960 كمؤسسة تابعة للبنك الدولي برأسمال قدره 750 مليار دولار، وتهدف إلى تقديم المساعدات للبلدان الأكثر فقراً في العالم. توفر الهيئة قروضا طويلة الأجل تصل مدد استحقاقها إلى أكثر من خمسين عاماً، بشروط ميسرة، حيث لا تفرض أي فوائد على هذه القروض،

¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 227.

وتقتصر الرسوم المقررة على رسوم بسيطة. تعتمد موارد الهيئة على الاكتتابات في رأس مالها من الدول الأعضاء، والمساهمات التي تقدمها الدول الغنية، بالإضافة إلى الإيرادات السنوية المحولة من البنك الدولي. كما تتبع الهيئة نفس أسلوب البنك الدولي في تقييم وتنفيذ المشروعات التي تمويلها، لكنها تختلف عنه في شروط وتكاليف الإقراض¹. على الرغم من أن هيئة التنمية الدولية (International Development Association - IDA) تعد المصدر الوحيد متعدد الأطراف الذي يقدم مساعدات مالية بشروط ميسرة للغاية للدول النامية، فإنها تواجه تحديا كبيرا يتمثل في عدم كفاية مواردها المالية. هذا القصور يعيق قدرة الهيئة على تقديم الدعم الكافي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تصنف ضمن الأشد فقرا عالميا، مما يحد من فاعلية تدخلاتها التنموية.

3- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار Multilateral Investment Guarantee Agency

أنشأت بهدف تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في البنك الدولي كما تعمل على تقديم تسهيلات فنية ومشورات بشأن كيفية جعل المناخ الاستثماري أكثر جاذبية².

4- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

International Centre for Settlement of Investment Disputes

يعمل كوسيط بين الدول الأعضاء في تسوية النزاعات بين المستثمرين الدوليين.

5- مؤسسات التمويل الإقليمية: تتمثل في:

• بنك الاستثمار الأوروبي European Investment Bank

تأسس البنك الأوروبي للاستثمار (European Investment Bank - EIB) عام 1958 من قبل عشر دول أوروبية مؤسدة (المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، إيرلندا، الدنمارك، اليونان، ولكسمبورج). وقد أنشئ البنك في الأساس لتحقيق الأهداف التالية:

- دعم النمو الاقتصادي: مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة ومعقولة.
- تشجيع التكامل: دعم وتشجيع الجهود والمحاولات الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء.
- المساهمة التنموية: المشاركة في تمويل وإنشاء المشروعات في الدول النامية أيضا.
- يعتمد البنك الأوروبي للاستثمار آليات إقراض مميزة تتمثل في:
- آجال القروض وشروطها: تمنح قروض البنك عادة لأجل زمنية طويلة تتراوح بين 12 و20 سنة، وتتضمن فترة سماح (Grace Period) للمشروعات المقترضة قد تمتد لأربعة أعوام¹.

¹ نفس المرجع السابق، ص 227 228.

² الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي، مقالة منشورة على موقع www.miga.org، تم الاطلاع عليه في 2025/10/17 على 23h30.

- تسعير الفائدة: يتقاضى البنك أسعار فائدة تعكس مباشرة أسعار الفائدة التي يقترض بها من الأسواق المالية الدولية.
- مصادر التمويل: يعتمد البنك على طرح السندات في أسواق المال الدولية لتوفير الموارد اللازمة للإقراض، سواء للدول الأعضاء أو للدول النامية غير الأعضاء التي تربطها به اتفاقيات خاصة.

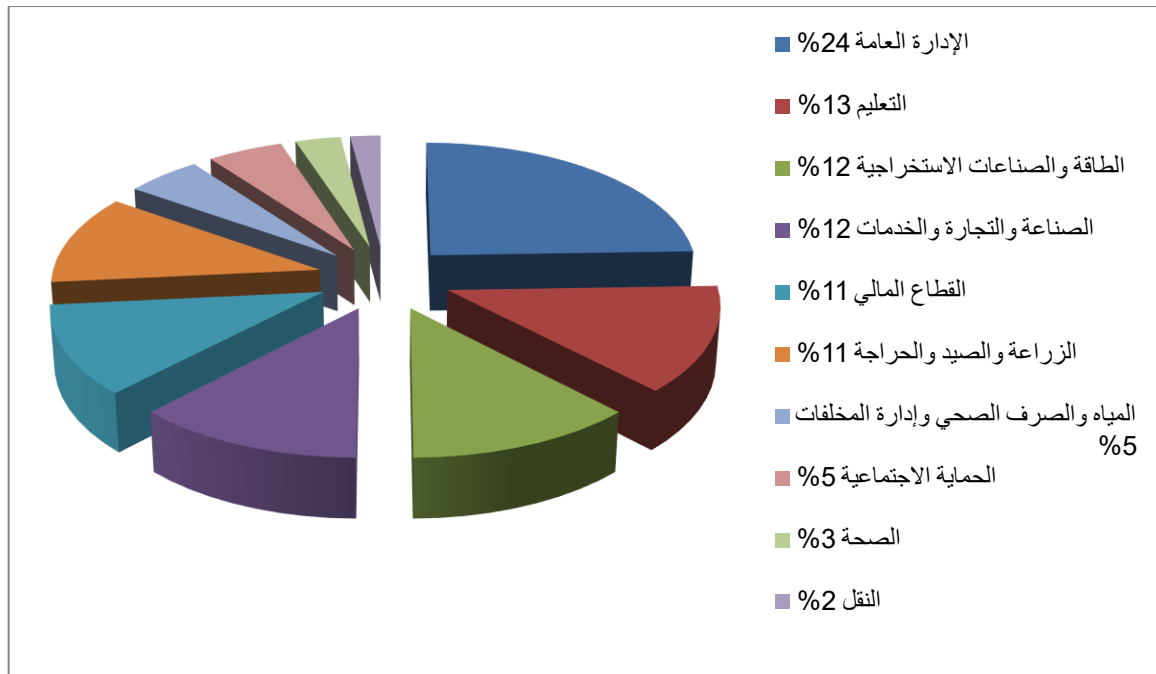
الجدول رقم (2-03): ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى للسنوات المالية 2017-2019

الارتباطات (ملايين الدولارات) المدفوعات (ملايين الدولارات)

2019	2018	2017	2019	2018	2017	
2209	4134	2799	3749	3550	4569	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
931	298	310	583	957	739	المؤسسة الدولية للتنمية

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 26.

الشكل رقم (2-02): إقراض البنك لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى حسب القطاعات لسنة 2019 (مجموع 4,3 مليار دولار)



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 27.

• بنك التنمية الإفريقي African Development Bank

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مطبعة سامي، الإسكندرية، 2005، ص 223.

تأسس البنك الأفريقي للتنمية (African Development Bank - AfDB) عام 1963 بمبادرة من مجموعة من الدول الأفريقية بهدف أساسي هو توفير المساعدات المالية الضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء¹. وتتكون موارده من:

- حصص رأس المال: الاشتراكات المدفوعة من قبل الدول الأعضاء في رأس مال البنك.
- القروض الخارجية: الأموال التي يتمكن البنك من اقتراضها من الأسواق المالية الدولية أو من الدول الأعضاء نفسها.

يتم استخدام هذه الموارد في تمويل المشروعات الاستثمارية في الدول الأعضاء، وتتحدد شروط الإقراض التي يمنحها البنك بناء على معيارين رئيسيين:

- القدرة على السداد.
- الجدوى الاقتصادية للمشروع المزمع تمويله.

الجدول رقم (2-04): ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض لمنطقة إفريقيا للسنوات المالية 2017-2019

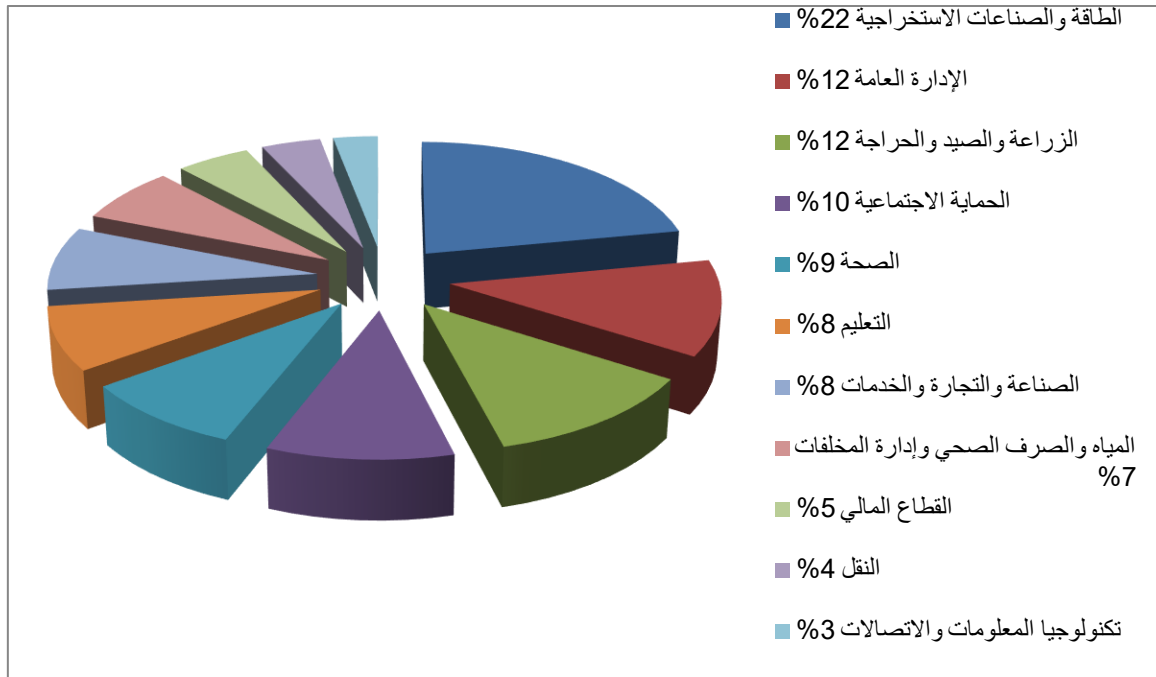
الارتباطات (ملايين الدولارات) المدفوعات (ملايين الدولارات)

2019	2018	2017	2019	2018	2017	
690	734	427	820	1120	1163	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
10190	8206	6623	14187	15411	10679	المؤسسة الدولية للتنمية

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 18.

الشكل رقم (2-03): إقراض البنك لمنطقة إفريقيا حسب القطاعات لسنة 2019 (مجموع 15 مليار دولار)

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 233.



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 19.

• بنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank

تأسس البنك الآسيوي للتنمية (Asian Development Bank - ADB) في عام 1975، ويتمثل هدفه الرئيسي في تمويل المشروعات التنموية ضمن الدول الآسيوية¹. يعمل البنك على دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام من خلال آليات تمويلية متعددة، تشمل:

- تحفيز الاستثمارات الأجنبية: يشجع البنك الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) ويعمل على تحفيز تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل الآسيوي.
- تمويل البنية التحتية: يساهم البنك بشكل خاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية، حيث يقدم لها قروضا بشروط ميسرة.
- قروض التمويل الجزئي: يمنح البنك أيضا قروضا لتغطية جزء من تكلفة إنشاء المشروعات الضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

الجدول رقم (2-05): ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض لمنطقة جنوب آسيا للسنوات المالية 2017-2019

الارتباطات (ملايين الدولارات) | المدفوعات (ملايين الدولارات)

2019	2018	2017	2019	2018	2017	
2598	1698	1454	4011	4508	2233	البنك الدولي للإنشاء والتعمير

¹ كامل البكري، مرجع سبق ذكره، ص 239.

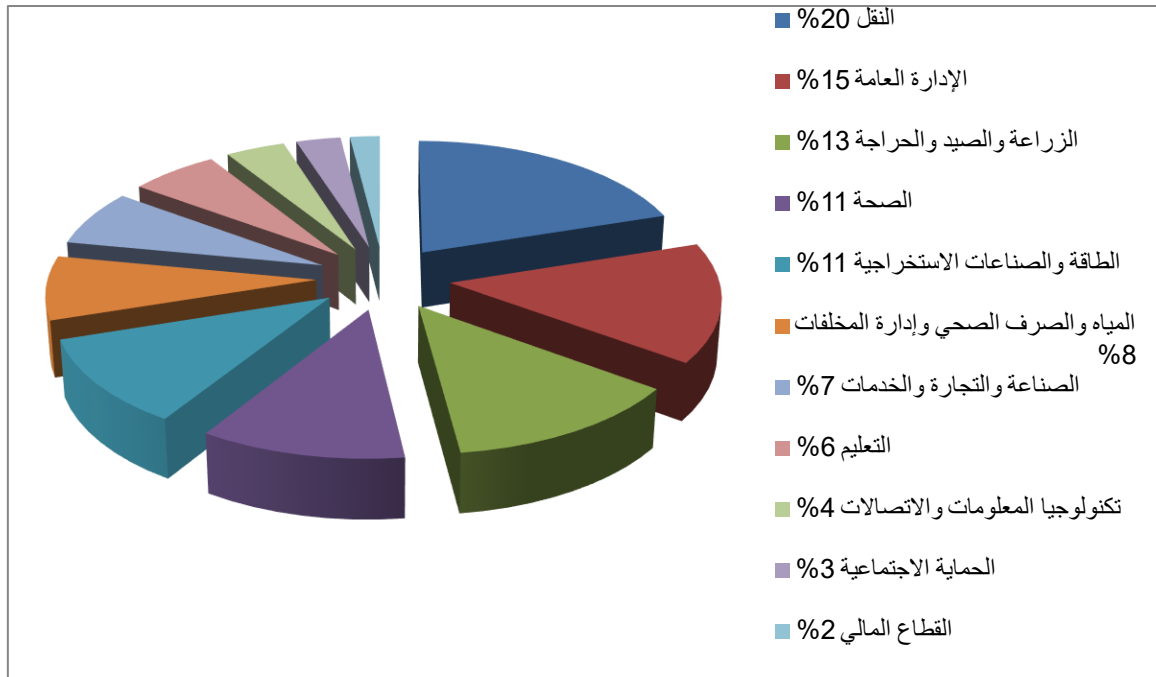
4159	3835	3970	4849	6153	3828	المؤسسة الدولية للتنمية
------	------	------	------	------	------	-------------------------

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 38.

يظهر الجدول السابق:

- تباين هياكل التمويل: تظهر البيانات أن IBRD (قروض غير ميسرة) لديها تقلبات أكبر في الالتزامات ونمو أسرع في المدفوعات (من قاعدة منخفضة)، بينما تظهر IDA (تمويل ميسر) حجماً أكبر وأكثر استقراراً في المدفوعات لتلبية الاحتياجات الأساسية.
- دورة المشاريع: يشير الفرق بين الارتباطات والمدفوعات في IBRD إلى أن القروض الممنوحة للدول متوسطة الدخل قد تكون مرتبطة بمشاريع طويلة الأجل ومعقدة (مثل مشاريع البنية التحتية) تتطلب وقتاً طويلاً قبل صرف الأموال فعلياً.
- استجابة للصدمات: يمكن تفسير الارتفاع الحاد في ارتباطات المؤسسات عام 2018 (مقارنة بـ 2017) بأنه استجابة لتزايد الطلب على التمويل الدولي نتيجة لمتغيرات اقتصادية عالمية أو إقليمية خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (2-04): إقراض البنك لمنطقة جنوب آسيا حسب القطاعات لسنة 2019 (مجموع 8,9 مليار دولار)



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 39.

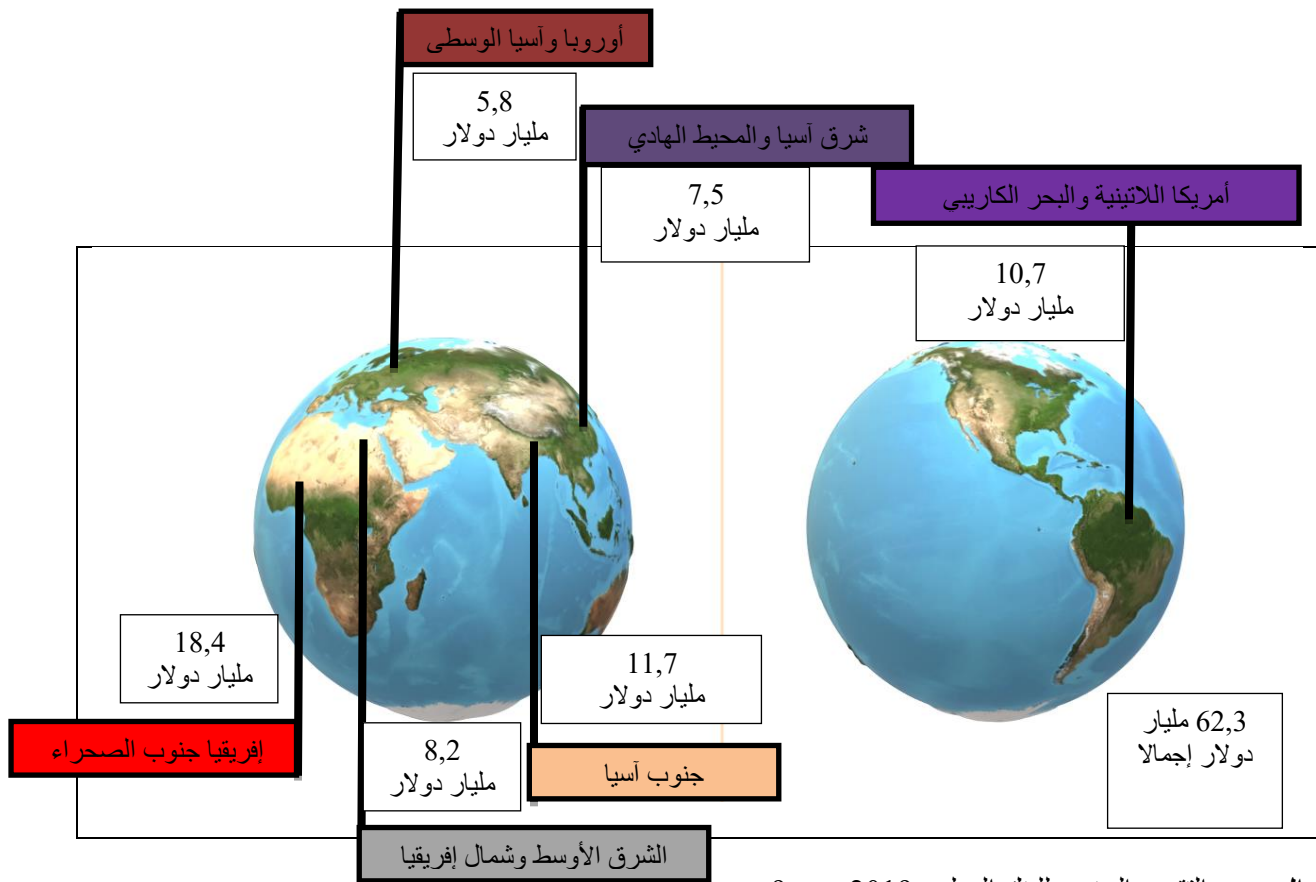
الجدول رقم (06-2): ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي (ملايين الدولارات)

2019	2018	2017	2016	2015	
					البنك الدولي للإنشاء والتعمير
23191	23002	22611	29729	23528	الارتباطات
20182	17389	17861	22532	19012	المدفوعات
					هيئة التنمية الدولية
21932	24010	19513	16171	18966	الارتباطات
17549	14383	12718	13191	12905	المدفوعات
					مؤسسة التمويل الدولية
8920	11629	11854	11117	10539	الارتباطات
9074	11149	10355	9953	9264	المدفوعات
					الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
5548	5251	4842	4258	2828	الاصدارات
					الصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون
2749	2976	2962	2910	3914	الارتباطات
2590	2803	2919	3363	3401	المدفوعات
					مجموعة البنك الدولي
62341	66868	61783	64185	59776	الارتباطات
49395	45724	43853	49039	44582	المدفوعات

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 7.

تظهر البيانات اتجاها عاما يتمثل في تعزيز الدور التمويني لمجموعة البنك الدولي خلال فترة تتسم بارتفاع عدم اليقين الاقتصادي العالمي. كما يبرز تباين واضح بين أداء مؤسسات المجموعة، حيث سجلت IDA و MIGA نموا ثابتا، في حين واجهت IFC تحديات مرتبطة بالقطاع الخاص العالمي. ويعكس هذا السلوك حاجة الدول النامية المتزايدة للتمويل الميسر، في مقابل تراجع شهية المستثمرين تجاه المخاطر في الأسواق الناشئة. وبشكل عام، يشير الجدول إلى تكيف تدريجي في سياسات التمويل بما يتماشى مع أولويات التنمية والتحويلات الاقتصادية الدولية.

الشكل رقم (05-2): الارتباطات العالمية لمجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (نتائج سنة 2019)



المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019، ص 9.

تظهر البيانات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تزايدا ملحوظا في الارتباطات الموجهة إلى مجالات التنمية المختلفة على مستوى مختلف قارات العالم، مما يعكس التزام البنك بتعزيز النمو المستدام والحد من الفقر على المستوى العالمي.

المبحث الثالث: تحديات النظام النقدي الدولي

لقد نشأ النظام النقدي الدولي في الأصل لتحقيق مصالح الدول المتقدمة، في كثير من الأحيان على حساب احتياجات الدول الأقل تقدماً. فقد سعت المؤسسات التي أنشئت لضمان فعالية هذا النظام إلى تفضيل مصالح الدول الصناعية الكبرى، في حين كانت الدول الأقل تقدماً تحتاج إلى دعم فعلي ومساعدات لتعزيز وتنمية اقتصاداتها. وفي هذا المبحث، تم تناول المشاكل العامة للنظام النقدي الدولي أولاً، تلاها دراسة المشاكل الخاصة التي يعاني منها، كما تناول المطلب الثالث العلاقة بين الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 والنظام النقدي الدولي، قبل أن يختتم البحث بمناقشة آثار هذه الأزمة على هيكل وعمل النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: المشاكل الموضوعية للنظام النقدي الدولي

بعد انهيار اتفاقية بريتن وودز عام 1973، شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية اضطراباً واسع النطاق نتيجة تعطل الإطار النقدي الذي كان يتيح التوافق بين مصالح الدول في سير المعاملات الدولية، وذلك عبر الحد من المخاطر المرتبطة بتحويل رؤوس الأموال والعمليات التجارية العابرة للحدود. ومنذ ذلك الحين، بدأ تطبيق أسعار الصرف العائمة مع السماح بتدخل رسمي محدود لإدارة التعويم (التعويم المدار)، وهو النظام الذي يخالف السعر الثابت للعملة الذي كان منصوصاً عليه في مؤتمر بريتن وودز. هذا التحول أدى إلى ظهور إختلالات وفوارق في ركائز النظام النقدي العالمي، خصوصاً مع التوسع الكبير في حجم التجارة الدولية وظهور قوى اقتصادية جديدة قوية، مما صعب التحكم في أسعار الصرف والتنبؤ بتقلباتها ومخاطرها. بصفة عامة، يمكن تلخيص أهم الصعوبات والمشاكل التي يواجهها النظام النقدي الدولي فيما يلي:

1- المشاكل المتعلقة بتفاوت مستويات التقدم التكنولوجي بين البلدان: حيث تسيطر الدول المتقدمة على التكنولوجيا وما يتصل بها من المعرفة مستندة في ذلك إلى ما يتوفر لديها من مخابر علمية ومعاهد ومراكز بحث وتطوير علمي وتكنولوجي، أضف إلى ذلك العلماء والباحثين والأجهزة الحديثة حيث أصبح العلماء يهاجرون من دولهم إلى الدول الأكثر تقدماً نظراً لما توفره لهم من شروط وأجواء عمل وبحث مناسبة تليق بمقامهم، وفي نفس الوقت لا يتاح للدول الأقل تطوراً الحصول على حاجاتها للمتطلبات التكنولوجية أو حتى المتطلبات (مثل اليد الماهرة) الأدنى لتسيير شؤونها الداخلية أو الخارجية!

¹ بوشنافة أحمد ولعلمي فاطمة، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، 2012، ص 316.

2- مشاكل تحقيق الأمن الغذائي القومي: المرتبطة بدرجة التخلف التي مازالت تشهدها العديد من بلدان العالم، والتي تعيقها عن الاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية وإمكانياتها حتى في تحقيق اكتفائها الذاتي.

3- المشاكل المتعلقة بتوجه الدول نحو التصنيع: حيث تواجه العديد من بلدان العالم من المشاكل التي تعرقل هذا التوجه، من أبرزها الافتقار لمقومات التصنيع بالاعتماد على قدراتها المحلية نتيجة ضعف قدرتها عن توفير المستلزمات الضرورية اللازمة لقيام تلك الصناعات (مثل ما ذكرنا سابقا انعدام اللوازم التكنولوجية).

هذه المشاكل في غالب الأحيان تحول بين الدول وقدرتها على التقدم وتحقيق الرفاهية اللازمة من أجل النهوض باقتصاداتها والتوجه نحو الازدهار والتصدير، حيث تبقى تتخبط من أجل تحقيق مقنناتها الضرورية التي تضمن لها استمرارية الدولة وقيامها فلا تستطيع النظر نحو الأمام. نضيف إلى تلك المشاكل التي تسمح بوجود فوارق على مستويات الأنظمة النقدية:

4- المشاكل المرتبطة بالتمويل والمساعدات: حيث نجد أنه في غالب الأحيان ما تمتنع الدول المسيطرة على المؤسسات النقدية عن تقديم المساعدات الإنمائية والتمويلية التي تسمح للدول الأقل حيازة على مصادر التمويل بتدوير عجلاتها الاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع المخاطر في تلك الاقتصادات.

5- التخصص والتقسيم الدولي للعمل: حيث يعد منبع معظم مشاكل النظام الاقتصادي القائم حاليا، فبتطور الأنظمة الاقتصادية للدول المتطورة أصبح بإمكانها التخصص في عديد المجالات وذلك باستعمالها لإمكانياتها للتأثير على عوامل الإنتاج التي قد تصل في بعض الأحيان حتى للتأثير على البيئة المحيطة بطبيعة المنتجات الزراعية وعليه لم تترك للدول ذات الاقتصاد الأقل تطورا أو الضعيف الفرصة لإيجاد التخصصات التي تسمح لها بالحصول على الميزات التنافسية من أجل التمكن من تحسين مداخلها الدولية عن طريق التصدير والمتاجرة على المستوى الدولي.

6- الإشكاليات الهيكلية المتعلقة بالتجارة الدولية: تسهم العوامل المرتبطة بهيكل التجارة الدولية في تفاقم الاختلالات الاقتصادية للدول الأقل تطورا، ويمكن إيجاز هذه الإشكاليات فيما يلي:

- ضعف نمو الصادرات: تعاني الدول الأقل تطورا من ضعف في معدلات نمو حصيلة صادراتها، ويعود ذلك إلى تدني معدلات الزيادة في الطلب العالمي على هذه الصادرات، مما يحد من قدرتها على توليد العملات الأجنبية!

¹ محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مداخلة بمؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، لبنان، 13-14 مارس 2009، ص 28.

- عجز تغطية الواردات: يتسم الوضع بتزايد واسع في حاجة الدول إلى الاستيراد، الأمر الذي يجعل حصيلة صادراتها من العملة الصعبة قاصرة عن تغطية قيمة وارداتها المتزايدة، مما يؤدي إلى ضغوط مستمرة على ميزان المدفوعات.
- تدهور شروط التبادل التجاري: تعاني الدول النامية من زيادة سريعة ومستمرة في أسعار وارداتها من السلع المصنعة بمعدلات تفوق الزيادة المحققة في أسعار منتجاتها التصديرية (خاصة السلع الأولية). ويعكس هذا التفاوت تدهورا في شروط التبادل التجاري للدول النامية لصالح الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: المشاكل الخاصة للنظام النقدي الدولي

نظرا لغياب أية قواعد معرفة جيدا فيما يخص التنظيم النقدي الدولي ما بعد انهيار نظام بريتن وودز منذ سبعينات القرن الماضي، حيث أصبح الوصف الأكثر ملاءمة للوضع النقدي هو "مجموعة من الترتيبات النقدية الدولية" وعليه صار النظام العالمي النقدي غير منظم بشكل آلي في إطار اتفاق دولي، فتزايدت المشاكل الخاصة به والتي نذكر منها:

- 1- مشاكل متعلقة بعمل مؤسسات النظام النقدي الدولي: من أبرزها:
 - إنه وكما ذكرنا سابقا فإن المؤسسات النقدية المتمثلة في الصندوق الدولي للنقد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات التابعة لها، نشأت أصلا بدافع تحقيق مصالح الدول المتقدمة بشكل رئيسي حيث كانت هذه الأخيرة تعاني من مشاكل في معاملاتها الدولية واضطراب وتقلبات حادة في أسعار صرفها واختلالات في موازين مدفوعاتها وذلك راجع إلى انعدام الأسواق الاستهلاكية اللازمة لتصريف منتجاتها وكذا الخراب والدمار الذين أفرزتهما الحرب العالمية الثانية. أي أن المؤسسات كانت تعمل لصالح جهات معينة على حساب مصالح جهات أخرى وليس من أجل تحقيق العدل والتوازن النقدي الدولي.
 - أسلوب إدارة مؤسسات النظام النقدي الدولي يتم وضعه من طرف الدول المتحكمة به وذات أكبر مساهمة فيه بالشكل الذي يضمن لهذه الأخيرة الهيمنة المستمرة على الدول الأقل تقدما، من خلال الهيمنة على القوانين الدولية النقدية التي تعمل وفقا لها تلك المؤسسات الدولية¹.
 - آلية عمل الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي في منح القروض والمساعدات الدولية تتم وفقا لظروف غير عادلة وغير معروفة السبب (عدم الشفافية)، حيث قد تحصل دول معينة لاعتبارات سياسية تأتي من تبعيتها للدول الرأسمالية على تسهيلات وقروض تفوق تلك التي يمكن أن تحصل عليها دول أخرى لا تتسم بنفس سمات تلك الدول (المحسوبية وإشكالية المشروطة).

¹ عيسى الدراجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 168 172.

2- مشاكل ارتباط النظام النقدي الدولي بعملة الدولار الأمريكية: (أكبر عيب للنظام النقدي الدولي) حيث أن الواقع بعد انهيار نظام بريتن وودز تمثل في أن الدولار لم يفقد عمليا مكانته المهيمنة وظل عملة الاحتياط الرئيسية لمعظم دول العالم¹، كما لا يزال وسيلة دفع ووسيط للحساب في قسم مسيطر من المعاملات الدولية كما هو الحال بالنسبة للسلع الاستراتيجية لاسيما النفط ومشتقاته²، حيث تظهر المعطيات الحديثة أن الدولار يشكل 61% من الاحتياطيات الدولية في حين يشكل اليورو 26%³. أدى هذا الارتباط إلى تعرض النظام النقدي الدولي إلى العديد من الأزمات الواسعة النطاق والتي ترتبط أساسا بما تعرض له الدولار من أزمات أو الاقتصاد الأمريكي المصدر له، كما أن ارتكاز النظام النقدي لجميع دول العالم على عملة واحدة من غير المعقول حيث أن الجهة المصدرة للدولار قد تسعى إلى التأثير على النظام كامله خدمة لمصالحها⁴.

3- إشكالية السيولة الدولية: تعرف السيولة الدولية على أنها مجموع الوسائل المتاحة والقابلة للاستخدام كأدوات للتبادل والتسوية في المعاملات الدولية. وتتركز هذه الوسائل تقليديا حول عناصر أساسية، أهمها الذهب، والدولار الأمريكي، بالإضافة إلى العملات الأجنبية الرئيسية والقوية الأخرى. تنشأ الإشكالية الجوهرية للسيولة الدولية من النقص النسبي (Scarcity) في توافر هذه الأصول مقارنة بالطلب المتزايد عليها عالميا، والذي يتناسب مع التوسع المطرد في حجم التجارة والمبادلات الدولية⁵. ويرجع هذا النقص جزئيا إلى العوامل المتعلقة بالذهب التي تتمثل في محدودية العرض (محدودية الانتاج الذي يقتصر في عدد قليل من البلدان وبكميات قليلة) وعدم التناسب مع التوسع التجاري.

4- مشكلة الإخفاق في تحديد أسعار صرف مستقرة لتبادل العملات: طالما أنه يوجد داخل النظام النقدي الدولي قوى منفردة بالريادة وجد مؤثرة عليه تفوق في قوتها التأثيرية الأطراف الأخرى، فسيفقى معرضا لتقلبات أسعار الصرف وعدم الاستقرار والتي بدورها تؤدي إلى صعوبات في إدارة النظام النقدي الدولي (حرب العملات الدولية).

5- مشكلة تفاضل واختلاف معدلات التضخم السائدة في دول العالم: حيث أن ارتباط الاقتصاديات العالمية باقتصادات متطورة (الاقتصاد الأوروبي أو الأمريكي) من خلال الارتكاز في المعاملات الخارجية لها على عملات تلك الدول قد يؤدي بتصدير أو استيراد التضخم الموجود على مستوى إقتصادياتها الأمر الذي يؤثر بالسلب على مستوى الأسعار المحلية للبلدان التابعة لها.

¹ بينوا كيريه وجان بيزاني فيري، قضية الإهمال بحسن نية للعمل على استقرار سعر الصرف، مجلة التنمية والتمويل بعنوان إصلاح البنيان المالي، المجلد 36، العدد الثالث، سبتمبر 2000، صندوق النقد الدولي، ص 5.

² سعود جايد ومشكوري العامري، مرجع سبق ذكره، ص 82.

³ بولويز عيد الوافي وقط سليم و بن الطاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 146.

⁴ رجا المرزوقي، نظام سعر الصرف العالمي ودوره في خلق الأزمات الاقتصادية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6223، المنشورة على

موقع www.aleqt.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/10/20 على 01h08.

⁵ عيسى الدراجي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

6- مشكلة المديونية للدول الأقل تطورا: حيث تبقى هذه الأخيرة تابعة للسياسات والتعديلات الهيكلية بما يخدم الجهات المقرضة لها وبالتالي تحدث إختلالات نقدية وفوارق اقتصادية بين مختلف دول العالم.

المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي وأزمة سنة 2008

من خلال ما سبق فإن النظام النقدي الدولي يعني النظام النقدي الأمريكي بصفة مصغرة وذلك راجع للارتباط الوثيق بين الدولار الأمريكي وذلك النظام، فقد اندمج النظام الاقتصادي العالمي في ظل سياسة الاقتصاد المفتوح وأصبح واضحا أن تشكل أي أزمة في المركز الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ستتحول إلى سلسلة أزمات مالية ونقدية عابرة للحدود.

نظرا للتوسع الكبير لمجال التبادل الاقتصادي والتجاري الدولي من خلال اندماج جل دول العالم في الاقتصاد العالمي، شكلت السيولة النقدية وصناعة العملة وكذا المشتقات المالية عوامل أساسية في زيادة التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال الدولية.

ونظرا للتطور الاقتصادي وتوفير المناخ الاستثماري الملائم عرفت اقتصاديات الدول خاصة منها الكبرى والمتطورة وبصفة خاصة أمريكا تدفقا كبيرا لرؤوس الأموال بغاية توظيفها كاحتياجات في البنوك الأمريكية وسندات خزانتها ذات أسعار الفائدة المرتفعة الأمر الذي سمح للاقتصاد الأمريكي بالانتعاش والاستقرار، فأصبحت أمريكا تتمتع بفوائض واسعة من السيولة سمحت بتوسع البنوك الأمريكية بشكل مفرط في منح القروض وتمكين الأمريكيين من ممارسة استهلاكات تفوق القدرة الحقيقية لاقتصادهم دون مراعاة معايير الخطر والرقابة المالية. وعليه ونظرا لتشابك العديد من العوامل انفجرت أزمة الرهن العقاري ببورصة وول ستريت في عام 2007 بسبب التوسع في منح القروض السكنية، وامتدت تلك الأزمة لتمس كامل القطاعات والأسواق الأمريكية مع بداية سنة 2008 (عمق السوق الأمريكية وتداخل أو تشابك العلاقات السوقية) لتنفجر بعدها الأزمة الاقتصادية العالمية التي امتدت إلى جميع بلدان العالم نظرا لارتباطها الوثيق بالأسواق الاقتصادية الأمريكية وكذا بسبب توسعها في الاستثمار في السندات الأمريكية. نجم عن ذلك ندرة كبيرة في السيولة النقدية في البنوك والبورصات الأمريكية ثم الأوروبية (أزمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2010-2011) ثم البلدان الناشئة والنامية (فقدان عنصر الثقة وامتناع البنوك التجارية التي لم تتأثر مباشرة بالأزمة عن عمليات الإقراض ومنح الائتمان بسبب ارتفاع درجة مخاطر عدم السداد وكذا عدم وضوح الرؤية الاقتصادية آنذاك المنجرة عن الفوضى التي سادت العلاقات المالية والنقدية) وعليه بدأت أسعار الصرف في التوتر وتعطل الاستثمار من جراء إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية وأصبحت العجلة الاقتصادية العالمية مهددة بالتوقف.

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تدهورا حادا وملموسا في سياق الأزمة المالية العالمية. وقد تجسد هذا التدهور في الأداء المتقلب للقطاعات الرئيسية كما يلي:¹

- الاستهلاك والادخار: انخفضت معدلات الاستهلاك بشكل ملحوظ بالتزامن مع ارتفاع معدلات الادخار العالمية، حيث ارتفعت هذه المعدلات من 13,6% في الربع الثالث من عام 2007 إلى 15,6% في الربع الأول من عام 2009، مما يعكس تزايد حالة الحذر الاقتصادي.
- التجارة الخارجية: سجلت المبادلات التجارية الخارجية انكماشاً كبيراً، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 17,1% خلال عام واحد في الربع الثاني من عام 2009، وتراجعت الواردات (الإيرادات) بدورها بنسبة 14,4%، مما يشير إلى تقلص حاد في الطلب العالمي.
- البطالة: في المقابل، ارتفعت معدلات البطالة، حيث قدرت بـ 9,5% في شهر يوليو من عام 2009، الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي العميق للأزمة على أسواق العمل العالمية.

وبذكر انخفاض الصادرات فقد لعبت السياسات الحمائية التجارية التي عادت الدول لتنتهجها من جديد الدور الأساسي في ذلك الانخفاض وذلك كرد فعل من أجل كبح امتداد معالم الأزمة إلى اقتصاداتها الوطنية.

تعتبر أزمة منطقة اليورو أو ما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية (2010-2011) مرحلة ثانية للأزمة العالمية، فقد تعمقت الاختلالات وارتفعت حدة الاضطرابات حيث تم تسجيل مستويات عالية من المديونية مع انعدام وانخفاض القدرة على سداد الديون. ومع تعدد الأسباب المفسرة لأزمة الديون السيادية فقد اعتبر بول كروجمان أن المشكل نقدي أساساً وذلك بسبب تحكم عملة وحيدة في النظام النقدي العالمي في ظل غياب المؤسسات النقدية التي اعتبرت منذ اندلاع الأزمة على أنها مؤسسات فاشلة². حيث لم تستطع هذه الأخيرة لا التنبؤ بوقوع الأزمة ولا إيجاد حلول سريعة للخروج منها ولا حتى العمل على الحد من تفشيها إلى باقي القطاعات والاقتصادات الدولية³.

إن العلاقة بين زعامة النظام النقدي الأمريكي المسيطر على النظام النقدي العالمي (سواء من خلال عملته أو تبعية المؤسسات النقدية له بشكل كبير) وبين حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية أصبحت الشغل الشاغل للاقتصاديين، حيث مع بروز الدولار كعملة مرجعية أولى في العالم شجع الخزينة الأمريكية على الزيادة المفرطة لكتلتها النقدية عن طريق آلية المرونة الكمية التي تسمح بأن تتجاوز هذه الكتلة قدرة الاقتصاد الأمريكي، وبذلك أصبح الدولار مصدراً للتضخم وإنتاج الأزمات وخلق مشاكل

¹ بهية بوكروح، مرجع سبق ذكره، ص 122.

² Paul Krugman, *L'Europe malade de l'austérité*, article publié sur le site de www.contreinfo.info/article.php3?id_article=3227, consulté le 20/10/2020 à 03h53.

³ قريسي ياسين، تحويل الفوائض النفطية إلى محفظة مالية دولية في إطار صندوق سيادي دراسة حالة أهم التجارب الدولية خلال الفترة 2009/2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017، ص 158.

اقتصادية عالمية في حق الدول الدائنة والمدينة للولايات المتحدة الأمريكية. أي أن النظام النقدي العالمي القائم أصبح يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فكان هنا من الضرورة رفع النقاش إلى المستوى الاقتصادي-السياسي من أجل إيجاد البديل لعملة الدولار.

تعد العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والمالية والنظام النقدي علاقة معقدة ومتبادلة التأثير، وتتجسد بوضوح في إطار النظام النقدي الدولي.

يمكن تحليل هذه العلاقة عبر عاملين محوريين:

• العامل التاريخي: الأزمات كنتاج للنظام (Historical Factor)

يشمل هذا العامل الأزمات التي مر بها النظام النقدي الدولي نفسه، حيث تظهر التجارب التاريخية (مثل انهيار نظام بريتن وودز) أن هيكلية النظام النقدي وآلياته قد تكون سببا في نشوء الأزمات أو عاملا مساعدا على تفاقمها. بمعنى، أن النظام يوفر الإطار الذي تنشأ وتتطور ضمنه الإختلالات التي تؤدي لاحقا إلى أزمة¹.

• العامل الوظيفي: دور سعر الصرف (Exchange Rate Mechanism)

يعد سعر الصرف هو الرابط الأساسي والمحور الذي يربط بين الأزمات المالية والنظام النقدي الدولي. وظيفيا، يمثل استقرار سعر الصرف أحد الأهداف الرئيسية للنظام النقدي لضمان استقرار اقتصادي عام.

- الإستقرار كدليل على التوازن: هناك علاقة عكسية بين استقرار سعر الصرف والأزمات، فاستقرار وثبات سعر الصرف يدل على وجود توازن اقتصادي ويساهم في بيئة خالية نسبيا من الأزمات المالية.

- التقلب كسبب ونتيجة: في المقابل، تعد تقلبات سعر الصرف وعدم استقراره المفرط أحد الأسباب الجذرية (Causes) التي تؤدي إلى نشوء الأزمات (مثل أزمات العملات)، كما أنها تمثل في الوقت ذاته إحدى النتائج (Consequences) الحتمية لاندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية.

إذن النظام النقدي الدولي يضطرب مع الأزمات يستقر عندما يعود الهدوء ولو تدريجيا.

المطلب الرابع: آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 على النظام النقدي الدولي

يعمل النظام النقدي الدولي على تحقيق الاستقرار النقدي والحد من الصراعات القائمة بين مختلف العملات الدولية على مستوى سوق الصرف الأجنبي، ومن أساسياته التي يعتمد عليها لتنظيم المدفوعات الدولية وحركة التجارة الخارجية سعر الصرف وكذا الأسواق والمؤسسات المالية والنقدية، ولقد كان

¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي للنشر، عمان، 2000، ص 147.

للأزمة الاقتصادية التي مست كافة القطاعات الاقتصادية امتدادا من سنة 2008 تأثيرا عميقا على أساسيات النظام النقدي نوجزه فيما يلي:

• ارتفاع حدة تقلبات أسعار الصرف:

يعتمد النظام الدولي الراهن بصفة عامة على نظام أسعار الصرف المعمومة، وشهدت هذه الأخيرة منذ بداية انتهاجها تقلبات عديدة تسببت في عديد الأزمات على مر السنوات، نذكر منها أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 التي كان من أهم أسبابها المضاربة والمنافسة من خلال أسعار الصرف، حيث أشرنا سابقا أن العلاقة بين سعر الصرف والأزمة النقدية هي علاقة تشابكية ذو اتجاهين (تؤثران ببعضهما البعض)، واعتمادا على أن الدولار الأمريكي بقي يلعب دوره الريادي والقيادي للنظام النقدي الدولي فإن أي تقلب لأسعار صرفه سيؤدي حتما إلى زعزعة النظام النقدي العالمي، وهو الذي حدث في أزمة 2008 حيث اشتعلت في سوق العقار لتمتد بعد ذلك إلى كافة الاقتصاد الأمريكي مؤثرة بذلك على حركة أسعار صرف الدولار الأمريكي مما أدى إلى حدوث تقلبات جد كبيرة على مستوى سوق الصرف الأجنبية وتزعزع معها النظام النقدي الدولي.

• تراجع تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود:

تدفقات رؤوس الأموال هي حركة وانسياب الوحدات النقدية والأصول الإنتاجية المختلفة بين الدول، حيث ساهمت العولمة والتحرر المالي في تسهيل وتكثيف عملية انتقالها وتخفيض تكلفتها، لكن الأزمة المالية العالمية كان لها أثر واضح على تدفقات رؤوس الأموال حيث تشير إحصاءات البنك الدولي أن تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية انخفضت ب 20% في سنة 2009 بقيمة 598 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع سنة 2007 أين كان صافي التدفقات لرؤوس الأموال يعادل 647 بليون دولار أمريكي، وبذلك تكون الأسواق الناشئة والدول النامية من بين أكبر المتضررين لآثار الأزمة حيث تعاني تلك البلدان من شح كبير في التمويل وارتفاع تكاليف الاقتراض¹. ومن الآثار المترتبة عن هذا التراجع في التدفق لرؤوس الأموال نحو الاقتصادات النامية:

- صعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية: تتراجع فرص وقدرة إقتصادات الأسواق الناشئة على النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية وتعبئة التمويل اللازم لمشاريعها التنموية.
- الاعتماد على الديون قصيرة الأجل: يؤدي هذا التراجع إلى زيادة الاعتماد على التمويل بالديون قصيرة الأجل. تفرض هذه الديون التزاما بسداد عاجل يزيد من التكاليف المالية الإجمالية ويثقل كاهل الدول النامية.

¹ جلال عزازي وحاجي عجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر، ص 290.

- تدهور التنافسية: ينعكس ارتفاع تكلفة التمويل مباشرة على أسعار المنتجات الوطنية، مما يجعلها أكثر تكلفة وأقل تنافسية في الأسواق العالمية. ونتيجة لذلك، لا تستفيد الدول النامية بشكل فعال من صادراتها، ولا تستفيد الدول المتقدمة من انخفاض محتمل في أسعار تلك المنتجات.

إن تراجع عائدات الدول النامية سيجبرها على التراجع عن الاستثمار في أسواق الدول المتطورة بحثاً عن أسعار الفائدة المرتفعة وبالتالي فإنه ستخفض هجرة وتوجه رؤوس الأموال نحو البلدان المتقدمة (أثر عكسي).

يمكننا القول أنه في حال توقف تدفق رؤوس الأموال نحو البلدان المتطورة سيضعف من قدرتها الاقتصادية لكنها ستتخطى تلك الصعوبات نظراً لتوفر البدائل لاقتصادياتها، لكن في حالة الدول النامية فذلك التوقف عن التمويل سيوقف حركة عجلتها الاقتصادية ويجرها نحو أزمات قد تطول كثيراً حتى تتمكن من التغلب عليها.

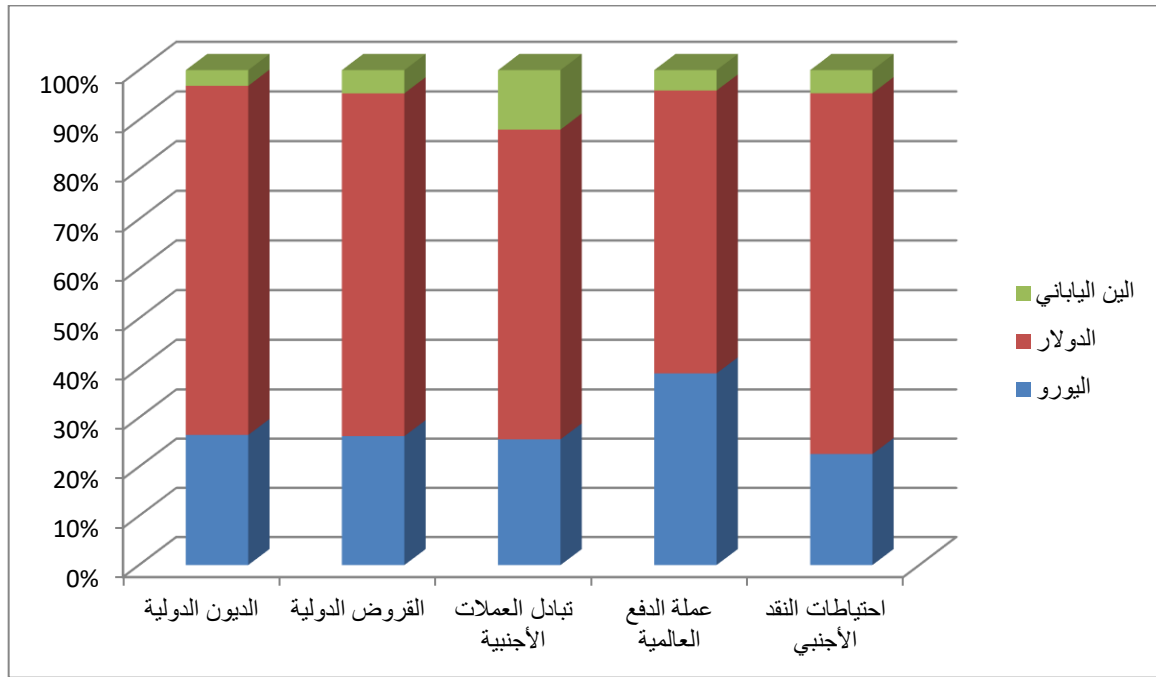
• انعكاسات الأزمة (2008) على العملة المحورية للنظام النقدي الدولي:

تجلت تلك الانعكاسات بين حدة التقلبات في قيمة الدولار الأمريكي صعوداً ونزولاً وبين تراجع المعاملات الدولارية الدولية مما أسفر عن ظهور آراء مستقبلية عن التخلي عنه تماماً وإحلاله بعملة أو سلة عملات أخرى، وكنتيجة لتلك الآراء نجد أن الانعكاس كان وخيماً على عملة الدولار حيث فقد المتعاملون الاقتصاديون الثقة في قدرتها على قيادة النظام النقدي نحو بر الأمان فتراجعت الاحتياطات الدولية الدولارية (حصة الدولار الدولية في حيازة الاحتياطي النقدي حيث حسب دراسة نشرها البنك الأوروبي في سنة 2016 فقد انخفض الاحتياطي النقدي من الدولار ب 0,9 نقطة مئوية في عام 2015 لينخفض بذلك إجمالاً ب 5 نقطة مئوية منذ بداية الأزمة المالية العالمية في 2008)¹. إلا أن القوة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية سمحت بفرض سيطرتها ودعم بقاء الدولار كعملة دولية يتم بموجبها تمويل التجارة العالمية.

إذن فقد ضربت الأزمة العالمية لسنة 2008 أهم أعمدة النظام النقدي الدولي مما جعلته يفقد الاستقرار النسبي له وجعلت الاقتصاد العالمي يتخبط في الفوضى النقدية التي رمت بظلالها على المعاملات التجارية الدولية في ظل ظهور سياسات العودة إلى الحماية التجارية (سياسات الانغلاق) وكذا انتهاج سياسات التأثير على قيم العملات الدولية لتحقيق التنافسية السعرية لتسويق المنتجات على المستوى العالمي.

¹ European Central Bank, *The international role of the euro*, Interim report, juin 2016, p 4.

الشكل رقم (06-2): انعكاسات الأزمة المالية العالمية ل 2008 على الدولار والعملات المنافسة



Source : European Central Bank, The international role of the euro, Interim report, juin 2016, p 4.

مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد العالمي شهد منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 اضطرابات عميقة مست مختلف جوانب النظام النقدي الدولي، وأثرت بشكل مباشر على مكانة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الرئيسية في التسويات الدولية والاحتياطيات الرسمية. وفي المقابل، برزت محاولات من بعض العملات المنافسة مثل اليورو واليوان الصيني لاكتساب نفوذ أكبر في الأسواق العالمية.

المبحث الرابع: إصلاحات النظام النقدي الدولي

يعتبر الهدف الرئيسي من إصلاح النظام النقدي الدولي هو تحقيق قواعد العدل والمساواة في العلاقات الدولية وتضييق الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية حيث يعمل بذلك على تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في تعزيز فرص التنمية المستدامة وتحقيق مبدأ تحويل العملات بالحفاظ على أسعار صرفها مستقرة بين مختلف دول العالم. وعليه تم تناول أهداف إصلاح النظام النقدي الدولي في المطلب الأول وفي المطلب الثاني الإصلاحات أو التعديلات التي مسته في الفترة ما قبل نشوب الأزمة العالمية الاقتصادية لسنة 2008 ثم في المطلب الثالث والرابع على التوالي: اقتراحات بناء نظام نقدي دولي جديد بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 وتعزيز دور صندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: أهداف إصلاح النظام النقدي الدولي

منذ التخلي عن نظام قاعدة الذهب إبان الحرب العالمية الأولى، لم يعرف النظام النقدي الدولي ذلك الاستقرار الذي عاشه في ظل تلك القاعدة حيث توالى الأزمات والصدمات النقدية العالمية بسبب العجز عن إيجاد البديل الأمثل الذي يسمح بتحقيق الاستقرار النقدي الدولي ودعم عمليات التنمية وكذا المساهمة في نمو التجارة الدولية. وتبرز أهم أهداف الإصلاحات التي مست النظام النقدي الدولي فيما يلي:

1- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي:

تتجلى كفاءة النظام النقدي الدولي في قدرته على تحقيق عامل الاستقرار للمدفوعات النقدية الدولية من خلال النقاط التالية:

- استقرار الأسعار: يقصد بتحقيق الاستقرار في الأسعار بصفة أساسية قدرة النظام على كبح والتحكم في مستويات التضخم أو الانكماش الاقتصادي، فإذا تمكن النظام وفقاً لما يرسمه من قواعد متفق عليها، من حصر مفعول هذه القوى وفي أقصر فترة زمنية ممكنة عن طريق إجراء التصحيحات اللازمة فإنه يساهم بذلك في تخفيف حدة التقلبات النقدية¹.

- قابلية تبديل العملات ببعضها: تستخدم عملية تبادل العملات الأجنبية (تجارة العملات) في تسوية المعاملات التي تعبر الحدود الدولية حيث تعد قابلية تحويل النقود في إطار مستقر من أسعار الصرف أحد الشروط الأساسية لنمو وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية، ويقتضي ذلك من السلطات النقدية تحديد أسعار الصرف عند مستوى يسمح باستقرار أنظمة الدفع الدولية دون المساس أو الإخلال بمصالح جهة معينة على حساب جهة أخرى.

- استقرار أسعار الصرف: قد لا يعني تقلب سعر الصرف أمراً سيئاً بل قد يكون ذلك عبارة عن إجراءات تصحيحية مستهدفة وسياسات اقتصادية دولية، والمقصود هنا بالاستقرار هو منع التقلبات الحادة والظرفية التي قد تأتي لنتيجة المضاربة أو إختلالات مؤقتة ولا يقصد بالاستقرار جمود أسعار الصرف أو توقفها لأن ذلك لا يعكس الواقع الحقيقي للاقتصاديات العالمية، حيث قد تكون حركة سعر عملة ما بسبب تحسن أرصدها النقدية أو تدهورها.

يمكن القول أنه يجب أن يكون هناك تأطير لأنظمة أسعار الصرف للعملات الأجنبية فلا يتم تثبيتها وبالتالي لا تعكس الحقيقة الاقتصادية للمتعاملين ولا يتم تركها معومة عبثاً فيحاول المضاربون توجيهها في الطريق الذي يخدم مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة (الأجدر هو نظام صرف معوم مدار يبتعد عن التخفيض التنافسي).

2- دعم عملية التنمية:

¹ الحجامي أحمد، النظام النقدي الدولي في ظل مشروع كينز-وايت 1943-1944، مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 1، الرفاعي، العراق، 2024، ص 268.

وذلك من خلال تحقيق الأهداف السبعة للتنمية العالمية:

- إنقاص نسبة من يعيشون فقرا مدقعا بمعدل النصف.
- إلحاق جميع الأطفال بالابتدائي¹.
- التقدم نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.
- تخفيض معدل الوفيات بالنسبة للأطفال الرضع.
- توصيل خدمات الصحة بالنسبة لمن يحتاجها.
- تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية قادرة على الاستمرارية.
- إنقاص معدل الوفيات عند الولادة.

كان الهدف من إنشاء وتحديد معالم النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو تحقيق التنمية وتدوير عجلتها بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة حتى تتمكن من تنظيم قواعدها والمساهمة في عمليات النمو في شتى المجالات الدولية². حيث تدعم التنمية من خلال النظام النقدي الدولي بالاعتماد على المؤسسات الدولية التي أنشأت في إطاره (البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي) والتي تركز على عنصرين هامين في عملية التنمية:

- توفير حد أدنى من التعاون الدولي: حيث تساهم الدول المتطورة في تمويل مشاريع التنمية في الدول الهشة والضعيفة اقتصاديا، فهنا تكون قد ساهمت في تقدم وازدهار تلك الشعوب التي قد تصبح مستهلكا لمنتجاتها وبالتالي توسع حصصها التسويقية وتزيد في إنتاجها بما يسمح لها بتعظيم أرباحها³.
- توفير السيولة الدولية: تعتبر ندرة السيولة الدولية أحد أهم أسباب إنهيار النظام النقدي بالذهب، وذلك لعدم إمكانية زيادة حجم الذهب وفقا للزيادة في المعاملات الاقتصادية والتجارية العالمية، فلا بد من العمل على إيجاد آليات تتيح السيولة للمدفوعات الدولية بما يضمن استقرار النظام النقدي وعدم حدوث أزمات.

3- المساهمة في تنمية التجارة الدولية:

حيث سعى النظام النقدي الدولي مع تطوره إلى تحقيق هذا الهدف الأساسي سواء في ظل قاعدة الذهب أو في ظل نظام بريتن وودز أو في ظل أنظمة التعويم. فكفاءة النظام النقدي الدولي تتجلى في مدى مساهمته

¹ برايان هاموند وآخرون، التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، مجلة التمويل والتنمية تحت عنوان كيف يمكننا مساعدة الفقراء، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000، صندوق النقد الدولي، ص 15.

² قط سليم وبولويز عبد الوافي، النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية ومستقبل الدولار الأمريكي، جامعة الجزائر 03، المجلد 36، العدد 1، 2022، ص 555.

³ خور هوي إي وكى ريوبيزونج، آسيا: منظور عن أزمة الرهونات دون الممتازة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008، صندوق النقد الدولي، ص 28.

في نمو التجارة والاستثمارات ما بين الدول أي في زيادة حركة انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بينها، وبذلك يؤدي وظيفة هامة ولازمة لنمو الرأسمالية واستمرارها وهي اتساع حجم السوق¹.

المطلب الثاني: إصلاحات النظام النقدي الدولي قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008

يعتبر نظام بريتن وودز الذي اعتمد عليه النظام النقدي الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من بين الإصلاحات التي انتهجتها الدول المتطورة لتحقيق الاستقرار النقدي العالمي وإعادة تعميم وإنشاء الدول التي تضررت جراء الخراب الذي مسها خلال الصراع العالمي، لكن وكما أشرنا سابقا فإن هذا النظام لم يلبث أن عجز عن مواكبة التطورات وإيجاد الحلول للنزاعات الدولية التي ارتفع عددها بسبب التنمية وزيادة تشابك العلاقات الدولية، الأمر الذي تطلب التخلي عنه والتوجه نحو إصلاحات جديدة. في خضم التحديات التي واجهت النظام الاقتصادي العالمي، خاصة بعد انهيار نظام بريتن وودز، عقدت اتفاقيتان رئيسيتان بحثا عن آليات جديدة لضبط الاستقرار النقدي الدولي:

1- إتفاقية السميثونيان²:

بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971 التخلي عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، سادت حالة من الفوضى النقدية أدت إلى لجوء العديد من الدول إلى نظام "التعويم غير النظيف". حيث بدأت سلطاتها النقدية بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبية بيعا وشراء للتأثير على قيمة عملاتها بهدف تحقيق مكاسب تجارية واقتصادية، مما أخل بالقواعد النظرية النقدية الدولية. ولتفادي تحول هذا الاختلال إلى أزمة عالمية كبرى، اجتمعت مجموعة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (بما فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان) في روما (نوفمبر 1971)، ثم في معهد سميثونيان بواشنطن (18 ديسمبر 1971). وكانت أهم البنود المتفق عليها:

- تعديل أسعار الصرف: تم رفع قيمة العملات الأوروبية والين الياباني في مواجهة الدولار الأمريكي (مثل رفع قيمة المارك الألماني ب 17% والين الياباني بنسبة 14%)
- تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب: تم تخفيض القيمة الرسمية للدولار مقابل الذهب من 35 دولار للأوقية إلى 38 دولار للأوقية أي تخفيض بنسبة 9%.
- الهوامش الموسعة: تم توسيع حدود تقلبات العملات لتصبح 2,25% بدلا من 1%.

رغم أن هذه التعديلات أدت إلى ارتفاع احتياطات البنوك المركزية من الدولار (من 34 مليار دولار في بداية 1971 إلى 81 مليار دولار في نهاية 1972)، إلا أن الاتفاقية سرعان ما انهارت بحلول عام 1973 بسبب:

¹ زكي رمزي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع الإشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص 75.

² علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص ص 134 135.

- أزمة الجنيه الإسترليني: اضطرت الحكومة البريطانية إلى تعويم عملتها في 23 يونيو 1972، لتكون أول من ينقض اتفاقية الهوامش الموسعة.
- عدم فعالية التخفيض: فشل التخفيض ب 9% في تضيق الفجوة بين السعر الرسمي للذهب والسعر الحر له في الأسواق¹.
- استمرار العجز الأمريكي: أظهرت الولايات المتحدة عجزا تجاريا كبيرا بلغ حوالي 9,6 مليار دولار في عام 1972، مما دل على استمرار نزيف رؤوس الأموال خارج البلاد.
- فشل جذب رؤوس الأموال: بقاء أسعار الفائدة الأمريكية أدنى من نظيرتها في الأسواق النقدية الدولية، مما منع الاتفاقية من عكس اتجاه هروب رؤوس الأموال.
- أسفرت هذه الإخفاقات عن إعلان الولايات المتحدة تخفيضا ثانيا لقيمة الدولار بنسبة 10% في 12 فبراير 1973، وهو ما مثل الإعلان الرسمي عن سقوط نظام أسعار الصرف المركزية (نظام سميثونيان) واضطرار العديد من الدول لانتهاج نظام التعويم المدار.
- 2- نظام التعويم المدار (اتفاقية جمايكا):
- بعد سقوط نظام سميثونيان، وافقت الدول الصناعية الكبرى في عام 1973 على تعويم أسعار الصرف وتركها تتحدد بحرية وفقا لآليات العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. في عام 1976، اجتمعت الدول الكبرى مجددا في جامايكا للبحث عن إطار تنظيمي جديد للمدفوعات الدولية، وتمخض عن هذا الاجتماع اتفاقية جمايكا (**Jamaica Agreement**) التي اعترفت رسميا بنظام التعويم المدار (**The Managed Floating System**)، وتلخصت خصائصه في:
- التدخل المصرفي المسموح به: السماح للبنوك المركزية بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبية، عبر ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف"، لشراء وبيع العملات الأجنبية مقابل عملاتها المحلية. ويهدف هذا التدخل إلى الحفاظ على أسعار صرف عند مستويات تراها السلطات مناسبة لسياستها الاقتصادية، مما يضمن استقرار أسواق الصرف العالمية والنظام النقدي الدولي بشكل عام.
- حرية اختيار نظام الصرف: منحت السلطات النقدية حرية اختيار مستوى محدد لأسعار الصرف دون الالتزام بأسعار رسمية أو مركزية سابقة، شريطة ألا يؤثر هذا الاختيار سلبا على التجارة الدولية².

¹ هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، عمان، 2009، ص 63.

² بسام حجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 311.

وقعت الاتفاقية في أبريل 1978، حيث قام صندوق النقد الدولي ببيع جزء من رصيده من الذهب (السدس) في السوق الحرة بين عامي 1976 و1980، بهدف التخلي عن الذهب كأصل سيولة دولية، واستخدام الإيرادات في مساعدة الدول الفقيرة. وبحلول عام 1996، كان ثلثاً أعضاء صندوق النقد الدولي قد تبينوا نظام أسعار الصرف المرنة، بينما فضلت الدول المتبقية ربط عملاتها بالدولار، أو الفرنك، أو حقوق السحب الخاصة، أو سلة من العملات.

3- مقترح إقامة نظام بريتن وودز جديد:

عقب أزمة النفط 1973 ثم أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، وتوالي الأزمات المالية والنقدية الواحدة تلو الأخرى، تعالت النداءات الدولية في العديد من البرلمانات لتبني مقترح "ليندون لاروش" العالم الاقتصادي والسياسي الأمريكي الذي لطالما اعتبر أن النظام الأمريكي الاقتصادي الذي بنيت على أساسه قوة الولايات المتحدة الأمريكية هو نظام للاقتصاد السياسي، وليس نظام التجارة الحرة "البريطاني آدم سميث"، حيث كانت نظريته تتمثل في أن الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد حمائي يفرض سيطرته السياسية والعسكرية على الدول الأقل تطوراً من أجل تحرير تجارتها الدولية وإيقاف سياسات الدعم لسلعها المحلية وتمكنه من نهب خيراتها من خلال المؤسسات المالية التي قام بإنشائها والتي حسب رأيه لم يكن لها دور سوى في تسهيل الإتمادات إلى من يحتاجها لتطوير الزراعة والصناعة والتجارة لا غير. واعتبر لاروش أن التخلي عن قاعدة تبديل الدولار إلى ذهب بانهياف قاعدة بريتن وودز هو أكبر دليل على أن الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد مفلس ومنهار، كما تنبأ بظهور قوى جديدة اقتصادية ستقوم بمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في دور الريادة عند اكتشافها حقيقة اقتصادها الذي يعتمد على خلق حروب إقليمية وأهلية للتدخل في شؤون تلك البلدان والعمل مباشرة على امتصاص خيراتها¹.

قام البرلمان الإيطالي بالمصادقة على اقتراح يدعو إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي على مستوى قادة الدول والحكومات لصياغة نظام نقدي دولي جديد عادل، حيث دعا إلى ذلك الاقتراح البرلماني ماريو ليتيري ممثل حركة لاروش². وكان من أهم الأهداف التي سعى لها الداعون إلى النظام الجديد لبريترن وودز³:

- إعادة أسعار الصرف الثابتة للعملات.
- الاتفاق على منع المضاربات في الأدوات المالية والعقود الآجلة "المشتقات المالية".
- إلغاء جميع الديون الدولية أو إعادة جدولتها وتنظيمها.

¹ غريغوري كلارك، الاقتصاد العالمي نشأته وتطوره ومستقبله، دار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص 102.

² أنس البكري، الأسواق المالية الدولية، دار البداية، بيروت، 2009، ص 58.

³ إبراهيم السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير، عمان، 2010، ص 99.

- إصدار مشاريع جديدة لخلق فرص العمل من خلال الاستثمار في المشاريع الإستراتيجية الضرورية لتحقيق التنمية والتقدم.
- بناء جسر قاري أورو-آسيوي باعتباره حجر أساس إعادة بناء الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: اقتراحات بناء نظام نقدي دولي جديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008

انعقد منتدى دافوس في الثالث عشر من فيفري لسنة 2009 في عز الأزمة العالمية الاقتصادية التي كانت لا تبقي على أي قطاع إلا وتسببت في انهياره، حيث كان من أهم المشاركين فيه هم رؤساء ووزراء الصين وروسيا وألمانيا وبريطانيا الذين كلفوا رئيس المنتدى "كلاوس شواب" بإعداد مبادرة لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي جراء ما كشفت عنه الأزمة من عدم صلاحيته لتسيير الشؤون الاقتصادية العالمية وعجز مؤسساته عن التنبؤ بحدوث الأزمة وضعف أدواتها عن التعامل مع الأوضاع الصعبة الناجمة عن الانهيار في شتى القطاعات الاقتصادية العالمية¹.

نظرا للخسارة في رأس المال العالمي مع نهاية فيفري 2009 والتي قدرها صندوق النقد الدولي بـ 52 ألف مليار دولار²، وعلى خلفية ما تم طرحه خلال هذا المنتدى فقد نادى الرؤساء والوزراء إلى ضرورة وضع أنظمة رقابية ومعايير جديدة في ظل الشفافية، كما لمحو أيضا إلى إمكانية العودة إلى الحمائية التجارية مع الابتعاد عن الأنانية وضرورة التخلي التدريجي عن الدولار كعملة دولية وحيدة وأساسية في المبادلات الدولية.

تتجه المقترحات الحديثة لتأسيس قاعدة جديدة للنظام النقدي الدولي نحو تجنب الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي، وتبنى مبدأ تعدد العملات (**Currency Multipolarity**) مع الأخذ بعين الاعتبار القوة النسبية للإقتصادات التي تصدر تلك العملات، ويظهر هذا الاتجاه عمليا في سلوك بعض الأسواق الناشئة حيث تخلت العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية عن استخدام الدولار كوسيلة رئيسية لتسوية وتمويل تجارتها الخارجية ومن الأمثلة البارزة على ذلك: البرازيل التي لجأت إلى استخدام اليوان الصيني كوسيلة دفع في معاملاتها التجارية مع الصين، الكويت التي قامت بتنويع هيكل احتياطياتها النقدية، متجهة نحو تعدد العملات بدلا من الاكتفاء بالدولار. يشير هذا التنوع المتزايد إلى تحول تدريجي في المشهد المالي العالمي بعيدا عن هيمنة عملة واحدة³.

واتجهت بعض الآراء من أجل الخروج من الأزمة وإصلاح النظام النقدي الدولي المنهار إلى ضرورة العودة إلى اعتماد نظرية قاعدة الذهب مع إنشاء بنك مركزي عالمي يكفل التأطير والسير الحسن لهذا

¹ عيسى الدراجي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، جامعة قسنطينة 2، ص 247.

³ فؤاد حمدي بسيسو، مداخلة بعنوان الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤتمر إصلاح النظام النقدي المالي والدولي، 19-20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ص 15.

المنهج حيث يكون للذهب دور رئيسي يتمثل في توفير الوقاية ضد التضخم وضد الزيادة في التوسع النقدي، لكن لا يظهر هذا الاعتماد على الذهب مرة أخرى واقعياً، فرغم أنه قد تمكن من تحقيق الاستقرار النقدي العالمي لمدة تفوق 30 سنة إلا أن معالم الاقتصاد العالمي والقومي قد تغيرت وازداد حجمها بأضعاف المرات، والاعتماد على سلعة الذهب للتبادل من المستحيل نظراً للكمية الضئيلة المتوفرة من تلك السلعة عالمياً مقارنة بحجم المبادلات والتجارة الدولية الحالية.

على خلفية ما تقدم عرضه من معالم النظام النقدي الدولي والمشاكل التي تمخضت في إطاره، فقد ظهرت ثلاث رؤى أو استشرافات رئيسية من أجل إصلاح النظام النقدي الدولي مستقبلاً فيما يخص التعددية النقدية:

1- المقترح الروسي: هدف الاقتراح إلى إعادة الاعتبار لاستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة

التي يصدرها صندوق النقد الدولي لكي تحل محل الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية¹. إلا أن هذا المقترح واجه العديد من العقبات والتي نذكر منها:

- عدم إمكانية الصندوق من إصدار كمية كافية من وحدات السحب الخاصة مقارنة بحجم السيولة التي يحتاجها الاقتصاد العالمي.
- وحدة حقوق السحب الخاصة عملة من دون اقتصاد حيث تستمد قوتها من الجهاز الذي يقوم بإصدارها والمدافعة عنها.
- أنشأت وحدات حقوق السحب الخاصة لتقتصر فقط في الاستخدام على البنوك المركزية، أي لا يوجد لها أثر ملموس في أرض الواقع عكس الدولار.
- محدودية استخدامها لا تصلح لاستعمالها كعملة يتدخل بها البنك المركزي في السوق الأجنبي للدفاع عن عملته المحلية.
- استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة سيتطلب إعادة هيكلة وتصحيحات جذرية في مؤسسات النقد الدولية والتي تتطلب تضافر الجهود الدولية من أجل ذلك إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بهذا تغيير وستعيق كل مجهود مبذول في ذلك الإطار.

2- المقترح الأوروبي:

رأت مجموعة الدول الأوروبية أن ضعف وقصور النظام النقدي الدولي في مجابهة المعضلات النقدية الدولية هو نتيجة لانفلات الرقابة على جشع وول ستريت، و تدخلنا هنا سيؤدي إلى طرح التساؤل التالي: لماذا انفجرت أكبر الأزمات الاقتصادية العالمية خلال الـ 100 سنة الماضية في بورصة وول ستريت أولاً؟ كأزمة الكساد العالمي وأزمة الاثنين الأسود (19 أكتوبر 1987) وأزمة الرهن العقاري ومن ثم الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، هل هذا دليل على انفلات الرقابة على تلك السوق المالية العميقة

¹ بسام حجار، نظام النقد الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 137.

أو هو عدم الشفافية التي تمتاز بها مختلف المعاملات المالية داخلها؟، لذا نجد الاتحاد الأوروبي قد ركز على هذه النقطة ودعا إلى إيجاد أنظمة رقابة جد متطورة تضمن عدم الإنزلاق والإنفلات مرة أخرى.

3- المقترح الصيني:

دعت الصين إلى استبدال الدولار الأمريكي كوحدة مركزية في النظام النقدي الدولي بمجموعة من العملات القوية القادرة على ضمان استقرار ونظام أكبر للألية النقدية الدولية خاصة أثناء حدوث الأزمات (التخلي عن المركزية)، حيث رأت أن التركيز على عملة واحدة سوف يهتز له الاستقرار النقدي العالمي عند أدنى تقلب يمس تلك العملة كما رأت أن تعدد العملات سوف يؤدي إلى عدم رهن الاقتصاد العالمي وتوجهاته بسياسات دولة بصورة فردية، لكن كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية شرسا حيث دعت حكومة أوباما سابقا الصين إلى إعادة تقويم عملتها بقيمتها الحقيقية الأمر الذي جر الدول إلى دخول في حرب جديدة تتمثل في التأثير على القيمة الحقيقية للعملة التي يعكسها المركز الاقتصادي لبلد ما من أجل تحقيق أهداف تجارية على حساب باقي دول العالم.

المطلب الرابع: تعزيز دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي

يعتبر نظام الإنذار المبكر أحد إبتكارات صندوق النقد الدولي التي حاول من خلالها التنبؤ بوقوع أزمات مالية أو نقدية قبل نشوبها، الأمر الذي يسمح باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتصحيح أوجه الضعف على نحو مقنع وبقدر كاف لتجاوز خطر الأزمة والتقليل من آثارها إلى أدنى حد، فعلى سبيل المثال وإثر أزمة التسعينات في الأسواق الناشئة الآسيوية فقد ركزت نماذج الإنذار المبكر على التوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال وبالتالي فإن الإنذار المبكر منها ساعد الصندوق على التخطيط للتوسع في الطلب على موارده للإقراض.

إن عجز الصندوق الدولي للنقد عن التنبؤ بوقوع الأزمة العالمية الاقتصادية لسنة 2008 وكذا عدم قدرته على إتخاذ تدابير وقائية وحلول ظرفية للتقليل من حدة الأزمة في الوقت المناسب، زرع الثقة الدولية في قدرة مواصلته في قيادة السياسة النقدية الدولية، حيث دعت العديد من الدول إلى إنشاء بنك مركزي يكفل تسيير النظام النقدي ما بعد الأزمة كما نادى جهات أخرى بضرورة إعادة النظر في سياسات الصندوق وإعادة تعزيز أنظمتها الرقابية (الرقابة الثنائية أي تقديم المشورات للدول الأعضاء والرقابة المتعددة الأطراف أي الإشراف على الاقتصاد العالمي) وإصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه.

ففي عام 2010، أجرى الصندوق مراجعة على صلاحياته الرقابية التي ترتب عليها دمج أبعاد رقابة الصندوق الثنائية وكذا المتعددة الأطراف تحت عنوان الرقابة الموحدة مما ساهم في معالجة بعض مواطن الضعف التي حددتها أزمة 2008¹، أضف إلى ذلك فقد أدخلت تحسينات في مجالات أساسية تمثلت في:

¹ صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق، صحيفة وقائع، 30 مارس 2013، ص 2.

- الروابط المتبادلة.
- تقييم المخاطر.
- الاستقرار الخارجي.
- الاستقرار المالي.
- الفعالية والإطار القانوني.

وفي 24 مارس من سنة 2009 قام صندوق النقد الدولي بوضع خطة لإصلاح نظام الإقراض متمثلة في:¹

- 1- تحديث الشرطية: يهدف تحديث مبدأ المشروطة إلى خلق مرونة بين الشروط المرتبطة بعمليات الإقراض التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي) ودرجة القوة والجودة التي تتميز بها السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء المستفيدة. يتضمن هذا التحديث تغييرا في آليات الرقابة والمتابعة، حيث يتم الآن مراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية ضمن البرامج المدعومة بموارد الصندوق في إطار مراجعة البرامج الشاملة، بدلا من الاعتماد بشكل رئيسي على معايير الأداء الهيكلية المنفصلة والصلبة. ويهدف هذا التحول إلى جعل عملية المتابعة أكثر شمولا وتكاملا مع الإطار الكلي للسياسات الوطنية.
- 2- استحداث خطة الائتمان المرنة: قرص حديث مزدوج الاستخدام تستفيد منه الدول التي تمكنت من تنفيذ السياسات الاقتصادية المفروضة عليها، يكون قابل للتجديد ويستعمل في حالات حاجة ميزان المدفوعات دون الالتزام بشروط أو قيود اقتصادية على أن يتم تسديده في أجل لا يتعدى الخمس سنوات.
- 3- دعم اتفاق الاستعداد الائتماني: للدول التي لا تتوفر فيها شروط الاقتراض ولا تكون مؤهلة للاستفادة من خط الائتمان المرنة وتحتاج إلى تأمين وضعها.
- 4- تعزيز كفاية الموارد: مضاعفة حدود الاقتراض: حيث يرمي إلى رفع سقف الموارد التمويلية المتاحة للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.
- 5- تبسيط هيكل التمويل وأجال الاستحقاق.
- 6- ترشيد وتبسيط أدوات الإقراض.
- 7- إصلاح التسهيلات التمويلات للدول المنخفضة الدخل: بمنح أسعار فائدة صفرية، تصميم أدوات مالية جديدة تكون أكثر ملاءمة ومرونة لتلبية متطلبات التعاطي مع تحديات الأزمة العالمية لسنة 2008²، منها:

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، مارس 2009، ص 3-4.

² صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يعلن زيادة غير مسبوق في الدعم المالي للبلدان منخفضة الدخل، بيان صحفي رقم 09/268، جولية 2009، ص 1.

- التسهيل الائتماني السريع.
- تسهيل الاستعداد الائتماني.
- التسهيل الائتماني الممدد.

في سياق تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية بعد الأزمة المالية العالمية، أعلن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 1 يوليو 2009 عن اعتماد إطار تنظيمي لإصدار السندات. يهدف هذا القرار الاستراتيجي إلى تأمين الموارد المالية ودعم الدول الأعضاء لتمكينها من التصدي للأزمات المالية ودعم مشاريعها الاستثمارية¹. أجرى الصندوق إصلاحات جوهرية شملت نظام الحصص والأصوات وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة ليصبح للاقتصاديات الناشئة دور محوري في الاقتصاد العالمي.

لعب البنك الدولي للإنشاء والتعمير دور المكمل للصندوق في مواجهة الأزمة العالمية لسنة 2008 التي اشتد تأثيرها على البلدان النامية بسبب الركود الاقتصادي ونقص التمويل الدولي حيث قام بإصلاحات هدفها الأساسي تعزيز سرعة الاستجابة لعملائه على أساس من المساواة وتخفيض التكاليف المصاحبة لما يقدمه من قروض وذلك من خلال إعادة مواعمه للأصوات في البنك الدولي استناداً إلى منهج يتوافق مع مهمته الإنمائية التي هدفت إلى التحول نحو التوزيع المتكافئ للقوة التصويتية فيما بين البلدان المتقدمة والنامية دون إضعاف حصص وأنصبة تلك الأخيرة.

¹ صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يعتمد إطاراً لإصدار السندات للقطاع الرسمي، بيان صحفي 09/248، جويلية، 2009، ص 2.

خلاصة الفصل:

يعد النظام النقدي الدولي بمثابة أحد أعمدة للاقتصاد العالمي، إذ يساهم في تسيير وتسهيل عملياته من خلال إيجاد آليات فعالة لتسوية المدفوعات الدولية. كما يمثل ركيزة أساسية لضمان الاستقرار النقدي الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بأنظمة الصرف والتنمية الاقتصادية. وقد عرف هذا النظام تطورا ملحوظا عبر مراحل متعددة، استجابة للإصلاحات والتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وكذا دعما لمسارات التنمية الاقتصادية للدول. بدأ ذلك مع قاعدة الذهب، ثم اتفاقية بريتن وودز، وصولا إلى نظام التعويم المدار. ويعزى هذا التطور إلى التحولات المتسارعة في الاتجاهات الاقتصادية الدولية، ما استلزم تكييف النظام النقدي وفقا للمستجدات العالمية، من خلال إيجاد مؤسسات دولية نقدية ومالية تمثل الدور الأبرز لها في تمويل التنمية الدولية وإدارة أسعار الصرف في سوق العملات. غير أن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة أثرت على استقرار النظام النقدي الدولي، إذ أدت أزمة الكساد العظيم عام 1929 إلى تخلي الدول نهائيا عن قاعدة الذهب التي ضمنت استقرارا دام أكثر من ثلاثين سنة. وتوالت الأزمات التي فرضت مراجعة مستمرة لقواعد النظام النقدي الدولي، إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي كشفت عن محدودية واقعية النظام القائم، بسبب اعتماده المفرط على عملة مركزية واحدة وضعف فعالية المؤسسات النقدية الدولية في التنبؤ بالأزمات والتعامل مع آثارها.

لذلك برزت الحاجة إلى إعادة بناء نظام نقدي دولي جديد، أكثر عدالة وشفافية واستقرارا، من خلال إصلاح هيكل المؤسسات المالية الدولية وإشراك الدول الأقل تطورا في صنع القرارات الاقتصادية العالمية، بما يضمن تمثيلا أوسع وتوازنا أفضل في إدارة الاقتصاد الدولي.

يمكن القول أن تدخلات صندوق النقد الدولي تحمل ثنائية، فهي تقلل المخاطر المالية على المدى الطويل لكنها قد تخلق محفزات لسلوكيات مخاطرة أو آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المدى القصير نذكر منها الأثر الخلفي (**Moral Hazard**) الذي يعتبر مصدره توقع الدول للدعم المالي مما يشجع على السياسات المتهورة وتراكم الديون، كما قد ينشأ أثرا معاكسا من تطبيق برامج صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى تصحيح الخلل الاقتصادي فتؤدي إلى بطالة، فقر وضغوطات اجتماعية وسياسية خطيرة، لذا وجب بالضرورة إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتفادي تلك المخاطر.

الفصل الثالث: حرب العملات الدولية

تمهيد:

مع التوسع المتسارع في النشاط الاقتصادي العالمي وتعاضم حجم المبادلات التجارية بين الدول، أصبحت أسعار الصرف أحد المحاور المركزية في تفسير ديناميكيات التجارة الدولية. فاختلاف العملات بين الشركاء التجاريين يستلزم الاحتكام إلى عملة وسيطة أو معتمدة في التسعير، سواء كانت عملة محلية لأحد الطرفين أو عملة لدولة ذات وزن اقتصادي معتبر، وهو ما يعكس جوهر عمليات الصرف الأجنبي. تكتسب أسعار الصرف أهميتها من تأثيرها المباشر على القدرة التنافسية للقطاعات التصديرية وعلى تكلفة الواردات، وبالتالي على ميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي الكلي. فمنذ الانتقال إلى نظام الصرف العائم عام 1973، أصبحت العملات أكثر عرضة للتقلبات بفعل تغيرات الأسواق المالية والمخاطر المرتبطة بالتعاملات الدولية، ما أفرز درجة عالية من الحساسية في استجابة الصادرات والواردات لهذه التقلبات. فعلى مستوى القطاعات التصديرية، يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية عادة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، شريطة توفر مرونة عرض مناسبة، ومدى استجابة الطلب العالمي لتغير الأسعار. وفي المقابل، تتأثر الواردات سلباً بارتفاع تكلفتها بالعملة المحلية، الأمر الذي قد يدفع المؤسسات إلى ترشيد استيراد المدخلات أو البحث عن بدائل محلية، وهو ما ينعكس على هيكل الإنتاج الوطني.

وأثناء الأزمات الاقتصادية، قد تلجأ الدول إلى سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتحفيز قطاعها التصديري أو لتقليص العجز التجاري، غير أن فعالية هذه السياسة تعتمد على مرونة الطلب على الصادرات والواردات، وعلى قدرة الاقتصاد على تعديل بنيته الإنتاجية في الأجلين القصير والمتوسط. وقد أدى لجوء العديد من الدول إلى هذا الإجراء لتحقيق ميزة تنافسية على حساب شركائها التجاريين إلى بروز ظاهرة تعرف بـ "حرب العملات"، بحيث تسعى كل دولة إلى تحسين موقعها التجاري عبر خفض سعر عملتها، ما قد ينعكس بآثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المحاور التالية:

- المبحث الأول: أسعار وأنظمة صرف العملات، دورها في المعاملات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على النظام النقدي الدولي.
- المبحث الثاني: تقلبات أسعار العملات وآثارها الاقتصادية.
- المبحث الثالث: حرب العملات ومحدداتها.
- المبحث الرابع: انعكاسات حرب العملات على قيمة العملات وميزان القوة الاقتصادية.

المبحث الأول: أسعار وأنظمة صرف العملات، دورها في المعاملات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على النظام النقدي الدولي.

تبرز الدراسة أهمية أسعار الصرف وتأثيرها البالغ على الاقتصاد العالمي، حيث تتحكم في حجم التجارة الخارجية وتحدد مستويات التصدير والاستيراد، كما تؤثر في السياسات الاقتصادية والنظام النقدي الدولي. ولتوضيح هذه العلاقة، تناول المبحث أربعة محاور رئيسية: ماهية أسعار الصرف، أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، سوق الصرف الأجنبية وتقلباته وأثرها على النظام النقدي الدولي، وأخيراً قواعد اختيار وإدارة أسعار الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية.

المطلب الأول: سعر الصرف أهميته وخصائصه

يحظى سعر الصرف باهتمام بالغ من قبل المستثمرين والاقتصاديين والمتعاملين الدوليين، نظراً لدوره المحوري في تحديد قيمة المعاملات التجارية الدولية والتأثير المباشر على حركة الصادرات والواردات حيث يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وفي الوقت نفسه يؤثر على سياسات الدول النقدية والمالية، مثل ضبط التضخم، التحكم في الميزان التجاري، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات. وبناء على هذه الأهمية، ظهرت عدة تعاريف اقتصادية لسعر الصرف، تعكس طبيعته كآلية لقياس قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ودوره في توجيه الاستثمارات الدولية وتنظيم التدفقات المالية عبر الحدود. فهم هذه التعريفات يساعد على استيعاب كيفية تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي والنمو العالمي، وكيفية اتخاذ الدول لقراراتها في إدارة النقد والسياسات الاقتصادية.

1- ماهية سعر الصرف:

سعر الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Rate) هو العامل الاقتصادي الذي ينشأ عند التعامل بين المناطق النقدية أو الدول المختلفة. هو الآلية اللازمة لتحويل العملات الوطنية بين بعضها البعض، وهو ضروري لقيام التجارة الدولية¹. كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه:

- سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية².
- قيمة العملة الأجنبية بوحدات من العملة المحلية (Domestic Money Price للنقد الأجنبي)³.
- كمية العملة الوطنية المحلية الضرورية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية⁴.
- سعر تحدده قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبية، لا يختلف كثيراً عن أسعار السلع الأخرى.

¹ غالب عوض صالح وعبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة، مركز طارق للخدمات الجامعية، عمان، 2000، ص 58.

² Salvator D, *International Economics*, John wihy & sons, New York, 2001, p 49.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96.

⁴ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 142.

هناك طريقتان أساسيتان للنظر إلى سعر الصرف¹:

1. الطريقة المباشرة (Direct quote): تعتبر العملة الأجنبية هي السلعة، وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية (مثال: 1 دولار = 150 دينار).

2. الطريقة غير المباشرة (Indirect quote): تعتبر العملة المحلية هي السلعة، وتقاس وحدتها بالعملة الأجنبية (مثال: 1 دينار = 0,0067 دولار). تستخدم هذه الطريقة في الجزائر.

يعلن سعر الصرف يوميا ويعكس قيمة عملة البلد وحالة ميزان مدفوعاته، كما أنه يمثل:

- مرآة تعكس المركز التجاري للدولة مع العالم الخارجي.
- أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.
- يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية².
- مما سبق، يمكن القول أن تأثير التجارة على سعر الصرف تكون على النحو التالي:
- الواردات: تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية.
- الصادرات: تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وعرض العملات الأجنبية في السوق الوطني.

2- أشكال سعر الصرف: ينقسم سعر الصرف إلى ثلاثة أشكال رئيسية تتمثل في³:

• **سعر الصرف الإسمي (Nominal Exchange Rate):** هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر ويتم تحديده تبعاً لقوى الطلب والعرض في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويتغير يوميا. حيث يعتبر التحسن في قيمة العملة عند ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للأجنبية، أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للأجنبية. ويمكن التمييز بين سعر صرف رسمي معمول به للمبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي معمول به في الأسواق الموازية (مما يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة).

• **سعر الصرف الفعلي أو الفعال:** هو مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية ويساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية حيث يستخدم في حسابه مؤشرات مختلفة مثل مؤشر لاسبيرز، وتحدد أوزانه بناء على الهدف (مثل قياس الأثر على الصادرات أو الواردات أو ميزان المدفوعات).

¹ Hornby W. & others, **Business Economics**, Henry Ling Ltd, U.K, 2007, p 42.

² عيد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 103.

³ نفس المرجع السابق، ص 103-105.

- **سعر الصرف الحقيقي:** يمثل مقياسا للقيمة الحقيقية للعملة المحلية مقارنة بعملة أجنبية بعد تعديل سعر الصرف الاسمي وفروقات التضخم أو مستويات الأسعار بين البلدين.
صيغته:

$$RER = NER \times P^*/P$$

وتمثل:

NER: سعر الصرف الإسمي

P*: مستوى الأسعار في الخارج.

P: مستوى الأسعار في الداخل.

ويعبر سعر الصرف الحقيقي عن نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة¹.

فمثلا إذا كان سعر الصرف هو 1 دولار = 200 دينار جزائري، وارتفعت الأسعار في الجزائر بنسبة 20% بينما بقيت الأسعار مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن P* يبقى ثابت و P في الجزائر يرتفع مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي (علاقة عكسية)، فتصبح السلع الجزائرية أعلى نسبيا فتتخفف القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية.
نذكر نوعين من أسعار الصرف الحقيقية:

- **سعر الصرف الحقيقي الثنائي RER:** يقيس القدرة الشرائية لعملة بلد ما مقابل عملة أجنبية واحدة فقط، كما يستخدم في تحليل العلاقة التجارية بين البلدين حيث يوضح التنافسية بين هذين الأخيرين.

- **سعر الصرف الحقيقي الفعلي REER:** يعتبر متوسط مرجح لسعر الصرف الحقيقي مع مجموعة من الشركاء التجاريين، حيث يأخذ في الحسبان الأوزان النسبية للتجارة مع كل شريك، كما يعتبر مؤشرا شاملا على التنافسية الخارجية للاقتصاد ككل.
يمكن تحليل العلاقة بينهما في:

- REER = مجموع RER مع كل شريك x وزن التجارة لكل شريك.

- REER امتداد متعدد الأطراف ل RER الأحادي.

- التغير في REER يعكس تأثيرا مركبا لعدة شركاء وليس شريكا واحدا فقط.

¹ Xiang Ming Li, Trade Liberalization and Real Exchage Rate Movment, IMF Staff Papers, No 3, Volume 51, 2004, p 55.

جدول رقم (3-01): دلالة ارتفاع RER و REER

حالة المؤشر	التفسير	أثره على التنافسية
ارتفاع RER أو REER (Appreciation)	السلع المحلية تصبح أعلى نسبيًا	تراجع التنافسية
انخفاض RER أو REER (Depreciation)	السلع المحلية تصبح أرخص نسبيًا	تحسن التنافسية

المصدر: من إعداد الباحث

يمكن القول أن:

- ارتفاع التضخم في الداخل يضعف RER ، بينما ارتفاع الأسعار في الخارج يحسن التنافسية.
- NEER هو المكون الإسمي، بينما REER يدمج الأسعار وبالتالي يعطي صورة أدق للتنافسية الدولية.
- تغير RER/REER يكشف تأثيرات مباشرة على الصادرات، الواردات، ميزان المدفوعات، ونمو الاقتصاد.

جدول رقم (3-02): مقارنة بين RER، REER، NEER وتأثيراتها على التنافسية

العنصر	سعر الصرف الحقيقي الثنائي RER	سعر الصرف الحقيقي الفعلي REER	السعر الاسمي الفعلي NEER
التعريف	يقيس القيمة الحقيقية للعملة مقارنة بعملة دولة واحدة بعد تعديل فروق الأسعار	متوسط مرجح لسعر الصرف الحقيقي مع مجموعة من الشركاء التجاريين	متوسط مرجح لسعر الصرف الاسمي مقابل عملات الشركاء دون تعديل الأسعار
معادلة الحساب	$NER = RER \times (\text{أسعار الشريك} / \text{الأسعار المحلية})$	$REER = \sum (\text{لكل شريك} \times \text{وزنه التجاري})$	$NEER = \sum (\text{سعر الصرف الاسمي لكل شريك} \times \text{وزنه التجاري})$
مجال القياس	ثنائي بين دولتين	متعدد الأطراف (مجموعة شركاء)	متعدد الأطراف (سعر صرف اسمي فقط)
العوامل المؤثرة	التضخم الداخلي والخارجي، السعر الاسمي	التضخم في جميع الدول الشريكة، الأوزان التجارية	تغيرات السعر الاسمي فقط
الدلالة الاقتصادية	يقيس القدرة التنافسية الثنائية	يقيس القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد ككل	يشير لاتجاه قوة أو ضعف العملة اسميا
تأثير الارتفاع (Appreciation)	السلع المحلية تصبح أعلى مقابل السلع الأجنبية → تراجع التنافسية	انخفاض القدرة التنافسية الدولية	العملة المحلية ترتفع اسميا دون معرفة أثر الأسعار
تأثير الانخفاض (Depreciation)	السلع المحلية تصبح أرخص → تحسن التنافسية	زيادة تنافسية الاقتصاد	ضعف العملة اسميا (قد يحسن الصادرات أو يزيد تكلفة الواردات)
دور الأسعار (التضخم)	ارتفاع الأسعار المحلية يخفض RER	ارتفاع الأسعار المحلية يخفض REER	لا يتأثر بالتضخم - يعتمد فقط على السعر الاسمي
الاستخدام العملي	تحليل العلاقة التجارية مع بلد معين	تقييم القدرة التنافسية الشاملة للدولة	تتبع قوة العملة اسميا في السوق الدولية
مثال تطبيقي	ارتفاع الأسعار في الجزائر 10% مقابل استقرارها في أمريكا RER → ينخفض	ارتفاع الأسعار لدى كل الشركاء أكثر من الجزائر REER → يرتفع	مؤشر NEER يرتفع من 100 إلى 115 → العملة ارتفعت اسميا 15%

المصدر: من إعداد الباحث

3- وظائف سعر الصرف:

-**الوظيفة التوزيعية:** تشير الوظيفة التوزيعية لسعر الصرف إلى دوره المحوري في إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف دول العالم.

-**وظيفة قياسية:** يعد سعر الصرف أداة أساسية يعتمد عليها المنتجون المحليون لمقارنة الأسعار المحلية بمثلاتها في الأسواق العالمية، إذ يشكل حلقة وصل رئيسة تربط بين المستويات السعرية المحلية والأسعار السائدة دولياً.

-**وظيفة تطويرية:** يسهم سعر الصرف بشكل فعال في تطوير وتعزيز صادرات محددة نحو أسواق بعينها، كما قد يؤدي في المقابل إلى تراجع أو تعطيل بعض الفروع الصناعية المحلية نتيجة تفضيل الواردات الأقل سعراً مقارنة بالمنتجات المحلية. وبناء على ذلك، فإن اعتماد سياسة صرف ملائمة يمكن أن يساهم في تحفيز واردات معينة أو الحد منها، مما يجعل لسعر الصرف تأثيراً مباشراً في تحديد التركيب السعري والجغرافي للتجارة الخارجية للدولة¹.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

اتخذت دول العالم عبر الزمن عدة توجهات بشأن أسعار صرف عملاتها، بدءاً من قاعدة الذهب، ثم الانتقال إلى نظام الصرف المرن. ومن حين لآخر، تتبنى الدول سياسات جديدة لسعر صرف عملتها، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى حين تم التخلي عن قاعدة الذهب ونظام الصرف الثابت، ثم العودة إليه مرة أخرى عبر نظام الصرف الثابت القابل للتعديل ضمن اتفاقية بريتون وودز، التي أدخلت نظام النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب وبدأ العمل به منذ منتصف القرن العشرين. بعد ذلك، حدث الانتقال الواسع إلى نظام الصرف المرن منذ أوائل السبعينات، عندما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، فتوسعت حركة التعويم على حساب الصرف الثابت. ويترتب على كل تغيير في أنظمة الصرف إعادة هيكلة المؤسسات المالية لتناسب مع النظام الجديد. وعليه يشتمل النظام النقدي الدولي على نوعين رئيسيين من نظم الصرف: الثابت (Fixed) والمرن (Flexible)، مع وجود نظم متدرجة بينهما، يقترب بعضها من الصرف الثابت وبعضها من الصرف المرن.

1- محددات سعر الصرف الثابت: عم النظام الثابت للصرف لمدة طويلة من خلال قاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة كنظام الذهب الكامل Full Gold Standard ثم نظام السبائك الذهبية Gold Exchange Standard²، وعلى الرغم من التخلي عن قاعدة الذهب في أوائل سبعينيات القرن الماضي، لم يختلف نظام سعر الصرف الثابت. بل استمر هذا النظام في شكل تثبيت قيمة العملة المحلية إما بربطها بعملة رئيسية عالمية محددة (مثل الدولار أو الفرنك)، أو بربطها بسلة عملات (مثل سلة حقوق السحب

¹ الشمري خالد، أنظمة أسعار الصرف تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 147.
² كراوذر، الموجز في اقتصاديات النقود، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 306.

الخاصة)، أو بأي سلة عملات أخرى تراها الدولة مناسبة لتعاملاتها التجارية. لم يكن نظام الصرف الثابت، سواء كان تحت مظلة قاعدة الذهب أو ضمن إطار النقود الورقية القابلة للتحويل (نظام بريتون وودز)، ثابتا بشكل مطلق. بل كان يسمح بهامش من الحركة والتغير، تحدده إما نقاط دخول وخروج الذهب (في نظام الذهب)، أو الحدود المسموح بها للتغير التي أقرها صندوق النقد الدولي (في نظام بريتون وودز).

نظام الصرف الثابت يستوجب تفضيل التوازن الخارجي على الاستقرار الداخلي فالدولة التي ترى أن سعر الصرف الأجنبي بعملتها قد ارتفع (انخفاض قيمة عملتها) دافعا تيار الذهب إلى الخارج ستقوم باتباع سياسة إنكماشية بغية تشجيع الصادرات و تقليل الواردات لزيادة الطلب على عملتها فترتفع قيمة عملتها و يعود التوازن أو تقترب من السعر القانوني لها (أي أن الدولة يمكن أن توظف سياسة نقدية إنكماشية لتقليص الإئتمان من خلال رفع البنوك لأسعار الفائدة على القروض الشيء الذي قد يخلق عدم توازن أو إختلال إقتصادي داخلي و بالتالي قد تضحي الدولة باستقرارها الداخلي من أجل إبقاء التوازن مع العالم الخارجي) و العكس في حالة ما إذا أرادت الدولة خفض قيمة عملتها.

من مزايا و فوائد النظام الثابت أنه يشجع التجارة الدولية و يعطيها البيئة المثلى التي تضمن الانسيابية في تدفقها و يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار الطويل الأجل و يقلل من مخاطر المضاربة بالعملات الدولية، كما تؤخذ على هذا النظام مجموعة من المساوئ حيث يحتاج إلى إحتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة في أسواق الصرف الأجنبية و المحافظة على قيمة العملة كما يمنع من اتباع السياسة النقدية المناسبة للأوضاع الاقتصادية الداخلية حيث يجبر الدولة على اتباع سياسة تكفل التوازن الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي مما قد يساعد على نقل التضخم و الصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد الداخلي، ولا يمكن في ظل هذا النظام الاستفادة من ميزة التكيف الأوتوماتيكي لميزان المدفوعات.

2- نظام الصرف المرن: يقصد بالصرف العائم أو المرن ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعرض كأى سلعة أخرى، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم Floating Exchange Rate مروراً بسعر الصرف المدار Managed Exchange Rate وانتهاءً بسعر الصرف الزاحف Crawling Exchange وبعكس نظام الصرف الثابت فإن النظام المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي، و من هنا فإن العبئ الثقيل الذي يقع على السلطات النقدية في ظل حرية الصرف يتمثل في توفير الحجم اللازم من النقود الذي يفرضه متطلبات النشاط الاقتصادي و التوسع الذي تسمح به الموارد الاقتصادية في الاقتصاد القومي وصولاً إلى مستوى التوظيف الكامل مع الحذر من تعريض الاقتصاد المحلي للتضخم. لكن إن كان النظام المرن يعطي الحرية للبنوك المركزية في إتباع السياسة النقدية التي يراها مناسبة فهذا لا يعني التجاهل التام لأثر سياسته على التوازن الخارجي لأنه سوف تكون بدون شك عواقب للإختلالات الخارجية على الاقتصاد المحلي.

من مزايا هذا النظام أنه يسمح بعودة التوازن التلقائي لميزان المدفوعات دون تطلب تدخل السلطات ويقال من الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية حيث أن قيمة العملة تتحدد وفق الطلب والعرض في السوق، كما يسمح بالعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي كأولوية له و يلعب دور مستوعب الصدمات الخارجية حيث يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية للاقتصاد الداخلي.

ومن مساوئه أنه يزيد اللايقين في التجارة الدولية لذا وجب تطوير بعض العقود لحماية المصدرين والمستوردين من مخاطر الصرف، كما يسمح بازدياد عمليات المضاربة على العملات وابتعاد توجه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات الطويلة الأجل التي تخدم الاقتصاديات الداخلية.

3- نظام الصرف الحالي: أنشئ النظام الحالي (الذي لا تزال فيه بعض العملات مثبتة بطريقة مشابهة لطريقة بريتن وودز من خلال وضع سعر للتبادل يحدد مساواة العملة لأي بلد لمعيار عالمي معين ومتفق عليه، و العديد منها معومة بحرية والأخرى معومة تحت شروط التدخل الحكومي) تدريجياً منذ أن أوقفت أمريكا إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، ويتميز بعدة خصائص من بينها أن أسعار الصرف أصبحت لا تثبت لمدة طويلة من الزمن وإنما تتغير ببطء على وفق مبدأ يوم وقوى السوق هي التي تحدد التوجهات الأساسية في الارتفاع والانخفاض، وألغي دور الذهب في ذلك. كما أن البنوك المركزية قد تتدخل لتلطيف حركات أسعار الصرف هادفة لتقليل آثار التقلبات الانتقالية ويشرف الصندوق الدولي للنقد على تأمين وترتيب أنظمة الصرف المختلفة للدول لضمان سيرورة أحسن للمعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية¹.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

سعر الصرف هو مؤشر اقتصادي شديد الاستجابة للمؤثرات الاقتصادية الكلية، ويعكس بشكل أقل الأحداث غير الاقتصادية (كالسياسية). قد تبدو تحركاته عشوائية أحياناً بسبب طبيعة الأحداث المسببة لها، لكن الحقيقة هي أنه جزء لا يتجزأ من المتغيرات الاقتصادية ولا يستقل عنها.

لغرض التحليل، يمكن تقسيم العوامل المؤثرة إلى قسمين رئيسيين:

1- العوامل الاقتصادية الرئيسية:

1-1 كمية النقود (السياسة النقدية): تشير النظرية النقدية، التي أيدها الاقتصادي ميلتون فريدمان، إلى وجود علاقة وثيقة بين التغيرات في كمية النقود وحركات الأسعار، مما يؤثر بدوره على سعر الصرف:

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009، ص 03.

جدول رقم (3-03): تأثير السياسة النقدية على الأسعار

النتيجة على سعر الصرف الأجنبي	التأثير على الاقتصاد والعملة	المسبب الاقتصادي
ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية (انخفاض قيمة العملة المحلية) بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية.	يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار محلياً، مما يضعف القدرة التنافسية للسلع الوطنية (زيادة الواردات وانخفاض الصادرات).	الإفراط في الإصدار النقدي (زيادة كمية النقود)
زيادة قيمة العملة المحلية بسبب زيادة الطلب عليها (مما قد يؤدي لاحقاً إلى التأثير سلباً على الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي).	يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي محلياً مقارنة بالخارج، مما يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي.	انخفاض عرض النقد (سياسة نقدية انكماشية)

المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغابي، سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 62.

1-2 أسعار الفائدة: تعتبر رؤوس الأموال المعدة للإقراض الدولي حساسة جداً للتغيرات في أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق التي تتوفر على عوائد أكبر، حيث تؤدي إنسيابات رؤوس الأموال إلى الداخل إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي إذ أنه سيزداد الطلب عليها على الصعيد الدولي، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة فسيكون أثره معاكساً إذ سيؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج بحثاً عن أسعار فائدة أعلى مؤدية إلى زيادة عرض العملة المحلية في السوق الأجنبي للصرف مقابل الحصول على العملات الأخرى، مما يؤدي إلى تدهور قيمتها ومن ثم سعر صرفها. يمكن القول أن ما سبق ذكره يكون أقل واقعية في حالة البلدان التي تطبق اقتصاد مغلق حيث أن أسعار الفائدة تتأثر بدورها بعوامل الاقتصاد المفتوح والمغلق حيث تؤثر هذه الأخيرة على تحركات أسعار الفائدة الداخلية فتصبح تابعة لمستوى السيولة وحجم التضخم وأسعار الفائدة الخارجية، فإذا كان الاقتصاد يميل إلى الانفتاح فإن أسعار الفائدة الداخلية ستتأثر بأسعار الفائدة العالمية أكثر مما تتأثر بالعوامل الداخلية المتمثلة في السيولة الداخلية والتضخم المحلي.

1-3 المستوى العام للأسعار: يعد المستوى العام للأسعار وتغيراته من العوامل الأساسية والمؤثرة في تحديد وتقلبات سعر الصرف: حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية (مقارنة بالأسعار العالمية) يؤدي إلى جعل السلع المحلية أقل تنافسية الأمر الذي يعمل على زيادة الواردات وانخفاض الصادرات فينتج عن ذلك زيادة الطلب على النقد الأجنبي (لدفع ثمن الواردات) وانخفاض عرض النقد الأجنبي (من عائدات الصادرات)، مما يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع (أي انخفاض قيمة العملة المحلية).

1-4 ميزان المدفوعات: يؤثر كل من التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات (BOP) بشكل مباشر في سعر الصرف، ويساهم سعر الصرف بدوره في تصحيح هذا الاختلال:

جدول رقم (3-04): ميزان المدفوعات وتعديل سعر الصرف

حالة ميزان المدفوعات	التأثير المباشر على العملة وسعر الصرف	دور سعر الصرف في التصحيح الآلية:
عجز في ميزان المدفوعات	يزيد البلد من الطلب على العملات الأجنبية، بينما ينخفض طلب الأجانب على عملته. يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي.	1. تشجيع الصادرات: السلع المحلية تصبح أرخص للأجانب، مما يزيد التصدير. 2. تقليل الواردات: السلع الأجنبية تصبح أغلى للمقيمين، مما يدفعهم لتقليل الاستيراد.

المصدر: من إعداد الباحث.

الهدف من التغيير: تؤدي زيادة الصادرات وتخفيض الواردات إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات. ولكي تنجح آلية سعر الصرف في هذا التصحيح، يجب ألا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف، أي يجب أن تظل أسعار الصادرات بالعملة المحلية ثابتة نسبياً.

1-5 الدخل Y أو الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر التغيير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي

(GDP) بشكل مباشر على حالة الحساب الجاري¹، ومن ثم على سعر الصرف:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي: تؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي وتدفع إلى تحسن في الحساب الجاري. هذا التحسن يزيد من الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي (أي ارتفاع قيمة العملة المحلية).

- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي إلى انكماش في الطلب، وضعف في الحساب الجاري، وبالتالي رفع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية).

بافتراض حرية حركة رأس المال، تنشأ آثار معقدة مرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال:

1. تدفق رأس المال للخارج (Outflow): يؤدي هذا التدفق من البلد المصدر إلى انخفاض الدخل النقدية فيه، مما يقلل من الطلب الكلي الداخلي، بما في ذلك الطلب على الواردات.

2. التأثير المتقابل في البلد المستقبل: تتسبب زيادة تدفق رأس المال إلى البلد المستقبل في زيادة الدخل النقدية وتنشيط الطلب الكلي، بما في ذلك الطلب على وارداته من البلد المصدر لرأس المال.

3. تعديل الحساب الجاري: نتيجة للحالتين (زيادة الطلب على صادرات البلد المصدر وانخفاض وارداته)، يتحقق فائض في الحساب الجاري للبلد المصدر لرأس المال. يعوض هذا الفائض

¹ إبراهيم محمود محمد علي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار إجابة، القاهرة، 2020، ص 107.

العجز الناجم في حساب رأس المال طويل الأجل (نتيجة التدفق للخارج)، مما يؤدي في النهاية إلى رفع قيمة العملة المحلية للبلد المصدر وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها.

1-6 السياسة المالية: تولد آثار مختلفة على سعر الصرف حيث عند اتخاذ الحكومة سياسة مقيدة بهدف تحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز، ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض معدل التضخم فيترتب عنه انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات، ويتحسن الحساب الجاري فيتحقق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي، حيث تدفع هذه السياسة بخفض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة فتندفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتزايد عرض عملتها مولدا ضغوط لخفض القيمة التبادلية لها بزيادة سعر الصرف الأجنبي¹. وبالتالي نلاحظ أنه قد تحدث تناقضات على مستوى أسعار الصرف فيما يخص تطبيق هذه السياسة المالية و تصبح النتيجة غير مؤكدة في حال ما إذا استهدفت السياسة أسعار الصرف. في سياق السياسة الضريبية، قد تختلف الآثار المترتبة على فرض الضرائب باختلاف أهدافها وطبيعتها. فإذا كان الهدف منها الحد من التضخم، فإنها تميل عادة إلى خفض سعر الصرف من خلال تقليص الطلب الكلي. غير أن فرض ضرائب على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة يمكن أن يحدث أثرا معاكسا، إذ تشكل هذه الضرائب قيودا على حركة رؤوس الأموال، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع سعر الصرف نتيجة تراجع العرض من العملات الأجنبية. يمكن الإشارة إلى أن الوضع الحالي في الجزائر يعد مثالا مشابها لما سبق ذكره، حيث تسعى الدولة في الظروف الراهنة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استهداف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية عبر تطبيق سياسة مالية انكماشية تهدف إلى تقليص العجز في الموازنة العامة، الناتج عن الأزمة البترولية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية لعام 2008. فكما هو معلوم، تمثل صادرات قطاع المحروقات ما يقارب 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وقد أدى تراجع أسعار النفط نتيجة زيادة العرض في الأسواق العالمية إلى انخفاض عائدات التصدير، ومن ثم إلى عجز في الحساب الجاري. إضافة إلى ذلك، تنتهج الجزائر سياسة رقابة صارمة على حركة رؤوس الأموال سواء من حيث الدخول أو الخروج، وهو ما حد من قدرتها على الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل كوسيلة لإعادة التوازن المالي. كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف في تنوع القاعدة التصديرية، إذ لا يعتمد على صادرات غير المحروقات لجلب العملة الصعبة، مما يعيق حدوث توازن تلقائي في ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من أن العجز في الموازنة العامة يؤدي نظريا إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ومن ثم تحسين تنافسية الصادرات، فإن هذه الآلية لا تتحقق في الحالة الجزائرية فبدلا من زيادة الصادرات، أدت السياسة المالية والتجارية المتبعة إلى الحد من حجم الواردات بشكل كبير، خاصة مع صعوبة الحصول على تراخيص الاستيراد. إلا أن ذلك ترافق مع هشاشة الاقتصاد

¹ نفس المرجع السابق، ص 109.

المحلي وعدم قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لا سيما في المنتجات الغذائية، مما فاقم الضغوط على الاقتصاد الوطني بدلا من تخفيفها.

2- العوامل الغير الاقتصادية:¹

1-2 الاضطرابات و الحروب: تحدث الحروب والاضطرابات تأثيرات عميقة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والصناعة والزراعة والقطاع المالي. ويؤدي هذا الاضطراب إلى تغير في الطلب على العملات الأجنبية ومن ثم في سعر الصرف. فعادة ما يرتفع الإنفاق العسكري في فترات النزاعات، بينما تتراجع كفاءة القطاعات الاستثمارية الأخرى نتيجة الدمار أو تعطل نشاطها، ما يسهم في إحداث تقلبات واضحة في سوق الصرف.

2-2 الإشاعات و الأخبار: تلعب الإشاعات والأخبار، سواء كانت دقيقة أو غير دقيقة، دورا مؤثرا في توجيه سلوك المتعاملين في سوق الصرف. إذ يتفاعل هؤلاء بسرعة مع كل معلومة تتصل بأوضاع السوق أو بالبيئة الاقتصادية العامة، الأمر الذي قد ينعكس فورا على حركة العملات وتقلبات أسعارها.

2-3 خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يستند المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي إلى خبراتهم ومهاراتهم المهنية في تحليل ظروف السوق ومتابعة اتجاهاتها. وبناء على ذلك، يتخذون قرارات تعتمد على دراسات اقتصادية دقيقة وقدرات تفاوضية عالية، مما يجعلهم قادرين على استشراف تحركات الأسعار والمساهمة في تشكيل اتجاهاتها.

المطلب الثالث: أسواق الصرف الأجنبي وآثار تقلباته على النظام النقدي الدولي

أسواق الصرف الأجنبي هي الأسواق التي تحول فيها عملة إلى عملة أخرى (سوق يتحدد فيها سعر الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقابل ما تساويه من وحدات النقد المحلي) وكما في كل الأسواق فإن سوق الصرف الأجنبي يمكن تحليله ببعض أدوات الطلب والعرض، كما يقترب هذا السوق كثيرا من النموذج الاقتصادي للمنافسة الكاملة حيث تتحد أسواق الصرف في العالم اتحادا كبيرا من خلال توافر أحدث وأسرع وسائل الاتصال فيما بين المراكز العالمية، و تتعامل بسلع (العملات) متجانسة تماما². ولا يهتم بنفقات النقل لأن العمليات تتم تسويتها عن طريق الأرصدة المصرفية (البنوك والمصارف) فضلا عن توافر شروط المنافسة الأخرى وهي حرية الدخول والخروج منها. كلمة السوق هنا لا تشير إلى مكان جغرافي محدد بل تشير إلى طلب وعرض العملات أينما كان مكانها فقد يكون الطلب على عملة معينة في جزء من العالم بالوقت الذي يتيسر طلب لها في جزء آخر منه.

تعد أسواق الصرف من العناصر المحورية في الاقتصاد العالمي لما لها من تأثير بالغ على تحديد أسعار الصرف، التي تعد بدورها عاملا أساسيا في تنظيم حركة التجارة الدولية بين الدول. فمن خلال سعر

¹ رشاد العصار وعلبان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 46.

² سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2000، ص 164.

الصرف تتحدد القدرة التصديرية والاستيرادية للإقتصادات الوطنية، مما ينعكس مباشرة على مستوى الناتج القومي وإمكانات الحصول على السلع والتجهيزات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. كما تكتسب هذه الأسواق أهمية إضافية في إطار عمليات التصحيح الاقتصادي، إذ تسهم في معالجة الإختلالات الخارجية، سواء تعلق الأمر بحالة العجز أو الفائض في ميزان المعاملات الجارية، من خلال آليات توازن تعمل على إعادة الاستقرار للقطاع الخارجي.

يتكون سوق الصرف الأجنبي كأى سوق آخر من ثلاثة عناصر هي السلعة والنقود والمتعاملين، لكن الفارق هو أن السلعة هي النقود الأجنبية وتقاس بالنقود المحلية والمتعاملون فيها على ثلاثة أنواع هم البنوك والبورصات والسامسة، كما أنه يوجد نوعان من سوق الصرف الأجنبي هما سوق الصرف الآني (العاجل) وسوق الصرف الآجل (المستقبلي) حيث تتم العمليات في السوق الآني طبقا للسعر الآني للعملة وتتم عملية التسوية أو التسليم آنيا على أقصى حد في يومين وتستخدم هذه الأسواق كأساس للتسويات الدولية وكذلك جهاز للإنتتمان الدولي وقد يكون هناك سوق رسمية آنية وسوق موازية آنية أيضا¹.

بالنسبة لسوق الصرف المستقبلي فإنه يتم فيه شراء وبيع عملات محددة على أن يتم التسليم في تاريخ أو استحقاق محدد مستقبلا (شهر، شهرين، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة) و بسعر آجل يختلف عن السعر الآني. تطورت كثيرا هذه الأسواق بعد انتهاء العديد من الدول للأسعار العائمة للصرف ابتداء من السبعينات حيث أصبحت تستعمل عقودها كأداة للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأهم الأدوات التي تستخدم فيها المشتقات المالية كالعقود المستقبلية وعقود المبادلات والخيارات التي ظهرت مع بداية الثمانينات، وظهرت في هذا النوع من الأسواق عمليات المضاربة والمراجعة لما تحتويه تلك الأنواع من العقود من مكاسب كبيرة في حال ما كانت التوقعات صحيحة.

آثار تقلبات أسعار الصرف على النظام النقدي الدولي:

تعود المشكلة في عدم استقرار أسعار الصرف إلى غياب القواعد المتفق عليها فيما بين الدول، وعدم الالتزام بها في بعض الحالات وأكبر دليل على ذلك هو قرار إلغاء تحويل الدولار إلى الذهب بدون إخطار صندوق النقد الدولي بذلك عام 1971 وعدم الأخذ بعين الاعتبار آثار هذا القرار على النظام النقدي الدولي، حيث ليكون هذا النظام أكثر كفاءة لابد من أن يتمكن من المحافظة على الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب الاضطرابات والصدمات التي قد تخل بقواعده وأن يعظم تدفق التجارة والاستثمارات الدولية وأن يقود إلى توزيع عادل للمكاسب من التجارة بين الدول، كما أن التنسيق بين الاختلال الداخلي والخارجي يعتبر مقياسا لمدى فعالية النظام و من أهم آثار تقلبات أسعار الصرف على النظام النقدي الدولي:²

¹ بوخاري لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010، ص 193.
² ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 148.

- تغير سعر الصرف يؤدي إلى تحول في الموارد مما ينعكس في وجود بطالة انتقالية لكل من العمل ورأس المال.
- يؤدي التحول في الموارد الناتج عن تقلبات أسعار الصرف إلى تكثف في الطاقات الإنتاجية بسبب بطء التجارة الخارجية وضعف المناخ التنافسي، وبالتالي تقليل حوافز النمو والإنتاج.
- يؤدي تقلب أسعار الصرف إلى زيادة الشكوك وعدم اليقين لدى المستثمرين الدوليين مما يدفعهم لتقليل نشاطاتهم الاستثمارية وبالتالي تقليل المدخرات المحولة فيما بين الدول.

المطلب الرابع: قواعد إختيار أنظمة أسعار الصرف وإدارتها في ظل الصدمات الاقتصادية

يعد الاستقرار الاقتصادي الهدف الأمثل في البيئة الاقتصادية المعاصرة، ويقصد به تقليل التباين في الناتج المحلي الحقيقي أو مستوى الأسعار أو الاستهلاك الحقيقي عند التعرض لصدمات عشوائية. غير أن صياغة السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف تواجه تحديات عدة، إذ أن استهداف استقرار متغير اقتصادي كلي معين قد يؤدي إلى الإخلال باستقرار متغير آخر. وفيما يتعلق ب سياسة سعر الصرف، تكمن المشكلة في كيفية اختيار أفضل نظام أو أسلوب لإدارة سعر الصرف بما يحقق تقليل تباين الناتج الحقيقي حول مستوى الطاقة الكاملة للاقتصاد، خاصة في ظل الصدمات العشوائية الناتجة عن مصادر متعددة، ومع مراعاة الخصائص الهيكلية للاقتصاد. ويمكن القول أنه في ظروف الاستقرار الاقتصادي، يمكن اختيار نظام الصرف الأمثل اعتمادا على مجموعة من المؤشرات والمعايير الاقتصادية، بما يضمن مرونة الاستجابة للصدمات وحماية متغيرات الاقتصاد الكلي من التقلبات الكبيرة.

عند اختيار النظام الأمثل لسعر الصرف، ينبغي مراعاة المؤشرات والمعايير التالية:¹

● مرونة الاقتصاد الكلي:

1- قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية دون حدوث تقلبات كبيرة في الناتج أو مستوى الأسعار.

2- درجة حرية حركة رؤوس الأموال وتأثيرها على استقرار الطلب الكلي.

● هيكل الصادرات والواردات:

1- تنوع هيكل التجارة الخارجية لتجنب الاعتماد على سلعة أو سوق محدد.

2- قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات في أسعار الصرف لتعزيز التنافسية.

● مستوى التضخم واستقراره:

1- ارتفاع معدلات التضخم قد يقلل من فعالية النظام المرن، بينما قد يعزز استقرار التضخم النظام الثابت.

¹ جبوري محمد، أنظمة أسعار الصرف: تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص ص 102 105.

- 2- تقضي الأنظمة التي تقلب تقلب الأسعار على المدى المتوسط والطويل.
- عمق الأسواق المالية والنقدية:
- 1- قدرة النظام المصرفي والأسواق المالية على التعامل مع الصدمات المفاجئة دون تهديد الإستقرار النقدي.
- 2- وجود أدوات التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف، مثل العقود الآجلة والمشتقات المالية.
- الإحتياطات الأجنبية والسياسة النقدية:
- 1- وفرة الإحتياطات الأجنبية لدعم استقرار العملة في الأنظمة الثابتة أو المرنة المدارة.
- 2- قدرة البنك المركزي على التدخل وفق الحاجة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون التضحية بالاستقرار الكلي.
- إستجابة النظام للصدمات الاقتصادية:
- 1- قدرة النظام على امتصاص الصدمات المالية أو الاقتصادية الخارجية دون إحداث فجوات كبيرة في الحساب الجاري أو رأس المال.
- 2- مرونة تحويل السياسات الاقتصادية الأخرى (مالية، تجارية) لدعم سياسة سعر الصرف.
- إستقرار الأسعار:
- تميل الدول التي تشهد تذبذبا في مستويات الأسعار وتفاوتا كبيرا في معدلات التضخم إلى اعتماد نظام أسعار الصرف المرنة، سعيا للحفاظ على القيمة الحقيقية لعملاتها وتحقيق قدرة أكبر على امتصاص الصدمات الاقتصادية. في المقابل، تتجه الدول ذات الأسعار المستقرة ومعدلات التضخم المتقاربة إلى تبني نظام أسعار الصرف الثابتة، نظرا لانسجام هيكلها السعرية وتقارب مستويات التضخم بينها، مما يجعل تثبيت سعر الصرف خيارا ملائما لتعزيز الإستقرار الاقتصادي.
- حجم الاقتصاد:
- الاقتصادات الضخمة والمتنوعة من حيث وجود القطاعات حيث تشكل هذه الأخيرة بعضها البعض أسواقا (أي التقليل من الاعتماد على السوق الخارجية) يفضل لها أن تأخذ بأسعار الصرف المرنة، أما الاقتصادات الصغيرة فهي تكون أقل تجانسا وتنوعا من حيث القطاعات وبالتالي تزداد حاجاتها من السوق الخارجية الأمر الذي يجعلها أكثر إنفتاحا على العالم الخارجي وبالتالي تعتمد سياسة أسعار الصرف الثابتة.
- التكامل الإقليمي ودرجة العلاقات المالية والنقدية:
- حيث ساعد التكامل الاقتصادي بين المجموعات الإقليمية الدولية في ارتفاع تثبيت أسعار الصرف للعملات الخاصة بالدول الأعضاء حيث أن التكامل والتعامل الكبير بين تلك الأعضاء يجعلها

مستقلة تقريبا عن السوق الخارجية، أي أقل إنفتاحا بسبب تنوع القطاعات داخل الإقليم الاقتصادي.

• الاحتياطات الدولية:

تظهر العديد من التجارب الدولية أن الحاجة إلى الاحتياطات الدولية تكون أقل في ظل أنظمة أسعار الصرف العائمة، إذ يتولى سعر الصرف نفسه عملية تصحيح الإختلالات الناشئة في ميزان المدفوعات من خلال آلية التفاعل بين العرض والطلب على العملات الأجنبية. وعلى النقيض من ذلك، يتطلب نظام أسعار الصرف الثابتة اللجوء إلى الاحتياطات الدولية للتدخل في السوق والمحافظة على استقرار سعر الصرف، مما يجعل هذه الاحتياطات أداة أساسية في تصحيح الإختلالات الخارجية.

جدول رقم (3-05): مقارنة بين نظم سعر الصرف المختلفة

المؤشر / النظام	النظام الثابت (Fixed)	النظام المرن (Flexible)	النظام المرن المدار/ الهجين (Managed Float)
مرونة الاقتصاد الكلي	منخفضة نسبيا، لأن الأسعار والعملات لا تتكيف بسرعة مع الصدمات	عالية، حيث يسمح بتعديل سعر الصرف وفق العرض والطلب	متوسطة، حيث يتم التدخل لتخفيف الصدمات الكبيرة
هيكل الصادرات والواردات	جيد للبلدان ذات صادرات محدودة أو تعتمد على سلعة أساسية	مناسب للبلدان ذات صادرات متنوعة	جيد، مع القدرة على دعم بعض القطاعات عبر التدخل
مستوى التضخم واستقراره	يعزز استقرار التضخم إذا كانت السياسات النقدية قوية	قد يؤدي إلى تقلب التضخم في حال عدم استقرار العملة	معتدل، مع إمكانية ضبط التضخم جزئيا من خلال التدخل
عمق الأسواق المالية والنقدية	يتطلب سوق مالية قوية لدعم الاحتياطات والرقابة على التدفقات	أقل اعتمادا على الاحتياطات الأجنبية، لكن يحتاج إلى سوق مالية مرنة	يعتمد على مرونة السوق، مع تدخل محدود لدعم الاستقرار
الاحتياطات الأجنبية والسياسة النقدية	يحتاج لاحتياطات كبيرة للتدخل عند عدم التوازن	لا يعتمد كثيرا على الاحتياطات، لكن البنك المركزي يحتفظ بحرية السياسة النقدية	متوسط، تدخل البنك المركزي عند الحاجة دون استنزاف الاحتياطات بشكل كامل
استجابة النظام للصدمات الاقتصادية	استجابة محدودة، قد يؤدي إلى صدمات فجائية في الناتج	استجابة سريعة، السعر يتغير لتعكس التوازن	استجابة معتدلة، صدمات صغيرة تمتص عبر التدخل، وكبيرة عبر السوق

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من الجدول المقارن بين نظم سعر الصرف أن اختيار النظام الأمثل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخصائص الاقتصاد وهيكله، إضافة إلى قدرة السلطات النقدية على امتصاص الصدمات. فالنظام الثابت يوفر استقراراً نسبياً للأسعار والتضخم، ويعزز الثقة في العملة، لكنه يحد من مرونة الاقتصاد الكلي في مواجهة الصدمات المفاجئة، ويحتاج إلى احتياطات كبيرة لضمان التدخل عند عدم التوازن. أما النظام المرن، فهو يمنح الاقتصاد قدرة أكبر على التكيف مع الصدمات من خلال تعديل سعر الصرف وفقاً للقوى السوقية، ما يسهم في امتصاص الصدمات الخارجية بسرعة، لكنه قد يخلق تقلبات في التضخم ويزيد من عدم اليقين لدى المستثمرين إذا لم تكن الأسواق المالية قوية بما يكفي.

بين هذين النظامين يظهر النظام المرن المدار أو الهجين كحل وسط يوازن بين الاستقرار ومرونة التكيف، حيث يسمح بالتدخل المحدود من قبل البنك المركزي لتخفيف الصدمات الكبيرة، دون التأثير على ديناميكية السوق بالكامل. هذا النظام يعد مناسباً للاقتصادات التي تتميز بصدمات خارجية متكررة أو تعتمد بشكل كبير على صادرات محددة، كما يمكن تعديل سياسته بشكل متدرج لتقليل التباين في الناتج الحقيقي حول مستوى الطاقة الكاملة.

بناءً على هذا التحليل، يصبح من الواضح أن تقييم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (مرونة الاقتصاد، هيكل التجارة، مستوى التضخم، عمق الأسواق، الاحتياطات الأجنبية، واستجابة النظام للصدمات) هو الأساس في اختيار نظام سعر الصرف وإدارته، بما يحقق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي وحماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية.

يمكن تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات إلى الدخل القومي، إذ يشير ارتفاع هذه النسبة إلى مستوى متقدم من الارتباط بالأسواق الخارجية وإلى درجة عالية من تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الدولية. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الملائم للدول اعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة، باعتبار أن ربط عملتها بعملة شركائها التجاريين يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في حركة التجارة الخارجية، ويحد من التقلبات التي قد تؤثر في تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود وبالتالي يمكن لها أن تتخذ السياسات الاقتصادية الداخلية التي تراها مناسبة.

إدارة أنظمة أسعار الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية:

إن من بين أهم المؤثرات على إدارة سياسة أو نظام سعر الصرف هي الصدمات الاقتصادية سواء كانت داخلية (صدمة نقدية أو حقيقية)، أو خارجية التي تسلك طريق الدورات الاقتصادية حيث تولد هذه الأخيرة تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف اعتماداً على مصدرها¹، أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي نظراً لتزايد حركة العولمة الاقتصادية عبر كافة دول العالم.

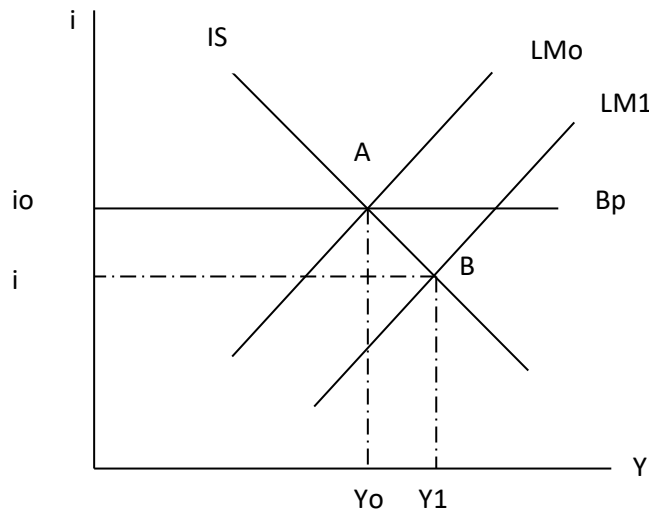
¹ Filosa, R, **Monetary and real shocks, the business cycle and the value of the euro**, working papers no 154 bank for international settlements, 2004, p 06.

المسألة الهامة في إدارة سعر الصرف هي عملية تحديد النظام الذي سيتخذه البلد أساسا في تحديد القيمة الخارجية لعملته، ففي ظل الظروف غير الطبيعية والاضطرابات المختلفة وتحديد الدرجة المثلى للتدخل في أسواق الصرف إذا شاءت السلطة ذلك كدالة بالمعاملات الأساسية للاقتصاد ودالة بتباين وجود الاضطرابات الحقيقية والنقدية. في هذا الميدان، تشير معظم الدراسات إلى أن نظام سعر الصرف الثابت يعد الأنسب للدول التي تواجه صدمات ذات طبيعة نقدية، إذ يوفر هذا النظام عاملا للاستقرار ويحد من تقلبات العملة. في المقابل، يعتبر نظام سعر الصرف المرن أكثر ملاءمة في حال تعرض الاقتصاد لصدمات حقيقية تمس الإنتاج أو الطلب الكلي، نظرا لقدرته على التكيف السريع مع المستجدات الاقتصادية. وسنقوم في التحليلات اللاحقة ببيان مبررات هذا التمييز وآثاره على أداء الاقتصاد الكلي:

• الصدمة النقدية المحلية ونظام سعر الصرف:

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى خفض سعر الفائدة المحلي i ليصبح أدنى من مستواه الأصلي i_0 كما سيوضح في الشكل لاحقا. وينتج عن هذا الانخفاض تحفز رؤوس الأموال على الخروج نحو الأسواق الخارجية بحثا عن عوائد أعلى، الأمر الذي ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات، مسببا ظهور عجز فيه نتيجة تراجع صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل.

الشكل رقم (3-01): أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف الثابت

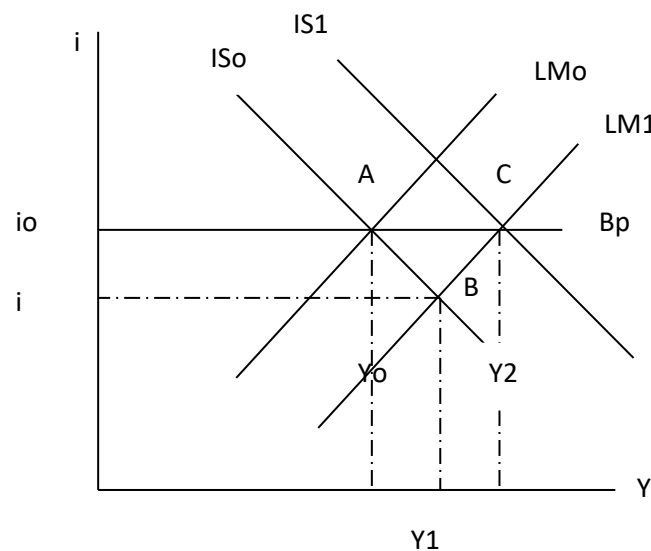


في ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتدخل البنك المركزي بشراء عملته المحلية للحفاظ على سعر الصرف المستهدف، ما يؤدي إلى انكماش في السيولة النقدية. وتستمر عملية التدخل هذه إلى أن يتعادل صافي التدفق الرأسمالي الخارج مع مقدار التوسع النقدي الأولي، بحيث يعود عرض النقود إلى مستواه الأصلي، أي انتقال منحنى LM_1 إلى LM_0 وعند هذه النقطة، يعود سعر الفائدة المحلي i إلى مستوى سعر الفائدة العالمي i_0 ويتوقف نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج، كما يعود مستوى الدخل من Y_1 إلى

Y₀. ويتبين من ذلك أن أثر الصدمة النقدية المحلية على الدخل تحت نظام الصرف الثابت يكون مؤقتاً وغير قابل للاستمرار.

أما في ظل نظام سعر الصرف المرن، فإن التوسع النقدي يؤدي بداية إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي، وهو ما يحفز خروج رؤوس الأموال ويفضي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات. ويتسبب هذا العجز في ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية)، الأمر الذي يحسن الحساب الجاري ويعزز مستويات التوظيف والدخل. وتستمر هذه التعديلات إلى أن يتحقق توازن جديد عند مستوى دخل أعلى يستوعب الزيادة في عرض النقود، ولأن سعر الفائدة يجب أن يعود في النهاية إلى مستواه التوازني i فإن الدخل يتوسع ليصل إلى Y₂ وينتقل منحنى IS₀ إلى IS₁ كما سيوضح في الشكل التالي:

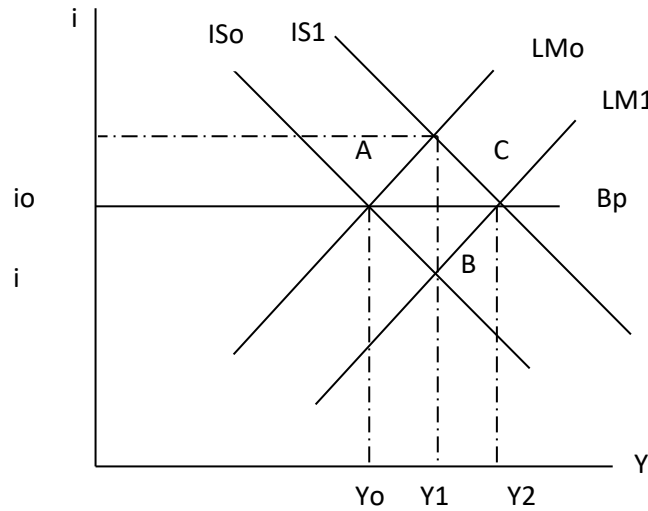
الشكل رقم (3-02): أثر التوسع النقدي في ظل نظام الصرف المرن



● الصدمة الحقيقية المحلية و نظام سعر الصرف:

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى جملة من الآثار، أبرزها ارتفاع سعر الفائدة المحلي فوق مستواه التوازني i الأمر الذي يشجع على تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل، مما يخلق فائضا في ميزان المدفوعات. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية وشراء النقد الأجنبي بهدف المحافظة على سعر الصرف المستهدف. ويؤدي هذا التدخل إلى توسع في السيولة النقدية إلى أن يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها عند مستوى سعر الفائدة i ومع زيادة السيولة، يرتفع الدخل إلى مستوى Y₂ ويستعاد التوازن في أسواق النقد والسلع وفي القطاع الخارجي عند النقطة C كما هو موضح في الشكل الآتي:

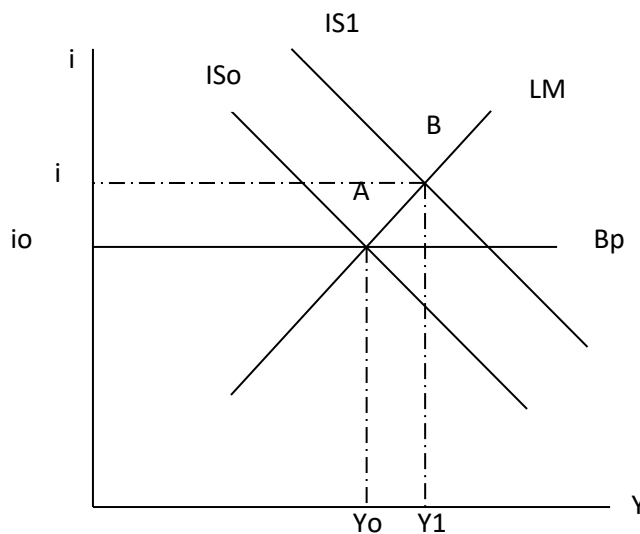
الشكل رقم (03-3): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت



يشير هذا التحليل إلى أن الصدمة المحلية الحقيقية تؤدي إلى زيادة مؤقتة في الدخل والتوظيف، غير أن هذه الزيادة لا تكون مستقرة تحت نظام سعر الصرف الثابت.

أما في ظل نظام سعر الصرف المرن، فإن ارتفاع سعر الفائدة يشجع على تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. ويسفر هذا الانخفاض عن حدوث عجز في الحساب الجاري، وهو ما ينعكس سلباً على الدخل والتوظيف. ومن الجدير بالذكر أن أثر التوسع المالي على الدخل وأثر انخفاض سعر الصرف على الدخل متساويان في الحجم ولكنهما متعاكسان في الاتجاه، ما يؤدي إلى استعادة الدخل والتوظيف لمستوياتهما الأصلية. وبهذا يتحقق التوازن مجدداً في ميزان المدفوعات وفي أسواق النقد والسلع والخدمات عند النقطة A في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04-3): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن



يشير هذا الشكل إلى أن السياسة المالية تفقد فعاليتها كأداة لتحقيق الاستقرار عندما يكون سعر الصرف مرناً، وبالتالي يصبح أثر الصدمة الحقيقية في ظل مرونة سعر الصرف عابراً وغير قادر على تحقيق استقرار دائم.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن عرض النقود في ظل نظام الصرف الثابت يعد متغيراً داخلياً، حيث يتم امتصاص الاضطرابات التي تحدث في سوق النقد المحلي عبر التغيرات في الاحتياطات الدولية، دون التأثير الكبير على توازن العرض والطلب في سوق السلع. بالمقابل، عندما تكون الصدمات محلية وحقيقية، يصبح تعديل سعر الصرف ضرورياً لتحقيق استقرار الناتج من خلال تحفيز الطلب الخارجي. بشكل عام، فإن استهداف الاستقرار في الناتج الوطني في مواجهة الصدمات المؤقتة يستلزم تعديل سعر الصرف في حال نشوء الصدمة من الخارج أو من سوق السلع المحلية، بينما يفضل تثبيت سعر الصرف إذا كانت الصدمة ناتجة عن اضطرابات في سوق النقد المحلي. تجدر الإشارة إلى أن التحليلات السابقة اعتمدت على توازن أسواق السلع والنقد والأوراق المالية والاحتياطات الدولية، إضافة إلى افتراض الحركة الكاملة لرأس المال استجابة للفروق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي حتى تحقيق التساوي.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار العملات وآثارها الاقتصادية

تعد تقلبات أسعار العملات من أبرز الظواهر التي تؤثر على الأداء الاقتصادي للدول في العصر الحديث، إذ تعكس هذه التقلبات عدم استقرار سعر الصرف بين العملة المحلية والأجنبية نتيجة عوامل متعددة تشمل السياسات النقدية، التدفقات الرأسمالية، التقلبات في أسعار السلع الأساسية وكذلك الأحداث الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية. إجمالاً، يمكن القول إن استقرار سعر الصرف يعتبر عاملاً محورياً لضمان استقرار الاقتصاد الكلي حيث يساهم في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، التضخم وسوق العمل، فيعزز من ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية للدولة. ولتوضيح ما سبق ذكره، تناول المبحث أربعة محاور رئيسية: انخفاض وتخفيض قيمة العملة، الآثار الاقتصادية لتخفيض وانخفاض قيمة العملة، شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة، وأخيراً سياسة رفع وارتفاع قيمة العملة وشروط نجاح رفعها

المطلب الأول: إنخفاض وتخفيض قيمة العملة

خلال فترة الركود الاقتصادي، تواجه العديد من الدول مشكلات عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ينتج عنه نقص ملموس في كل من الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، وللتغلب على هذه الفترة، تلجأ بعض الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها بالنسبة للذهب بهدف تخفيف الضغوط الواقعة على ميزان مدفوعاتها وتحسين قدرتها التنافسية الخارجية. ومن المهم التمييز بين تخفيض قيمة العملة (Devaluation) وإنخفاض قيمة العملة (Depreciation)، إذ يشير الأول إلى إجراء رسمي تتخذه

السلطات النقدية لخفض السعر الاسمي للعملة المحلية في إطار نظام الصرف الثابت، بينما يشير الثاني إلى تراجع تلقائي في قيمة العملة نتيجة قوى السوق في ظل نظام الصرف المرن.

1- إنخفاض قيمة العملة:

يقصد بانخفاض قيمة العملة تراجع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، وذلك من دون أي تدخل من السلطات النقدية. ويحدث هذا الانخفاض نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، أي عندما يزداد الطلب على العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية ويعد هذا الانخفاض سمة مميزة لنظام سعر الصرف العائم، حيث تتحدد قيمة العملة بصورة تلقائية وفقا لحركة السوق وظروفه الاقتصادية والمالية.

تتعدد العوامل التي تساهم في انخفاض قيمة العملة المحلية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج، مما يجعل الاستثمار الخارجي أكثر جذبا لرؤوس الأموال.
- إنخفاض أسعار الفائدة المحلية، ما يقلل من جاذبية الأصول المحلية للمستثمرين.
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالشركاء التجاريين، مما يقلل القوة الشرائية للعملة ويضعف قدرتها التنافسية.
- زيادة الواردات مقارنة بالصادرات، مما يرفع الطلب على العملة الأجنبية.
- إنخفاض الصادرات، مما يقلص التدفقات النقدية الواردة من الأسواق الخارجية.
- حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وهو مؤشر على تزايد الطلب على العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية.

تحدد نسبة انخفاض قيمة العملة وفق المعادلة الرياضية التالية:

نسبة إنخفاض العملة (%) = (السعر الجديد للعملة – السعر القديم للعملة) / السعر القديم للعملة X 100 %

حيث تعبر هذه النسبة عن مقدار التراجع النسبي في قيمة العملة مقارنة بمستواها السابق.

2- تخفيض قيمة العملة:

يقصد بتخفيض قيمة العملة الإجراء الرسمي الذي تتخذه السلطات النقدية في الدولة لخفض السعر الاسمي للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية في إطار نظام سعر الصرف الثابت أو المدار. ويتم هذا التخفيض بقرار حكومي أو من البنك المركزي بهدف تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتقليل الطلب على الواردات، مما يساهم في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات. ويختلف تخفيض قيمة العملة عن انخفاض قيمتها في أن الأول يتم بقرار إداري مقصود ومعلن، في حين أن الثاني يحدث تلقائيا بفعل قوى السوق في ظل نظام الصرف العائم.

تتمثل أهم الأسباب التي تدعو إلى تخفيض قيمة العملة فيما يلي:

- يعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية أحد الأدوات التقليدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات. فعندما تواجه الدولة عجزا في هذا الميزان، يؤدي تخفيض قيمة عملتها إلى إنخفاض أسعار صادراتها من وجهة نظر الأجانب، مما يجعلها أكثر جاذبية وتنافسية في الأسواق الخارجية وفي المقابل، ترتفع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين داخل الدولة، الأمر الذي يقلل من الطلب المحلي على السلع الأجنبية. يساهم هذا التعديل في تنشيط قطاع الصادرات وتقليص الواردات وبالتالي استعادة التوازن في ميزان المدفوعات تدريجيا. ويلاحظ أن ارتفاع قيمة العملة المحلية يجعل الصادرات أقل تنافسية ويجعل الواردات أرخص نسبيا من المنتجات المحلية، مما يفاقم العجز في الميزان الخارجي. ومن ثم، فإن تخفيض العملة يعد وسيلة فعالة لتصحيح الاختلال الخارجي في ظل اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على المبادلات التجارية الدولية¹.
 - إرتباط العملة بمناطق نقدية محددة: ترتبط العملات غالبا بمناطق نقدية معينة أو عملات قيادية، مثل الدولار الأمريكي في منطقة الدولار، واليورو في منطقة اليورو، والفرنك السويسري في منطقة الفرنك. ويترتب على هذا الارتباط أن أي تغير في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقتها النقدية سينعكس بصورة مباشرة على قيمة العملات المرتبطة بها. على سبيل المثال، يؤدي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلى انخفاض نسبي في قيمة العملات المرتبطة به.
 - تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي: تمثل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي إحدى التحديات الاقتصادية الرئيسية ويعد تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي من الإجراءات الفعالة لتقليص هذه الفجوة، حيث يحقق تكافؤا نسبيا بين السعرين. وينتج عن ذلك الحد من الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي، وتحويل المعاملات إلى السوق الرسمي، مما يساهم في الحد من المضاربات وتعزيز استقرار أسعار الصرف.
- رغم أن تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها يؤديان في النهاية إلى تراجع سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، إلا أن الاختلاف بينهما جوهري من حيث السبب، والآلية، وطبيعة النظام النقدي السائد. ففي حين يعد تخفيض قيمة العملة إجراء رسميا تتخذه السلطات النقدية بقصد معالجة إختلالات اقتصادية معينة، فإن انخفاض القيمة يحدث تلقائيا نتيجة تفاعلات السوق دون تدخل مباشر من الدولة. يوضح الجدول التالي أبرز الفروق بين المفهومين:

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 130.

جدول رقم (3-06): الفروق بين تخفيض وانخفاض قيمة العملة

العنصر المقارن	تخفيض قيمة العملة	انخفاض قيمة العملة
طبيعة الإجراء	قرار رسمي تتخذه الحكومة أو البنك المركزي.	نتاج تلقائي عن قوى العرض والطلب في السوق.
نظام سعر الصرف	يحدث في ظل نظام الصرف الثابت أو المدار.	يحدث في ظل نظام الصرف العائم أو المرن.
الهدف الأساسي	تحسين الميزان التجاري وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.	نتيجة طبيعية لتقلبات اقتصادية أو مالية دون نية رسمية.
التحكم والتخطيط	يتم بقرار سياسي أو نقدي معلن.	يتم تلقائيا وفقا لظروف السوق.
الأثر على الاقتصاد	قد يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات على المدى القصير.	يعكس حالة الضعف أو القوة في الاقتصاد المحلي.
أمثلة عملية	تخفيض الجنيه المصري عام 2016 بقرار من البنك المركزي.	انخفاض الدينار الجزائري بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لتخفيض وانخفاض قيمة العملة

يعد كل من تخفيض العملة وإنخفاض قيمتها من الأدوات أو النتائج التي تترك أثارا مباشرة وغير مباشرة على أداء الاقتصاد الكلي. وتختلف طبيعة هذه الآثار باختلاف هيكل الاقتصاد، مرونته الإنتاجية، ونظام الصرف المطبق.

1- **أثرهما على النمو الاقتصادي:** يمكن لتخفيض قيمة العملة أو إنخفاضها أن يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير¹، من خلال زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية، وتقليل الطلب على السلع المستوردة. غير أن هذا الأثر الإيجابي يتوقف على مدى استجابة الصادرات للتغير في الأسعار الخارجية. أما في الاقتصادات الريعية أو المعتمدة على الواردات، فقد يكون الأثر محدودا أو مؤقتا، بل قد يتحول إلى أثر سلبي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

2- **أثرهما على التضخم:** عادة ما يؤدي تراجع قيمة العملة إلى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة زيادة تكلفة الواردات، وهو ما يعرف بـ «التضخم المستورد». وتكون هذه الظاهرة أكثر حدة في الدول التي تعتمد على الخارج لتلبية حاجاتها من السلع الوسيطة والاستهلاكية. كما أن تخفيض قيمة العملة رسميا، إذا لم يكن مصحوبا بسياسات نقدية ومالية انضباطية، قد يؤدي إلى دوامة تضخمية متسارعة.

3- **أثرهما على الميزان التجاري:** في الأجل القصير، قد يؤدي إنخفاض قيمة العملة إلى تدهور مؤقت في الميزان التجاري وفق ما يعرف بـ "منحنى J"، وذلك بسبب بطء استجابة الصادرات والواردات للتغير في الأسعار. لكن في المدى المتوسط والطويل، ومع تحسن تنافسية الصادرات وتراجع الاستيراد، يتوقع أن يتحسن الميزان التجاري تدريجيا، شريطة أن يكون الاقتصاد قادرا على تلبية الطلب المحلي والإنتاج التصديري. هناك العديد من المداخل النظرية التي تناولت تحليل الآثار الاقتصادية

¹ عيد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

المحتملة للتغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري، ومن أبرزها مدخل المرونات ومدخل الاستيعاب حيث يركز مدخل المرونات على دراسة استجابة الواردات والصادرات لتغيرات سعر الصرف، ومدى مرونة الطلب على السلع والخدمات الدولية. أما مدخل الاستيعاب فيركز على العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف والقدرة الاقتصادية للدولة على استيعاب أثر هذه التغيرات على حجم التجارة والتوازن في ميزان المدفوعات.

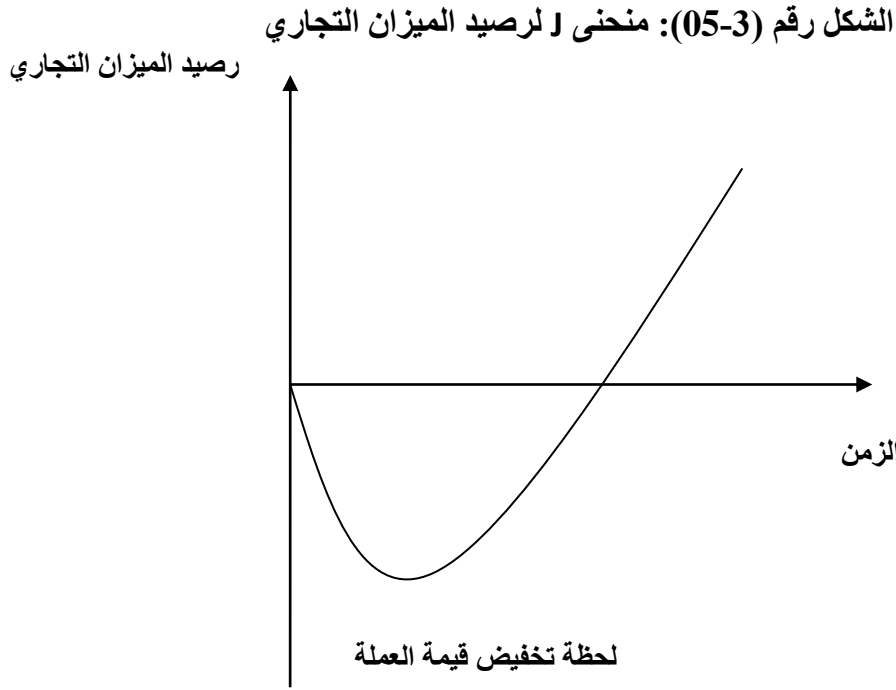
3-1 مدخل المرونات: يرجع جزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات إلى عدم التوازن في التدفقات التجارية الفعلية، أي التفاوت بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات حيث يمثل هذا الاختلال أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على استقرار الاقتصاد الخارجي وتحديد الحاجة إلى سياسات تصحيحية لمعالجة الفجوات في ميزان المدفوعات. ويحلل هذا الجانب من خلال مدخل المرونات الجزئية للصادرات والواردات، والذي يبنى على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع¹، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- يفترض وجود إقتصاديين فقط، هما الإقتصاد الوطني والعالم الخارجي، مع اقتصار التعامل بينهما على سلعتين هما الصادرات والواردات، ويفترض أن عرض كل منهما يتمتع بالكمال في المرونة.
- يفترض عدم وجود سلع بديلة للواردات، وكذلك عدم وجود سلع وسيطة تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة، مع افتراض عدم استهلاك أي جزء من هذه السلع محليا عدم.
- يفترض غياب التدفقات الرأسمالية، سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، بالإضافة إلى استبعاد المعاملات من طرف واحد ضمن ميزان المدفوعات.

يساعد هذا الإطار المبسط على دراسة التأثيرات الجزئية للتغيرات في الأسعار والأحجام على ميزان المدفوعات دون تدخل عوامل خارجية معقدة.

في ظل هذه الافتراضات، يمثل مدخل المرونات نموذجا للميزان التجاري، حيث يرجع العجز في ميزان المدفوعات بشكل كامل إلى زيادة مدفوعات الواردات، والتي تعد المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية، بينما تشكل حصيلة الصادرات المصدر الوحيد لعرض العملة الأجنبية. ويكمن الهدف من تخفيض قيمة العملة في تعديل الأسعار النسبية للصادرات والواردات، بما يعزز زيادة الصادرات ويقلل من مدفوعات الواردات، وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فإن خفض قيمة العملة لا يضمن بالضرورة تحسنا فوريا في الميزان التجاري، إذ غالبا ما يشهد الميزان أولا تدهورا قبل أن يبدأ في التحسن تدريجيا، وهو ما يعرف بتأثير المرونة الزمنية أو التأخير الزمني في الاستجابة للتغيرات السعرية.

¹ أحمد عارف العساف، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 205.



المصدر: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 93.

من خلال الشكل المعروض، يتوضح تأثير تخفيض قيمة العملة على مرحلتين زمنيتين كما يلي:

المرحلة الأولى: المدى القصير (أقل من سنة)

يكون لتخفيض قيمة العملة أثر سلبي على الميزان التجاري حيث تزداد حدة العجز التجاري لأن أسعار الواردات المقومة بالعملة الوطنية ترتفع بسرعة، بينما تظل أسعار الصادرات ثابتة. كما يظل المتعاملون ملتزمين بعقود مسبقة تحدد قيمة الصفقات، مما يؤخر انعكاس تخفيض العملة على الصادرات والواردات.

المرحلة الثانية: المدى المتوسط (بين سنة وأربع سنوات)

يبدأ تأثير تخفيض العملة بالإيجاب على الميزان التجاري فتقل كميات الواردات من السلع الأجنبية نظراً لارتفاع أسعارها بالعملة الوطنية، في المقابل ترتفع الصادرات بسبب انخفاض أسعارها بالنسبة للعملة الأجنبية، مما يزيد من القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية.

إضافة إلى ما سبق فإنه على المدى الطويل ستقبل المنشآت التي تستورد المواد الخام بالعبور على هذه التكاليف بزيادة الأسعار، والعمال الذين يشترون سلع الاستهلاك المستوردة سيطلبون أجور عالية وبالمثل فإن زيادات الأسعار والأجور ستقود إلى استجابات مماثلة لدى المنشآت الأخرى والعمالين الآخرين، وبالنتيجة فإن الأثر النهائي للتخفيض سيكون زيادة أخرى في الأسعار والأجور الاسمية بنفس مستوى أسعار الواردات تعيد سعر الصرف الحقيقي قريباً من قيمته الابتدائية¹.

¹ عيد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

تتمثل أسباب تشكل المنحنى في:

- عدم تحقق شرط مارشال-ليرنر، الذي ينص على أن مرونة الصادرات والواردات يجب أن تحقق تحسنا مباشرا في الميزان التجاري بعد انخفاض قيمة العملة.
- الاعتماد على المواد الأولية المستوردة في الإنتاج، والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو خفض أحجامها بسهولة، مما يحد من قدرة الدولة على تقليل الواردات في المدى القصير.
- في المدى الطويل يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية تدريجيا إلى زيادة أسعار الصادرات بالعملة الوطنية، مما قد يقلل حجم المبيعات الخارجية ويعيد التوازن إلى الميزان التجاري على المدى الطويل.

2-3 مدخل الاستيعاب: قدم البروفيسور ألكسندر تحليلًا لآثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان الجاري ضمن ميزان المدفوعات، مع التركيز على دور المداخيل والإنفاق في تحديد النتيجة النهائية على هذا الميزان، وللتعرف على الشروط التي يؤدي فيها تخفيض قيمة العملة إلى آثار محددة على الحساب الجاري، ينطلق التحليل من المعادلة الأساسية للدخل الوطني، والتي تمثل أساسا لفهم العلاقة بين الدخل المحلي، الإنفاق، والواردات والصادرات، وبالتالي تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان الجاري¹.

يعبر عن الدخل الوطني (Y) في نموذج الاقتصاد المفتوح بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث:

- C = الاستهلاك المحلي
- I = الاستثمار المحلي
- G = الإنفاق الحكومي
- X = الصادرات
- M = الواردات

الفرق بين صافي الصادرات والواردات يمثل الميزان الجاري ونشير له بـ N، ومجموعة الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام يمثل الاستيعاب ونرمز له بالرمز A. وعليه يمكن كتابة المعادلة كالتالي:

$$Y = A + N$$

نستنتج من هذه المعادلة أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق ما بين الدخل الوطني والاستيعاب:

$$N = Y - A$$

¹ علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2010، ص 04.

مما سبق، يتضح أن رصيد الحساب الجاري يكون موجبا عندما يكون مجموع استيعاب البلد للسلع والخدمات والاستهلاك والاستثمار، بالإضافة إلى الإنفاق العام، أقل من دخله الحقيقي. أما الحساب الجاري السلبى فيظهر عندما يتجاوز استيعاب البلد للسلع والخدمات والاستهلاك والاستثمار، إلى جانب الإنفاق العام، دخله الحقيقي، ما يعكس وجود فجوة تمويلية تستدعي الاقتراض الخارجى أو استخدام الإحتياطات الأجنبية.

إن تأثير التخفيض على الحساب الجاري لا يعتمد فقط على الأسعار، بل يتأثر بقوة بمرونة الطلب على الصادرات والواردات وكذلك بهيكل الإنفاق المحلى حيث أن:

- زيادة الإنفاق المحلى على السلع المستوردة تقلل الفوائد المتحققة من تخفيض العملة.
- ارتفاع المدخرات الوطنية يمكن أن يزيد من الموارد المتاحة للاستثمار دون زيادة الواردات، ما يعزز الميزان الجارى.

كحوصلة لما ذكرناه فإن نتيجة تخفيض أو إنخفاض قيمة العملة الوطنية ستكون في :

1. المدى القصير:

- تبقى الصادرات ثابتة نسبيا لأن العقود والتزامات الأسواق الخارجية محددة مسبقا.
- ترتفع قيمة الواردات بالعملة المحلية، مما يزيد من المدفوعات الأجنبية ويؤدي إلى تدهور الميزان الجارى مؤقتا.

2. المدى المتوسط:

- تصبح الصادرات أكثر تنافسية بسبب انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية، مما يزيد من الطلب الخارجى عليها .
- يقل الطلب على الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية.
- تتحسن بذلك صافي الصادرات ويبدأ الميزان الجارى بالتحسن.

3. المدى الطويل:

- قد يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم إلى زيادة أسعار الصادرات بالعملة الوطنية، مما يقلل من الكميات المصدرة. بالتالي، يمكن أن يعود الميزان الجارى إلى توازنه الطبيعي بعد فترة زمنية.

بشكل عام، فإن أثر تقلبات أو تخفيضات سعر الصرف يعتمد على مدى قوة البنية الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد المحلى، إضافة إلى طبيعة السياسات الاقتصادية المصاحبة.

غير أن هذه السياسة حملت آثارا مزدوجة: فمن جهة، ساهم تخفيض سعر الصرف في الحد من الواردات وتشجيع بعض القطاعات الإنتاجية المحلية على التوسع النسبي، ومن جهة أخرى أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة أسعار السلع المستوردة وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلى المعتمد على المواد

المستوردة. كما لم تحقق هذه السياسة أثرا ملموسا على النمو الاقتصادي بسبب هشاشة القاعدة الإنتاجية وضعف تنويع الصادرات خارج قطاع الطاقة.

تظهر هذه الحالة أن نجاح سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الاقتصادي يتطلب تكاملا بين السياسة النقدية والمالية، ودعما فعليا للقطاعات المنتجة لتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية. وبذلك، يمكن القول إن استقرار سعر الصرف في الجزائر يظل مرهونا بمدى تنويع الاقتصاد الوطني، وتحقيق توازن مستدام بين العرض والطلب على العملات الأجنبية.

الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة

رغم أن تخفيض قيمة العملة يستخدم كأداة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات وتحفيز الصادرات، إلا أن له آثارا جانبية سلبية قد تضعف نتائجه الإيجابية إذا لم يرافق بسياسات اقتصادية داعمة. فمن أبرز هذه الآثار ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع تكلفة الواردات والمواد الأولية الداخلة في الإنتاج المحلي. ومع استمرار هذا الارتفاع، تتآكل القدرة الشرائية للأفراد وتزداد تكاليف المعيشة، مما قد يؤدي إلى ضغوط إجتماعية وإقتصادية داخلية.

كما أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في استقرار العملة الوطنية، فيسعون إلى تحويل أموالهم نحو عملات أجنبية أكثر استقرارا، الأمر الذي يضغط على الاحتياطيات من النقد الأجنبي ويزيد من صعوبة استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط. إضافة إلى ذلك، قد لا تحقق السياسة هدفها إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات والواردات ضعيفة، أو إذا كان الاقتصاد يعتمد بدرجة عالية على الواردات لتلبية حاجاته الأساسية. وبناء على ذلك، يتطلب نجاح سياسة تخفيض العملة وجود هيكل إنتاجي متنوع، وسياسات مالية ونقدية منسقة تهدف إلى احتواء الآثار التضخمية والحفاظ على التوازن الاقتصادي العام.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

يتضح من الدراسات النظرية والتجارب العملية أن نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق التوازن الاقتصادي لا يتحقق بشكل تلقائي، بل يعتمد على عدة شروط أساسية:¹

¹ إسم غير مذكور، أنظمة أسعار الصرف - تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص ص 135 136.

1. تنوع قاعدة الإنتاج والصادرات: إذ يضمن وجود قطاعات منتجة متنوعة تقليل الاعتماد على الواردات، ما يزيد من مرونة الاقتصاد وقدرته على الاستفادة من انخفاض قيمة العملة لتعزيز الصادرات.
2. مرونة الأسعار والتجارة: يجب أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرنا بما يكفي للاستجابة لتغيرات الأسعار الناتجة عن تخفيض العملة، وإلا قد لا تتحقق الأهداف المرجوة من هذه السياسة.
3. تنسيق السياسات الاقتصادية: يجب أن تكون سياسة تخفيض العملة مصحوبة بسياسات مالية ونقدية داعمة، مثل ضبط التضخم ومراقبة ميزان المدفوعات والسيطرة على الديون، لضمان عدم تفاقم الضغوط الاقتصادية الداخلية.
4. استقرار المناخ الاستثماري: الحفاظ على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في استقرار العملة أمر حيوي، وإلا قد يؤدي التخفيض إلى نزوح رؤوس الأموال وزيادة الضغط على الاحتياطيات من النقد الأجنبي.
5. الإطار المؤسسي القوي: وجود مؤسسات مالية ونقدية قادرة على إدارة تقلبات سعر الصرف واتخاذ التدابير الوقائية يضمن أن تخفيض العملة لن يتحول إلى مصدر اضطرابات اقتصادية أو اجتماعية.
6. تحكم دقيق في التضخم الداخلي: حتى لا تتحول سياسة تخفيض العملة إلى ضغوط تضخمية، يجب أن تصاحبها سياسات نقدية محكمة، تشمل ضبط نمو النقد والسيولة، لضمان ألا يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى زيادة مستمرة في معدلات التضخم.
7. القدرة على التكيف الإنتاجي: يجب أن يمتلك القطاع الإنتاجي القدرة على زيادة الإنتاج بسرعة لمواجهة الطلب المتزايد على الصادرات بعد انخفاض قيمة العملة، خاصة في الصناعات التصديرية الأساسية.
8. الاستقرار المالي والمصرفي: يتطلب نجاح تخفيض قيمة العملة وجود نظام مصرفي موثوق، قادر على تلبية الطلب على النقد الأجنبي، وإدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف، بما يحمي الاقتصاد من الصدمات الخارجية.
9. إمكانية التحكم في ميزان المدفوعات: يجب أن يكون لدى الدولة القدرة على مراقبة وإدارة التدفقات المالية الخارجية، بما في ذلك الواردات والخدمات والديون الخارجية، لضمان أن سياسة تخفيض العملة تحسن التوازن الخارجي.

10. التواصل والثقة مع الجمهور: نجاح التخفيض يعتمد على ثقة المواطنين والمستثمرين في السياسة الاقتصادية العامة، حيث يمكن أن يؤدي فقدان الثقة إلى سحب رؤوس الأموال والتهرب من العملة المحلية.

11. وجود بدائل واستراتيجيات داعمة للصادرات: دعم الصادرات عبر سياسات تحفيزية مثل الإعفاءات الضريبية، دعم الابتكار، وتحسين البنية التحتية اللوجستية يزيد من فعالية انخفاض قيمة العملة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

12. مراعاة الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية: ينبغي أن يتم التخفيض بطريقة تدريجية ومدروسة لتجنب آثار سلبية على شرائح السكان الأكثر ضعفاً، حيث أن انخفاض قيمة العملة قد يزيد تكاليف المعيشة في حال ارتفعت أسعار السلع الأساسية المستوردة.

يمكن تلخيص ما تم ذكره من شروط لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في الجدول التالي:

جدول رقم (07-3): شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

رقم	الشرط	الوصف	الأمثلة العملية
1	تنوع قاعدة الإنتاج والصادرات	وجود قطاعات إنتاجية متنوعة يقلل الاعتماد على الواردات ويزيد قدرة الاقتصاد على الاستفادة من انخفاض قيمة العملة.	الصين والهند اعتمدتا على تنوع صادراتهما لتعزيز التنافسية العالمية.
2	مرونة الأسعار والتجارة	يجب أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرنا للاستجابة لتغيرات الأسعار الناتجة عن تخفيض العملة.	مصر، بعد تخفيض الجنيه، شهدت زيادة الصادرات الزراعية والصناعية نتيجة انخفاض السعر النسبي.
3	تنسيق السياسات الاقتصادية	يجب أن يرافق التخفيض سياسات مالية ونقدية داعمة، مثل ضبط التضخم والسيطرة على الديون.	البرازيل، 1999: التخفيض تزامن مع سياسات نقدية صارمة للتحكم بالتضخم.
4	استقرار الاستثماري	الحفاظ على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في استقرار العملة لتجنب نزوح رؤوس الأموال.	تركيا، 2001: التخفيض أثر إيجابيا بعد استقرار السياسات الاستثمارية.
5	الإطار المؤسسي القوي	وجود مؤسسات مالية ونقدية قادرة على إدارة تقلبات سعر الصرف واتخاذ التدابير الوقائية.	المغرب: البنك المركزي ينفذ سياسات إدارة الصرف والاحتياطيات الأجنبية بفعالية.
6	تحكم دقيق في التضخم الداخلي	منع تخفيض العملة من التحول إلى ضغوط تضخمية من خلال سياسات نقدية صارمة.	البيرو، 2002: التخفيض ترافق مع قيود على الائتمان المحلي للحد من التضخم.
7	القدرة على التكيف الإنتاجي	القدرة على زيادة الإنتاج بسرعة لتلبية الطلب المتزايد على الصادرات بعد انخفاض قيمة العملة.	الصين خلال أزمة 2008 زادت الإنتاج الصناعي لتعويض انخفاض الطلب الخارجي.
8	الاستقرار المصرفي والمالي	وجود نظام مصرفي موثوق قادر على تلبية الطلب على النقد الأجنبي وإدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف.	ماليزيا، 1997: النظام المصرفي حافظ على سيولة كافية لدعم العملة المحلية.
9	إمكانية التحكم في ميزان المدفوعات	قدرة الدولة على مراقبة التدفقات المالية الخارجية لضمان تأثير إيجابي على التوازن الخارجي.	الجزائر: إدارة الواردات والديون ساعدت في الاستفادة من انخفاض قيمة الدينار.
10	التواصل والثقة مع الجمهور	ثقة المواطنين والمستثمرين في السياسة الاقتصادية لتجنب سحب رؤوس الأموال.	المغرب بعد 2018: حملات إعلامية وبنكية لتعزيز الثقة بالدرهم.
11	وجود بدائل واستراتيجيات داعمة للصادرات	سياسات تحفيزية لدعم الصادرات، مثل الإعفاءات الضريبية وتحسين البنية التحتية اللوجستية.	مصر: دعم التصدير للسلع الغذائية والصناعية بعد انخفاض الجنيه.
12	مراعاة الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية	التخفيض التدريجي والمدروس لتجنب آثار سلبية على شرائح السكان الأكثر ضعفا.	تركيا: تقليل الأثر الاجتماعي للتخفيض من خلال دعم الأسعار المحلية.

المصدر: من إعداد الباحث

باختصار، يمكن القول إن تخفيض قيمة العملة أداة فعالة عند توفر هذه الشروط، إذ يساهم في معالجة العجز في ميزان المدفوعات وتحفيز الصادرات، لكنه قد يكون مضرًا إذا أُطبق بمعزل عن استراتيجيات شاملة لإدارة الاقتصاد الكلي.

جدول رقم (3-08): تأثير تخفيض قيمة العملة وتقلبات سعر الصرف على الاقتصاد

العنصر	الوصف	التأثيرات الإيجابية	التأثيرات السلبية	شروط النجاح
تقلبات أسعار الصرف	تغير أسعار العملات في الأسواق العالمية نتيجة قوى العرض والطلب أو التدخلات الحكومية	-تعزيز فرص التجارة عند انخفاض العملة	-زيادة عدم اليقين للمستثمرين - تذبذب الاستثمارات والمخدرات	-استقرار السياسات النقدية - إطار مؤسسي قوي لإدارة الصرف
تخفيض العملة (Devaluation)	تدخل رسمي لتخفيض قيمة العملة المحلية	-تحفيز الصادرات - معالجة العجز في ميزان المدفوعات - زيادة تنافسية المنتجات المحلية	-ارتفاع التضخم - فقدان الثقة بالعملة - زيادة تكلفة الواردات	-تنوع قاعدة الإنتاج والصادرات - مرونة الأسعار والتجارة - استقرار المناخ الاستثماري - تنسيق السياسات المالية والنقدية - إطار مؤسسي قوي
انخفاض قيمة العملة (Depreciation)	انخفاض تلقائي للعملة نتيجة قوى السوق	-تحفيز الصادرات تلقائياً عند انخفاض العملة	-عدم التحكم بالاقتصاد قد يؤدي إلى آثار سلبية مثل التضخم وفقدان الاحتياطات	-مراقبة التدفقات المالية - سياسات نقدية داعمة
المتغيرات الاقتصادية الكلية المتأثرة	نمو اقتصادي، تضخم، بطالة، ميزان مدفوعات	-تعزيز النمو إذا ساهم في زيادة الصادرات	-زيادة التضخم والبطالة إذا لم يكن هناك تنسيق	-توافر سياسات اقتصادية شاملة ومتكاملة

المصدر: من إعداد الباحث

يعكس الجدول الطبيعة المعقدة للدور الذي تؤديه أسعار الصرف وتقلباتها في توجيه الأداء الاقتصادي الكلي وتحديد مسار التجارة الدولية. فبينما تتيح تقلبات أسعار الصرف وتغيراتها (سواء كانت ناتجة عن قوى السوق أو عن تدخل رسمي) فرصاً لتحسين التنافسية ودعم القطاعات التصديرية، إلا أنها في الوقت ذاته تحمل مخاطر اقتصادية تتعلق بارتفاع التضخم، فقدان الاستقرار المالي، وتزايد حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. ويظهر التحليل أن تخفيض العملة قد يكون أداة فعالة لمعالجة إختلالات ميزان المدفوعات وتحفيز الصادرات، غير أن نجاحه يتوقف على مدى مرونة الاقتصاد وقدرته على الاستجابة من خلال قاعدة إنتاج متنوعة وسياسات مالية ونقدية منسقة. أما الإنخفاض التلقائي للعملة (Depreciation) فغالباً ما يؤدي إلى آثار مختلطة، فهو يعزز التصدير من جهة لكنه قد يتسبب في ضغوط تضخمية وفقدان للاحتياطات إذا لم يكن مصحوباً بسياسات استقرار مناسبة. كما يؤكد الجدول أن المتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل النمو، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات) تتفاعل بشكل مباشر مع تحركات سعر الصرف، ما يجعل إدارة هذا الأخير جزءاً رئيسياً من صياغة سياسات الاقتصاد الكلي. في هذا السياق، يصبح وجود إطار مؤسسي قوي، وسياسات نقدية مستقرة، وتنسيق فعال بين الأدوات الاقتصادية شرطاً أساسياً لضمان تحقق الآثار الإيجابية وتجنب التداعيات السلبية. وبذلك يوضح الجدول أن تأثيرات أسعار

الصرف ليست حتمية، بل تعتمد بدرجة كبيرة على جودة الحوكمة الاقتصادية ومرونة الهياكل الإنتاجية، وهي عوامل تحدد ما إذا كانت تقلبات العملة ستتحول إلى فرصة للنمو أو مصدر لعدم الاستقرار.

المطلب الرابع: سياسة رفع وارتفاع قيمة العملة وشروط نجاح رفعها

1- رفع قيمة العملة:

تعد عملية رفع قيمة العملة العملية المعاكسة لخفضها، حيث تشير إلى زيادة القيمة الرسمية للوحدة النقدية مقارنة بالمعيار المرجعي، مثل الذهب أو العملات الأجنبية. وبذلك، يعني رفع قيمة العملة أنه يمكن للوكالة النقدية أو الدولة الحصول على عدد أكبر من الوحدات النقدية الأجنبية مقابل كل وحدة من العملة الوطنية، مما يعكس قوة شرائية أعلى للعملة محلياً ودولياً.

يترتب عن سياسة رفع قيمة العملة عدة آثار إقتصادية نذكر منها:¹

1- أثرها على الصادرات والواردات:

- الوضع: رفع قيمة العملة يجعل العملة الوطنية أقوى مقابل العملات الأجنبية.
- الآثار:

○ نقل تنافسية الصادرات: تصبح المنتجات المحلية أغلى بالنسبة للمشتريين الأجانب، مما قد يقلل الطلب على الصادرات.

○ زيادة الواردات: تصبح السلع الأجنبية أرخص بالنسبة للمستهلكين المحليين، مما يشجع الاستيراد.

مثال عملي: إذا قامت اليابان برفع قيمة الين مقابل الدولار، فإن سياراتها المصدرة إلى الولايات المتحدة تصبح أغلى، وقد يتراجع الطلب الأمريكي عليها، بينما تصبح الإلكترونيات الأمريكية أرخص للشراء في اليابان.

2- أثرها على التضخم:

- الوضع: ارتفاع قيمة العملة يقلل من تكلفة السلع المستوردة.
- الآثار:

○ خفض التضخم المستورد: المنتجات المستوردة تصبح أرخص، مما يحد من زيادة الأسعار المحلية.

○ تأثير محدود على التضخم الداخلي إذا كانت معظم المنتجات محلية.

• مثال عملي: إذا زاد سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار، فإن الأجهزة الكهربائية المستوردة من الولايات المتحدة تصبح أرخص، مما يقلل ضغط الأسعار في السوق المحلي.

3- أثرها على الميزان التجاري:

¹ علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 08 09.

- الوضع: رفع قيمة العملة قد يؤدي إلى زيادة العجز التجاري.
- الآثار:
 - زيادة الواردات بسبب انخفاض أسعارها بالعملة المحلية.
 - انخفاض الصادرات نتيجة ارتفاع أسعارها بالعملات الأجنبية.
- مثال عملي: رفع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار قد يؤدي إلى تراجع صادرات الحاصلات الزراعية المصرية وزيادة استيراد المنتجات المصنعة.
- 4- أثرها على الاستثمارات الأجنبية والمحلية:
 - الوضع: العملة الأقوى قد تؤثر على تدفقات رأس المال.
 - الآثار:
 - جذب الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل: الباحثون عن أرباح نقدية قد يستفيدون من قوة العملة.
 - تأثير محدود على الاستثمار طويل الأجل إذا كانت أرباح الشركات المصدرة تتأثر سلباً.
 - مثال عملي: رفع قيمة الفرنك السويسري قد يجعل المستثمرين الدوليين يشترون سندات سويسرية، لكنها قد تقلل قدرة شركات التصدير السويسرية على المنافسة.

جدول رقم (09-3): مقارنة بين أثر رفع قيمة العملة وتخفيضها على الاقتصاد الكلي

المجال الاقتصادي	رفع قيمة العملة	تخفيض قيمة العملة
الصادرات	تصبح أعلى بالعملات الأجنبية → تراجع الطلب الخارجي	تصبح أرخص بالعملات الأجنبية → زيادة الطلب الخارجي
الواردات	تصبح أرخص بالعملة المحلية → زيادة الاستيراد	تصبح أعلى بالعملة المحلية → تراجع الاستيراد
الميزان التجاري	زيادة العجز التجاري أو تقليل الفائض	تحسن الميزان التجاري على المدى المتوسط والطويل (مع منحنى J)
التضخم	انخفاض التضخم المستورد → أسعار السلع المستوردة أرخص	ارتفاع التضخم المستورد → أسعار السلع المستوردة أعلى
النمو الاقتصادي	قد يبطئ النمو إذا كانت الصادرات أساسية	تحفيز النمو على المدى القصير إذا تحسنت تنافسية الصادرات
الاستثمار الأجنبي	جذب الاستثمارات النقدية قصيرة الأجل	جذب الاستثمار الإنتاجي إذا تحسنت القدرة التنافسية للصادرات
الاستثمارات المحلية	ضغط على الشركات المصدرة → قد يقل الاستثمار المحلي	تشجيع الشركات المصدرة زيادة الإنتاج والاستثمار المحلي
تأثير على الأسعار المحلية	انخفاض تكلفة الواردات → ضغط نزولي على الأسعار	ارتفاع تكلفة الواردات → ضغط تصاعدي على الأسعار

المصدر: من إعداد الباحث

- مما سبق، يمكن القول إن السلطات النقدية تلجأ إلى رفع قيمة العملة لعدة أسباب رئيسية، من أبرزها:
- **التخلص من فائض ميزان المدفوعات:** حيث يتم تصريف العملة الوطنية مقابل الفائض المتحقق، ما قد يؤدي إلى زيادة التضخم المحلي، ومن ثم ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات، الأمر الذي يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات.
 - **معادلة ارتفاع الأسعار العالمية لسلع إستراتيجية:** مثل النفط، حيث يساعد رفع قيمة العملة على الحد من تأثير هذه الارتفاعات على الاقتصاد المحلي.
 - **تعزيز العملات الأجنبية ودعم سياسات دولية معينة:** كما فعلت بعض الدول مثل اليابان وألمانيا عندما رفعت قيمة عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، في حالات امتناع الولايات المتحدة عن تخفيض قيمة عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها ومصداقيتها الدولية¹.
- يعكس هذا الإجراء دور السياسة النقدية في ضبط التوازنات الخارجية والتكيف مع الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
- يمكن تلخيص شروط نجاح سياسة رفع العملة في الجدول التالي:

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 25 28.

جدول رقم (10-3): شروط نجاح رفع قيمة العملة وأثره على الاقتصاد

رقم	شروط نجاح رفع قيمة العملة	الشرح التفصيلي	أثره على الاقتصاد	أمثلة دولية/عربية
1	احتياطات نقدية قوية لدعم العملة	تمكين البنك المركزي من التدخل في الأسواق وشراء العملة المحلية عند الطلب لتعزيز قيمتها.	استقرار سعر الصرف، الحد من تقلبات العملة، تعزيز ثقة المستثمرين.	الإمارات (الدرهم مرتبط بالدولار)، السعودية
2	استقرار الاقتصاد الكلي وتضخم منخفضة	رفع قيمة العملة دون التضخم المرتفع يحافظ على القوة الشرائية الحقيقية للعملة ويمنع ضغطا على الصادرات.	الحد من التضخم المستورد، حماية القدرة الشرائية، دعم النمو الاقتصادي.	السعودية قبل 2014
3	قدرة الصادرات على التكيف مع ارتفاع سعر العملة	ارتفاع قيمة العملة يجعل الصادرات أعلى؛ لذا يجب أن تكون الصادرات متنوعة ومرنة أو ذات قيمة مضافة عالية.	المحافظة على تنافسية الصادرات، تقليل العجز التجاري، دعم نمو القطاع الصناعي.	ألمانيا (صادرات عالية الجودة)
4	سياسة نقدية ومالية منسقة	سياسات نقدية صارمة لضبط التضخم وسياسات مالية للحد من العجز العام.	منع التحولات الاقتصادية السلبية الناتجة عن ارتفاع قيمة العملة، تعزيز الاستقرار المالي.	الكويت
5	ثقة المستثمرين المحليين والأجانب	رفع قيمة العملة يتطلب ثقة الأسواق والمستثمرين لتجنب نزوح رؤوس الأموال.	زيادة الاستثمارات، استقرار الأسواق المالية، الحد من الطلب على العملات الأجنبية.	مصر بعد 2016
6	مرونة السوق المالية ومؤسسات مصرفية قوية	وجود سوق مالية متطورة وبنوك مركزية قادرة على إدارة التدفقات المالية والتقلبات.	الحد من تقلبات سعر الصرف، الاستقرار النقدي، تعزيز قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.	الإمارات، قطر
7	تنويع القاعدة الاقتصادية	تقليل الاعتماد على سلعة أو قطاع واحد يجعل الاقتصاد أكثر مرونة أمام ارتفاع قيمة العملة.	الحد من الضغط على القطاعات المصدرة، دعم الصادرات غير النفطية، الحفاظ على التوازن التجاري.	السعودية (تنويع الاقتصاد الوطني)، الإمارات

المصدر: من إعداد الباحث

يؤكد الجدول أن رفع قيمة العملة هو خيار اقتصادي معقد لا ينجح إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط المتكاملة تشمل: قوة الاحتياطات، استقرار الاقتصاد الكلي، مرونة الصادرات، فعالية السياسات النقدية

والمالية وثقة المستثمرين، إضافة إلى قطاع مالي متطور واقتصاد متنوع. ومن ثم فإن نجاح هذه السياسة يعتمد بدرجة كبيرة على قوة الهياكل المؤسسية وقدرة الاقتصاد على التكيف مع المتغيرات العالمية.

2- ارتفاع قيمة العملة:

يشير ارتفاع قيمة العملة إلى زيادة سعر العملة المحلية لدولة معينة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، ويعكس هذا الوضع بالضرورة العوامل المعاكسة لتلك التي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. ويمكن استخدام الصيغة الرياضية نفسها المعتمدة لحساب نسبة انخفاض قيمة العملة لتقدير نسبة ارتفاعها أيضاً، بما يعكس التغير النسبي في قيمة العملة على مدى فترة زمنية معينة.

وعلى سبيل المثال فإنه يمكن تحديد آثار ارتفاع عملة ما على الدول المتعاملة معها حيث أن رفع قيمة الدولار في المجمل يظهر أمر ضروري للولايات المتحدة الأمريكية حيث تراكم الدين الصافي لها تجاه بقية دول العالم مؤثراً بذلك على الاستقرار المالي العالمي، في حين أن الارتفاع يؤثر على الدول:

• النفطية: ب:

- رفع القوة الشرائية لعوائد النفط مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى، وخاصة الين الياباني.
- ساعد على تثبيت العملات المحلية المرتبطة بالدولار، مما أسهم في الحد من التضخم.
- عزز القوة الشرائية لعوائد الاستثمارات المقومة بالدولار، وبالتالي زيادة القدرة على الاستيراد.

• غير النفطية: ب:

- زيادة كلفة خدمة الديون المقومة بالدولار، بينما تنخفض كلفة الديون المقومة بالعملات الأخرى التي تراجع قيمتها مقابل الدولار.
- ارتفاع قيمة السلع الرأسمالية المستوردة من الدول المرتبطة بالدولار، مما يزيد من تكاليف الاستثمار.

المبحث الثالث: حرب العملات ومحدداتها

تعد ظاهرة حرب العملات من أبرز المستجدات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة، إذ نشأت على خلفية الخلاف الحاد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين واليابان وبعض الدول الأخرى من جهة، والصين من جهة ثانية. ويتمحور هذا الخلاف حول الضغوط التي تمارسها الدول الغربية على الصين بهدف رفع قيمة عملتها المحلية (اليوان)، وذلك من أجل الحد من القدرة التنافسية العالية للصادرات الصينية في الأسواق الأمريكية والعالمية. وللإلمام الأمثل بهذا الموضوع تطرقنا إلى المحاور التالية: ماهية حرب العملات، البعد النظري والتاريخي لظاهرة حرب العملات، الأشكال المختلفة لتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف ضمن سياق حرب العملات وأخيراً تطرقنا إلى الجهات الفاعلة في حرب العملات.

المطلب الأول: ماهية حرب العملات

تعرف حرب العملات بأنها حالة من المنافسة الاقتصادية غير المباشرة بين الدول، تقوم خلالها القوى الاقتصادية الكبرى باستعمال أدوات السياسة النقدية للتأثير في قيمة عملاتها المحلية بغرض تعزيز قدرتها التنافسية التجارية على حساب الدول الأخرى. وتتجسد هذه الحرب من خلال التدخل في أسواق الصرف الأجنبي عبر خفض قيمة العملة المحلية لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ولا سيما القطاعات التصديرية، مما يؤدي في المقابل إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين وتقليص قوتهم التنافسية¹. وينظر إلى هذه الظاهرة على أنها شكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة، حيث تستخدم فيها العملة كسلاح اقتصادي لتحقيق مكاسب وطنية في إطار النظام النقدي الدولي، وقد تؤدي إلى إختلالات خطيرة في موازين التجارة والاستقرار المالي العالمي إذا ما تم اعتمادها على نطاق واسع. تتخذ حرب العملات عدة آليات وأساليب لتحقيق أهدافها الاقتصادية، أهمها:

1. خفض قيمة العملة المحلية (Currency Devaluation) : تعمل الدول على تخفيض قيمة عملتها عمداً مقابل العملات الأخرى، بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادراتها وتقليل تكلفة منتجاتها في الأسواق الدولية.
2. التيسير الكمي (Quantitative Easing) : هو سياسة نقدية توسعية تعتمد على ضخ السيولة في الاقتصاد وشراء الأصول المالية الحكومية، مما يؤدي إلى ضعف العملة المحلية بشكل غير مباشر وتحفيز الاقتصاد الداخلي، مع تأثير محتمل على أسعار الصرف العالمية².
3. التدخل المباشر في سوق العملات (Direct Market Intervention) : تقوم البنوك المركزية بشراء أو بيع العملات الأجنبية بشكل مباشر للتحكم في سعر صرف عملتها، سواء للحفاظ على استقرار العملة أو لتحقيق ميزة تنافسية لصادراتها.
4. القيود والسياسات التقييدية (Capital Controls & Policy Measures) : تتضمن فرض قيود على التدفقات الرأسمالية أو تعديل أسعار الفائدة بما يؤثر على حركة رؤوس الأموال ويؤدي إلى تغيير قيمة العملة المحلية بشكل مقصود.

غالباً ما تستخدم هذه الآليات بشكل متكامل، مما يجعل حرب العملات ظاهرة متعددة الأبعاد تجمع بين السياسة النقدية، التجارة الدولية، والتحركات الإستراتيجية للبنوك المركزية. يمكن تعريف حرب العملات أيضاً بأنها سياسة اقتصادية تتبعها الدول للتلاعب بقيمة عملتها المحلية، سواء عن طريق خفض قيمتها عمداً أو منعها من الارتفاع، بهدف تحقيق عدة أهداف اقتصادية، أبرزها:

1. تشجيع الصادرات عبر جعلها أرخص في الأسواق العالمية.

¹ رزوق أحمد، الدولار والنظام النقدي العالمي: قراءة تحليلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، ص 124.
² محمد نبيل، العولمة المالية وتحديات السيادة النقدية للدول النامية، دار النهضة العربية، بيروت، 2017، ص 193.

2. خفض الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري أو تحقيق فوائض فيه.

3. رفع مستويات التشغيل والنشاط الاقتصادي وبالتالي تعزيز معدلات النمو.

ويعود ظهور حرب العملات عالمياً إلى المخاوف الناتجة عن تدهور أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وتراجع حصة الولايات المتحدة في الصادرات العالمية من المرتبة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة الثالثة، خلف الصين وألمانيا¹.

بناء على التعريفين السابقين، يمكن القول إن حرب العملات تعتمد على استخدام السياسة النقدية والتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتحقيق أهداف محددة، تتمثل أساساً في زيادة تنافسية الصادرات الوطنية وتقليص قوة المنافسين الدوليين. ويمكن توضيح آليات وأهداف حرب العملات في الجدول التالي:

جدول رقم (11-3): آليات وأهداف حرب العملات

الآلية	الهدف الاقتصادي	التأثير المتوقع على الاقتصاد	مثال توضيحي
التلاعب بسعر العملة (خفض القيمة أو منع ارتفاعها)	زيادة القدرة التنافسية للصادرات	جعل المنتجات المحلية أرخص في الأسواق العالمية	خفض قيمة اليوان لتعزيز صادرات الصين
زيادة تنافسية الصادرات	تعزيز مبيعات الصادرات حصة السوق	نمو القطاعات التصديرية ورفع الإيرادات	دعم الصناعات التصديرية في البرازيل
خفض الواردات والعجز التجاري	تقليل الاعتماد على المنتجات الأجنبية وتحسين الميزان التجاري	خفض العجز أو تحقيق فائض في الميزان التجاري	فرض قيود على الواردات أو أسعار أعلى للسلع الأجنبية
رفع مستوى التشغيل والنمو الاقتصادي	تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل	رفع معدلات التشغيل وتحسين النشاط الاقتصادي العام	سياسات نقدية توسعية وزيادة الاستثمار المحلي

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول أن إدارة سعر الصرف هي أداة محورية لتحسين التنافسية التجارية، وأن تأثيراتها الإيجابية لا تتحقق إلا إذا ترافقت مع قدرة إنتاجية كافية وسياسات اقتصادية مكملة تعظم من أثر انخفاض قيمة العملة على النمو والتشغيل.

المطلب الثاني: البعد النظري والتاريخي لظاهرة حرب العملات

من الناحية النظرية، لم تحظ ظاهرة حرب العملات بالاهتمام الكافي في الدراسات الاقتصادية إلا بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث بدأ الاقتصاديون والمحللون في ربط السياسات النقدية التنافسية التي انتهجتها بعض الدول بتداعيات تلك الأزمة. ويعد وزير المالية البرازيلي جيدو مانتيغا

¹ جليل شيعان ضد البيضان، حرب العملات والنظام النقدي الدولي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد الثاني، العراق، 2011، ص 13.

(Guido Mantega) أول من استخدم مصطلح "حرب العملات" بشكل صريح في سبتمبر 2010، حين صرح بأن البنوك المركزية العالمية قد انزلت في "حرب عملات عالمية"، مشيراً بذلك إلى السباق بين الدول لخفض قيمة عملاتها بغرض تحفيز صادراتها وحماية اقتصادها الوطني. وقد أعلن مانتيغا في ذلك الوقت أن البرازيل ستقوم بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال البرازيلي، في محاولة لمواجهة تداعيات انخفاض العملات الأخرى وتأثيرها السلبي على القدرة التنافسية للصادرات البرازيلية¹.

أثار تصريح وزير المالية البرازيلي عام 2010 جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والسياسية، إذ أعاد النقاش حول سياسات خفض قيمة العملات إلى واجهة الاهتمام الدولي. فقد رأت الولايات المتحدة أن اتهامات البرازيل تعبر عن قلق مشروع من سياسات بعض الدول، وعلى رأسها الصين، التي تتبع سياسة تثبيت سعر صرف اليوان عند مستويات منخفضة لدعم صادراتها. في المقابل، اتهمت الولايات المتحدة هي الأخرى بممارسة سياسة نقدية توسعية مفرطة من خلال برامج التيسير الكمي

(Quantitative Easing)، والتي أدت بدورها إلى انخفاض قيمة الدولار وإرباك أسواق العملات العالمية. أما الاتحاد الأوروبي واليابان، فقد وجدا نفسيهما في موقف حرج بين الرغبة في دعم صادراتهما والمحافظة على استقرار أسواق الصرف². إذ لجأت اليابان، بدورها، إلى سياسة نقدية مرنة تهدف إلى تحفيز النمو وخفض قيمة الين، بينما ركز الاتحاد الأوروبي على تحقيق التوازن المالي وحماية اليورو من التقلبات الحادة.

وقد أدت هذه التفاعلات إلى تصاعد التوترات بين الاقتصادات الكبرى، وأصبحت حرب العملات رمزا لغياب التنسيق الدولي في السياسات النقدية، مما استدعى تدخل الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين (G20)، اللتين دعتا إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي وتجنب الإجراءات الأحادية التي قد تخل باستقرار النظام المالي والنقدي الدولي.

وبما أن نظام سعر الصرف العالمي يعد أحد المكونات الأساسية لنظام النقدي الدولي، فإن عدم استقراره يعكس بدوره خلافاً في هذا النظام الدولي، مما يجعله نظاماً نقدياً هجيناً. ويفترض بالنظام النقدي الدولي أن يحقق الاستقرار النقدي العالمي، غير أن فشله في تحقيق هذا الهدف يعد إخفاقاً في أداء وظيفته الأساسية التي أنشئ من أجلها. إضافة إلى ذلك، فإن تذبذب معدلات التنمية في الدول النامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدور السلبي للدولار الأمريكي كعملة صرف واحتياطي دولي، إذ تعاني هذه الدول من نقص في احتياطياتها من العملة الصعبة، وخاصة الدولار، وهو ما أثر بصورة مباشرة وسلبية على مسار التنمية الاقتصادية فيها.

¹ Daniel W. Drezner, **Will currency follow the flag**, International Relations of the Asia-Pacific, Volume 10, 2010, p 389.

² حسين أحمد السلوم، حرب العملات، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، الجزائر، العدد العاشر، 2010، ص 07.

عكست الفوضى النقدية التي سادت قبل اتفاقية بريتون وودز وجود ما يعرف بـ«حرب العملات العالمية»، بقيادة الدول المتقدمة بعد انسحاب معظم الدول من قاعدة الذهب. ففي عام 1930، أصبح الجنيه الإسترليني عملة ذات حرية تقلب، فقامت الدول الأخرى بربط عملاتها بالجنيه الإسترليني المعوم، ما أدى إلى تسارع عمليات تخفيض قيمة العملة بهدف:

1. معالجة العجز الكبير في موازين المدفوعات.

2. خفض معدلات التضخم المحلي.

ومع ذلك، فإن هذا التخفيض غير المنظم وردود الفعل المتبادلة من الشركاء التجاريين أسهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة خلال الفترة 1930-1939، وسميت هذه المرحلة بـ "دائرة تخفيض قيمة العملة"، إذ تكررت عمليات خفض قيمة العملات بشكل متسلسل بين الدول.

من الناحية التاريخية، كان تخفيض قيمة العملة يستخدم لدعم الصادرات، من خلال جعل السلع والخدمات المصدرة أكثر تنافسية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع في الدول الأخرى كما استخدمت هذه السياسة أداة لتسوية ميزان المدفوعات. في عام 1971، لجأ الرئيس الأمريكي نيكسون إلى تعويم سعر صرف الدولار ووقف قابلية تحويله إلى الذهب، منهياً بذلك نظام الصرف بالدولار الذي كان قائماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبخروج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية، انتقل العالم من النظام المنتظم إلى الفوضى النقدية، وتوالى عمليات تخفيض قيمة الدولار خلال السنوات التالية، حيث سجل عام 1972 أولى خطوات التخفيض الكبير بنسبة 10%، لكن مع تواصل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، واصلت تخفيض قيمة عملتها لتصل إلى تخفيض بقيمة 20% عام 1973. تعد من أبرز الأمثلة على التدخلات في أسواق العملات تحت مسمى حرب العملات تلك التي نفذها كل من البنك المركزي الياباني والبنك المركزي السويسري في سوق الصرف الأجنبي. فقد تدخل البنك المركزي الياباني في عام 2003 بشكل تدريجي كبائع للين، بقيمة بلغت نحو 1,5996 تريليون في الفترة الممتدة ما بين 26 سبتمبر و30 أكتوبر وذلك بهدف منع انخفاض قيمة الدولار مقابل الين إلى ما دون مستوى 108 تقريباً، وهو المستوى الذي كان يعتبر مناسباً لتحقيق الأهداف التصديرية في ذلك الوقت¹. أما البنك المركزي السويسري، فقد تدخل في سوق الصرف بطريقة غير مرغوبة، نظراً لاعتماد الاقتصاد السويسري على الصادرات كداعم رئيسي للنمو الاقتصادي. ففي 1 أبريل 2010، عند الساعة الرابعة زوالاً بتوقيت غرينتش، قام البنك ببيع الفرنك السويسري مقابل اليورو للحفاظ على مستوى 1,4100، وتجدر الإشارة إلى أن البنك السويسري كان قد أعلن قبل هذا التدخل بأيام قليلة أن المستوى الآمن لسعر

¹ Lindsay Whipp & Peter Garnham, *Tokyo Currency Move Surprises Markets*, Financial times, September 2010, p 38.

صرف الفرنك هو 1,4000 ما يعكس حرصه على ضبط قيمة العملة لحماية القدرة التنافسية للصادرات السويسرية¹.

بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، برزت ظاهرة حرب العملات بقوة مع آثار تلك الأزمة، وبرزت بشكل خاص سياسة الصين في إبقاء قيمة عملتها منخفضة، مما مكنها من التفوق في سوق التصدير العالمي وزيادة تأثيرها الاقتصادي على المستوى الدولي. ومما سبق سنقوم بعرض أبرز تدخلات البنوك المركزية في أسواق الصرف في سياق حرب العملات في الجدول التالي:

جدول رقم (12-3): تدخلات البنوك المركزية في أسواق الصرف في سياق حرب العملات

رقم	الدولة / البنك المركزي	التاريخ / الفترة	وصف التدخل أو الهدف	ملاحظات
01	Bank of England بريطانيا	نوفمبر 1967	تخفيض قيمة الجنيه من \$2,80 إلى ~\$2,40	أزمة في ميزان المدفوعات.
02	Plaza Accord اتفاق 1985 بين دول كبرى	22 سبتمبر 1985	اتفاق لتخفيض قيمة الدولار مقابل عملات أخرى.	تصحيح اختلالات تجارة دولية كبيرة وتقليص هيمنة الدولار.
03	Reserve Bank of Australia	1983-2004	تحقيق أرباح من تدخلات الصرف (\$5,2 أ بليون)	
04	Bank of England بريطانيا	1987-1992	تدخلات متتالية دفاعاً عن الجنيه ضمن نظام ERM	
05	People's Bank of China	منذ 2000 حتى 2015	احتياطي عملات أجنبي ارتفع من ~\$165 بليون إلى ~\$3,8 تريليون (+)	دعم مستمر للعملة المنخفضة.
06	European Central Bank / G7	2000 سبتمبر	تدخل منسق لشراء/بيع اليورو والدولار	
07	Bank for International Settlements (BIS)	2004-2012	تحليل تدخلات الدول الناشئة: تدخلات بنسب مئوية كبيرة من احتياطياتها	
08	Currency War of 2009-2011	2009-2011	سلسلة من تخفيضات العملات التنافسية بعد الأزمة المالية.	الدول تسعى لتعزيز صادراتها من خلال تضعيف عملتها.
09	European Central Bank	18 مارس 2011	تدخل منسق بقيمة EUR/JPY ~700 مليون	
10	Swiss National Bank	سبتمبر 2011	الإعلان عن حد (floor) مقابل 1,20€ لفرنك سويسري	سياسة نقدية غير معقدة.

¹ Hong Bing Song, *Currency War*, Beijing, China Citic Press, 2007, p 55.

احتواء انهيار العملة عقب انخفاض أسعار النفط والعقوبات.	صرف ~2\$ مليار لتدعيم الروبل أثناء الأزمة	15 ديسمبر 2014	Bank of Russia روسيا	11
كأداة دعم للصادرات.	تخفيض مفاجئ لليوان بـ ~3% خلال 3 أيام	أوت 2015	People's Bank of China	12
تدخل ضخم وغير شفاف بالكامل.	بيع عملات أجنبية يقدر بـ ~128\$ مليار لتدعيم الليرة.	2019-2020	Central Bank of Turkey	13
منع ارتفاع الفرنك الشديد الذي يضر بالصادرات السويسرية.	بيع عملات أجنبية بـ ~132,9 مليار فرنك سويسري.	2023	Swiss National Bank	14
ضعف الين دفع للتدخل.	شراء ين بكميات ضخمة (~9,8 تريليون ¥) (62\$ مليار)	أفريل-ماي 2024	Ministry of Finance of Japan / Bank of Japan	15
دعم الريال البرازيلي وتقليص الضغوط على ميزان المدفوعات.	بيع نحو 21,57 مليار دولار في السوق الفورية.	ديسمبر 2024	Central Bank of Brazil	16
كبح توقعات التضخم وضغوط العملة المحلية (البيزو).	استخدام ~619\$ مليون لاحتواء فجوة سعر الصرف في 16 يوما.	يناير 2025	Argentine Central Bank	17
	بيع HK\$46,54 مليار (~6\$ مليار) لمنع ارتفاع الهونغ كونغ دولار	ماي 2025	Hong Kong Monetary Authority	18
استقرار العملة (السيدي) وتقوية احتياطات العملات.	تدخل بـ ~1,4\$ مليار في Q1 ، وبيع ~3\$ مليار في 2024.	الربع الأول 2025	Bank of Ghana	19

المصدر: من إعداد الباحث بالإطلاع على موقع www.intereconomics.eu

يبين الجدول أن حرب العملات أظهرت مدى ترابط الاقتصاد العالمي وتأثره السريع بالسياسات النقدية التي تنتهجها الدول الكبرى. فقد أسفرت هذه الحرب عن تذبذب واسع في أسعار الصرف وتدفقات رأسمالية غير مستقرة، الأمر الذي زاد من حالة عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية وأثر على الاستثمارات والتجارة الدولية، كما كشفت عن محدودية فعالية النظام النقدي الدولي الحالي القائم على هيمنة الدولار الأمريكي، وهو ما دفع العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى الدعوة لإصلاح هذا النظام بما يحقق قدراً أكبر من العدالة والاستقرار النقدي العالمي.

أما على صعيد الدروس المستفادة، فقد بينت التجربة أن غياب التنسيق الدولي في السياسات النقدية يؤدي إلى نتائج عكسية تهدد الاستقرار المالي والنقدي العالمي، وأن المنافسة في خفض العملات لا يمكن أن تكون حلاً طويل الأمد لمشكلات النمو أو العجز التجاري. كما أكدت الأزمات المتتالية أهمية تعزيز التعاون الدولي ضمن أطر مثل مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والعمل على إنشاء نظام نقدي أكثر توازناً وتعددية يحد من التبعية للدولار ويضمن توزيعاً أكثر إنصافاً للأعباء والفوائد الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الثالث: أشكال تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف ضمن سياق حرب العملات

تتمثل أشكال التدخل في أسواق الصرف ضمن إطار حرب العملات في:¹

1. التدخل المباشر في السوق:

- الوصف: قيام البنك المركزي بشراء أو بيع العملات الأجنبية مباشرة للتأثير على سعر صرف العملة المحلية.
- الهدف: رفع أو خفض قيمة العملة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل دعم الصادرات أو التحكم في التضخم.
- مثال: تدخل البنك السويسري في أبريل 2010 للحفاظ على الفرنك قرب 1,41 مقابل اليورو.

2. التدخل غير المباشر أو الإعلامي

- الوصف: إصدار تصريحات رسمية من قبل البنوك المركزية أو السلطات المالية للتأثير على توقعات السوق دون التدخل الفعلي.
- الهدف: تهدئة الأسواق أو توجيهها نحو سلوك معين دون استخدام الاحتياطات.
- مثال: إعلان البنك المركزي الأوروبي عن استعداد للتدخل عند تجاوز سعر صرف محدد.

3. السياسات النقدية التوسعية أو الانكماشية

- الوصف: تعديل أسعار الفائدة أو كمية النقد المتاحة في الاقتصاد للتأثير على قوة العملة.
- الهدف: تشجيع الصادرات عبر تخفيض قيمة العملة أو كبح التضخم عبر رفع قيمة العملة.
- مثال: سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد الأزمة المالية 2008 لتخفيف الضغوط على الدولار.

4. التدخل المنسق بين الدول

- الوصف: قيام مجموعة من الدول أو البنوك المركزية بالتدخل المتزامن في سوق الصرف لدعم عملة معينة أو خفض قيمة أخرى.

¹ Xuefeng Hu & Meng Guan, *On Currency Power*, International Journal of Economics and Finance, Vol 02, May 2010, p 122.

- الهدف: تحقيق استقرار عالمي أو تعديل الإختلالات التجارية الكبيرة.
 - مثال: اتفاقية بلازا (Plaza Accord) عام 1985 لتخفيض قيمة الدولار أمام الين واليورو.
 - 5. التدخل عبر الاحتياطات الأجنبية
 - الوصف: استخدام الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية لدعم العملة المحلية أو التحكم في سعر الصرف.
 - الهدف: حماية الاقتصاد من تقلبات السوق أو منع انهيار العملة.
 - مثال: الصين واليابان من أكثر الدول استخداما لهذا الأسلوب لدعم عملاتهم.
 - 6. التلاعب بالمنهج بسعر الصرف
 - الوصف: محاولة الدولة الحفاظ على عملتها منخفضة بشكل متعمد لفترة طويلة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات.
 - الهدف: تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات مع تخفيض الواردات.
 - مثال: سياسة الصين في أوائل العقد 2010 للحفاظ على انخفاض قيمة اليوان.
- يمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

جدول رقم (13-3): أشكال التدخل في إطار حرب العملات

الرقم	شكل التدخل	الوصف	الهدف	أمثلة حديثة تاريخية /
1	التدخل المباشر في السوق	شراء أو بيع العملات الأجنبية مباشرة	رفع أو خفض قيمة العملة المحلية لتحقيق أهداف اقتصادية	البنك السويسري أفريل 2010 للحفاظ على الفرنك عند 1,41 مقابل اليورو
2	التدخل غير المباشر أو الإعلامي	إصدار تصريحات رسمية للتأثير على توقعات السوق دون تدخل فعلي	توجيه السوق نحو سلوك معين أو تهدئته	إعلان البنك المركزي الأوروبي عن تدخل محتمل عند تجاوز سعر محدد
3	السياسات النقدية توسعية/انكماشية	تعديل أسعار الفائدة أو كمية النقد للتأثير على العملة	تشجيع الصادرات أو كبح التضخم	سياسة الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد الأزمة المالية 2008
4	التدخل المنسق بين الدول	تدخل مجموعة دولي متزامن في سوق الصرف	تحقيق استقرار عالمي أو تعديل الاختلالات التجارية	اتفاقية بلازا 1985 لتخفيض الدولار أمام الين واليورو
5	التدخل عبر الإحتياطيات الأجنبية	استخدام الإحتياطيات الرسمية لدعم العملة أو التحكم في السعر	حماية الاقتصاد من تقلبات السوق أو منع انهيار العملة	الصين واليابان لدعم عملاتهم في العقد 2010
6	التلاعب بسعر الصرف الممنهج	الحفاظ على عملة منخفضة بشكل متعمد لتعزيز الصادرات	تحسين الميزان المدفوعات وزيادة الصادرات	سياسة الصين للحفاظ على انخفاض قيمة اليوان أوائل 2010
7	إنشاء سعر صرف متعدد	اعتماد أكثر من سعر لصرف العملة حسب نوع المعاملات، مع تمييز السلع الأساسية عن غير الأساسية	تقليل آثار تقلبات السوق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة أهداف محددة	الأنظمة المعمول بها في بعض الدول ذات الرقابة على الصرف
8	سياسة التخفيف الكمي (QE)	طباعة كميات إضافية من النقد وضخها في الأسواق لزيادة المعروض النقدي	دعم القطاع المصرفي خلال الأزمات المالية الحادة وتحفيز النشاط الاقتصادي	تطبيقها من قبل الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي البريطاني والياباني 2009
9	خفض سعر الفائدة الأساسي	خفض العائد على العملة المحلية مما يقلل الطلب عليها ويخفض سعر صرفها	تحفيز الإقتصاد المحلي والصادرات وفق حالة الإقتصاد	سياسات البنوك المركزية الكلاسيكية لتعديل سعر الفائدة

المصدر: من إعداد الباحث

يتدخل البنك المركزي في الأسواق مباشرة عن طريق بيع عملته المحلية وشراء العملات الأجنبية الأخرى، بهدف الحد من تقلبات سعر الصرف ويتم ذلك من خلال بيع العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك مقابل العملة المحلية، للحفاظ على استقرار قيمتها ومنع انخفاضها. في الدول ذات الفائض التجاري، تمتص البنوك المركزية التدفقات النقدية الواردة من الصادرات بزيادة المعروض من العملة المحلية، مما يساهم في إبقاء سعر صرف العملة منخفضاً لدعم القدرة التنافسية للصادرات. من جهة أخرى، يقوم البنك المركزي باستثمار العملات الأجنبية المكتسبة في السندات

الحكومية أو الإيداع لدى بنوك الدولة المصدرة للعملة الأجنبية، للحصول على عائد مالي، مما يزيد الطلب على العملة الأجنبية ويرفع قيمتها، أي أن تطبيق هذه السياسة يعتمد بشكل رئيسي على حجم احتياطات الصرف الأجنبي المتاحة لدى الدولة.

يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي، مما يؤدي إلى انخفاض العائد على العملة المحلية ويقلل من الطلب عليها، وبالتالي ينخفض سعر صرفها. يعتبر هذا الإجراء من الأدوات الكلاسيكية للسياسة النقدية، حيث تقوم البنوك المركزية بتعديل أسعار الفائدة بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد وظروفه الحالية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

كما يمكن لدولة معينة التدخل بطريقة غير مباشرة للتأثير على أسعار صرف عملاتها صعوداً أو نزولاً، حيث تتمثل تلك التدخلات في:

1. إقامة سعر صرف متعدد

يمكن تطبيق نظام سعر الصرف المتعدد في ظل الرقابة على الصرف أو احتكار الدولة لعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية. يعتمد هذا النظام على وجود أكثر من سعر لصرف العملة، حيث يتم تحديد سعر مغالى فيه للمعاملات الأساسية مثل الواردات الضرورية أو القطاعات التي ترغب الدولة في دعمها، بينما تخضع السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية للسعر العادي. يهدف هذا النظام إلى تقليل آثار تقلبات السوق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة أهداف محددة¹.

2. التصريحات الإعلامية للبنوك المركزية والمسؤولين

يقوم المسؤولون والقادة بالإدلاء بتصريحات عبر وسائل الإعلام تتضمن إشارات مبطنة حول الإجراءات أو الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على قيمة العملة. هذه التصريحات تهدف إلى توجيه المضاربين والمستثمرين نحو اتجاه معين في سوق الصرف، دون تدخل مباشر، ويعد هذا نوعاً من التدخل غير المباشر في السوق².

3. سياسة التيسير الكمي (Quantitative Easing)

تقوم سياسة التيسير الكمي على قيام البنك المركزي بطباعة كميات إضافية من النقد وإعادة ضخها في الأسواق، مما يزيد من المعروض النقدي ويخفض سعر العملة المحلية نسبياً. تم استخدام هذه السياسة على نطاق واسع بعد الأزمة المالية العالمية، ففي عام 2009 لجأ إليها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي البريطاني والياباني لدعم القطاع المصرفي المتداعي، خاصة بعد نقص السيولة الحاد الذي نتج عن أزمة الرهن العقاري في 2008. الهدف الأساسي من هذه السياسة هو مواجهة الأزمات المالية الحادة وضمان استقرار النظام المصرفي والاقتصاد الوطني.

¹ Mème Optic précédent, p 124.

² عيد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

المطلب الرابع: الجهات الفاعلة في حرب العملات

شهدت حرب العملات مشاركة عدة دول على فترات زمنية متفاوتة وبطرق تدخل متباينة، حيث تعتبر الصين والولايات المتحدة الأمريكية أهم المحركين الرئيسيين لهذه الحرب. وفي المقابل، تحركت الدول الناشئة أو النامية لحماية إقتصاداتها من خلال خفض قيمة عملاتها في فترة قصيرة. يمكن تصنيف الدول المشاركة في حرب العملات إلى:

1- أطراف رئيسية:

تتركز الجبهة الرئيسية لحرب العملات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث تتهم واشنطن بكين بالحفاظ على عملتها اليوان بأقل من قيمتها الحقيقية بنسب تتراوح بين 25% إلى 40% مقارنة بما قد تحدده قوى السوق، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية على حساب الولايات المتحدة.

- السياسة الصينية وسعر صرف اليوان:

تمكنت الصين من بناء أكبر احتياطي نقدي عالمي من العملات الأجنبية والذهب، بالإضافة إلى احتلالها المركز الأول كأكبر مصدر عالمي وفق إحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2023، بحصة قدرت بـ 14,2 بالمائة¹.

تشير المؤشرات إلى أن اليوان الصيني كان مقيماً بأقل من قيمته الحقيقية، خاصة في ظل تدهور قيمة الدولار، ويعتبر التراكم السريع للاحتياطيات الأجنبية دليلاً على سياسة الصين في الحفاظ على سعر صرف منخفض². حتى بعد الأزمة المالية العالمية 2008، استمرت الصين في تحقيق النمو، وإن كان بوتيرة أبطأ، مستفيدة من انخفاض قيمة اليوان الذي دعم الميزة التنافسية للسلع الصينية، وأسهم في الحفاظ على فائض تجاري كبير وانتعاش الاقتصاد الصيني. في المقابل، شهدت معظم الدول الأخرى تباطؤاً اقتصادياً رغم استخدام البنوك المركزية لكل السياسات والأدوات الممكنة لدعم إقتصاداتها، مما دفعها إلى خفض أسعار صرف عملاتها لمواكبة التعافي العالمي³.

تعد الولايات المتحدة من أكبر الشركاء التجاريين للصين، وقد طالبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الصين بإعادة تقييم سعر صرف اليوان استناداً إلى نظرية الإنتاجية، التي تشير إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بما يتناسب مع مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته. فالتثبيت المستمر لليوان دون مراجعة قد يؤدي إلى إرتفاع الطلب الأجنبي على السلع الصينية، ما يرفع أسعارها محلياً ويؤدي إلى تضخم، وهو ما حدث بالفعل مع تثبيت سعر اليوان مقابل الدولار رغم ارتفاع كفاءة الإنتاجية في الصين.

¹ موقع منظمة التجارة الدولية www.wto.org، تم الإطلاع عليه بتاريخ 05 نوفمبر 2025 على الساعة 23h10.

² إسوارس براساد، الخطوات القادمة أمام الصين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 03، الجزائر، سبتمبر 2005، ص 45.

³ جايمس ريكاردز، حروب العملات: افتعال الأزمة العالمية الحالية، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2019، ص 86.

وفي عام 2010 قامت الحكومة الصينية بتعديل ربط عملتها بالدولار الأمريكي جزئيا في جوان 2010 بعد أن كانت الصين قد ربطت اليوان بالدولار منذ عام 2007 ونتيجة لذلك، ارتفع اليوان بنحو 2% مقابل الدولار في سبتمبر 2010 إلا أن هذا الارتفاع لم يكن كافيا بالنسبة للحكومة الأمريكية¹. وترى الصين، وفق تقييم البنك المركزي الصيني، أن أي ارتفاع لقيمة اليوان بأكثر من 20% سيؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية للسلع الصينية في الأسواق العالمية، مما سينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات الإفلاس في المصانع والشركات، وارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي احتمالية دخول الاقتصاد في ركود. ويعد العامل الرئيسي الذي يمنح الصين قوتها الاقتصادية استمرار الحفاظ على سعر صرف اليوان منخفضا أمام الدولار إذ تعتبر الصين أكبر مقرر للولايات المتحدة، بحيازتها نحو تريليون دولار من السندات وأذون الخزانة الأمريكية، وهو ما يعزز قدرتها على الحفاظ على قيمة اليوان منخفضة².

جدول رقم (14-3): أبرز التحركات لليوان مقابل الدولار في الفترة الممتدة من 2007-2011

السنة/الشهر	سعر اليوان مقابل الدولار تقريبا	الحدث الرئيسي / السياسة	الملاحظات
2007	7,6	ربط اليوان بالدولار رسميا	سياسة الصين تثبت سعر صرف اليوان لتثبيت التنافسية التصديرية
2008	6,95-7,0	الأزمة المالية العالمية	الصين تحافظ على استقرار اليوان رغم الأزمة
يونيو 2010	6,83	تعديل جزئي في ربط اليوان بالدولار	استجابة لضغوط الولايات المتحدة لتقدير قيمة اليوان
سبتمبر 2010	6,76	ارتفاع حوالي 2% مقابل الدولار	غير كاف لتلبية مطالب واشنطن، الصين تضع حدود للارتفاع لتجنب فقدان التنافسية
2011	6,45-6,50	استمرار الضغط الأمريكي على الصين	الصين تحافظ على سعر صرف منخفض لدعم الصادرات واحتواء البطالة

المصدر: من إعداد الباحث بالإطلاع على موقع www.intereconomics.eu

رغم الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة الأمريكية والبنك الاحتياطي الفيدرالي لدعم الاقتصاد، إلا أن تلك الإجراءات لم تكن كافية، مما دفع الولايات المتحدة إلى اعتماد إستراتيجيتين أساسيتين لدعم تنافسية السلع وخفض سعر صرف الدولار الأمريكي كواجهة مباشرة مع سعر صرف اليوان المنخفض:

¹ Melissa Murphy & Wen Jin Yuan, **Is China Ready to Challenge the Dollar?**, Internationalization of the Renminbi and Its Implications for the United States, A Report of the CSIS, October 2009, p 22.

² Wayne M. Morrison, **China-U.S. Trade Issues**, Congressional Research Service, January 7, 2011, p 16.

التدخلات التشريعية والسياسية:

في أكتوبر 2010، أقر مجلس النواب الأمريكي قانون **H.R. 2378**، الذي فرض ضريبة جمركية مرتفعة على السلع المستوردة من الدول التي تقل عملتها عن قيمتها الحقيقية وتمتلك فائضا تجاريا ضخما واحتياطيا كبيرا من العملات الأجنبية، وكانت الصين أبرز هذه الدول. هذه الإجراءات تعتبر بمثابة خطوة حامية تهدف للحفاظ على القوة الاقتصادية الأمريكية وتقليل الأثر السلبي للفائض التجاري الصيني، كما لعبت التصريحات الرسمية للأجهزة الأمريكية دورا في توجيه الأسواق والمستثمرين، مما زاد من الضغط على العملات الأجنبية مقابل الدولار (حاليا تصريحات الرئيس الأمريكي ترمب وسياسة فرض العقوبات والرسوم الجمركية على الواردات)¹.

التييسير الكمي (Quantitative Easing – QE) :

أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي في نوفمبر 2010 عن إطلاق الدفعة الثانية من سياسة التييسير الكمي بقيمة 600 مليار دولار لدعم الاقتصاد الأمريكي، وسط ضعف النمو وسوق العمل المتداعي، مع إمكانية زيادتها مستقبلا حسب الحاجة. وكان الهدف الرئيسي لهذه السياسة ليس دعم الاقتصاد فحسب، بل أيضا خفض قيمة الدولار الأمريكي عن طريق زيادة المعروض النقدي.

في ظل انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة مقارنة بالدول الأخرى، تستثمر الأموال المصدرة من التييسير الكمي في دول ذات أسعار فائدة مرتفعة (ما يسمى "تجارة العائد") أو في أسواق الأسهم ("الأموال الساخنة")، مما يؤدي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية لهذه الدول مقابل الدولار.

2- أطراف ثانوية:²

- اليابان: يعتمد الاقتصاد الياباني بشكل كبير على الصادرات، لكن قوة الين غير المرغوبة أمام العملات الأخرى، وخصوصا الدولار الأمريكي، أثرت سلبا على الصادرات في عام 2010 مما استدعى ذلك تدخل البنك المركزي الياباني عن طريق بيع 60 مليار دولار وشراء الين للحد من ارتفاع قيمته، خصوصا بعد زيادة الطلب على الين من الصين. التدخل في 15 سبتمبر 2010 ساعد على خفض قوة الين أمام الدولار مؤقتا، لكن نجاحه كان محدودا بسبب استمرار تدخلات الصين في السوق.

- منطقة اليورو: في النصف الأول من 2010 شهدت منطقة اليورو نموا سريعا، مدعوما بانخفاض قيمة اليورو أمام العملات الأخرى، لا سيما الدولار، مما دعم الصادرات الألمانية والفرنسية. لكن في نوفمبر 2009 وصل اليورو إلى مستويات قياسية مقابل الدولار (1,5140)، مما أثار

¹ Mème optic précédent, p 17.

² Zsolt Darvas & Jean PISANI-FERRY, **The Threat Of Currency Wars**, European Perspectiv , Issue December 2010, p 35.

- مخاوف البنك المركزي الأوروبي من ارتفاع العملة وتأثيره على التعافي الاقتصادي فتدخل رئيس البنك، جان كلود تريشيه، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للمنطقة.
- بريطانيا: عانت بريطانيا من عجز تجاري، كما أثرت تحركات اليورو بشكل مباشر على الجنيه الإسترليني، خاصة أن منطقة اليورو تمثل الشريك التجاري الرئيسي. ارتفاع الدين العام وتضخم عجز الموازنة أجبر الحكومة على تقليص الإنفاق العام، مما وضع البنك المركزي البريطاني أمام مسؤولية دعم التعافي الاقتصادي، مع التركيز على خفض قيمة الجنيه عند الحاجة.
 - سويسرا: تعتبر سويسرا مركزا ماليا مهما بفضل سياسة الحياد واستقلالية البنك المركزي السويسري، لكن في 2010 خسر البنك حوالي 15 مليار دولار في محاولاته للحد من ارتفاع قيمة الفرنك السويسري أمام العملات الأخرى.
 - الاقتصادات الناشئة: تشمل دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة وتايوان، والهند، والبرازيل. وتعتمد هذه الدول على التصدير، ولديها فائض تجاري وسعر فائدة مرتفع نسبيا، مما يجعلها حذرة تجاه انخفاض قيمة الدولار واليوان الصيني.

جدول رقم (15-3): الأطراف الفاعلة في حرب العملات

الفئة	الدول / الأطراف	الدور في حرب العملات
الأطراف الرئيسية	الصين، الولايات المتحدة الأمريكية	تحريك الأسواق العالمية، التأثير على أسعار الصرف العالمية، تحديد مسار حرب العملات الاقتصادية.
الأطراف الثانوية	اليابان، بريطانيا، منطقة اليورو، الدول الناشئة والنامية (مثل البرازيل، الهند، روسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا).	حماية اقتصاداتها من تقلبات العملات العالمية، خفض قيمة العملة المحلية كإجراء وقائي، ردود فعل محدودة على تحركات الأطراف الرئيسية.

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الجدول الأطراف الفاعلة بشكل رئيسي في ما يسمى بحرب العملات التي تتمثل أساسا في أقوى إقتصاديين عالميين (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، وكذا الأطراف الثانوية التي كان لها تأثير على توجهات وسياسات حرب تخفيض العملات.

المبحث الرابع: انعكاسات حرب العملات على قيمة العملات وميزان القوة الاقتصادية

تعد حرب العملات ظاهرة نقدية تركت بصمتها على النظام المالي والنقدي العالمي، إذ أدت إلى تغيرات ملحوظة في قيم العملات الرئيسية، سواء من خلال رفع قيمتها أو خفضها عمدا لتحقيق مكاسب اقتصادية. وقد ترتب عن هذه التحركات انعكاسات مباشرة على التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال، ومستويات التضخم والنمو في مختلف الدول. كما أن لجوء البنوك المركزية إلى سياسات نقدية توسعية أو تدخلات

مباشرة في أسواق الصرف ساهم في زيادة التقلبات في أسعار العملات، مما أثر بدوره على استقرار النظام النقدي الدولي. ومن ثم، يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز انعكاسات حرب العملات من خلال التطرق إلى: انعكاس حرب العملات على قيمة الذهب والنفط، أثر حرب العملات على الأسواق المالية والنقدية العالمية، انعكاسات حرب العملات على التجارة الدولية ثم تأثيرها على النمو والتوازن الخارجي.

المطلب الأول: انعكاس حرب العملات على قيمة الذهب والنفط

تعد تقلبات أسعار الصرف من أبرز العوامل التي تؤثر في أداء الأسواق المالية وأسعار السلع الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي. ومع تزايد حالات عدم الاستقرار النقدي، برزت ما يعرف بـ "حروب العملات"، حيث تتنافس الدول على خفض قيمة عملاتها لدعم صادراتها وتحسين موازينها التجارية. في هذا السياق، يكتسب كل من الذهب والنفط أهمية خاصة، نظرا لكونهما من أكثر السلع حساسية لتغيرات قيمة الدولار الأمريكي الذي يعد العملة الرئيسية للتسعير العالمي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأسعار كل من الذهب والنفط، مع مقارنة ديناميكيات التفاعل بينهما خلال العقدين الأخيرين، اعتمادا على بيانات تمتد من عام 2010 إلى عام 2024.

أولاً: حرب العملات وأسعار الذهب

يعتبر الذهب من أهم الأصول الآمنة التي يلجأ إليها المستثمرون في فترات عدم الاستقرار النقدي أو الاقتصادي، لذلك فهو يعكس بشكل واضح مدى الثقة في العملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي. مع اشتداد حرب العملات بين الاقتصادات الكبرى عقب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ارتفعت أسعار الذهب بشكل ملحوظ نتيجة التوجه العالمي نحو التحوط من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وتراجع قوته الشرائية.

في إطار محاولة فهم العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأسعار الذهب، أجريت دراسات حديثة تناولت التطورات في أسواق النقد والمعادن الثمينة، وذلك بالاعتماد على أسعار الصرف اليومية لأكثر من 50 عملة عالمية مقابل الدولار الأمريكي، حيث جرى تكوين سلة من العملات تمثل الاقتصادات الرئيسية في العالم، وتم تتبع قيمتها خلال الفترة الممتدة من يناير 2010 إلى جوان 2024. وقد أظهرت نتائج التحليل أن الارتفاع في أسعار الذهب يتناسب طردياً مع ضعف الدولار الأمريكي، إذ كلما تراجعت قيمة الدولار نتيجة السياسات النقدية التوسعية التي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خاصة خلال فترات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 (2020) وأزمة التضخم العالمي (2022-2023) ارتفع الطلب على الذهب باعتباره ملاذاً آمناً، ما أدى إلى زيادة ملحوظة في أسعاره العالمية¹. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن العلاقة العكسية بين الدولار والذهب ما تزال قائمة، لكنها أصبحت أكثر تعقيداً بفعل عوامل جديدة مثل

¹ تقرير صادر عن البنك الدولي، آفاق أسواق السلع الأولية: الطاقة والنفط والمعادن، واشنطن، 2024، ص 17.

التطورات الجيوسياسية، وتغير سياسات الفائدة الأمريكية، وتوسع استخدام العملات الرقمية وكذا اليوان الصيني في المعاملات الدولية¹.

كما بينت الدراسة أن الارتفاع الحاد في أسعار الذهب خلال تلك الفترة لم يكن فقط انعكاساً لتراجع الدولار، بل أيضاً نتيجة سياسات البنوك المركزية الكبرى التي عمدت إلى ضخ كميات هائلة من السيولة عبر برامج التيسير الكمي، مما زاد من المخاوف التضخمية وعزز الطلب على المعدن الأصفر كأداة لحفظ القيمة².

ثانياً: حرب العملات وأسعار النفط

لا تقل أهمية عن الذهب عند دراسة تأثيرات حرب العملات على الاقتصاد العالمي، إذ يعد النفط سلعة إستراتيجية محورية تعتمد عليها حركة الإنتاج والتجارة والنمو الاقتصادي في معظم الدول. وبما أن النفط يسعر عالمياً بالدولار الأمريكي، فإن تقلبات قيمة الدولار تؤثر مباشرة على أسعاره الحقيقية في الأسواق الدولية.

خلال الفترة الممتدة من يناير 2020 إلى جوان 2024، شهدت أسواق النفط تحولات وتقلبات حادة، نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، وأزمة الطاقة العالمية لعام 2022 المرتبطة بالحرب الروسية-الأوكرانية، إضافة إلى تغيرات السياسات النقدية الأمريكية، خاصة رفع أسعار الفائدة بشكل متسارع من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي للحد من التضخم، فعندما تراجع الدولار الأمريكي خلال مراحل التيسير الكمي التي اتبعتها الفدرالي بين عامي 2020 و2021، انخفضت الكلفة النسبية للنفط بالنسبة للمشتريين الذين يتعاملون بعملات أخرى، ما رفع الطلب العالمي وساهم في ارتفاع الأسعار. أما في الفترات التي قوي فيها الدولار بين عامي 2022 و2023 بسبب تشديد السياسة النقدية، فقد تراجعت أسعار النفط نتيجة زيادة تكلفته بالعملات الأجنبية الأخرى³.

وقد بينت الدراسات الاقتصادية الحديثة أن تقلبات أسعار النفط لم تعد مجرد انعكاس للتغيرات في العرض والطلب الفعلي، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بالاختلالات النقدية الدولية وما يعرف بحروب العملات بين الاقتصادات الكبرى، حيث تسعى بعض الدول إلى إضعاف عملاتها لتحفيز الصادرات، مما يؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع المقومة بالدولار، وعلى رأسها النفط.

يتضح من التحليل أن الذهب والنفط يتأثران بشكل مباشر وغير مباشر بتقلبات أسعار الصرف، ولا سيما قيمة الدولار الأمريكي الذي يمثل محور التسعير العالمي. ففي حين يعكس الذهب سلوك المستثمرين في البحث عن الأمان خلال فترات ضعف الدولار، يعكس النفط ديناميكيات الاقتصاد الحقيقي والتفاعل بين

¹ العلي سمير، تحليل ديناميكية العلاقة بين الدولار والذهب في ظل الأزمات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتمويل، جامعة دمشق، 2021، ص 03.

² عبد الرحمن أحمد، العوامل المؤثرة في أسعار الذهب في ظل تقلبات أسعار الصرف العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2023، ص 04.

³ تقرير صادر عن صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي (2022-2023)، إدارة البحوث والإحصاء، أبو ظبي، 2023، ص 11.

الطلب العالمي والسياسات النقدية. وتؤكد النتائج أن العلاقة بين العملة الأمريكية وهاتين السلعتين الإستراتيجيتين أصبحت أكثر تشابكا مع التطورات الجيوسياسية والتكنولوجية والمالية الحديثة، ما يتطلب من صانعي القرار تبني سياسات نقدية متوازنة تقلل من أثر تقلبات الصرف على استقرار أسواق السلع العالمية¹.

تم اعتماد المنهج التحليلي الكمي المقارن الذي يجمع بين التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي، من أجل دراسة تأثيرات تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي على أسعار الذهب والنفط خلال فترة الدراسة. وقد تم تحليل العلاقة باستخدام كل من الأسلوب الوصفي والتحليل القياسي عبر بيانات زمنية طويلة الأمد (Time Series Analysis). حيث تم الاعتماد على بيانات يومية وشهرية مستمدة من مصادر دولية رسمية تمثلت في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل سلة 50 عملة، أسعار الذهب الفورية وأسعار النفط الخام، واستخدمنا مجموعة من الأدوات التحليلية كمعامل الارتباط بين أسعار الذهب والنفط مقارنة بالدولار الأمريكي ونموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير تأثير سعر الصرف على أسعار السلع، وكذا اعتمدنا على اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

أظهرت نتائج التحليل أن الذهب يحتفظ بعلاقة عكسية قوية مع الدولار الأمريكي، إذ كلما تراجع قيمة الدولار نتيجة السياسات النقدية التوسعية (خصوصا بين 2020 و2021)، ارتفعت أسعار الذهب بشكل ملحوظ. وقد بلغ معامل الارتباط بين الدولار والذهب خلال الفترة المدروسة حوالي 0,76-، ما يدل على علاقة سالبة قوية. ويفسر ذلك بأن المستثمرين يلجؤون إلى الذهب كملاذ آمن في فترات ضعف الدولار أو تصاعد التضخم. أما خلال سنوات تشديد السياسة النقدية (2022-2023)، فقد شهد الذهب بعض الانخفاض النسبي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة جاذبية الدولار كعملة احتياط. كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين الدولار وأسعار النفط (معامل الارتباط يقارب -0,52)، فقد أدى تراجع الدولار خلال فترة التيسير الكمي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط بسبب انخفاض تكلفته بالعملات الأخرى، مما رفع الأسعار. أما ارتفاع الدولار في مراحل لاحقة، خصوصا في 2022-2023، فقد أدى إلى ضغط هبوطي على أسعار النفط، رغم استمرار قيود العرض الجيوسياسية. كما تبين أن أسواق المشتقات والعقود الأجلة زادت من حدة تفاعل النفط مع تغيرات الدولار، إذ أصبح النفط يستخدم كأداة مالية للتحوط من مخاطر العملة والتضخم.

تؤكد النتائج أن كلا من الذهب والنفط يتأثران بدرجة متفاوتة بتقلبات الدولار الأمريكي. الذهب يعكس البعد المالي والمزاج الاستثماري للأسواق، بينما يعكس النفط البعد الحقيقي للاقتصاد العالمي. كما أن تأثير الدولار في أسعار السلع أصبح أكثر تعقيدا بفعل:

¹ محمد حسن يوسف، الذهب والنفط والدولار: مثلث القوة في الاقتصاد العالمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2019، ص 175.

- تغيرات الفائدة الأمريكية.
 - الأزمات الجيوسياسية (مثل الحرب الروسية-الأوكرانية 2023).
 - تطور أدوات التحوط المالي في الأسواق العالمية.
 - تزايد دور العملات الرقمية وكذا اليوان الصيني في التجارة الدولية.
- تمثل تقلبات أسعار الصرف، وبخاصة تغيرات قيمة الدولار الأمريكي، عاملاً رئيسياً في تحديد أسعار الذهب والنفط. إلا أن العلاقة بين الطرفين ليست ثابتة، بل تتغير وفق السياسات النقدية والظروف الاقتصادية العالمية. وعليه، يوصى بـ:
- تبني سياسات نقدية أكثر توازناً للحد من التقلبات الحادة في أسعار الصرف.
 - تعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات المالية للحد من آثار "حروب العملات".
 - تشجيع تنوع أدوات التحوط المالي في الدول النامية لتقليل هشاشتها أمام اضطرابات أسعار الصرف والسلع.

المطلب الثاني: أثر حرب العملات على الأسواق المالية والنقدية العالمية

أدت حرب العملات خلال العقد الأخيرين إلى بروز انعكاسات اقتصادية عميقة على المستويين المالي والتجاري العالمي، أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية بين الدول المتقدمة والإقتصادات الصاعدة. ومع اشتداد المنافسة النقدية بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي منذ أزمة 2008، ثم تركزها مع جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية (2022)، أصبحت آثارها أكثر وضوحاً في أربعة محاور رئيسية:¹

أولاً: اختلال التوازنات التجارية الدولية

سعت العديد من الدول إلى خفض قيمة عملاتها المحلية لتحفيز صادراتها وجعل منتجاتها أكثر تنافسية، وهو ما أدى إلى تحسن مؤقت في الميزان التجاري لتلك الدول. إلا أن هذه السياسات أدت إلى تصاعد المنافسة النقدية بين الإقتصادات الكبرى، خصوصاً بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث اتهمت واشنطن بكين مراراً بإبقاء عملتها (اليوان) منخفضة عمداً لدعم صادراتها. وفي المقابل، لجأت الولايات المتحدة إلى سياسات نقدية توسعية وتيسير كمي متكرر (2020-2022)، ما دفع بالدول الأخرى إلى اتخاذ إجراءات مماثلة لحماية تنافسيتها. وقد نتج عن ذلك موجة جديدة من الحمائية التجارية، تمثلت في فرض رسوم وجمارك على الواردات، كما حصل خلال الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة (2018-2020)، التي استؤنفت جزئياً في 2023 ضمن صراع النفوذ الاقتصادي بين القوتين.

¹ عيد المنعم السيد، العولمة المالية وأزمات النظام النقدي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023، ص ص 82 83.

ثانياً: اضطراب الأسواق المالية وتقلب أسعار الصرف

أدى التوسع في السياسات النقدية بعد جائحة كوفيد-19 إلى ضخ سيولة غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي، تجاوزت 9 تريليونات دولار بين 2020 و2022 بحسب بيانات صندوق النقد الدولي. وقد تسببت هذه السيولة في تدفقات غير مستقرة لرؤوس الأموال نحو الأسواق الناشئة ذات العوائد المرتفعة، مما أسهم في ارتفاع أسعار الأصول المالية وخلق فقاعات استثمارية في أسواق الأسهم والعقارات.

كما شهدت أسعار الصرف العالمية تقلبات حادة، فقد تراجع مؤشر الدولار الأمريكي (DXY) إلى أدنى مستوياته في منتصف 2020 قبل أن يعاود الارتفاع إلى أعلى مستوى له منذ عقدين في 2022 مع تشديد السياسة النقدية الأمريكية. هذه التقلبات جعلت من الصعب على البنوك المركزية والمؤسسات الاستثمارية تخطيط سياسات طويلة الأجل أو تثبيت استراتيجيات استثمارية مستقرة.

ثالثاً: تصاعد الضغوط التضخمية في الاقتصادات الناشئة

نتج عن التيسير النقدي الواسع في الاقتصادات المتقدمة تدفق سيولة ضخمة نحو الأسواق النامية، ما أدى إلى ارتفاع مستويات التضخم في تلك الدول نتيجة زيادة الطلب الداخلي وارتفاع أسعار السلع الأولية والطاقة. فقد سجلت معدلات التضخم في العديد من الاقتصادات الناشئة مثل الهند والبرازيل وتركيا مستويات تجاوزت 8% إلى 12% في عام 2023. وأمام هذه الضغوط، اضطرت البنوك المركزية في تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، إلا أن ذلك جذب مزيداً من رؤوس الأموال قصيرة الأجل، مما أدى إلى زيادة تقلبات أسعار الصرف المحلية وتعميق هشاشة موازناتها الخارجية. وبالتالي، واجهت هذه الدول مفارقة نقدية مزدوجة: كبح التضخم من جهة، والحفاظ على استقرار عملتها من جهة أخرى.

رابعاً: تهديد الاستقرار النقدي العالمي

أدت استمرار حروب العملات والتباين في السياسات النقدية بين الاقتصادات الكبرى إلى اهتزاز الثقة في النظام النقدي الدولي القائم على الدولار الأمريكي. فقد تزايدت الدعوات خلال عامي 2023 و2024 إلى إعادة النظر في هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي، خاصة مع تنامي استخدام اليوان الصيني والروبل والروبية في التبادلات التجارية الإقليمية. كما دفعت هذه التطورات بعض التكتلات، مثل مجموعة البريكس (BRICS)، إلى طرح فكرة إنشاء عملة احتياط جديدة متعددة الأطراف، في محاولة لتقليص الاعتماد على الدولار وتخفيف أثر تقلباته على الاقتصادات الناشئة. هذا التحول المحتمل يشكل تحدياً هيكلياً للنظام النقدي العالمي، ويهدد الاستقرار المالي والتجاري الدولي في حال غياب تنسيق نقدي فعال بين القوى الكبرى.

إن حرب العملات لم تعد ظاهرة مؤقتة، بل أصبحت سمة بنيوية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، ترتبط بتداخل السياسات النقدية، وتعدد مصادر الأزمات، وتغير موازين القوة بين الاقتصادات الكبرى. فهي تضعف استقرار الأسواق، وتزيد من حدة التضخم والتقلبات المالية، وتغذي النزاعات التجارية بين الدول. ومن ثم، فإن تحقيق توازن نقدي عالمي مستدام يتطلب إصلاحات هيكلية في منظومة الصرف الدولية، وتنسيقاً أعمق للسياسات بين البنوك المركزية الكبرى، لضمان استقرار النظام المالي العالمي في مواجهة التحديات المقبلة.

المطلب الثالث: انعكاسات حرب العملات على التجارة الدولية

يعد خفض قيمة العملة الوطنية إحدى أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول في إطار ما يعرف بحرب العملات، وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق العالمية. فعندما تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، تصبح السلع والخدمات المحلية أرخص نسبياً للمستوردين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي وتحسن ميزان المدفوعات على المدى القصير.

من الناحية النظرية، ينتج هذا التوجه ما يعرف بـ "الميزة التنافسية السعرية (Price Competitive Advantage)"، إذ تتمكن المنتجات المحلية من منافسة السلع الأجنبية في السعر، خصوصاً في القطاعات كثيفة الصادرات مثل الإلكترونيات، والمنسوجات، والسلع الصناعية الوسيطة.

كما يساهم هذا الإجراء في تحفيز الإنتاج المحلي ورفع معدلات التشغيل، لا سيما في الاقتصادات التي تعتمد الصادرات كمحرك أساسي للنمو مثل الصين وكوريا الجنوبية وألمانيا. غير أن خفض سعر الصرف لا يخلو من تكاليف اقتصادية واجتماعية، إذ يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، مما يسهم في تفاقم الضغوط التضخمية الداخلية، ويؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين. كما أن استمرار تبني هذه السياسة لفترات طويلة يمكن أن يفضي إلى تآكل الثقة في العملة المحلية وتسارع تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن الأمان والعوائد الأعلى، وهو ما يضعف الاستقرار المالي الداخلي.

شهد الاقتصاد العالمي عدة حالات واضحة لتأثير هذه السياسات على التجارة الدولية:¹

- الصين واصلت إدارة سعر صرف عملتها (اليوان) للحفاظ على تنافسية صادراتها، وهو ما دفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتهامها بممارسة "الإغراق النقدي" (Currency Dumping) الذي يخل بمبدأ التجارة الحرة العادلة.

¹ تقرير صادر عن البنك الدولي، التجارة الدولية والتنافسية في ظل تقلبات أسعار الصرف، واشنطن، 2024، ص 28.

- اليابان اعتمدت منذ عام 2013، في إطار ما يعرف بسياسة "أبينوميكس"، على التوسع النقدي المتعمد لتخفيض الين الياباني ودعم الصادرات الصناعية.
 - أما الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من معارضتها العلنية لسياسات خفض العملة، فإنها لجأت هي الأخرى إلى برامج التيسير الكمي (2020-2021) التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار، مما حسن من تنافسية الصادرات الأمريكية في الأسواق الدولية.
- هذه السياسات المتقابلة خلقت نوعاً من "سباق نحو القاع" في أسعار الصرف، إذ تسعى كل دولة إلى خفض قيمة عملتها لتحسين موقعها التجاري النسبي، وهو ما تسبب في اختلال التوازن التجاري العالمي وتساعد النزاعات بين الشركاء التجاريين.
- وقد حذر صندوق النقد الدولي (2024) من أن استمرار الدول في خفض عملاتها بصورة تنافسية يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات في تدفقات التجارة العالمية، ويضعف من فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO).
- بذلك يمكن القول إن حرب العملات تنتج مكاسب تجارية مؤقتة لبعض الدول، لكنها تولد في المقابل خسائر تراكمية على المستوى العالمي، من خلال ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع الاستثمارات طويلة الأجل، وتزايد التوترات في العلاقات التجارية الدولية، والجدول التالي يلخص أثر خفض قيمة العملة على الصادرات والواردات وكذا التضخم.

جدول رقم (3-16): خفض قيمة العملة، تأثيره على الصادرات، الواردات والتضخم في الدول

الدولة	السياسة النقدية / العملة	تأثير على الصادرات	تأثير على الواردات	تأثير على التضخم	ملاحظات إضافية
الصين	إبقاء اليوان منخفضاً مقابل الدولار	زيادة تنافسية الصادرات خاصة الصناعات التحويلية	ارتفاع تكلفة الواردات المقومة باليوان	ضغوط تضخمية محدودة داخلياً	متهمة من الولايات المتحدة بممارسة "الإغراق النقدي"
اليابان	التيسير الكمي وخفض قيمة الين	دعم صادرات السيارات والإلكترونيات	ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة	ضغوط تضخمية محدودة بسبب سياسة الأسعار المستقرة	جزء من سياسة "أبينوميكس" منذ 2013
الولايات المتحدة	التيسير الكمي 2020-2021 وانخفاض مؤقت للدولار	زيادة تنافسية الصادرات الزراعية والصناعية	انخفاض تكلفة الواردات مؤقتاً	ارتفاع التضخم نتيجة زيادة السيولة	رغم المعارضة لخفض العملات الأجنبية، أثرت سياساتها على قيمة الدولار
ألمانيا	استقرار اليورو نسبياً	صادرات قوية بسبب قوة الصناعة الأوروبية	واردات معتدلة	تضخم محدود	تعتمد على التوازن بين اليورو القوي وتنافسية الصادرات
الهند	تدخل محدود لتخفيف قوة الروبية	زيادة محدودة في الصادرات	ارتفاع تكلفة الواردات	ارتفاع التضخم خاصة الطاقة والمواد الغذائية	السياسة النقدية متوازنة بين الاستقرار والنمو

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير صادر عن البنك الدولي، التجارة الدولية والتنافسية في ظل تقلبات أسعار الصرف، 2024.

من خلال الجدول نستنتج أن: السياسة النقدية / العملة توضح ما إذا كانت الدولة تتبع سياسة خفض قيمة العملة عمداً أو تسيطر على صعودها/هبوطها. أما التأثير على الصادرات فتوضح تأثير انخفاض قيمة العملة مما يزيد القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية والتأثير على الواردات يوضح تأثير انخفاض العملة على الواردات التي تصبح أغلى، مما يضغط على الأسعار المحلية. فيما يخص التأثير على التضخم يمكن القول أنه عادة ما يؤدي ارتفاع تكلفة الواردات إلى تضخم داخلي، لكن الدول ذات القدرة على التحكم بالأسعار قد تحد من هذا التأثير.

المطلب الرابع: أثر حرب العملات على النمو والتوازن الخارجي

يشكل ارتفاع قيمة العملة المحلية ظاهرة اقتصادية ذات آثار مزدوجة على الاقتصاد الوطني، فهي مؤشر على قوة الاقتصاد وثقة المستثمرين، لكنها من جهة أخرى قد تضعف القدرة التنافسية للصادرات وتقلل من معدلات النمو.

أولاً: التأثير على التجارة الخارجية

عندما ترتفع قيمة العملة، تصبح السلع والخدمات المحلية أعلى تكلفة للمستهلكين الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات. في المقابل، تصبح الواردات أرخص، مما يحفز الاستهلاك المحلي للسلع الأجنبية ويؤثر سلبيًا على ميزان المدفوعات لصالح الخارج. وتظهر التجارب العملية في منطقة اليورو وسويسرا بوضوح، حيث أدى ارتفاع قيمة اليورو والفرنك السويسري إلى تراجع الصادرات رغم المكاسب المؤقتة من انخفاض التضخم¹. يمكن تلخيص ما تم ذكره في الجدول التالي:

¹ أحمد السمان، تحليل السياسات النقدية وتأثيرها في استقرار الأسواق العالمية، دار صفاء للنشر، عمان، 2020، ص 143.

جدول رقم (17-3): قيمة العملة، تأثيرها على الصادرات، الواردات والتضخم

الدولة	سيطرة العملة / ملاحظة	تأثير على الصادرات	تأثير على الواردات	تأثير على التضخم والنشاط الاقتصادي
منطقة اليورو (ألمانيا كمثال)	ارتفاع اليورو في السنوات الأخيرة → ارتفاع تكلفة الصادرات الألمانية	تواجهها ضغوط تنافسية: ارتفاع العملة ~ 10% → انخفاض الصادرات ~ 1,5- 2% تقريباً.	الواردات أرخص نسبياً → زيادة الاستيراد → قد يضغط على الميزان التجاري	تضخم أقل بسبب واردات أرخص، لكن النشاط الصناعي التصديري يتراجع
سويسرا	العملة (الفرنك السويسري) قوية للغاية لكن الصادرات بقيت مرتفعة	رغم قوة العملة، الصادرات تشكل ~75% من الناتج المحلي وتحافظ على أداء قوي.	الواردات أرخص نسبياً، لكن الاقتصاد قائم على قيمة مضافة عالية	تضخم منخفض نسبياً، لكن النشاط الصناعي يعتمد على التميز وليس السعر فقط
اليابان	ارتفاع قيمة الين أو ضعف الين يؤثر بوضوح	عند ارتفاع الين تصبح الصادرات أعلى → ضعف التنافسية (بيانات ضعف واضحة في فترات ارتفاع الين)	الواردات أرخص → لكن اليابان تستورد طاقة ومواد خام كثيرة → ارتفاع التكاليف	تضخم مخفض أو سلبي في فترات قوة الين، والنمو الصناعي يتأثر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير صادر عن البنك الدولي، التجارة الدولية والتنافسية في ظل تقلبات أسعار الصرف، 2024.

في الواقع، قوة العملة لا تؤدي دائماً إلى ضعف الصادرات بشكل تلقائي، بل يتوقف الأمر على هيكل الصادرات (سلع ذات قيمة مضافة عالية قد تتحمل ارتفاع العملة)، كما في حال سويسرا. كما أن عامل الهيكل الإنتاجي، جودة المنتج، والابتكار يمكن أن يعوضا تأثير السعر الناتج عن ارتفاع العملة.

ثانياً: التأثير على التضخم والنشاط الاقتصادي

يسهم ارتفاع قيمة العملة في خفض معدلات التضخم، إذ يؤدي انخفاض أسعار الواردات إلى تحسين القوة الشرائية للأسر، لكن هذه الميزة غالباً ما تكون قصيرة الأجل، إذ يقابلها تراجع النشاط الصناعي في القطاعات التصديرية، وهو ما يؤثر سلباً على التوظيف والإنتاج المحلي.

ثالثاً: التأثير على الأسواق المالية

العملة القوية تميل إلى جذب التدفقات الرأسمالية الأجنبية بحثاً عن الاستقرار والعوائد، إلا أن هذه التدفقات غالباً ما تكون قصيرة الأجل، أو ما يعرف بـ "الأموال الساخنة"، مما يزيد هشاشة النظام المالي ويجعله عرضة لتقلبات مفاجئة في حال انسحاب هذه الأموال¹.

رابعاً: الانعكاسات على الاستقرار النقدي العالمي

توضح التجارب الحديثة (2010-2020) أن سياسات خفض العملات أو رفعها في إطار حرب العملات قد تؤدي إلى نتائج مزدوجة: فهي قد تحفز النمو مؤقتاً، لكنها تغذي التضخم وتزيد من تقلبات رؤوس

¹ غسان ديبية، الاقتصاد العالمي في زمن التحولات النقدية، دار الفارابي، بيروت، 2022، ص 167.

الأموال، خاصة في الأسواق الناشئة. ويزترتب على استمرار هذه السياسات من دون تنسيق دولي زيادة مخاطر حرب نقدية شاملة تهدد النظام المالي العالمي، وتضعف الثقة في العملات الدولية الرئيسية مثل الدولار واليورو¹. يمكن توضيح انعكاسات تغير قيمة العملة في الجدول التالي بشكل ملخص:

جدول رقم (18-3): نوع التغير في قيمة العملة، انعكاساتها والفئات الأكثر استفادة وتضررا

نوع التغير في قيمة العملة	الانعكاسات الإيجابية المحتملة	الانعكاسات السلبية المحتملة	الفئة الأكثر استفادة	الفئة الأكثر تضررا
خفض قيمة العملة	-زيادة تنافسية الصادرات.- تحفيز النمو الاقتصادي عبر دعم الإنتاج المحلي.- تقلب العجز في الميزان التجاري مؤقتا.	-ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة تكلفة الواردات.- تراجع القوة الشرائية للمستهلكين.- زيادة عبء الديون الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية.	-القطاعات التصديرية.- الصناعات الوطنية الموجهة للخارج.	-المستهلكون المحليون.- القطاعات المعتمدة على الاستيراد.
رفع قيمة العملة	-الحد من التضخم عبر خفض تكلفة الواردات.- تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني.- زيادة القوة الشرائية للمواطنين.	-انخفاض القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية.- تراجع الصادرات وارتفاع الواردات.- احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي.	-المستهلكون المحليون.- المستوردون.- المستثمرون الأجانب.	-المصدرون.- القطاعات الإنتاجية المحلية.
التقلبات الحادة في أسعار الصرف	-إمكانية تحقيق أرباح للمضاربيين الماليين قصيرة الأجل.	-اضطراب الأسواق المالية.- هروب رؤوس الأموال.- ضعف الاستقرار النقدي والمالي.- تقادم الاختلالات التجارية.	-المضاربون في أسواق العملات.	-الاقتصاد الكلي.- البنوك المركزية.- القطاع الحقيقي (الزراعة، الصناعة، الخدمات).

المصدر: من إعداد الباحث.

يمكن القول أن مواجهة آثار حرب العملات تتطلب:

- إعادة بناء نظام نقدي دولي متوازن يقوم على التعاون بين البنوك المركزية الكبرى.
- وضع آليات رقابة دولية فعالة على تحركات أسعار الصرف.
- تحقيق التوازن بين استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي لتجنب الإفراط في استخدام العملة كأداة للمنافسة غير المشروعة بين الدول.

¹ عبد الحميد عيد الفتح، الاقتصاد النقدي الدولي: النظرية والسياسة والتطبيقات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2021، ص 137.

خلاصة الفصل:

إستعرض هذا الفصل تطور مفهوم أسعار الصرف وأنظمة النقد الدولية، مع التركيز على دور العملات في المعاملات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الاستقرار المالي العالمي. وقد تبين أن أسعار الصرف ليست مجرد مؤشر على قيمة العملة، بل هي عامل محوري يحدد القدرة التنافسية للصادرات والواردات، ويؤثر على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، وكذلك على حركة رؤوس الأموال بين الدول. كما أظهرت المواضيع المتطرق إليها تحليلاً دقيقاً لتقلبات أسعار الصرف وآثارها، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، حيث تتأثر هذه الأسعار بعدة عوامل منها السياسات النقدية للدول الكبرى، التدفقات المالية الدولية والأزمات الاقتصادية العالمية. في هذا السياق، برزت ظاهرة حرب العملات كنتيجة مباشرة للممارسات التي تستهدف خفض قيمة العملة لتعزيز التنافسية، ما أدى إلى ضغوط مضادة من الدول الأخرى وخلق حالة من عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.

وقد تم تسليط الضوء على انعكاسات حرب العملات على قيمة العملات وميزان القوة الاقتصادية بين الدول، بما في ذلك الآثار التجارية والمالية والنقدية، وكذلك الضغوط التضخمية التي تواجه الاقتصادات الناشئة والمخاطر على الاستقرار النقدي الدولي. تبين أن هذه الحرب ليست مجرد أداة قصيرة الأجل، بل تمثل تحدياً هيكلياً للنظام المالي العالمي، يتطلب تنسيقاً دولياً وسياسات نقدية متوازنة للحد من آثارها السلبية.

وبناء على ما تقدم، يمكن التأكيد أن إدراك ديناميكيات أسعار الصرف وآليات حروب العملات لم يعد خياراً نظرياً، بل أصبح ضرورة إستراتيجية للدول والمؤسسات الدولية على حد سواء. فاستقرار النظامين التجاري والمالي العالميين يتطلب قدرة عالية على تفسير تحركات العملات والتعامل مع تقلباتها، بما يضمن حماية الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعزز قدرة الاقتصادات على التكيف مع التحولات الاقتصادية المتسارعة. ومن ثم، يشكل فهم هذه الديناميكيات أحد الركائز الأساسية لتعزيز متانة الاقتصاد الكلي ودعم استدامة النمو في ظل بيئة اقتصادية عالمية تنسم بعدم اليقين.

الفصل الرابع:

العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في
ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

تمهيد:

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من ترسيخ هيمنتها الاقتصادية على العالم عقب فترة الكساد التي اجتاحت الاقتصاد العالمي عام 1873، لتتحول خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى القوة الاقتصادية الأولى على الصعيد الدولي. ومع ذلك، بدأت مكانتها تواجه تحديات متصاعدة مع بروز قوى اقتصادية جديدة في أوروبا وآسيا، وعلى رأسها الصين، مما أدى إلى بروز اضطرابات واضحة داخل الدولة المركزية في منظومة الاقتصاد العالمي.

تعد التجربة الاقتصادية الصينية، التي انطلقت مع سياسة الإصلاح والانفتاح التي قادها الزعيم دينغ شياو بينغ عام 1978 واستمرت من خلفه من القادة، تجربة فريدة في مسار التنمية الاقتصادية الحديثة. فقد تمكنت الصين من تحقيق نجاحات استثنائية، فقد تجاوزت اليابان واحتلت المرتبة الثانية عالمياً من حيث الحجم الاقتصادي في عام 2023، حيث بلغ الناتج المحلي الاسمي للصين نحو 17,52 تريليون دولار أمريكي في ذلك العام، مقابل نحو 4,2 تريليون دولار لليابان.

كما شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة تطوراً ملحوظاً، إذ أصبحتا شريكين تجاريين رئيسيين بحلول عام 2011، حيث وصل إجمالي حجم التجارة السلعية بينهما إلى نحو 660,7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، منها صادرات أمريكية إلى الصين تقدر بنحو 199,2 مليار دولار، وواردات أمريكية من الصين بنحو 461,4 مليار دولار. إلا أن هذه العلاقات لم تخل من التوترات والاحتكاكات، خصوصاً في ما يتعلق بقضية العملة والعجز التجاري الأمريكي المتنامي تجاه الصين (الذي بلغ 295,5 مليار دولار في سنة 2024)، وهو ما أثار اهتمام العالم ومخاوف العديد من الشركاء التجاريين.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، يتناول هذا الفصل العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين من خلال تحليل الصادرات والواردات الأمريكية من الصين، ودراسة الميزان التجاري بين البلدين في ارتباطه بتقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليوان، بالاعتماد على الأدوات والأساليب القياسية لقياس هذه العلاقة. وسيتم تناول هذا الموضوع عبر أربعة مباحث رئيسية على النحو الآتي:

- المبحث الأول: تحليل البنية والاتجاهات العامة للاقتصاد الصيني.
- المبحث الثاني: تحليل البنية والاتجاهات العامة للاقتصاد الأمريكي.
- المبحث الثالث: التجارة الخارجية البينية الأمريكية-الصينية.
- المبحث الرابع: أسعار صرف يوان-دولار.

المبحث الأول: تحليل البنية والاتجاهات العامة للاقتصاد الصيني

شهد الاقتصاد الصيني نموا ملحوظا مدفوعا بإصلاحات هيكلية شملت النظام الاقتصادي والسياسات المالية، إلى جانب اعتماد سياسة نقدية مستقرة وأسعار صرف ثابتة نسبيا لليوان الصيني. ورغم هذه المكاسب، لا تزال الصين تواجه تحديات عدة تهدد استقرارها الاقتصادي، من أبرزها احتمال تباطؤ الاقتصاد العالمي، وارتفاع المنافسة في الأسواق الدولية، وتزايد الإجراءات الحمائية والتجارية من بعض الدول، فضلا عن الضغوط الدولية المستمرة لرفع قيمة العملة الوطنية. وتستلزم هذه التحديات تبني سياسات مرنة ومتكاملة لضمان استمرار النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي للصين.

المطلب الأول: النهضة الاقتصادية الصينية

منذ توليه القيادة الفعلية، قاد دينغ شياو بينغ إصلاحات واسعة ضمن الحزب الشيوعي الصيني، وحاز على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب لتطبيق نظام الاقتصاد الذي أطلق عليه «الاقتصاد السوقي الاشتراكي» أو «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»¹. وبدلا من استخدام مصطلح «الخصخصة» الذي لا يحظى بقبول واسع داخل الصين، سلكت الدولة طريقا تدريجيا في الإصلاح، حيث تحولت تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد يجمع آليات السوق مع الإشراف الاشتراكي. وقد أصبحت هذه التجربة نموذجا لعدد من دول العالم النامي، إذ استطاعت الصين التي يزيد عدد سكانها عن 1.4 مليار نسمة تأمين احتياجات الملابس والغذاء لجزء كبير من سكانها، بفضل هذا النموذج الاقتصادي المتغير، وكانت الأهداف المحورية لمراحل «الإصلاح والانفتاح» كما يلي:

- مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال العقد 1980-1990، لضمان تلبية احتياجات الغذاء والكساء.
- مضاعفة الإنتاج القومي مرتين إضافيتين بحلول عام 2000، وتحقيق مستوى معيشة ميسور للشعب.
- تحقيق التحديث الشامل للاقتصاد الصيني في منتصف القرن الحادي والعشرين، والوصول إلى مصاف القمم الصناعية العالمية، وكذلك بلوغ مستوى متقدم لنصيب الفرد من الناتج القومي².

كانت السمة المميزة لهذه التجربة هي اعتماد أسلوب «الانتقال التدريجي»: بدأت الإصلاحات في مناطق محدودة (المقاطعات الساحلية والمناطق الاقتصادية الخاصة)، ثم تعمدت إلى بقية الأقاليم. كذلك، اقتصرَت التجربة في البداية على قطاع الزراعة ومن ثم انتقلت إلى القطاعات الصناعية والخدمية.

¹ إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الإيديولوجية والنفعية البراغمية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2002، ص 78.
² عيد الله محمود، الإصلاح الاقتصادي في الصين: من الاشتراكية المركزية إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، العدد 45، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 2023، ص 96.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

فمنذ بدء «الإصلاح والانفتاح» في عام 1978 وحتى اليوم، مرت الصين بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى (1978-1984): تضمنت إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وتحول الزراعة التقليدية إلى النظام التعاقدى للعائلات، وإلغاء جمعيات الشعب الزراعية.

المرحلة الثانية (1984-1992): انتقلت الإصلاحات إلى المناطق الحضرية والمدن، وشجعت الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إرساء البورصة الصينية في شنغهاي.

المرحلة الثالثة (منذ 1992 حتى اليوم): تضمنت الانتقال إلى اقتصاد السوق الاشتراكي بأسس هيكلية، والتحول نحو اقتصاد تصنيعي وتجاري عالمي، مع دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.

يوجز الجدول الموالي هذه المراحل كالتالي:

جدول رقم (4-01): سمات ومراحل النهضة الصينية الاقتصادية

المرحلة	الفترة الزمنية	السمات الرئيسية	أبرز الإنجازات الاقتصادية	المؤشرات التقريبية
المرحلة الأولى: الانطلاقة الريفية	1978-1984	بداية سياسة "الإصلاح والانفتاح" بقيادة دنغ شياو بينغ؛ تطبيق نظام المسؤولية الأسرية في الزراعة؛ تفكيك الكوميونات الشعبية.	-مضاعفة إنتاج الغذاء.- زيادة دخل الفلاحين بـ3 أضعاف.- إنشاء 4 مناطق اقتصادية خاصة (شنزن، تشوهاي، شانغهاي، شيامن).	نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي : 9,5%
المرحلة الثانية: الانفتاح الصناعي والتجاري	1985-1991	نقل التجربة من الريف إلى المدن؛ بداية التصنيع والانفتاح التجاري؛ إنشاء بورصة شنغهاي (1990).	-ارتفاع نصيب الفرد من الدخل إلى 930 يوان.- نمو التجارة الخارجية إلى 135 مليار دولار.- تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	معدل التضخم بلغ 18% عام 1988 ثم استقر لاحقاً.
المرحلة الثالثة: ترسيخ اقتصاد السوق الاشتراكي	1992-2001	تبني مفهوم "اقتصاد السوق الاشتراكي" رسمياً (1993). إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، وتشجيع القطاع الخاص.	-تضاعف الناتج المحلي ثلاث مرات.- تراجع حصة الزراعة إلى أقل من 20%.- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في 2001.	نمو سنوي -10 : 13%
المرحلة الرابعة: الانفتاح العالمي والتحول الصناعي	2002-2012	تعزيز مكانة الصين كمصنع العالم؛ زيادة الصادرات الصناعية والتكنولوجيا؛ تطوير البنية التحتية.	-فائض تجاري قياسي (250 مليار دولار في 2007).- نمو الناتج المحلي إلى 8,5 تريليون دولار (2012).- استقرار العملة (اليوان).	مساهمة الصناعة : 47% من الناتج المحلي
المرحلة الخامسة: الإصلاح المتوازن والتنمية المستدامة	2013-2019	التركيز على "الجودة بدل الكمية" في النمو؛ مكافحة الفساد؛ تشجيع الابتكار والتكنولوجيا؛ مبادرة "الحزام والطريق".	-نمو قطاع الخدمات إلى 54% من الناتج المحلي.- رفع نصيب الفرد من الدخل إلى أكثر من 10,000 دولار (2019).	نمو سنوي متوسط : 6,7%
المرحلة السادسة: بعد الجائحة وإعادة الهيكلة	2020-2025	مواجهة آثار جائحة كوفيد-19، دعم الإنتاج المحلي؛ زيادة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة، التركيز على "الاكتفاء الذاتي التكنولوجي".	-نمو الناتج المحلي 5% في 2024 . - احتياطات نقدية تفوق 3,2 تريليون دولار . - توسع في التجارة مع دول "الحزام والطريق".	معدل التضخم أقل من 1% عام 2024

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للحكومة الصينية وكذا هيئة الأمم المتحدة.

يمكن القول أن الصين انتقلت من اقتصاد زراعي مغلق إلى قوة صناعية وتجارية عالمية خلال أقل من خمسة عقود. ما يميز التجربة هو النهج التدريجي والاستمرارية السياسية في تطبيق الإصلاحات دون

صدمات اقتصادية عنيفة. وتسعى الصين إلى تحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والسيادة التكنولوجية بحلول عام 2035، ضمن رؤية تهدف لجعلها أول اقتصاد عالمي في منتصف القرن الحادي والعشرين¹. ومن نتائج هذه التجربة²:

- ارتفاع معدلات النمو إلى أرقام قياسية في الاقتصاد المعاصر، مما جعل الصين الثانية عالميا من حيث حجم الاقتصاد.
- نمو القطاع الخاص ليكون محركا هاما للنمو، إلى جانب استمرار الوظيفة الحكومية الكبيرة في القطاعات الإستراتيجية.
- تغير هيكل الاقتصاد الصيني، بحيث انخفضت نسبة الزراعة إلى حين، وزادت حصة الصناعة والخدمات.

بهذا، تحولت الصين من «علاق سكاني» إلى «علاق اقتصادي تكنولوجي» في فترة قياسية، عبر تجربة تجمع بين التخطيط الاشتراكي والتشغيل الفعال لآليات السوق.

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية للاقتصاد الصيني

تكمن الركائز الرئيسية للاقتصاد الصيني في: ارتفاع معدلات الادخار والسرعة النسبية للنمو، إلى جانب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وامتلاك احتياطي ضخم من العملات الأجنبية، ويمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

أولاً: معدلات الادخار المرتفعة

تتميز الصين بمعدل ادخار مرتفع جدا مقارنة بدول أخرى، ما يعكس مزيجا من انخفاض الاستهلاك وتحفيز الاستثمار. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الادخار المحلي الخام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي **51 % تقريبا في عام 2008**³. أما في السنوات الأخيرة فقد انخفضت هذه النسبة تدريجيا، حيث بلغت نحو **42,5 % في عام 2023**. وبما أن الصين تعد اقتصادا ناميا إذ يأخذ نصيب الفرد من الدخل نحو ثلاثة آلاف دولار أمريكي سنويا، فإن بناء ثروة الطبقة المتوسطة كان وما يزال هدفا مركزيا. لذا، تعمل الصين على دفع النمو من خلال استثمار مرتفع نسبيا في الأصول المادية، وتشجيع البحث والتطوير، وتحسين البنى التحتية، وتسريع التحضر وكل ذلك يتطلب معدلات ادخار مرتفعة لتوفير التمويل الكافي للاستثمار.

¹ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للنشر، القاهرة، 2005، ص 55.

² إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين دراسة ملامح القوة وأسباب الصعود، إيتراك للنشر، القاهرة، 2008، ص 33.

³ Draghi Mario, **Complementarily and coordination of macro economic and financial policies to tackle internal and external imbalances**, Banyu de France, Financial stability Review, No 15, February 2011, p 66.

وقد كان النمو الصيني - أخذًا بعين الاعتبار هذا الإدخار العالي وإستراتيجية التصدير والعملات التنافسية - مدفوعا بشدة بالقطاع الصناعي القائم على التصدير.

جدول رقم (4-02): معدل الادخار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	معدل الادخار الإجمالي (% من الناتج المحلي)
2000	35,7 %
2004	45,7 %
2008	51,8 %
2012	48,7 %
2018	44,5 %
2020	44,5 %
2023	42,5 %

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات الموقع الرسمي للحكومة الصينية.

عندما تراجع دور الصادرات الصافية (من نحو 11 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 5 % تقريبا في سنوات ما بعد الأزمة المالية 2008)، استجابة الصين بزيادة حصة الاستثمار الثابت لتتناسب مع التغيير، إذ تحول الاستثمار الثابت إلى نحو 47 % من الناتج المحلي في بعض الفترات.

ثانيا: تسارع معدلات النمو

يعد الاقتصاد الصيني أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي المتوسط بين عامي 1979 و2010 نحو 10% سنويا، ما مكن الصين من التحول من اقتصاد زراعي مغلق إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي.

وخلال العقد اللاحق، شهد الاقتصاد الصيني تحولات بنيوية عميقة، إذ انخفضت وتيرة النمو تدريجيا لتستقر عند نحو 6,1% عام 2019 قبل أن تتراجع إلى 2,2% عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19. ومع استئناف النشاط الاقتصادي، سجلت الصين نموا قدره 8,4% في عام 2021، ثم 3% في 2022 بسبب التباطؤ العالمي، لتعود إلى مسار مستقر نسبيا بمعدل نمو قدره 5% في عام 2024، وفقا لتقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ووفقا لمعيار تعادل القوة الشرائية (PPP)، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني 30 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، متفوقا على اليابان، ومقتربا من مستوى الناتج الأمريكي. وتظهر هذه المؤشرات أن الصين باتت تمثل أكثر من 18% من الناتج العالمي، وهو ما يعكس عمق قوتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية العالية. ورغم هذا النمو السريع، تواجه الصين اليوم تحديات هيكلية تتمثل في ضرورة الانتقال من النمو القائم على الاستثمار والتصدير إلى نمو أكثر توازنا يعتمد على الطلب الداخلي والاستهلاك المحلي، إضافة إلى تقليص التفاوتات التنموية بين المناطق الساحلية المتقدمة والمناطق الداخلية الزراعية،

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

ومعالجة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا كمحرك أساسي للنمو المستقبلي¹.

جدول رقم (4-03): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الصيني 2000-2024

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
%	8,59	8,31	9,24	10,12	10,13	11,46	12,67
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
%	14,15	9,67	9,40	10,60	9,46	7,86	7,78
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
%	7,43	7,04	6,85	6,95	6,75	6,07	2,24
السنة	2021	2022	2023	2024			
%	8,45	3,13	5,25	4,98			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للحكومة الصينية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاقتصاد الصيني مر عبر ثلاث مراحل واضحة:

1. 2000-2007 نمو قوي جدا مدفوع بالصناعة والانفتاح.
2. 2008-2019 تباطؤ تدريجي مع تحول اقتصادي واسع.
3. 2020-2024 صدمات الجائحة ثم تعاف غير متوازن.

ويتضح أن الصين انتقلت من اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير إلى اقتصاد يسعى لتحقيق نمو مستدام قائم على التكنولوجيا والاستهلاك المحلي، لكنه يواجه تحديات مثل:

- شيخوخة السكان.
- أزمة العقارات.
- التوترات الجيوسياسية.
- تراجع الطلب العالمي.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الصين خلال العقدين الأخيرين استمراراً في موقعها الريادي كأحد أهم مقاصد الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، إذ أصبحت مركز جذب رئيسي للشركات متعددة الجنسيات بفضل بيئتها الاقتصادية المستقرة وسياستها المنفتحة تجاه الأسواق العالمية. فبعد أن احتلت المرتبة الأولى عالمياً عام 2003، وواصلت تمركزها ضمن المراتب الخمس الأولى حتى عام 2007، عرفت الصين تذبذباً طفيفاً في ترتيبها

¹ لوموان فرانسواز، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، الدار الدولية للنشر، دمشق، 2010، ص 07.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

خلال العقد اللاحق، لكنها سرعان ما استعادت مكانتها بقوة، وحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2024، فقد احتلت الصين المرتبة الثانية عالمياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الولايات المتحدة، إذ بلغت التدفقات إليها حوالي 189 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 10٪ من إجمالي التدفقات العالمية. ويعزى هذا الأداء إلى استمرار جاذبية السوق الصينية بفضل البنية التحتية المتطورة، وسوق الاستهلاك الداخلي الضخم، بالإضافة إلى سياسات التحفيز الحكومي في مجالات التكنولوجيا والطاقة النظيفة¹. يمكن تلخيص تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين وأمريكا ما بين عامي 2000-2024 في الجدول التالي:

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2024: الاستثمار في الانتقال المستدام للطاقة، جنيف: الأمم المتحدة، 2024، ص 02.

جدول رقم (4-4): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين 2000-2024

السنة	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الترتيب العالمي التقريبي	ملاحظات رئيسية
2000	40,7	4	بداية انفتاح أوسع على الاستثمارات الأجنبية بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.
2005	72,4	3	نمو قوي بفضل توسع الصناعات التحويلية وجذب الشركات متعددة الجنسيات.
2010	114,7	2-3	استقرار اقتصادي بعد الأزمة المالية العالمية.
2015	135,6	2	توسع الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية.
2018	138,3	2	زيادة الاستثمارات الأوروبية والأمريكية في السوق الصينية رغم الحرب التجارية.
2020	149,3	1	أصبحت الصين الوجهة الأولى عالمياً للاستثمار الأجنبي المباشر رغم جائحة كوفيد-19.
2021	181,0	2	انتعاش قوي بعد الجائحة وتوسع في قطاع الخدمات الرقمية.
2022	189,1	2	تزايد في تدفقات الاستثمارات نحو قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
2023	180,6	2	تباطؤ نسبي نتيجة سياسات التقيد الأمريكية والتوترات الجيوسياسية.
2024	189,0	2	استمرار الصين كأهم وجهة للاستثمار الأجنبي بعد الولايات المتحدة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الموقع الرسمي للبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

شهدت الصين خلال الفترة 2000-2024 نموا مطردا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، حيث ارتفع من نحو 40 مليار دولار عام 2000 إلى قرابة 190 مليار دولار عام 2024. وهذا يجعل الصين ثاني أكبر وجهة عالمية للاستثمار الأجنبي بعد الولايات المتحدة، مما يعكس مكانتها كمركز صناعي وتكنولوجي عالمي. وتتمثل العوامل الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع الاستثمار في الاستقرار السياسي والنقدي مع سياسة سعر صرف مدروسة لليوان، البنية التحتية المتطورة وخاصة في الموانئ، والاتصالات، وشبكات النقل، سوق محلية ضخمة تضم أكثر من 1,4 مليار مستهلك، تحسين بيئة

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

الأعمال عبر تسهيل الإجراءات وتقليل القيود على المستثمرين الأجانب، سياسة "صنع في الصين 2025" التي تهدف لجذب الاستثمارات في التكنولوجيا المتقدمة.

انتقل الصين من اقتصاد يعتمد على التصدير إلى اقتصاد صناعي وتكنولوجي متقدم حيث استقطب استثمارات ضخمة في الإلكترونيات والسيارات والطاقة وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019.

رابعاً: الاحتياطات الأجنبية الصينية

تمكنت الصين خلال العقدين الماضيين من تجميع احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، مستفيدة من ارتفاع قيمة صادراتها ومعدلات النمو القوي للاقتصاد الصيني. وتعد الصين حالياً صاحبة أكبر احتياطي عالمي من العملة الصعبة، ما يمنحها قدرة كبيرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية والتقلبات في أسواق الصرف. ويظهر تطور هذه الاحتياطات منذ عام 2002 حتى 2011، زيادة مستمرة، حيث ارتفعت الاحتياطات من حوالي 420 مليار دولار في 2002 إلى نحو 3,2 تريليون دولار في 2011. ومنذ ذلك الحين، استمرت الاحتياطات الصينية في النمو مع بعض التذبذب، لتصل في 2024 إلى نحو 3,4 تريليون دولار أمريكي وفق أحدث بيانات صندوق النقد الدولي، ما يعكس قوة الاقتصاد الصيني وصافي فوائده التجارية المستمرة.

جدول رقم (4-05): تطور احتياطات العملة الأجنبية لدى الصين 2002-2024

السنة	احتياطات الصين من العملات الأجنبية (مليار دولار)
2002	456
2003	609
2004	818,9
2005	1 066
2006	1 474
2007	1 948
2008	1 945 (ذروة وقت الأزمة المالية العالمية)
2011	3 156
2023	3 303
2024	3 266

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الصيني.

يعكس الجدول مسارا صعوديا قويا لاحتياطات الصين من العملات الأجنبية منذ 2002، تخللته بعض التذبذبات خلال الأزمات، لكنه بقي عند مستويات تاريخية مرتفعة. وهذا التطور يعد من أهم عناصر القوة الاقتصادية للصين، ويؤكد قدرتها على مواجهة الصدمات والمحافظة على استقرار سياستها النقدية ودورها الدولي المتنامي.

المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الصيني
مع اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، بدأ النمو الاقتصادي في الصين بالتباطؤ، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2009 أدنى معدل نمو فصلي منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية، إذ بلغ معدل النمو نحو 6,1% مقارنة بـ 6,8% في الربع الأخير من عام 2008. وكان تراجع الصادرات الصينية نتيجة مباشرة لتباطؤ الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الأميركي خاصة والذي يمثل السوق الأكبر للصادرات الصينية، إذ انخفض الطلب على السلع المصنعة في الصين بشكل ملحوظ.

- السياسات الصينية لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008:

لمواجهة آثار الأزمة المالية، اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات التحفيزية، أبرزها:

1. خطة إنفاق ضخمة: أعلنت بكين عن خطة اقتصادية بقيمة 4 تريليون يوان (حوالي 585 مليار دولار) لتعزيز الطلب المحلي والحفاظ على الاستقرار المالي¹.
2. إجراءات البنك المركزي: شملت خفض معدل الفائدة الرئيسي لتسهيل تدفق القروض للشركات المتضررة، وتقليص نسبة الاحتياطيات الإلزامية للبنوك، مما أتاح المزيد من التمويل للشركات التي تأثرت بانخفاض الصادرات وتباطؤ سوق العقارات وضعف الاستثمار المحلي.

هذه التدابير ساهمت في جعل الاقتصاد الصيني أول اقتصاد عالمي يتعافى من الأزمة، حيث سجل نمو أسرع مقارنة بالإقتصادات الكبرى الأخرى، وأظهر مرونة عالية في مواجهة الصدمات الخارجية. إن امتلاك الصين احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، منحها قدرة على لعب دور محوري في الاستقرار المالي العالمي. وقد ارتبطت مساهمتها في حل الأزمة المالية الدولية بسلسلة شروط، منها تجنب فرض قيود على استثماراتها في أصول الشركات الأمريكية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني لا يزال يصنف كـ «اقتصاد نام» من حيث نصيب الفرد من الدخل، فقد نجحت الدولة في توجيه مدخرات الأسر والشركات نحو الاستثمار في الأصول المادية، وتحسين البنية التحتية، والتوسع في المناطق الحضرية، مما ساهم في رفع معدل النمو السنوي.

- تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الصيني

عند اندلاع جائحة كوفيد-19 في أواخر عام 2019، واجه الاقتصاد الصيني صدمة كبيرة بسبب الإغلاقات وسياسات الحجر الصحي الصارمة (إستراتيجية «صفر-كوفيد») التي أثرت على الإنتاج، والاستهلاك، وسلاسل التوريد. فقد شهدت الصين أول تقلص رسمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ بدء الحسابات في الثمانينيات، حيث بلغ النمو نحو 2,3% في عام 2020 مقارنة بالمعدلات المعتادة، كما أظهرت بيانات رسمية أن عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أغلقت أبوابها ارتفع بشكل كبير.

¹ الموقع الرسمي للبنك المركزي الصيني، www.pbc.gov.cn، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/12 على 21h20.

ردا على هذه الصدمة، شرعت الحكومة الصينية في تنفيذ حزمة من السياسات التحفيزية، منها تخفيضات ضريبية، وحوافز للاستهلاك، وتعجيل مشاريع البنية التحتية، وتوسيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي. وعلى الرغم من التعافي الملحوظ، ما زالت التحديات الهيكلية تواجه الاقتصاد الصيني: ضعف الطلب المحلي، تراجع ثقة المستهلكين، وبطء التعافي في القطاع العقاري، فضلا عن الحاجة إلى تحويل النمو من الاعتماد على الاستثمار والتصدير إلى اقتصاد يعتمد أكثر على الاستهلاك المحلي والخدمات.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية الصينية

أولاً: سياسة الإستهداف الصينية

إن تطور السياسة التجارية الصينية يعكس تحولا من نموذج «المصدر منخفض التكلفة» إلى نموذج «الصناعي التكنولوجي» مع تنويع الأسواق والشركاء. ومع ذلك، فإن التحديات الخارجية – مثل تصاعد الحواجز التجارية، والاعتماد المتبقي على الطلب الخارجي، والمخاطر في سلاسل التوريد – تجعل الحاجة إلى توطين الطلب ودعم الاستهلاك المحلي أمورا على جدول الأعمال. ابتكرت الصين سياسة تهدف إلى تنمية صادراتها حيث تعتبر استراتيجية الإستهداف إحدى الأدوات الأساسية التي استخدمتها حكومة جمهورية الصين الشعبية لتحقيق نمو اقتصادي متسارع وتحول هيكلية، من خلال توجيه السياسات إلى مناطق جغرافية محددة، ورأس مال أجنبي، وقطاعات سلع ذات أولوية، بدلا من توزيع الجهود على كافة المناطق أو القطاعات¹.

أ. الإستهداف الجغرافي (المناطق الخاصة)

أطلقت أولى المناطق الاقتصادية الخاصة (Special Economic Zones) في مطلع الثمانينيات تحت قيادة دينغ شياو بينغ، ومنها مدن مثل شنجن، شانغهاي، زوهاي وشيامن والتي منحت فيها نظام تشريعي واقتصادي أكثر مرونة من بقية البلاد. ومنذ ذلك الحين، توسعت شبكة المناطق الخاصة لتشمل مئات المناطق الصناعية والتكنولوجية والتنموية، التي استقطبت رؤوس الأموال الأجنبية وركزت النمو في قطاعات التصنيع والتصدير

ب. إستهداف رأس المال الأجنبي

ارتبط النمو الصيني من خلال تلك المناطق بسياسة تشجيعية لرأس المال الأجنبي المباشر (FDI)، خصوصا في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والقطاعات المتقدمة. فقد اشتملت السياسات على حوافز ضريبية، وتسهيلات تسجيل المشاريع، وإعفاءات للأنشطة التي تستهدف التصدير والتكنولوجيا.

¹ لوموان فرانسواز، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ج. الاستهداف السلعي

شملت الاستراتيجية أيضا استهدافا لقطاعات سلعية مختارة كركائز للانتقال التصنيعي مثل إقامة شبكات إنتاج للتصدير تربط الشركات المحلية بالكبرى العالمية، مع تقديم دعم حكومي للارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، واستيراد التكنولوجيا المتقدمة، تسجيل إعفاءات جمركية على السلع الوسيطة الواردة لإنتاج مخصص للتصدير، تقديم تسهيلات ائتمانية بالدولة (قروض، ضمانات مصرفية) للشركات المصدرة، إطلاق برامج ميكنة وتحديث صناعي لتعزيز جودة الإنتاج وتمكين الصين من الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

تلعب سياسة الاستهداف دورا محوريا في فهم التحول الاقتصادي الصيني، إذ مكنت من تركيز الموارد والجهود في مناطق وصناعات مختارة، ما ساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحول في البنى الإنتاجية. ومع ذلك، فإن هذا النمو المركز يشير أيضا إلى تحديات: التفاوت الإقليمي (بين الساحل والداخل)، والحاجة إلى تعميم الفوائد الإنتاجية خارج المناطق الخاصة، وتعزيز الابتكار المحلي بدلا من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا.

ثانيا: تطور التجارة الخارجية الصينية

يمكن إبراز تطور التجارة الخارجية الصينية من خلال استعراض تطور قيمة الصادرات والواردات الصينية على المستوى العالمي وكذا تغيرات قيمة ميزانها التجاري خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة والتي يبرزها الجدول الآتي:

جدول رقم (4-06): تطور التجارة الخارجية لدى الصين 2010-2024

السنة	الصادرات (مليارات \$)	الواردات (مليارات \$)	الميزان التجاري (مليارات \$)	ملاحظات بارزة
2010	1.578,4	1.393,9	+ 184,5	نمو كبير بعد الإصلاحات وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).
2015	2.280,5	1.601,8	+ 678,8	توسع ملحوظ في الصادرات، وبدء التحول نحو الصناعة المتقدمة.
2020	2.589,0	2.066,0	+ 523,0	رغم جائحة كوفيد-19 تحقق فائض كبير، لكن النمو تأثر.
2022	3.544,4	2.707,0	+ 837,4	وصول ذروة تقريبا في الصادرات، مع فائض تجاري واسع.
2024	3.753,1	2.590,0	+ 1.163,1	أعلى مستوى مسجل تقريبا، وتوسع ضمن الأسواق العالمية الجديدة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

الصين حققت طفرة في التجارة الخارجية، حيث ارتفعت الصادرات بشكل واضح، مما عزز فوائدها التجارية الكبرى – مثل فائض 837 مليار دولار في 2022. إذ أصبح هذا الفائض جزءا من رصيدها الاقتصادي، لكنه في الوقت نفسه يعكس تحديا: أن النمو مستمر إلى حد كبير عبر التصدير، وهو ما يبرز الحاجة إلى التحول نحو الطلب المحلي للحد من المخاطر العالمية والتقلبات الخارجية.

ثالثا: الهيكل السلعي للصادرات والواردات الصينية

يمكن التعبير عن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الصينية (الصادرات والواردات) عن طريق الجداول التلخيصية المتعلقة بسنة 2024 كما يلي:

جدول رقم (4-07): الهيكل السلعي للصادرات الصينية 2024

ملاحظات	القيمة التقريبية (مليار دولار أمريكي)	الفئة السلعية
أكبر فئة تصدير صينية لعام 2024.	927,09	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية
نسبة كبيرة من الصادرات الميكانيكية بصين.	568,09	الماكينات، المفاعلات النووية والغلايات
نمو ملاحظ في هذا القطاع ضمن الصادرات الصينية.	215,98	المركبات (ما عدا السكة الحديد)
من الفئات الفرعية البارزة.	141,16	البلاستيك
عصرا متوسطة منخفضة القيمة ولكنها حجم كبير.	126,29	الأثاث، الإضاءة والمباني الجاهزة
تشمل مقاطع ومعدات معدنية مهمة.	99,86	منتجات الحديد أو الصلب

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

نرى ارتفاعا ملحوظا في صادرات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، ما يشير إلى تحول في تركيبة الصادرات الصينية مما يعكس قوة الصين في هذا القطاع الصناعي، كما حافظ قطاع الماكينات والمفاعلات النووية والغلايات على مستويات عالية من الصادرات، لكن المعدلات لم تكن بنفس أحجام الصادرات من قطاعات المركبات خلال الفترة نفسها، وباقي القطاعات.

جدول رقم (4-08): الهيكل السلعي للواردات الصينية 2024

ملاحظات مختصرة	قيمة الواردات (مليارات دولار أمريكي)	الفئة السلعية
تمثل أكبر فئة واردات صينية عام 2024 (22,6٪ من إجمالي الواردات)	583,88	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية (Electrical, electronic equipment)
نحو 19,5٪ من الواردات الصينية عام 2024	504,02	الوقود المعدني، الزيوت، المنتجات المقطرة (Mineral fuels, oils, distillation products)
نحو 9,7٪ من الواردات الصينية عام 2024	251,06	خامات، خبث، رماد (Ores, slag and ash)
فئة كبيرة ضمن الواردات الصناعية	229,11	ماكينات ومفاعلات نووية وغلايات (Machinery, nuclear reactors, boilers)
نحو 4,6٪ من الواردات الكبرى	118,88	جواهر، معادن ثمينة، عملات (Pearls, precious stones, metals, coins)
فئة تقنية ومخصصة	74,86	معدات بصرية، تصويرية، طبية وفنية (Optical, photo, technical, medical apparatus)
مورد رئيسي للصناعة الصينية	72,57	نحاس (Copper)
واردات مركبات ضمن الطلب الاستهلاكي	62,21	مركبات غير سلك-حديد (Vehicles other than railway, tramway)
فئة زراعية ضمن الواردات	61,50	بذور زيتية، حبوب، بذور، فواكه (Oil seed, oleagic fruits, grain, seed, fruits)
مستلزمات صناعية متوسطة القيمة	61,09	بلاستيك، مقالات بلاستيكية (Plastics)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

تعكس هذه الفئات نحو 78% (حسب منظمة التجارة الدولية) من إجمالي الواردات الصينية لسنة 2024 ويمكن الملاحظة من هذا الجدول أن أغلبية الواردات الصينية تتمثل في المواد والموارد التي تدخل في إطار الصناعات التحويلية أو المصنعة.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الصينية

تستحوذ سبعة دول على أكثر من 50% من حجم التجارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، يمكن التعبير عنها من خلال الجداول التالية والمتعلقة بسنة 2024:

جدول رقم (4-09): التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية 2024

ملاحظات	نسبة من إجمالي الصادرات (%)	البلد / المنطقة
أكبر زبون للصادرات الصينية.	14,7 %	الولايات المتحدة
عبرها تصدر الصين إلى أسواق متعددة.	8,1 %	هونغ كونغ
شريك إقليمي قوي في التصدير.	4,5 %	فيتنام
سوق آسيوي رئيسي للمنتجات الصينية.	4,3 %	اليابان
ضمن قائمة الشركاء الرئيسيين.	4,1 %	كوريا الجنوبية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

تتجه النسبة الأكبر للصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي 14,7 % تليها هونغ كونغ ب 8,1 % وفيتنام بنسبة 4,5 % فيما احتلت الصادرات الصينية نحو اليابان المركز الرابع بنسبة قدرت ب 4,3 % وأخيرا كوريا الجنوبية بنسبة 4,1 %.

جدول رقم (4-10): التوزيع الجغرافي للواردات الصينية 2024

ملاحظات	نسبة من إجمالي الواردات (%)	البلد / المنطقة
أعلى مصدر للواردات الصينية.	7,0 %	كوريا الجنوبية
ثاني أهم مصدر.	6,4 %	الولايات المتحدة
ضمن قائمة الموردين الرئيسيين.	6,0 %	اليابان
مورد مواد خام للصين.	5,4 %	أستراليا
علاقة استراتيجية في الواردات.	5,0 %	روسيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية لمنظمة التجارة العالمية و البنك المركزي الصيني.

تعكس هذه البيانات مدى انفتاح الاقتصاد الصيني على الأسواق العالمية، مع إبراز الدور المحوري لشركاء الصين كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية والدول الآسيوية في تدفق السلع.

المبحث الثاني: تحليل البنية والاتجاهات العامة للاقتصاد الأمريكي

يعد الاقتصاد الأمريكي أحد أقوى وأكبر الاقتصادات في العالم، حيث يتميز بتنوع هيكله الإنتاجي وتأثيره العميق في الاقتصاد العالمي. ويستند إلى منظومة متكاملة من القطاعات الحيوية والسياسات الاقتصادية المتقدمة والتطور التكنولوجي السريع. يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع الاقتصاد الأمريكي من خلال استعراض بنيته ومرتكزاته، مؤشرات الكلية، أثر الأزمة المالية لسنة 2008 وجائحة كوفيد-19 عليه ثم الإلمام بجوانب التجارة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: بنية الاقتصاد الأمريكي ومرتكزاته

يتميز الاقتصاد الأمريكي ببنية متنوعة ومرنة تجمع بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، مع تفوق واضح للقطاع الخدمي الذي يشكل أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي¹. كما يعد الابتكار

¹ سامي محمد قاسم نعمان، الأهمية الاقتصادية والسياسية للصناعات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، جامعة مصراتة، 2025، ص 209.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

والتكنولوجيا من أهم الركائز الأساسية التي تدعم نمو الاقتصاد الأمريكي، إذ تحتضن الولايات المتحدة كبرى الشركات العالمية في مجالات التكنولوجيا، الطاقة، والصناعات المتقدمة. وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحريك عجلة الاقتصاد، إذ تسهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتعزيز روح المبادرة، كما يتسم الاقتصاد الأمريكي بانفتاحه على التجارة الدولية، إذ يعتمد على مبدأ حرية السوق والمنافسة، مما يجعله مرناً أمام التغيرات الاقتصادية العالمية، وإن كان عرضة أحياناً للتقلبات في الأسواق المالية وأسعار الطاقة.

تتمثل المرتكزات الرئيسية للاقتصاد الأمريكي في:

أولاً: الدولار الأمريكي

في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، اتفقت الدول المشاركة على أن يكون الدولار الأمريكي العملة الدولية المحورية، ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي. وتم ذلك عبر قيام الدول بالاحتفاظ بأرصدها من العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي.

وفي 15 أوت 1971، أعلن الرئيس الأمريكي تعليق قابلية تحويل الدولار إلى الذهب بسعر ثابت مقداره 35 دولاراً للأونصة، وهو السعر الذي ظل مستقراً منذ عام 1934، مع قيام الحكومة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار. وقد مكن هذا النظام الدول الأخرى من الاحتفاظ بالدولار كأصل احتياطي، ما سمح للولايات المتحدة بالتعامل مع عجز مستمر في ميزان المدفوعات الرأسمالي لتلبية زيادة الطلب على السيولة الدولية.

جدول رقم (4-11): نسب العملات في تشكيلة احتياطات الصرف الأجنبي الرسمية الثلاثي الثاني 2025

العملة	نسبة الحصة (%) في احتياطات الصرف الأجنبي Q2 - 2025*
الدولار الأمريكي (USD)	56,32%
اليورو (EUR)	21,13%
اليوان الصيني (RMB)	2,12%
العملات الأخرى (غير USD/EUR/RMB)	20,43%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لسنوات 1995-2024.

يظهر الجدول دلالات الاقتصادية تتمثل في استمرار هيمنة الدولار الذي يسهم في تمويل العجز الأمريكي بسهولة نسبية، إذ يمكن للولايات المتحدة إصدار ديون دولية مقبولة عالمياً.

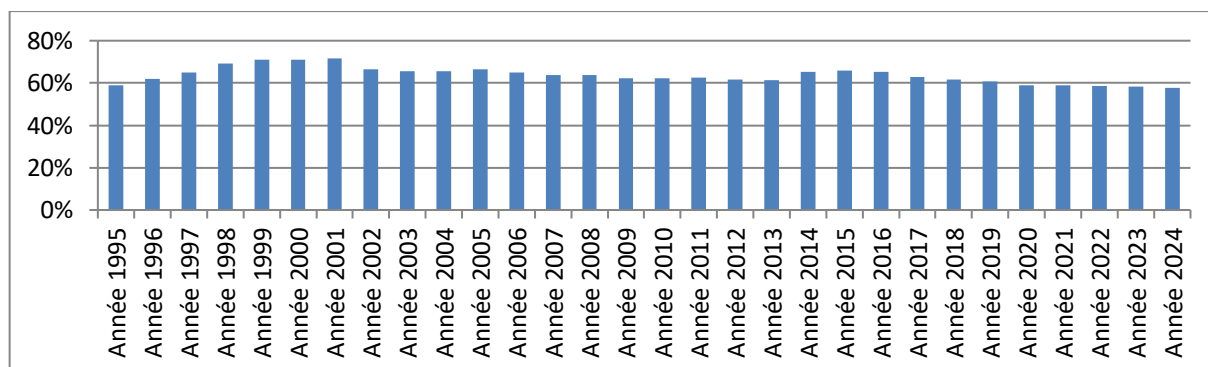
جدول رقم (4-12): نسبة الدولار من احتياطات الصرف الأجنبية الرسمية

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
%	58,96	61,98	65,10	69,28	71,01	71,14	71,52
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
%	66,50	65,45	65,51	66,52	64,87	63,88	63,77
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%	62,15	62,25	62,70	61,50	61,28	65,17	65,75
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
%	65,36	62,73	61,76	60,75	58,92	58,80	58,52
السنة	2023	2024					
%	58,42	57,79					

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي لسنوات 1995-2024.

يبين الجدول أن الدولار الأمريكي حافظ على موقعه المهيمن كعملة احتياطية عالمية بين 1995 و 2024، حيث تراوحت نسبته بين 58 % و 71 %. شهدت الفترة 1995-2001 ارتفاعا ملحوظا نتيجة انتعاش الاقتصاد الأمريكي وتوسع دوره في التجارة الدولية، تلاها تراجع نسبي بعد الأزمة المالية 2008. أما العقد الأخير، فقد استقرت النسبة بين 58 % و 62 %، مما يعكس استمرار الثقة بالدولار مع توجه بعض البنوك المركزية نحو تنويع احتياطياتها لتقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية، في ظل صعود عملات أخرى مثل اليورو واليوان الصيني.

شكل رقم (4-01): تطور نسبة الدولار من احتياطات الصرف الأجنبية الرسمية



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (4-02).

يعتبر الدولار الأمريكي أداة تمويل رئيسية في البنوك التجارية، نظرا لمكانته المتميزة في المصارف الأوروبية، والتي تعرف بأسواق الأورو-دولار. وقد مكن هذا الوضع الدولار من فرض هيمنته على

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

المعاملات المالية والتجارية الدولية، كما سيطر على أنظمة نقدية في العديد من الدول التي تعاني من التبعية الاقتصادية والأزمات المالية.

اكتسب الدولار سمعة قوية نتيجة قدرته النسبية على الحفاظ على قوته الشرائية على مدى الزمن، إذ تتدهور قيمته بمعدل ضئيل مقارنة بالعملة الأخرى. وقد أدى هذا الاستقرار إلى استخدام الدولار على نطاق واسع في العديد من الدول في المعاملات المحلية، وهو ما يعرف بظاهرة الدولار، التي تمكن الدول الصاعدة من مواجهة تقلبات أسعار الصرف وعدم استقرار النقد الناتجة عن زيادة حركة رؤوس الأموال وتفاقم الأزمات المالية والمضاربات النقدية¹.

كما ساهمت صعوبة تزوير الدولار مقارنة بالكثير من العملات العالمية الأخرى في جعله جاذبا وموثوقا للاستخدام في المعاملات المالية الدولية والمحلية على حد سواء.

ثانيا: حجم الاقتصاد الأمريكي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية في العالم، ويتجلى ذلك من خلال مؤشرات اقتصادية ومالية بارزة. فالدولة الأميركية تستحوذ على حصة كبيرة من المبادلات التجارية العالمية، وتستخدم عملتها الدولار الأميركي بنسبة واسعة في هذه المعاملات. وتشير أحدث التقديرات إلى أن الولايات المتحدة تمثل نحو 15 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (على أساس تعادل القوة الشرائية) لعام 2024، كما يقدر حجم الاقتصاد الأمريكي، من حيث الناتج المحلي الاسمي، بحوالي 29 تريليون دولار تقريبا لعام 2024، ويعزى الجزء الأكبر من هذا الاقتصاد إلى قطاع الخدمات، الذي يشكل ما يقرب من 80 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، مما يعكس التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والإنتاجية العالية². بذلك، تجتمع في الاقتصاد الأمريكي ثروة ضخمة، بقوة تصنيعية وتجارية وخدمية، ما يؤكد مكانته كقوة تجارية وصناعية أولى على المستوى العالمي.

جدول رقم (13-4): البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2024

القطاع	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
الزراعة / الغابات / صيد الأسماك	0,9
التعدين	1,3
التصنيع	10,0
باقي القطاعات (الخدمات، البناء، المالية، التعليم، الصحة، الحكومة)	87,8

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2024.

تشكل حصة الزراعة حصة ضئيلة جدا من الناتج الأمريكي، مما يعكس اقتصادا متقدما يعتمد بشكل رئيسي على الصناعة والخدمات، وليس الزراعة، ويمثل قطاع النفط والغاز وبعض المعادن نسبة

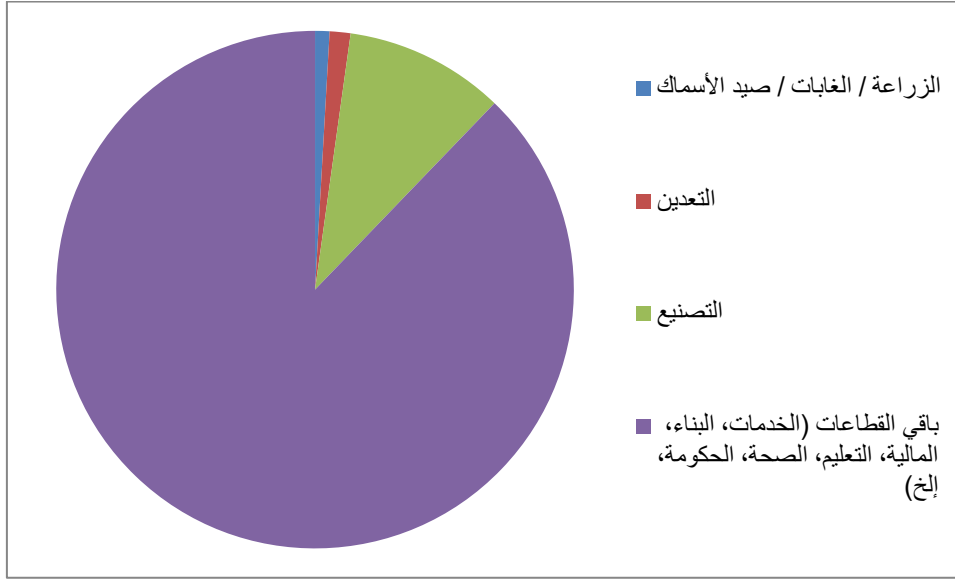
¹ دارشيني ديفيد، سطوة الدولار: رحلة مذهلة لدولار أمريكي لفهم طبيعة الاقتصاد العالمي، مؤسسة هنداي للنشر، القاهرة، 2023، ص 37.

² الموقع الرسمي للبنك الدولي، www.worldbank.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/10 على 21h52.

منخفضة، ويظل محدودا مقارنة بالدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، أما التصنيع فيعتبر قطاعا رئيسيا، خاصة في الصناعات عالية التقنية مثل الطيران والسيارات والمعدات، أما النسبة الضخمة والتي تعكس التحول الأمريكي نحو اقتصاد خدماتي متقدم تتمثل في قطاع الخدمات المالية، التأمين، الصحة، التعليم، والتكنولوجيا والتي تشكل غالبية الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (4-02): تطور البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية لسنة

2024



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (4-03).

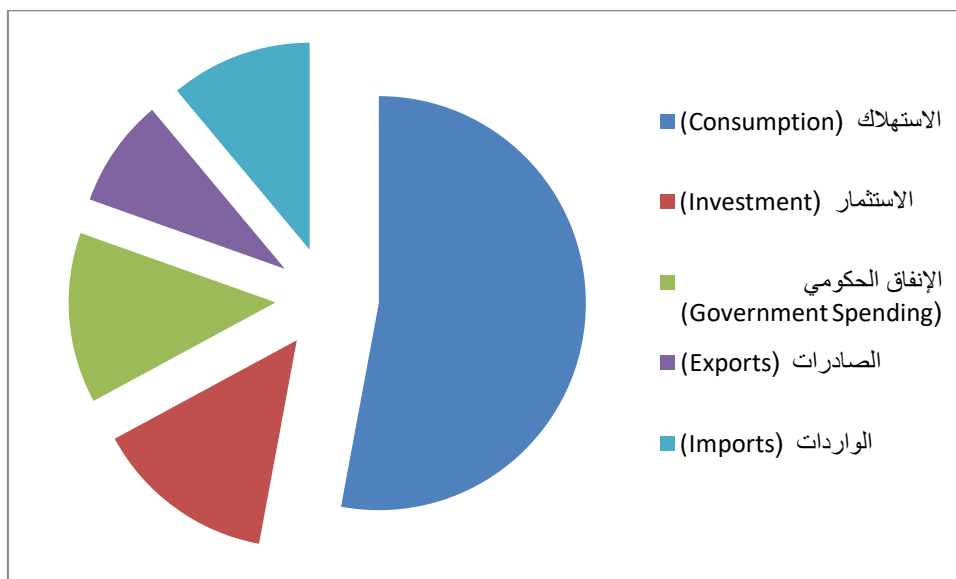
جدول رقم (4-14): البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي لأمريكا لسنة 2024 حسب مكونات الطلب

التعليق	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	المكون
الاستهلاك هو المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي، ما يوضح قوة السوق المحلية واعتماد الاقتصاد على الإنفاق الشخصي.	67,9	الاستهلاك (Consumption)
يمثل الإنفاق على الأعمال، المعدات، والبنية التحتية. هذه نسبة مهمة لأنها تعكس قدرة الاقتصاد على النمو المستقبلي وزيادة الإنتاجية.	18,2	الاستثمار (Investment)
يشمل النفقات الفيدرالية والمحلية، ويعكس دور الدولة في الاقتصاد.	17,1	الإنفاق الحكومي (Government Spending)
تمثل الطلب الخارجي على السلع والخدمات الأمريكية، وهي أقل من الاستهلاك الداخلي بكثير، ما يدل على اقتصاد يعتمد على السوق المحلية.	10,9	الصادرات (Exports)
انخفاض فعلي في الناتج بسبب طرح الواردات من حساب الناتج المحلي الإجمالي $(C + I + G + (X-M))$. هذا يعكس اعتماد جزء من الاستهلاك والاستثمار على منتجات أجنبية.	14,2	الواردات (Imports)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2024.

يمكن التعقيب بأن الاعتماد الكبير على الاستهلاك والطلب المحلي يعني أن الاقتصاد الأمريكي حساس لتغيرات ثقة المستهلك وأسعار الفائدة.

شكل رقم (4-03): البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي لأمريكا لسنة 2024 حسب مكونات الطلب



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-04).

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الاقتصاد الأمريكي وتنويعه، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكثر البيئات القانونية والتنظيمية استقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك قوانين الإفلاس والحماية القانونية للمستثمرين¹.

منذ عقود، وبالتحديد من ثمانينيات القرن العشرين، أصبحت الولايات المتحدة من أبرز الدول وجهة للاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، بدأت الولايات المتحدة تواجه ما يعرف بـ «التحدي غير الأمريكي»، الناتج عن زيادة النفوذ الأجنبي في الاقتصاد الأمريكي. وتعد الولايات المتحدة إحدى أكبر متلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي إليها في عام 2024 نحو 308 مليار دولار². ولا شك أن ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأمريكي يعد ظاهرة تستحق الدراسة، نظراً للآثار الاقتصادية الواسعة والضغوط السياسية المتعددة التي قد تترتب عليها. وإذا كان هذا الأمر في الأصل ظاهرة ناشئة من ديناميكيات المنافسة في أسواق معينة، فقد تحولت إلى أحد هموم الولايات المتحدة، التي تطرح السؤال الأول فيما يخص زيادة الملكية الأجنبية داخل اقتصادها.

ثالثاً: التقدم التكنولوجي والتفوق العسكري

تركز إستراتيجية الولايات المتحدة على أن تظل الرائد الأول في الإنفاق العسكري على مستوى العالم. ويعزى ارتفاع حجم الإنفاق العسكري خلال العقد الماضي بشكل رئيسي إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 والسياسات التي تبنتها الولايات المتحدة بعد ذلك، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. فقد لعبت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش، بما في ذلك شن الحرب على أفغانستان والعراق، دوراً بالغ الأثر في زيادة ميزانية الدفاع الأمريكي وتوسيع نطاق العمليات العسكرية.

بلغ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2024 997 مليار دولار أي حوالي 37% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لنفس السنة والذي عرف ارتفاعاً مقارنة بسنة 2023 بـ 5,7%³.

من الناحية الاقتصادية، هذا المستوى من الإنفاق يمثل ضغطاً كبيراً على الميزانية الفيدرالية، وقد يكون له آثار على القطاعات المدنية أو على العجز المالي. من الناحية الإستراتيجية، استمرار هذا الركن الدفاعي القوي يعطي الولايات المتحدة نفوذاً عسكرياً وسياسياً، لكن بالمقابل قد يطرح السؤال: ما مدى فعالية هذا الإنفاق في تحقيق الأهداف الخارجية أو في تعزيز الأمن الداخلي؟ كذلك، من المهم ربط هذا الإنفاق بالتحديات العالمية الحديثة مثل المنافسة مع الصين وروسيا، والتطورات التكنولوجية (فضلاً عن الحروب غير التقليدية)، ما يزيد من أهمية ضرورة توجيه الإنفاق نحو «النوعية» وليس فقط «الكمية».

¹ محمود علي أحمد العرقوبي، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية-الصين-سنغافورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، 2024، ص 16.

² الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/10 على 20h52.

³ الموقع الرسمي لوزارة الحرب الأمريكية، www.defense.gov، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/10 على 22h57.

جدول رقم (15-4): الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية خلال العقدین الأخيرین

السنة	الإنفاق العسكري تقريبا (مليار دولار)	ملاحظة/تفسير
2001	335 مليار دولار	بداية ما بعد أحداث 11 سبتمبر – ارتفاع الإنفاق.
2004	493 مليار دولار	ازدياد كبير مع حرب العراق وأفغانستان.
2010	738 مليار دولار	ذروة تقريبية قبل بدايات خفض الإنفاق.
2019	734 مليار دولار	عاد الإنفاق للتزايد بعد انخفاض جزئي.
2023	916 مليار دولار	ارتفاع ملحوظ في أعقاب التوترات الدولية.
2024	997 مليار دولار	الرقم الأحدث المتوفر: أعلى مستوى حتى الآن.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات الموقع الرسمي لوزارة الحرب الأمريكية.

الأرقام بين السنوات قد لا تعكس بدقة مطلقة بسبب تغيير المنهجيات، التحويل بأسعار الصرف، أو إدراج/استبعاد بعض الإعتمادات «الطوارئ» أو «الإضافية». على سبيل المثال، في بداية العقد 2000 كانت هناك إعتمادات «مساعدة للحرب على الإرهاب» خارج الميزانية العادية. كما أن الجدول يقدم صورة عامة وليست شاملة لكل سنة أو لكل تغيير، لكن تكفي لإظهار الاتجاه العام: ارتفاع ملحوظ بعد 2001، ذروة تقريبية أواخر العقد 2000، ثم ارتفاع جديد حتى 2024.

المطلب الثاني: المؤشرات الكلية للاقتصاد الأمريكي

بحلول عقد الثمانينيات بدأت تظهر مؤشرات متعددة على تراجع الهيمنة الأمريكية. فمن خلال تتبع المسار التاريخي لتطور الولايات المتحدة، يمكن ملاحظة أن العوامل التي أسهمت في صعودها كقوة عظمى هي ذاتها التي تنذر بتراجعها في المدى البعيد. وقد أكد المفكر الأمريكي ديفيد سون أن الولايات المتحدة تسير على النهج نفسه الذي سلكته بريطانيا من قبل، والذي انتهى بتحولها من قوة عالمية مهيمنة إلى دولة ذات نفوذ محدود. وانطلاقاً من هذه الرؤية، سنحاول في هذا المطلب تحليل أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي، والتي يمكن اعتبارها من العوامل الأساسية التي تضعف مكانته الدولية بمرور الزمن.

أولاً: التضخم وتراجع القدرة الشرائية

رغم تراجع بعض مؤشرات التضخم، إلا أن الكثيرين لا يزالون يشعرون بأن الأجور لا تواكب ارتفاع الأسعار. ففي استطلاع أجراه Pew Research Center في ماي 2024، قال 62٪ من الأميركيين إن «التضخم» يمثل مشكلة كبيرة جداً لبلدهم، كذلك بيانات دخل الأسر لعام 2024 أظهرت أن الدخل الوسطي بلغ حوالي 73.083 دولار، بزيادة طفيفة عن 69.082 دولار في 2023، لكن عند تعديلها بالتضخم فإن الزيادة غير معنوية، ما يعني تآكل القوة الشرائية¹.

¹ أحمد الشهري، التضخم الأمريكي والسيطرة عليه دون صدمة اقتصادية، مجلة الاقتصادية، الرياض، مارس 2025، ص 01.

ثانيا: تزايد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي

الفجوات في توزيع الدخل والثروة تتسع حيث أن التحليلات تبين أن الطبقة العليا (20% أو أقل) هي التي تستفيد فعليا من النمو، بينما الطبقات الوسطى والفقيرة تواجه تحديات كبيرة، كذلك الفقر ما زال يشكل مشكلة كبيرة، ففي عام 2024، بلغ معدل الفقر الرسمي في الولايات المتحدة حوالي 10,6 ٪ ما يعكس استمرار وجود شريحة كبيرة من السكان تحت خط الفقر¹.

ثالثا: أزمات في الإسكان والقطاع العقاري

نقص المساكن وبأسعار معقولة يعد من العوامل المؤثرة على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: ضعف النمو الاقتصادي والشكوك تجاه الاقتصاد

بحسب تقرير من United Nations عن الوضع الاقتصادي العالمي لعام 2024، فقد انخفض نمو الاقتصاد الأمريكي إلى حوالي 1,4 ٪ في 2024، مقارنة بـ 2,5 ٪ في 2023، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وتراجع الادخار وتحول الطلب الاستهلاكي. كما أن ثقة المواطنين في الاقتصاد بدأت بالانخفاض، حيث انخفضت نسبة الذين يرون أن الاقتصاد في «وضع جيد أو ممتاز» إلى 23 ٪ في ماي 2024².

خامسا: الدين العام والضغوط المالية

شهد الاقتصاد الأمريكي تحولا جذريا في موقعه المالي على الصعيد الدولي، إذ انتقلت الولايات المتحدة من كونها أكبر دولة تمتلك رصيذا صافيا من الأصول الأجنبية إلى أن أصبحت أكبر دولة مدينة للعالم. ويعكس هذا التحول العميق حالة الإختلالات البنوية في الاقتصاد الأمريكي، سواء على مستوى ميزان المدفوعات أو الإنتاجية أو التنافسية الدولية.

حيث ارتفع الدين الفيدرالي الأمريكي إلى مستويات كبيرة، ما يثير المخاوف بشأن قدرة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية أو الاستثمارات في البنية التحتية دون مساس بجانب الاستدامة المالية.

1- الدين العام:

يعود أصل الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام 1917م، حين أقر الكونغرس الأمريكي قانونا يحدد سقف الاقتراض الفيدرالي لتمويل إصدار ما عرف آنذاك بسندات الحرية، وذلك بغرض تمويل مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح ما يعرف بسقف الدين العام (Debt Ceiling) أحد الأدوات التشريعية الأساسية التي تنظم العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والتمويل العام.

¹ Diane C Swonk, **Bye bye Miss American Pie The Outlook: Inequality and consumer angst**, KPMG US Economics, 2025, p 03.

² الموقع الرسمي للأمم المتحدة، www.un.org/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/10 على 21h52.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد الدين العام الأمريكي ارتفاعا غير مسبوق، إذ بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 121,7 % عام 1946، نتيجة الإنفاق العسكري الضخم وتكاليف إعادة الإعمار. غير أن الاقتصاد الأمريكي تمكن خلال العقود اللاحقة من خفض هذه النسبة تدريجيا بفضل النمو الاقتصادي السريع وزيادة الإيرادات الضريبية، لتصل إلى نحو 32,5 % في عام 1981¹. لكن مع تصاعد الإنفاق العسكري خلال الثمانينيات في عهد الرئيس ريغان، وتنامي الصراعات الخارجية لاحقا، عاود الدين العام ارتفاعه بوتيرة متسارعة، خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008 وجائحة كوفيد-19، ارتفع الدين الفيدرالي إلى مستويات قياسية. فبحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية U.S. Treasury أكتوبر 2024، بلغ إجمالي الدين العام نحو 34,5 تريليون دولار، أي ما يعادل 122 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى مماثل تقريبا لما سجل عقب الحرب العالمية الثانية². ويعكس هذا الارتفاع المستمر اعتماد الاقتصاد الأمريكي المتزايد على التمويل بالعجز لتغطية النفقات العامة، خاصة في مجالات الدفاع والرعاية الاجتماعية وخدمة الدين. كما أصبح الدين العام قضية سياسية واقتصادية جوهرية، إذ تتكرر الخلافات داخل الكونغرس حول رفع سقف الدين لتجنب التخلف عن السداد. سنقوم في الجدول الموالي باستعراض تطور نسبة الدين العام الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي 1946-2024:

¹ The Pew center on the states, **The Debt Ceiling Debate : How a federal could impact states and cities**, July, 2011, p 09.

² الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/10 على 19h38.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

جدول رقم (16-4): تطور نسبة الدين العام الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (1946-2024)

السنة	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	أهم الأسباب الاقتصادية والسياسية
1946	121,7 %	ذروة الدين بعد الحرب العالمية الثانية وتمويل الإنفاق العسكري وإعادة الإعمار.
1960	53,0 %	نمو اقتصادي قوي وزيادة الإيرادات الضريبية ساهمت في خفض الدين.
1981	32,5 %	أدنى مستوى منذ الحرب، بفضل التوسع الاقتصادي في السبعينيات.
1990	54,0 %	ارتفاع بسبب سياسات الإنفاق العسكري في حقبة ريغان وبداية حرب الخليج.
2001	54,5 %	استقرار نسبي قبل هجمات 11 سبتمبر.
2010	91,4 %	قفزة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 وبرامج التحفيز الاقتصادي.
2019	106,0 %	استمرار العجز في الموازنة قبل جائحة كوفيد-19.
2020	128,1 %	ارتفاع حاد نتيجة الإنفاق الطارئ لمواجهة الجائحة.
2022	120,4 %	تباطؤ الإنفاق الطارئ مع استمرار الدين عند مستوى مرتفع.
2023	121,3 %	زيادة طفيفة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وخدمة الدين.
2024	122 %	الدين الكلي يبلغ نحو 34,5 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى منذ 1946.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

من 1946 إلى 1981 شهدت الولايات المتحدة انخفاضا مستمرا في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 122 % إلى 33 %، مدفوعة بالنمو الاقتصادي القوي بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة الإيرادات الضريبية. ثم من الثمانينيات فصاعدا، بدأ الدين بالارتفاع مجددا نتيجة ارتفاع الإنفاق العسكري، السياسات المالية التوسعية، والتحديات الاقتصادية الخارجية، وفي مرحلة 2008 إلى 2010 ارتفع الدين بسبب الأزمة المالية العالمية بسبب برامج تحفيز اقتصادي ضخمة. وفي سنة 2020 شهد الدين ارتفاعا حادا بسبب الإنفاق الطارئ لمواجهة الأزمة الصحية كوفيد-19.

يتكون هيكل الدائنين للولايات المتحدة الأمريكية من الأطراف التالية¹:

- الجمهور المحلي: ويشمل الأفراد والشركات والبنوك، بالإضافة إلى شركات التأمين والمعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار المشترك، فضلا عن الدولة والحكومات المحلية.
- المستثمرون الأجانب: وتشمل دولا مثل الصين واليابان وبريطانيا، إضافة إلى الدول المصدرة للنفط.

¹ Jackson J, *The United States as a net Debtor Nation : Overview of the International Investment Position*, Congressional Research Services, United States, October 2007, p 08.

• صناديق الاحتياطي الفيدرالي: التي صممت لضمان استقرار عملة الدولار الأمريكي وتوفير السيولة اللازمة لتلبية الاحتياجات الطارئة.

• صناديق الضمان الاجتماعي: والتي تشمل برامج الاستثمار في السندات الحكومية.

وتتمثل أهم تداعيات ارتفاع الدين الأمريكي في خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة. وسيعرض في الجدول التالي تطور التصنيف الائتماني للولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2024، لتوضيح تأثير مستويات الدين على الثقة الائتمانية للدولة:

جدول رقم (17-4): تطور التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية (2011 إلى 2024)

السنة	الحدث / القرار	التصنيف الائتماني	أهم التداعيات الاقتصادية والمالية
2011	تخفيض S&P للتصنيف السيادي الأمريكي	من AAA إلى AA+	انخفاض ثقة المستثمرين، زيادة تقلب الأسواق، مخاوف حول استدامة الدين العام.
2013	Moody's وFitch يحافظان على التصنيف AAA	لا تغيير	استقرار نسبي في الأسواق المالية، تعزيز الثقة بعد سياسات تقشفية محددة.
2017	مراجعة Outlook من S&P وMoody's	AAA مع Outlook سلبي	إشارات تحذيرية بسبب ارتفاع الدين العام، زيادة القلق حول العجز المالي المستقبلي.
2020	جائحة كوفيد-19 وارتفاع الدين	AAA ثابت	زيادة المخاطر الاقتصادية، اضطراب الأسواق، توسع الإنفاق الحكومي لمواجهة الجائحة.
2022	مراجعة S&P وFitch	AAA مثبت	استقرار التصنيف رغم ارتفاع الدين، استمرار القلق حول خدمة الدين مع ارتفاع أسعار الفائدة.
2024	تقرير CBO و Treasury حول الدين ونمو الاقتصاد	AAA ثابت	مستويات الدين العام 122% من الناتج المحلي الإجمالي، توجيه دعوات لإدارة مالية أكثر حذراً.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية ل Standard and Poor's و U.S Department of the Treasury.

أزمة الديون الأمريكية للصين: تعد جمهورية الصين الشعبية واحدة من أكبر الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت ديونها نحو 759 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2024. وبما أن الصين تمتلك من أكبر احتياطات النقد الأجنبي على مستوى العالم، فإن المخاطر المرتبطة بهذه الديون تصبح بالغة الخطورة في حال عدم تمكن الولايات المتحدة من الوفاء بالتزاماتها. قد يؤدي هذا السيناريو إلى التأثير سلباً على عائدات الصين الاستثمارية الخارجية، لا سيما وأنها تعد أكبر قوة تصديرية عالمية، مما قد يعرض الاقتصاد الصيني لخطر الانكماش. وعليه، فإن تداعيات هذه الأزمة قد تمتد لتشكل تهديداً على الاقتصاد الدولي، بما في ذلك احتمال نشوب أزمة مالية عالمية عميقة.

2- مظاهر الإختلالات والضغط المالي:

- تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي وتأكل قدرته التنافسية العالمية، حيث فقدت الشركات الأمريكية جزءاً من تفوقها في العديد من القطاعات الصناعية الحيوية.
- صعود قوى اقتصادية منافسة: برزت دول مثل اليابان وألمانيا كقوى اقتصادية منافسة للولايات المتحدة في مجالات الصناعة المتقدمة، بما في ذلك الصناعات الإلكترونية والكيميائية، إضافة إلى صناعة السيارات والصلب. ويترتب على هذا الصعود تحديات جديدة للاقتصاد الأمريكي، سواء على صعيد الحفاظ على تفوقه التنافسي أو الاستمرار في الاحتفاظ بمكانته القيادية على المستوى العالمي.
- تزايد العجز التجاري الأمريكي نتيجة الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المرتفع، مما أدى إلى اعتماد الاقتصاد الأمريكي بشكل متزايد على الاستيراد والتمويل الخارجي.
- الحجم الكبير للاستهلاك حيث يعد الاستهلاك الخاص أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي. فقد بلغ الإنفاق الاستهلاكي (الذي يشمل إنفاق الأسر وقطاع الأعمال الخاص) نحو 68,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وهي من أعلى النسب في العالم المتقدم. ويعكس ذلك اعتماد النمو الأمريكي بدرجة كبيرة على الطلب الداخلي والإنفاق العائلي، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الثقة والاستهلاك¹.
- العجز في الحساب الجاري الأمريكي، فقد استمر كظاهرة هيكلية مزمنة. ففي نهاية عام 2024، سجل العجز نحو -2,9% من الناتج المحلي الإجمالي ما يعادل 976 مليار دولار، رغم التحسن الطفيف مقارنة بعام 2023. ويمول هذا العجز في الغالب عبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الأمريكية، إلا أن استمرار توسع العجز يثير مخاوف حول استدامة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في ظل تباطؤ النمو العالمي وتقلبات الثقة بالاقتصاد الأمريكي².

المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الأمريكي

عانت الولايات المتحدة الأمريكية من ركود حاد منذ ديسمبر 2007، على الرغم من الإجراءات المتخذة لمواجهة. تسبب هذا الركود في خسائر كبيرة للأسر في الثروات المالية والعقارية، وارتفاع مستويات عدم اليقين، ما جعل الحصول على القروض أكثر صعوبة لكل من الأسر والشركات، وعكست هذه الظروف حدة التوترات التي مرت بها المؤسسات المالية. كما تراجعت ثقة المستهلكين إلى أدنى

¹ الموقع الرسمي للأمم المتحدة، www.un.org/ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/10 على 21h20.
² الموقع الرسمي لمكتب التحليلات الاقتصادية الأمريكية، www.bea.gov، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/10 على 19h40.

مستوياتها، وانخفضت معدلات الاستهلاك، فقد عاد معدل إيداع الأسر إلى الارتفاع ليصل إلى 4% في فبراير 2009، بعد أن كان في حالة انخفاض مستمرة على مدى عقدين¹.

ولم تقتصر آثار الركود على الأسر فقط، بل امتدت إلى المؤسسات المالية، حيث تكبد قطاع البنوك خسائر كبيرة نتيجة شطب مبالغ ضخمة من الديون العقارية غير القابلة للتحويل. كما أعلنت العديد من صناديق التحوط عن انهيارها بسبب القروض العقارية الرديئة، وتم تنفيذ عمليات بيع واستحواذ في القطاع البنكي بأسعار منخفضة عقب تراجع كبير في أسعار أسهم البنوك. وامتدت التداعيات أيضا إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد، إذ أدى تراجع الثروة وتقليص منح القروض، في ظل أجواء عدم اليقين المتعلقة بالدخل والعمالة، إلى كبح الطلب الخاص. كما أدت خسائر الميزانيات العمومية للبنوك إلى تقلص فرص الحصول على التمويل، ما انعكس سلبا على الاستثمار الخاص والاستهلاك.

وقد تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تزيد على 6% في الربع الرابع من 2008، و5,7% في الربع الأول من 2009. كما ارتفعت معدلات البطالة بما يزيد على 4% خلال عام 2008، مسجلة أعلى مستوياتها خلال 26 عاما الماضية².

تشير تقديرات مكتب الميزانية بالكونغرس الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة سجلت ثاني أعلى عجز في الميزانية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ العجز في 30 سبتمبر 2010 نحو 1,29 تريليون دولار أمريكي، ما يعادل 8,9% من الناتج المحلي الإجمالي³.

ترتب عن جائحة كوفيد-19 عدة آثار على الاقتصاد الأمريكي، تمثلت في:⁴

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي:

• شهد الاقتصاد الأمريكي أكبر انخفاض له منذ الكساد الكبير، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3,4% في عام 2020.

• في الربع الثاني من 2020، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32,9% على أساس سنوي معدل موسميا، وهو أكبر هبوط ربع سنوي في تاريخ الولايات المتحدة.

- ارتفاع البطالة:

• وصلت البطالة إلى مستويات غير مسبوقة منذ الكساد الكبير، حيث ارتفعت معدل البطالة إلى 14,7% في أبريل 2020.

¹ الأزمات والتعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2009، ص 63.

² الحفاظ على التعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2009، ص 07.

³ بهية بوكروخ، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁴ بن خيرة ميلود وطبيب سعيدة، أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص ص 10 11.

- ساهمت برامج دعم البطالة الفيدرالية، مثل Pandemic Unemployment Assistance (PUA)، في تخفيف حدة الأزمة على الأسر المتضررة.
- انكماش الاستهلاك والإنفاق:
- القطاع العائلي، والذي يشكل نحو 68% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، تأثر بشدة بسبب الإغلاقات والقيود الصحية.
- انخفض الإنفاق على الخدمات، خصوصا السفر، الضيافة، والطيران، بينما شهدت التجارة الإلكترونية والمنتجات الاستهلاكية الأساسية نموا ملحوظا.
- التضخم والسيولة المالية:
- تدخل الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر وشراء الأصول لدعم السيولة المالية.
- ساعدت هذه الإجراءات على استقرار الأسواق المالية، لكن التضخم بدأ في الارتفاع لاحقا نتيجة زيادة السيولة والتحفيز المالي، حيث بلغ التضخم 7% في عام 2021 على أساس سنوي.
- الديون والعجز الفيدرالي:
- ارتفع العجز الفيدرالي بشكل غير مسبوق بسبب حزم التحفيز الاقتصادي، حيث تجاوز 3,1 تريليون دولار في عام 2020.
- تراكم الدين العام وصل إلى مستويات قياسية، حيث بلغ حوالي 128% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بحلول نهاية 2021.
- التغيرات القطاعية:
- القطاعات الأكثر تضررا: السياحة، الطيران، المطاعم، الفنادق، الترفيه.
- القطاعات الأقل تضررا أو المستفيدة: التكنولوجيا، التجارة الإلكترونية، الخدمات الصحية، الصناعات الأساسية مثل الأغذية والمواد الطبية.

المطلب الرابع: التجارة الخارجية الأمريكية

تعد التجارة الخارجية ركيزة أساسية في الاقتصاد الأمريكي، رغم أن الولايات المتحدة تمتلك أكبر اقتصاد وطني عالميا يعتمد بدرجة كبيرة على الاستهلاك المحلي. تلعب الصادرات والواردات دورا جوهريا في هيكل الاقتصاد الأمريكي، حيث تسهم في توفير السلع والخدمات المتنوعة، وتحفز الابتكار التكنولوجي من خلال التفاعل مع الأسواق العالمية. ومع ذلك، شهد الميزان التجاري الأمريكي عجزا مستمرا في السلع، في حين حققت بعض الفوائض في الخدمات.

تشير البيانات الحديثة إلى أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي تبلغ نحو 25%، ما يعكس اعتمادا معتدلا على التبادل الدولي مقارنة بالاقتصادات الصغيرة أو المتوسطة. وتبرز أهمية الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل المكسيك، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبي، الذين يشكلون الجزء الأكبر من حركة الصادرات والواردات الأمريكية. ويعكس هذا التركيب التجاري التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الولايات المتحدة، بما في ذلك العجز التجاري المستمر، والتنافس الصناعي مع القوى الاقتصادية الكبرى، واعتماد سلاسل التوريد العالمية على أسواق خارجية. إن فهم التجارة الخارجية الأمريكية يتطلب دراسة متعمقة لكل من الهيكلية الاقتصادية، والسياسات التجارية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، بما يمكن من تحليل تأثيرها على النمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية للصناعات الأمريكية، واستدامة الموازنات المالية للولايات المتحدة على المدى الطويل.

أولاً: السياسة التجارية الأمريكية

تعد السياسة التجارية للولايات المتحدة أداة مركزية لتحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية، إذ تهدف إلى حماية الصناعات الوطنية، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات الأمريكية في الأسواق العالمية، وضمان الأمن الاقتصادي للدولة. تشمل هذه السياسة فرض الرسوم الجمركية، وتوقيع اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية، وتطبيق تدابير مكافحة الإغراق ودعم الصادرات، إضافة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية في بعض الحالات.

ركزت السياسة التجارية الأمريكية على إعادة التوازن في ميزان التجارة، خاصة مع الشركاء الرئيسيين مثل الصين والاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا، عبر تبني نهج "أمريكا أولاً" الذي ظهر جليا خلال إدارة الرئيس ترامب. وقد شملت هذه الاستراتيجية تعديل الرسوم الجمركية على الواردات، وتشديد القوانين الخاصة بالملكية الفكرية، وتحفيز الصناعة الوطنية، مع التأكيد على حماية الوظائف الأمريكية من المنافسة الأجنبية غير العادلة.

تظهر البيانات الحديثة أن السياسة التجارية الأمريكية تظل متأثرة بالتحديات العالمية، مثل تقلبات أسعار الطاقة، وتعطل سلاسل التوريد الدولية، وتنافس القوى الاقتصادية الصاعدة، ما يستدعي تكاملا بين السياسة التجارية والسياسات الصناعية والنقدية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

بدءا من عام 2025، شهدت السياسة التجارية الأمريكية تحولات مفصلية: وفقا لـ Banque de France، ارتفع المعدل الوسطي للرسوم الجمركية الأمريكية من نحو 4,1% عام 2024 إلى نحو 20% بحلول سبتمبر 2025، مما يعد أعلى مستوى منذ ركزت الولايات المتحدة على تحرير التجارة بعد الحرب العالمية الثانية¹. كذلك، أظهرت تقارير مثل تلك الصادرة عن Brookings Institution تغييرات

¹ الموقع الرسمي للبنك المركزي الفرنسي، www.banque-france.fr/en/publications-and-statistics، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/11 على 21h20.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

ملحوظة في سياسة التعريفات الجمركية، مضيئة أنها تشكل إعادة تشكيل للنظام التجاري العالمي الذي هيمن عليه مبدأ "خفض الحواجز" مدة عقود¹.

هذه المسارات تجعل من السياسة التجارية الأمريكية منذ 2000 وحتى اليوم موضوعا مركبا يجمع بين التحرير، الحماية، والتنافس الاستراتيجي، ويبدو أن الولايات المتحدة في مرحلة تحول نحو إعادة الصناعة الوطنية وضبط الواردات من جانب، ومواجهة الصعود الاقتصادي لدول مثل الصين وألمانيا واليابان من جانب آخر، حيث يمكن تلخيص ما تم ذكره في الجدول التالي:

جدول رقم (18-4): أبرز إجراءات السياسة التجارية الأمريكية خلال العقد الأخيرين

التاريخ	القرار/الإجراء	نطاق التطبيق	ملاحظات مختصرة
10 أكتوبر 2000	إقرار قانون United States-China Relations Act of 2000	الولايات المتحدة-الصين	منح الصين وضعية العلاقات التجارية الدائمة (PNTR) مع دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.
20 مارس 2002	فرض تعريفات جمركية على واردات الصلب	واردات الصلب من عدة دول	تم تنفيذها تحت إدارة جورج دبليو بوش، بنسبة 8-30٪ تقريبا.
2018-2019	بداية «حرب التعريفات» مع الصين	واردات من الصين، وقطاعات متعددة	شهدت فرض تعريفات كبيرة وردودا انتقائية.
04 أبريل 2025	أمر تنفيذي بفرض تعريف أساسي 10% على معظم الواردات، وتعريفات أعلى لبعض الدول	واردات من جميع الدول تقريبا	يعد تحولا كبيرا في السياسة التجارية الأمريكية.
01 أوت 2025	رفع تعريفات واردات الصلب والألومنيوم إلى 50%	واردات الصلب والألومنيوم من أغلب الدول	يعكس اتجاهها نحو حماية صناعية أكبر.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للكونغرس الأمريكي و U.S Department of the Treasury.

ثانيا: تطور التجارة الخارجية الأمريكية

تشكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أحد الأعمدة الأساسية في الاقتصاد العالمي، إذ بلغ إجمالي حجم التجارة الأمريكية (صادرات + واردات) نحو 5,4 تريليون دولار في عام 2024. رغم هذا الحجم الضخم، ما زالت الولايات المتحدة تعاني من عجز تجاري مزمن، يعكس هيكلية استهلاكية تعتمد على الواردات أكثر من الصادرات.

قبل بداية الأربعينيات من القرن العشرين، انتهجت الولايات المتحدة سياسة حدية نسبيا للانفتاح التجاري، إذ سادت فترة من الجمود والتبادل المحدود في التجارة الخارجية. ومع حلول منتصف القرن، أصبحت الولايات المتحدة أكثر انفتاحا نحو الأسواق الخارجية، ونمت مبادلاتها التجارية بشكل ملحوظ، ومع تطور الاقتصاد الأمريكي بعدها تحولت البلاد إلى أحد أكبر الأسواق وأكبر الدول مصدرة في العالم، ما يعزز من أهمية الحفاظ على مكانتها في الاقتصاد العالمي.

¹ نفس المرجع السابق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/11 على 21h22.

إن تحليل توجهات التجارة الخارجية الأميركية يبين أنها ليست فقط قضية كمية أو حجم، بل أيضا ترتبط بقدرتها على المنافسة الصناعية، وبنيتها الإنتاجية، وكذلك بسياسات التجارة والاعتماد على السوق الداخلي. التحدي الأكبر يكمن في إعادة التوازن بين الحجم الكبير للتجارة والانفتاح العالمي، وبين العجز المتواصل الذي يمكن أن يضعف من مكانة الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي الدولي.

تحولت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى أمة دائنة على الصعيد الدولي، إذ قامت بإقراض الحلفاء نحو 10 مليارات دولار لتمويل الحرب وإعادة الإعمار بعد انتهائها. وبعد انتهاء الصراع، طالبت الولايات المتحدة بتسديد هذه القروض عبر استيراد الحلفاء للصادرات الأمريكية، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي ومستقر. وقد استمر هذا الوضع نسبيا خلال الفترة الممتدة من منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر وحتى أوائل السبعينات من القرن العشرين، مما عزز مكانة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عالمية رائدة.

ثالثا: الهيكل السلعي للصادرات والواردات الأمريكية

يمكن التعبير عن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الأمريكية (الصادرات والواردات) عن طريق الجداول التلخيصية التالية:

جدول رقم (19-4): الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية 2018-2022

السنة	الزراعة (مليون دولار)	الكيميائيات والمنتجات المرتبطة (مليون دولار)	الطاقة-المنتجات المرتبطة (مليون دولار)	الماكينات (مليون دولار)	الإلكترونيات (مليون دولار)	إجمالي الصادرات السلعية (مليون دولار)
2018	154.715	243.298	198.481	143.461	277.307	1.665.787
2019	150.286	242.813	205.842	137.606	275.558	1.645.940
2020	157.172	229.182	156.752	127.082	255.570	1.428.518
2021	184.848	289.609	248.107	147.807	286.145	1.754.300
2022	205.029	326.207	388.060	163.512	302.850	2.062.937

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للكونغرس الأمريكي ومنظمة التجارة العالمية.

خلال هذه الفترة، نرى ارتفاعا ملحوظا في صادرات الطاقة مثل المنتجات المرتبطة بالنفط والغاز خاصة في 2022، ما يشير إلى تحول في تركيبة الصادرات الأمريكية أما قطاع الكيمائيات والمنتجات المرتبطة به شهد نموا ثابتا، مما يعكس قوة الولايات المتحدة في هذا القطاع الصناعي، كما حافظ قطاع الإلكترونيات على مستويات عالية، لكن النمو لم يكن بنفس سرعة قطاعات الطاقة أو الكيمائيات خلال الفترة. إجمالي الصادرات ارتفع من نحو 1,66 تريليون دولار في 2018 إلى نحو 2,06 تريليون دولار في 2022، ما يشير إلى تعاف بعد جائحة كوفيد-19، وهذا ما يؤكد الجدول التالي:

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

جدول رقم (20-4): الهيكل السلعي للواردات الأمريكية 2018-2022 بملايين الدولارات

2022	2021	2020	2019	2018	الفئة / السنة
222,024	193,803	163,334	159,749	156,431	المنتجات الزراعية (Agricultural products)
67,024	61,020	44,513	44,290	48,497	منتجات الغابات (Forest products)
442,097	383,620	328,613	319,796	309,826	الكيميائيات والمنتجات ذات الصلة (Chemicals)
316,532	220,305	125,829	204,616	236,587	الطاقة-المنتجات المرتبطة (Energy-related)
153,203	144,423	127,400	127,238	126,992	الأقمشة-الملابس (Textiles & apparel)
35,924	26,925	20,195	26,865	26,518	الأحذية (Footwear)
290,060	261,329	203,584	197,747	214,579	المعادن والمواد المعدنية (Minerals & metals)
280,851	247,791	204,170	211,982	213,704	الماكينات (Machinery)
499,005	426,527	380,728	470,684	458,350	معدات النقل (Transportation equipment)
629,871	571,453	482,662	483,429	504,795	المنتجات الإلكترونية (Electronic products)
193,739	174,373	148,220	132,560	138,548	المصنوعات المتنوعة (Miscellaneous manufactures)

Source : USITC, U.S. Trade by Industry Sector and Selected Trading Partners, Table US.15, U.S. General Imports by Industry/Commodity Sectors, 2018-2022.

يمكن القول بأن بروز فئة المنتجات الإلكترونية بأعلى حصة تقريبية (20%) يعكس اعتمادا كبيرا على واردات التكنولوجيا والاستهلاكية المتقدمة أما انخفاض حصة فئة الطاقة في 2020 يشير إلى تأثيرات الجائحة وانخفاض الطلب العالمي. فيما يخص الفئات التقليدية مثل المنسوجات والملابس تظهر تناقصا طفيفا في الحصة مع الزمن، ما يعكس تحول سلاسل التوريد العالمية.

رابعا: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الأمريكية

تستحوذ ستة دول على أكثر من 50% من حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، يمكن التعبير عنها من خلال الجداول التالية:

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

جدول رقم (4-21): التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية 2018-2022 بمليارات الدولارات

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
كندا	299,7	292,8	256,2	307,8	355,0
المكسيك	266,0	256,7	211,4	276,5	324,4
الصين	120,3	106,5	124,5	151,4	153,8
اليابان	75,2	74,5	64,0	74,6	80,3
المملكة المتحدة	66,5	69,1	58,5	61,4	77,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية لمنظمة التجارة العالمية و (USITC) U.S. International Trade Commission.

تظل التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الأمريكي، حيث حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كأكبر سوق عالمي للصادرات والواردات. خلال الفترة 2018-2022، تصدرت كندا والمكسيك قائمة الشركاء الرئيسيين في الصادرات، إذ بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى كندا 299,7 مليار دولار في 2018 وارتفعت إلى 355 مليار دولار في 2022، بينما سجلت صادراتها إلى المكسيك 266 مليار دولار في 2018 و324 مليار دولار في 2022. الصين جاءت كثالث أكبر شريك تصديري، بقيمة صادرات حوالي 120,3 مليار دولار في 2018 و153,8 مليار دولار في 2022، تليها اليابان والمملكة المتحدة.

جدول رقم (4-22): التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية 2018-2022 بمليارات الدولارات

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
الصين	538,5	449,1	432,7	504,9	536,8
المكسيك	343,7	356,1	323,5	384,6	454,9
كندا	318,6	318,6	270,0	357,8	437,7
اليابان	142,2	143,6	119,5	134,9	148,3
ألمانيا	125,7	127,5	114,9	135,2	146,6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية لمنظمة التجارة العالمية و (USITC) U.S. International Trade Commission.

على صعيد الواردات، ظلت الصين أكبر مورد للولايات المتحدة، إذ بلغت وارداتها منها 538.5 مليار دولار في 2018 و536,8 مليار دولار في 2022، مع تزايد واردات المكسيك وكندا من 343,7 و318,6 مليار دولار في 2018 إلى 454,9 و437,7 مليار دولار في 2022 على التوالي. اليابان وألمانيا استمرت كدول مزودة مهمة للسوق الأمريكية، مسجلة واردات بنحو 148,3 و146,6 مليار دولار في 2022.

تعكس هذه البيانات مدى انفتاح الاقتصاد الأمريكي على الأسواق العالمية، مع إبراز الدور المحوري لشركاء أمريكا الشمالية والصين وأوروبا في تدفق السلع. كما تسلط الضوء على العجز التجاري المستمر الذي يتطلب سياسات تجارية واستثمارية مرنة للحفاظ على التوازن الاقتصادي والنمو المستدام.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية البينية الأمريكية-الصينية

بعد إعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية رسميا بين الصين والولايات المتحدة في 1 يناير 1979، والتي تزامنت مع توقيع اتفاقية تجارة ثنائية شملت منح الصين وضع «الدولة الأولى بالرعاية» من الولايات المتحدة، شهدت التجارة بين البلدين نموا سريعا. وعلى مدار العقود التالية، شهد هيكل التبادل التجاري بين البلدين تغييرا هائلا، ليس فقط من حيث الحجم بل أيضا من حيث التركيبة السلعية. ففي عام 2024 بلغ حجم التبادل السلعي حوالي 688 مليار دولار، مع تنامي صادرات الولايات المتحدة إلى الصين في منتجات مثل الصويا والقطن والسيارات والمعدات الطبية، بينما أصبح سوق الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لصادرات الصين، إذ شكلت الصين نحو 14,7% من إجمالي صادراتها و6,4% من وارداتها¹.

المطلب الأول: الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية (الواردات الأمريكية الصينية)

بلا شك، تلعب الواردات الأمريكية من جمهورية الصين الشعبية دورا بارزا في تحسين مستوى رفاه المستهلك الأمريكي. فقد ساهمت البضائع الصينية، غالبا ذات الجودة الجيدة والأسعار المنخفضة، في توسيع خيارات المستهلك، لا سيما لدى الفئات منخفضة الدخل، ما ساعد على تقييد زيادات الأسعار في الولايات المتحدة.

أولا: تطور الواردات الأمريكية من الصين

وهي بالمقابل الصادرات الصينية نحو أمريكا حيث تعد الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة عاملا أساسيا في التجارة الثنائية. فخلال السنوات الأخيرة، أدى انخفاض قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي إلى انخفاض الأسعار بالعملة الأجنبية للصادرات الصينية، مما جعلها أكثر تنافسية مقارنة بصادرات الدول الأخرى. ويعزى ذلك أيضا إلى تنوع هيكل الصادرات الصينية بالإضافة إلى عوامل أخرى، أبرزها انخفاض تكلفة اليد العاملة المستخدمة في إنتاج هذه السلع المصدرة.

¹ الموقع الرسمي للحكومة الصينية، www.gov.cn، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/15 على 21h20.

جدول رقم (23-4): تطور الواردات الأمريكية من الصين 2001-2024

السنة	قيمة واردات الولايات المتحدة من الصين (بالمليار دولار)	ملاحظة
2001	102,6 مليار دولار	بداية القرن الحالي تقريبا.
2010	366,1 مليار دولار	مرحلة نمو قوية قبل النزاعات التجارية الكبرى.
2015	484,1 مليار دولار	أعلى مستويات قبل ذروة بعض الممارسات التجارية.
2018	539,4 مليار دولار	ذروة تقريبا في تلك الفترة.
2022	537,0 مليار دولار	بعد جائحة كورونا وتغير سلاسل الإمداد.
2023	427,2 مليار دولار	انخفاض واضح من الذروة.
2024	438,7 مليار دولار	تحسن طفيف بعد 2023.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

يمكن ملاحظة أن واردات الولايات المتحدة من الصين شهدت ارتفاعا هائلا منذ بداية القرن الحالي. فقد انتقلت من حوالي 103 مليار دولار عام 2001 إلى أكثر من 530 مليار دولار خلال ذروة 2018، وهو ما يعكس زيادة الاعتماد الأميركي على الصين كمورد رئيسي للسلع الاستهلاكية والصناعية. انخفاض الواردات في عام 2023 إلى حوالي 427 مليار دولار بعد ذروة 2018 يعكس تأثير جائحة كورونا، إضافة إلى السياسات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة، مثل الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الصينية، وكذلك تحول بعض الشركات لسلاسل توريد بديلة. يظهر الجدول أن الواردات ارتفعت قليلا في عام 2024 إلى 438 مليار دولار، مما يشير إلى أن السوق الأميركي لا يزال يعتمد على الواردات الصينية، وأن أي انخفاض سابق كان مؤقتا نتيجة اضطرابات مؤقتة في سلسلة الإمداد أو سياسات مؤقتة. التوسع الكبير في الواردات الصينية، خصوصا خلال العقد الماضي، ساهم في إبقاء أسعار المنتجات الاستهلاكية منخفضة نسبيا، ما أعطى المستهلك الأميركي خيارات أوسع، خاصة للفئات ذات الدخل المنخفض. بالرغم من التذبذبات في السنوات الأخيرة، يظل الاتجاه العام طويل المدى صاعدا، ما يدل على استمرار الصين كمصدر رئيسي للولايات المتحدة رغم التحديات الاقتصادية والسياسية.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين

حيث تم الاقتصار على أعلى ثمانية سلع استيرادا من الصين والجدول التالي يوضح الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين خلال سنة 2024:

جدول رقم (24-4): الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين 2024

ملاحظات	القيمة التقريبية (مليار دولار)	الفئة
أكبر فئة واردات من الصين، تشمل الهواتف الذكية، الحواسيب، البطاريات وغيرها.	127,06 مليار دولار	المعدات الكهربائية والإلكترونية (HS 85)
معدات صناعية وتجهيزات ميكانيكية تمهيدية أو أجزاء.	85,13 مليار دولار	الألات والمفاعلات والغلايات (HS 84)
تظهر أن الصين لا تزال موردا ضخما للسلع الاستهلاكية الترفيهية.	32,04 مليار دولار	الألعاب، الألعاب الرياضية، مستلزماتها (HS 95)
سلع تصنيع عام تستخدم على نطاق واسع في السوق الأميركي.	21,53 مليار دولار	البلاستيك ومنتجاته (HS 39)
تعكس دور الصين كمصدر لسلع الأثاث والتجهيزات المنزلية.	20,94 مليار دولار	الأثاث، والإنارة، المباني الجاهزة (HS 94)
رغم أنها أقل من بعض الفئات الأخرى، إلا أنها تمثل حصة ملحوظة.	17,99 مليار دولار	السيارات (غير السكك) وأجزاؤها (HS 87)
تظهر أن الصين ما زالت مصدرا لمواد تصنيع أولية أو شبه مصنعة.	13,17 مليار دولار	مقالات من الحديد أو الصلب (HS 73)
سلع تقنية طبية/بصرية - تشير إلى اندماج الصين في سلاسل القيمة ذات التقنية العالية.	12,34 مليار دولار	الأجهزة البصرية والطبية والفوتوغرافية (HS 90)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

الفئات الثلاث الأولى (المعدات الكهربائية والإلكترونية، والآلات/المعدات الميكانيكية، والألعاب/الترفيه) تستحوذ معا على نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الأمريكية من الصين لعام 2024، ما يعكس تركيز الواردات في سلع عالية القيمة أو استهلاكية كثيفة الاستخدام. الهيكل السلعي يبين أن الصين ليست مجرد «مصنع منخفض التكلفة للسوق الأميركي» فحسب، بل أصبحت مزودا مهما لتقنيات متقدمة ومكونات صناعية وهو ما يعكس تطور موقعها في سلاسل التوريد العالمية.

وجود بنود مثل البلاستيك، الأثاث، ومقالات الحديد/الصلب يشير إلى أن التجارة الأميركية-الصينية تشمل أيضا سلع تصنيع عام أو تجهيزات متوسطة التقنية، ما يوضح تنوع المصدر الصيني للسوق الأميركي. هذا الهيكل يربط بمن سبق القول بأن «انخفاض تكلفة اليد العاملة في الصين مع تنوع هيكل الصادرات الصينية مع انخفاض قيمة اليوان» ساهمت في جعل الصادرات الصينية أكثر تنافسية من حيث السعر في السوق الأميركية، خاصة للسلع الاستهلاكية والتجهيزات. ومن جهة المستهلك الأميركي، هذا يعني أن العديد من السلع التي تستعمل يوميا أو شبه يوميا، مثل الهواتف، الحواسيب، الأثاث، الألعاب التي تأتي بسعر أقل مما ربما لو كانت منتجة محليا أو مستوردة من دول بتكلفة أعلى.

المطلب الثاني: الصادرات الأمريكية نحو جمهورية الصين الشعبية

منذ بداية الألفية، أصبحت الصين أسرع أسواق الولايات المتحدة نموا في الصادرات الأمريكية، وكانت منذ عام 2001 محورا رئيسيا لهذه الصادرات. وفي السنوات الأخيرة، رغم الضغوط التجارية

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

والجيوستراتيجية، ظلت الصادرات الأمريكية إلى الصين تحظى بحجم كبير، وإن كانت واجهت تغيرات في معدلات النمو وتركيبه السلع.

أولاً: تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين

يوضح الجدول التالي تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين بالمبالغ المعبر عنها بمليارات الدولارات:

جدول رقم (25-4): تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين 2001-2024

السنة	قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين (بالمليار دولار)	ملاحظات حول التركيب / التعليق
2001	19,18	نقطة انطلاق للفترة الحديثة، السوق الصينية لا تزال في مراحل النمو كمستورد من الولايات المتحدة.
2010	93,06	بعد دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) والتوسع الاقتصادي، نمت الصادرات الأمريكية بشكل كبير.
2015	116,50	الاستمرار في النمو، مع تغير تدريجي في هيكل الصادرات نحو منتجات أكبر تكنولوجيا وزراعية.
2018	122,13	ما قبل تقلت النزاعات التجارية الكبرى، السوق الصينية أصبحت من أهم شركاء التصدير الأمريكي.
2019	107,98	انخفاض نسبي، ربما بفعل ضغوط تجارية أو تغيرات في الطلب.
2020	125,14	رغم أزمة (COVID-19) والتحديات العالمية، الصادرات الأمريكية إلى الصين تعافت.
2021	152,57	قفزة قوية تعكس طلباً متزايداً - وقد تزامنت مع انتعاش اقتصادي عالمي بعد الجائحة.
2022	155,74	أعلى مستوى مسجل تقريباً حتى الآن، يشير إلى أن الصين استمرت كسوق مهم للتصدير الأمريكي.
2023	148,66	انخفاض طفيف بعد ذروة 2022، ربما بفعل الضغوط التجارية أو تغيرات في العرض والطلب.
2024	143,55	رغم الانخفاض الطفيف من 2023، تبقى قيمة الصادرات مرتفعة نسبياً، وتؤكد أهمية السوق الصينية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

يتضح من الجدول أن الصادرات الأمريكية نحو السوق الصينية عرفت طفرة جد سريعة من حيث الحجم حيث انتقل إجمالي الصادرات من 19,18 مليار دولار خلال سنة 2001 إلى 155,74 مليار دولار في سنة 2022.

ثانياً: الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين

يمكن التعبير عن الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين بالاعتماد على سنة 2024 بالجدول التالي كما يلي:

جدول رقم (26-4): الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين 2024

ملاحظات	القيمة (بمليار دولار)	الفئة
احتلت المرتبة الأولى من حيث القيمة.	15,28 مليار دولار	المعدات الكهربائية والإلكترونية (Electrical, electronic equipment)
فئة الطاقة – دخلت بقوة ضمن الصادرات الأمريكية إلى الصين.	14,73 مليار دولار	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير (Mineral fuels, oils, distillation products)
تضم على سبيل المثال الفول الصويا التي تظل صادرات مهمة للولايات المتحدة نحو الصين.	13,35 مليار دولار	البذور الزيتية والحبوب/المحاصيل الزيتية (Oil seeds, oleagif fruits, grains, seeds)
فئة صناعية عالية القيمة.	12,86 مليار دولار	الآلات، المفاعلات، الغلايات (Machinery, nuclear reactors, boilers)
تشير إلى التصدير في قطاع الطيران/تجهيزات متقدمة.	11,54 مليار دولار	الطائرات، المركبات الفضائية وأجزائها (Aircraft, spacecraft)
تشمل الأجهزة الطبية والتقنيات البصرية.	11,22 مليار دولار	الأجهزة البصرية والطبية والفوتوغرافية (Optical, photo, technical, medical apparatus)
فئة الأدوية – تعكس الطلب الصيني على التقنيات الصحية الأمريكية.	9,50 مليار دولار	الأدوية / المنتجات الصيدلانية (Pharmaceutical products)
فئة "تصنيع عام" لكنها ذات قيمة ملحوظة.	7,45 مليار دولار	المواد البلاستيكية ومنتجاتها (Plastics)
رغم أن القيمة أقل من الفئات الأولى، إلا أنها تشير إلى تصدير سيارات أميركية إلى الصين.	6,39 مليار دولار	السيارات (غير السكك/ترام) وأجزائها (Vehicles other than railway, tramway)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الصيني ومنظمة التجارة الدولية.

تتمثل أبرز الملاحظات حول التركيب السلعي لعام 2024 في أن أكبر فئة كانت المعدات الكهربائية والإلكترونية، تليها الوقود المعدني والزيوت والمنتجات المقطرة ومن ثم البذور الزيتية والحبوب و«الآلات والمفاعلات والغلايات» و«الطائرات والمركبات الفضائية» ضمن الفئات الكبرى.

المطلب الثالث: الميزان التجاري البيئي الصيني-الأمريكي

على مدى السنوات الماضية، حققت جمهورية الصين الشعبية فائضا تجاريا متزايدا في تجارتها مع الولايات المتحدة، وهو تطور ينعكس سلبا على العديد من الصناعات الأمريكية وعلى فقدان فرص العمل في تلك القطاعات. فبحسب Economic Policy Institute، ارتبط العجز التجاري الأمريكي مع الصين بفقدان نحو 3,4 مليون وظيفة أمريكية بين عامي 2001 و 2018، وكان الجزء الأكبر منها في قطاع التصنيع، وبحسب بيانات رسمية لعام 2024، بلغ العجز التجاري الأمريكي في السلع مع الصين نحو 295,5 مليار دولار، بزيادة تقريبية 5,7٪ عن عام 2023¹.

¹ عبد الله، محمود، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

فيما يلي يعرض جدول يوضح تطوراً تقريبياً للميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين في فترات مختارة بين 2001 إلى 2024 (القيمة السالبة تعني تفوق واردات أمريكا من الصين على صادراتها نحو الصين):

جدول رقم (27-4): العجز التجاري السنوي للسلع بين الولايات المتحدة والصين 2001-2024

العجز التجاري الأمريكي مع الصين (بمليار دولار)	السنة
-83,17	2001
-162,62	2004
-258,66	2007
-295,19	2011
-344,93	2014
-417,27	2018
-307,44	2020
-352,08	2021
-381,24	2022
-279,22	2023
-295,32	2024

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المكتب الوطني للإحصاء الصيني، منظمة التجارة الدولية.

يتضح من بيانات الجدول أن الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين ظل يميل بوضوح لصالح الصين طوال الفترة المدروسة، حيث استمر العجز التجاري الأمريكي في الاتساع منذ مطلع الألفية الجديدة إلى أن بلغ مستويات قياسية قاربت 417- مليار دولار عام 2018. ورغم بعض التراجع النسبي في السنوات اللاحقة، ظل العجز عند مستويات مرتفعة تتجاوز 295- مليار دولار عام 2024، وهو ما يؤكد عمق الاختلال في العلاقات التجارية بين القوتين الاقتصاديتين.

المرحلة الأولى (2001-2007): بداية التصاعد الحاد

خلال هذه المرحلة، ارتفع العجز الأمريكي من نحو 83- مليار دولار في 2001 إلى أكثر من 258- مليار دولار في 2007. ويرتبط هذا التوسع بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) عام 2001، ما سهل اندماجها في الاقتصاد العالمي، وفتح السوق الأمريكية أمام سلع صينية منخفضة التكلفة. كما استفادت الشركات الأمريكية من نقل خطوط إنتاجها إلى الصين للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة، ما ساهم في تقليص الإنتاج الصناعي داخل الولايات المتحدة.

المرحلة الثانية (2008-2015): ترسخ الفجوة التجارية

في هذه الفترة، استمر العجز التجاري بالارتفاع رغم الأزمة المالية العالمية 2008، ليصل إلى 344,9- مليار دولار في 2014. هذا يعكس قدرة الصين على المحافظة على تنافسيتها السعرية حتى في أوقات

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

الركود، بفضل نموذجها الصناعي الموجه للتصدير وتراجع قيمة اليوان مقابل الدولار، إضافة إلى تنوع صادراتها التي شملت الإلكترونيات، الآلات، والأدوات المنزلية.

المرحلة الثالثة (2016-2020): تأثير التوترات التجارية

شهدت هذه المرحلة ذروة العجز في 2018 بنحو 417-مليار دولار، تزامنا مع تصاعد الخلافات التجارية بين واشنطن وبكين وفرض رسوم جمركية متبادلة. وبعد عام 2020، انخفض العجز إلى 307-مليار دولار نتيجة تراجع الواردات خلال جائحة كوفيد-19 واضطراب سلاسل الإمداد. إلا أن الإنخفاض لم يكن بنويوا بل ظرفيا.

المرحلة الرابعة (2021-2024): استقرار نسبي عند مستويات مرتفعة

رغم تعافي التجارة العالمية بعد الجائحة، لم تظهر الولايات المتحدة تحسنا كبيرا في تقليص العجز مع الصين، الذي بقي في حدود 295-مليار دولار عام 2024. ويعزى ذلك إلى استمرار اعتماد السوق الأمريكية على السلع الصينية متوسطة وعالية التقنية، مقابل ضعف القدرة التنافسية لبعض القطاعات الصناعية الأمريكية من حيث الكلفة وسرعة الإنتاج. كما أن سياسات "إعادة توطين التصنيع" الأمريكية لم تحدث بعد الأثر المرجو على الميزان التجاري.

يمكن القول إن الخلل التجاري البنوي بين الولايات المتحدة والصين أصبح سمة دائمة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، ناتج عن اختلاف نماذج النمو الاقتصادي:

- الصين تعتمد على التصنيع والتصدير بكثافة مدعومة بسياسات صناعية وتنافسية قوية (ضعف قيمة اليوان مع جودة السلع الصينية العالية مقارنة بالسلع الدولية الأخرى).
- الولايات المتحدة تعتمد على قطاع الخدمات والتكنولوجيا مع انتقال جزء من إنتاجها الصناعي إلى الخارج.

ورغم الجهود الأمريكية للحد من الاعتماد على الصين عبر التنويع الإقليمي (نحو فيتنام والمكسيك مثلا)، لا تزال الصين الشريك التجاري الأول في الواردات الأمريكية، ما يجعل تقليص العجز مسألة معقدة تحتاج إلى تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد الأمريكي.

جدول رقم (4-28): العجز التجاري السنوي للسلع بين أمريكا والصين 2020-2024 (مليار دولار)

السنة	صادرات الولايات المتحدة إلى الصين	واردات الولايات المتحدة من الصين	العجز التجاري الأمريكي مع الصين
2020	124,6	432,5	-307
2021	151,4	504,2	-352,8
2022	154,1	536,3	-381,24
2023	147,8	426,9	-279,1
2024	143,2	438,7	-295,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول 23-4، 25-4، 27-4.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

يعكس الجدول استمرار العجز التجاري الأمريكي الكبير والمستمر تجاه الصين، ما يشكل محورا رئيسيا في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. ورغم التوترات، تبقى الأسواق الأمريكية معتمدة بقوة على الواردات الصينية، فيما لا تزال قدرة الولايات المتحدة على رفع صادراتها إلى الصين محدودة.

المطلب الرابع: التحليل المقارن للاستثمار الدولي بين البلدين

1. موقع البلدين في خريطة الاستثمار الدولي

الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على موقعها كأكبر مستقبل عالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في معظم السنوات بين 2000 و2024، بفضل قوة مؤسساتها المالية، وبيئة الأعمال المتطورة، وتفوقها في التكنولوجيا والبحث العلمي.

الصين من جهتها تحولت من دولة نامية صناعية إلى أحد أكبر الاقتصادات المستقبلية للاستثمار الأجنبي بفضل اندماجها في التجارة العالمية وسياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي.

2. العوامل الجاذبة في كل اقتصاد

الصين	الولايات المتحدة
-سوق داخلية ضخمة (1.4 مليار مستهلك).	-بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة.
-تكاليف إنتاج منخفضة نسبيا.	-نظام مالي متطور ومراكز ابتكار عالمية.
-بنية تحتية قوية ومناطق اقتصادية خاصة.	-استقرار في العملة وسهولة حركة رؤوس الأموال.
-سياسات صناعية موجهة.	-سياسات ضريبية وجمركية مرنة للمستثمرين.

3. التحديات المشتركة

في الصين: تصاعد التوترات التجارية مع واشنطن، ارتفاع تكاليف العمالة ومخاطر تراجع الشفافية. في الولايات المتحدة: تصاعد المديونية العامة والتقلبات السياسية وتراجع القدرة التنافسية في بعض الصناعات التحويلية.

4. التوجهات المستقبلية

يتجه الاستثمار الأجنبي في الصين نحو القطاعات الخضراء (الطاقة المتجددة، السيارات الكهربائية، الذكاء الاصطناعي). بينما تركز الولايات المتحدة على جذب الاستثمارات في التكنولوجيا المتقدمة، وأشباه الموصلات، والطاقة النظيفة، مع عودة بعض سلاسل الإنتاج من الخارج (ظاهرة Reshoring).

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

الجدول المقارن رقم (4-29): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصين وأمريكا (2000-2024)

السنة	الصين (مليار دولار)	ترتيب الصين عالميا	الولايات المتحدة (مليار دولار)	ترتيب الولايات المتحدة عالميا	ملاحظات رئيسية
2000	40,7	4	314	1	بداية توسع العولمة الأمريكية مع ازدهار شركات التكنولوجيا.
2005	72,4	3	109	1	تدفق استثمارات ضخمة في الصين بالتصنيع، واستقرار في الولايات المتحدة.
2010	114,7	2-3	198	1	الصين تقترب من أمريكا كوجهة استثمارية رئيسية.
2015	135,6	2	379	1	اتساع الفجوة مع استمرار هيمنة أمريكا في الاستثمارات العابرة للحدود.
2020	159,3	1	151	2	الصين تتصدر عالميا لأول مرة بسبب جائحة كوفيد-19.
2021	181,0	2	367	1	عودة الولايات المتحدة للصدارة بفضل انتعاش التكنولوجيا والطاقة.
2022	189,1	2	382	1	تعزيز الاستثمارات في القطاعات الخضراء والتكنولوجيا في البلدين.
2023	180,6	2	330	1	تباطؤ عالمي في الاستثمارات، مع استمرار تفوق أمريكا.
2024	189,0	2	360	1	الصين تحافظ على المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المكتب الوطني للإحصاء الصيني، منظمة التجارة الدولية.

يبرز الجدول تطورا مهما في ميزان الاستثمارات الدولية بين الصين والولايات المتحدة، حيث صعدت الصين تدريجيا لتصبح الثانية عالميا، فيما حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كأكبر اقتصاد جاذب للاستثمار. ويعكس هذا التطور التنافس الاقتصادي بين القوتين ومدى تحول الصين إلى مركز عالمي لسلاسل التوريد والصناعات المتقدمة. حيث تتمثل الاستنتاجات العامة المستخلصة من الجدول في:

1. العولمة الصناعية دفعت الصين للصعود الاستثماري منذ 2000.
2. الولايات المتحدة حافظت على المركز الأول عالميا بفضل الابتكار والأسواق المالية الضخمة.
3. الصين باتت منافسا استراتيجيا في جذب الاستثمارات، خصوصا بعد 2010.
4. عام 2020 شكل نقطة تحول، لكنه لم يغير الاتجاه طويل الأجل.
5. الفترة 2021-2024 تظهر استمرار التفوق الأمريكي رغم تباطؤ عالمي.
6. الصين تحافظ على جاذبية قوية لكنها تواجه تحديات جيوسياسية وتنظيمية.

المبحث الرابع: أسعار صرف يوان-دولار

شهدت أسعار صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي تقلبات ملحوظة، نتيجة لاختلاف أنظمة الصرف المعتمدة في كلا البلدين. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتمد رسميا نظام سعر الصرف العائم الذي يفترض أن تحدده قوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، إلا أنها لا تتردد أحيانا في التدخل غير المباشر عبر سياسات نقدية ومالية تؤثر في قيمة الدولار بما يتماشى مع أهدافها الاقتصادية، سواء لدعم الصادرات أو لاحتواء معدلات التضخم.

أما الصين، فقد حافظت لفترة طويلة على نظام صرف موجه أو شبه مثبت، جعل سعر اليوان يخضع إلى رقابة وإدارة مباشرة من السلطات النقدية الصينية، ممثلة في بنك الشعب الصيني. وقد أدى هذا النهج إلى بقاء اليوان عند مستويات مقومة بأقل من قيمته الحقيقية لسنوات، وهو ما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصينية في الأسواق العالمية، وخاصة في السوق الأمريكية.

ومع مرور الوقت، ومع تصاعد الضغوط الدولية، خصوصا من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، بدأت الصين في تليين نظام الصرف تدريجيا حيث سمحت بهوامش أوسع لتقلب اليوان مقابل الدولار مع سعيها إلى تحقيق توازن بين دعم الصادرات والحفاظ على الاستقرار المالي الداخلي.

المطلب الأول: أثر انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي على الاقتصاد الصيني

شهد الدولار الأمريكي خلال السنوات الأخيرة تقلبات ملحوظة في قيمته أمام العملات الرئيسية، ما أثار العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت تلك التحركات نتيجة سياسات نقدية متعمدة من جانب الولايات المتحدة أم انعكاسا لعوامل السوق الدولية. فمن جهة، يمكن النظر إلى تراجع الدولار في بعض الفترات بوصفه أداة غير مباشرة لدعم الصادرات الأمريكية وتقليص العجز التجاري، من خلال جعل السلع الأمريكية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية. وتشير دراسات إلى أن ضعف الدولار يؤدي عادة إلى تحسن الميزان التجاري الأمريكي على المدى المتوسط. فبحسب تقرير صندوق النقد الدولي في سنة

2023، فإن انخفاض قيمة الدولار بنسبة 10٪ يؤدي في المتوسط إلى تحسن في الميزان التجاري الأمريكي بما يعادل 0,5 إلى 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامين تقريباً¹.

كما يوضح مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (Federal Reserve) في تقاريره أن تراجع سعر صرف الدولار لا يكون دائماً نتيجة قرارات سياسية مباشرة، وإنما قد ينتج عن اختلاف السياسات النقدية بين الولايات المتحدة وبقية الاقتصادات الكبرى، خاصة في فترات رفع أو خفض أسعار الفائدة².

(Federal Reserve, Monetary Policy Report, July 2024)

وعلى أي حال، فإن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي سواء أكان نتيجة سياسة مقصودة أم تفاعلاً مع ظروف السوق له تأثيرات عميقة على الاقتصاد الدولي، تشمل:

- زيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية.
- ارتفاع كلفة الواردات، خصوصاً النفط والسلع الأولية المقومة بالدولار.
- تقلبات في تدفقات رؤوس الأموال والأسواق الناشئة المرتبطة بالدولار.

وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2024) أن التحركات الحادة في سعر صرف الدولار ما تزال أحد أهم العوامل التي تحدد ديناميكيات التجارة العالمية والاستقرار المالي الدولي.

تعد تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني عاملاً محورياً في تفسير ديناميكيات العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين. فحين يتراجع الدولار أمام اليوان، تميل الصادرات الأمريكية إلى أن تصبح أكثر تنافسية في السوق الصينية، في حين ترتفع تكلفة الواردات الصينية داخل الولايات المتحدة، مما يسهم نظرياً في تقليص العجز التجاري الأمريكي. لكن الواقع يظهر أن هذا الأثر ظل محدوداً، نظراً إلى استمرار هيمنة السلع الصينية منخفضة التكلفة على السوق الأمريكية، وتعدد العوامل الهيكلية التي تتجاوز تأثير سعر الصرف، مثل اختلاف تكاليف الإنتاج، وسلاسل التوريد المعولمة، وتوجه الشركات الأمريكية نحو الاستيراد من الصين لتقليل النفقات التشغيلية.

ووفقاً لتقرير (U.S.–China Economic and Security Review Commission (2024)، فإن تقلبات الدولار وحدها لم تؤد إلى تغيير جوهري في الميزان التجاري، حيث استمر العجز الأمريكي مع الصين عند مستويات مرتفعة بلغت نحو 295 مليار دولار في عام 2024، رغم التراجع النسبي في قيمة الدولار خلال بعض الفترات (USCC Annual Report, 2024).

¹ تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في أوت 2023 على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/15 على 23h48.

² التقرير السياسي النقدي، جويلية 2024، الصادر على الموقع الرسمي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، www.federalreserve.gov، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/15 على 20h08.

كما أشار صندوق النقد الدولي في سنة 2023 إلى أن التأثير الكامل لسعر الصرف على التوازن التجاري الأمريكي-الصيني يتأخر عادة بين 12 و 24 شهرا، بسبب طبيعة العقود التجارية طويلة الأجل ومرونة الطلب المحدودة في بعض السلع الصناعية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن العجز التجاري الأمريكي مع الصين يعد هيكليا أكثر منه نقديا، أي أنه ناتج بالأساس عن الفوارق في البنية الإنتاجية والتكلفة الصناعية بين الاقتصادين، وليس فقط عن تقلبات سعر الصرف. لذا فإن أي استراتيجية أمريكية تهدف إلى تقليص هذا العجز لا بد أن تتجاوز سياسات النقد وسعر الصرف، لتشمل إصلاحات إنتاجية واستثمارية تعزز القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية في الأسواق العالمية.

تعد جمهورية الصين الشعبية صاحبة أكبر احتياطي عملات أجنبية في العالم، إذ بلغ احتياطيها الرسمي نحو 3,22 تريليون دولار أمريكي بنهاية جوان 2024 وذلك حسب تقرير البنك المركزي الصيني¹. وينظر إلى ذلك، من وجهة نظر بعض المحللين، على أنه نزيف موارد لدولة يعيش غالبية سكانها تحت خط المعيشة، خصوصا إذا ما قورن حجم هذه الاحتياطيات بحاجاتها التنموية الداخلية.

ورغم أن الصين لا تفصح بشفافية عن تركيبة سلة احتياطياتها، إلا أن تقديرات متخصصة تشير إلى أن نحو 58 ٪ من احتياطياتها (1,88 تريليون دولار) مكونة من أصول مقومة بالدولار الأمريكي. هذا الانكشاف يبرز تركزا عاليا للدولار في احتياطيات الصين، وهو ما لا يتوقف عند علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت الصين تولي اهتماما متزايدا بضعف الدولار الأمريكي لعدة أسباب، من أبرزها:

- تأثيره على القيمة الحقيقية لاحتياطيات الصين: فكلما انخفضت قيمة الدولار، تآكلت القوة الشرائية لتلك الاحتياطيات المقومة بالدولار.
- تأثيره على قدرة المنافسة الصينية في السوق الأمريكية: ضعف الدولار يضعف اليوان نسبيا أو يجعل الصادرات الصينية أرخص مقارنة بالسلع الأمريكية، مما يؤثر على حصة الصين التصديرية إلى الولايات المتحدة.

من بين أهم التحديات التي تواجه الصين بسبب تقلبات الدولار الأمريكي:

1. انخفاض عوائد السندات الأمريكية: بما أن جزءا كبيرا من احتياطيات الصين مستثمر في سندات الخزنة الأمريكية أو أصول مقومة بالدولار، فإن انخفاض سعر الفائدة على هذه السندات يقلل من العائد الرأسمالي لتلك الاحتياطيات.

¹ الموقع الرسمي للبنك المركزي الصيني، www.pbc.gov.cn ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/11/15 على 19h20.

2. تآكل القوة الشرائية: تراجع قيمة الدولار يضعف القدرة الشرائية الدولية لاحتياجات الصين المقومة بالدولار، في حين ترتفع تكلفة الاستيراد أو الاستثمار بالقوة الشرائية نفسها.

3. المخاطر النظامية الناتجة عن ضخامة المكون الدولار: نظرا لارتفاع نسبة الاحتياطيات بالدولار، فإن حدوث أزمة مالية أو انهيار في قيمة الدولار قد يلحق بالصين خسائر مالية هائلة، نظرا لتعرض احتياطياتها لهذه العملة بنحو كبير.

تمارس الصين منذ سنوات تأثيرا واضحا على النظام النقدي الدولي، وبخاصة على قيمة الدولار الأميركي، من خلال سياستها في إدارة سعر صرف اليوان. إذ تعتمد بكين ما يعرف بسياسة "التعويم المدار"، التي تسمح بهوامش محدودة لتقلب العملة، لكنها تتدخل بشكل مباشر لمنع ارتفاعها المفرط أمام الدولار. وينظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها وسيلة للحفاظ على التنافسية السعرية للصادرات الصينية في الأسواق العالمية.

إن تحكم الصين في سعر صرف عملتها لا ينعكس فقط على الاقتصاد الأميركي، بل يمتد تأثيره إلى الاقتصادات الآسيوية الأخرى، إذ تخشى العديد من الدول في المنطقة مثل كوريا الجنوبية، تايوان، وتايلند من رفع قيمة عملاتها مقابل الدولار مخافة أن تفقد ميزتها التنافسية أمام الصين. وبهذا، تسهم السياسة الصينية عمليا في تثبيت عدد من العملات الآسيوية من آلية التعديل الطبيعي لأسعار الصرف على المستوى الدولي. ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي 2024، فإن الفوائض التجارية الآسيوية مع الولايات المتحدة تمثل نحو 50% من إجمالي العجز التجاري الأميركي، وتحتل الصين النصيب الأكبر منها بفائض تجاوز 295 مليار دولار في عام 2024.

ورغم الضغوط المستمرة التي تمارسها الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية على بكين من أجل رفع قيمة اليوان أو تحريره بشكل أكبر، إلا أن الصين نجحت حتى الآن في تفادي العقوبات النقدية المباشرة، محافظة في الوقت نفسه على استقرار عملتها ودعم معدل نموها الاقتصادي الحقيقي.

المطلب الثاني: سعر صرف اليوان وتأثيره على الاقتصاد العالمي

شكلت سياسة تخفيض قيمة اليوان أحد أهم الأدوات التي استخدمتها الصين لتحقيق نهضتها الاقتصادية منذ بداية مرحلة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات. فقد كان لهذه السياسة أثر مباشر في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصينية عبر جعل السلع المنتجة محليا أقل تكلفة في الأسواق العالمية، ما أدى إلى نمو سريع في حجم الصادرات وتحقيق فوائض تجارية متصاعدة مع معظم الشركاء التجاريين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أثبتت هذه السياسة نجاحها بوضوح في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز التصنيع المحلي، مع مساهمتها في تراكم احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي.

أولاً: المنظور التاريخي لتطور نظام صرف اليوان الصيني

مر نظام صرف العملة الصينية بثلاث مراحل رئيسة من التطور التاريخي، تعكس كل منها التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وحتى الوقت الراهن:¹

- المرحلة الأولى: ما قبل الإصلاح (1949 – 1978)

تميزت هذه المرحلة بسياسة السعر الرسمي الثابت لليوان في ظل اقتصاد مخطط مركزي، حيث كان اليوان موجهًا بالكامل لخدمة الأهداف الحكومية، دون أن يخضع لعوامل السوق أو التجارة الدولية. وكان الهدف الأساسي آنذاك هو تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي ودعم خطط التنمية الصناعية الوطنية.

- المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح الأولى (1979 – 1994)

مع انطلاق سياسة "الإصلاح والانفتاح" التي أعلنها دنغ شياو بينغ عام 1978، بدأت الصين في إدخال تعديلات تدريجية على نظام سعر الصرف. وقد أنشئ نظام مزدوج يجمع بين السعر الرسمي وسعر السوق الموجه عبر "مراكز المبادلات الأجنبية"، مما سمح بمرونة أكبر في تحديد قيمة العملة. وفي عام 1994، تم توحيد سعر الصرف الرسمي والسوقي عند مستوى يقارب 8,7 يوان للدولار الأمريكي، وهي الخطوة التي مثلت البداية الفعلية لنظام الصرف الحديث في الصين.

- المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاح الثانية (1995 – بعد 2010)

ابتداءً من منتصف التسعينيات، اعتمدت الصين نظام سعر صرف مدار مرتبط بالدولار الأمريكي عند مستوى يقارب 8,28 يوان/دولار حتى عام 2005. وفي جويلية 2005، أعلنت السلطات النقدية الانتقال إلى نظام التعويم المدار المرتبط بسلة من العملات، مما سمح بارتفاع تدريجي لقيمة اليوان (الرنمينبي = العملة الوطنية الصينية، والوحدة الأساسية هي اليوان) ليصل إلى نحو 6,83 يوان/دولار عام 2008. لاحقاً، وبعد أزمة 2008، واصلت الصين توسيع نطاق مرونة اليوان، ليصل إلى حوالي 6,04 يوان/دولار في عام 2014، قبل أن يتراجع مجدداً خلال الحرب التجارية مع الولايات المتحدة ليسجل نحو 7,3 يوان/دولار عام 2024 (حسب تقارير صندوق النقد الدولي).

يتضح من هذا المسار التاريخي أن سياسة الصين في إدارة سعر صرف عملتها كانت أداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الداخلي من جهة، وتعزيز القدرة التنافسية التجارية من جهة أخرى. فكل مرحلة من مراحل تطور نظام الصرف جاءت استجابة لتغيرات في الظروف الاقتصادية العالمية وأهداف التنمية

¹ Wayne M Morrison & Marc Labonte, *China's Currency: An Analysis of the Economic issues*, 2011, p 41.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

الوطنية، مما يعكس مرونة السياسة النقدية الصينية وارتباطها الوثيق بالتحويلات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها البلاد منذ انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (4-30): سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي

السنة	تقريباً عدد اليوان لكل دولار أمريكي	ملاحظة
1994	8,44 يوان/دولار	بعد توحيد نظامي الصرف في الصين.
1995-2005 تقريباً	8,28 يوان/دولار	فترة ما قبل تعديل السياسة في عام 2005.
21 يوليو 2005	8,11 يوان/دولار	أول تحرك رسمي بإعادة تقييم اليوان.
2014	6,20 يوان/دولار (متوسط السنة)	قبل تراجع قيمة اليوان مجدداً.
2023-2024	7,00-7,30 يوان/دولار	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات المواقع الرسمية للبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المكتب الوطني للإحصاء الصيني، منظمة التجارة الدولية.

يوضح الجدول تطورات سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترات المفتاحية من 1994 إلى 2024، مما يعكس التحويلات الاستراتيجية في سياسة النقد الأجنبي الصينية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني والتجارة الدولية:

1. التوحيد والتحكم في السوق (1994 – 2005):

- بعد توحيد نظامي الصرف الرسمي والسوقي في عام 1994، ثبت سعر الصرف عند نحو 8,44 يوان/دولار، مما مكن الصين من تحقيق استقرار نسبي في الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي.
- هذه السياسة أعطت الصين القدرة على التحكم في أسعار الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، خصوصاً في الأسواق الأمريكية والأوروبية.

2. التحرير الجزئي وإعادة التقييم (2005 – 2014):

- الإعلان عن التحرير الجزئي لليوان في يوليو 2005، والذي سمح بتحريك العملة تدريجياً مقابل سلة عملات، أدى إلى تقدير تدريجي لليوان ليصل متوسطه إلى نحو 6,20 يوان/دولار في 2014.
- هذا التقدير ساعد في خفض الضغوط الدولية على الصين بشأن الاتهامات بخفض قيمة العملة عمداً، وأظهر قدرة البلاد على موازنة النمو الاقتصادي مع الاستقرار النقدي.

3. التقلبات الحديثة (2014 – 2024):

- شهدت الفترة الأخيرة تراجع قيمة اليوان مقابل الدولار ليصل إلى نحو 7,3 – 7,0 يوان/دولار في 2023-2024، وهو انعكاس لمزيج من السياسات النقدية الداخلية الصينية، التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، وتأثيرات الاقتصاد العالمي بما في ذلك التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية.
- هذا الانخفاض يعزز القدرة التنافسية للصادرات الصينية، لكنه يزيد من تكلفة الاستيراد للصين ويؤثر على العوائد الحقيقية للاحتياطيات الأجنبية بالدولار.

وعليه فإن الجدول يظهر بوضوح أن تطور سعر صرف اليوان لم يكن عشوائياً، بل كان جزءاً من سياسة إستراتيجية متدرجة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، التحكم في التجارة الخارجية، والحفاظ على الاستقرار المالي. كما يعكس الجدول العلاقة الوثيقة بين سعر صرف العملة والاقتصاد الكلي، التجارة الدولية، والاحتياطيات النقدية الصينية، ما يجعله أداة أساسية لفهم التفاعلات الاقتصادية بين الصين وبقية العالم، وخاصة الولايات المتحدة.

ثانياً: مخاطر تحرير اليوان على الاقتصاد الصيني

المتوقع أن يؤدي تحرير اليوان إلى ارتفاع قيمته، وهو ما يحمل آثاراً متباينة على الاقتصاد الصيني وفق القطاعات المختلفة:¹

1. الآثار على القوة الشرائية والتجارة:

- ارتفاع قيمة اليوان يقلل من تكلفة الواردات ويزيد أسعار الصادرات، مما يعزز القوة الشرائية للفرد داخل الصين، بينما قد تقل القوة الشرائية للدول المستوردة للصادرات الصينية.

2. الآثار على الشركات المستوردة:

- ستستفيد الشركات الصينية التي تعتمد على الواردات من الخارج، مثل شركات الطيران (من خلال انخفاض أسعار النفط المستورد) وشركات السيارات التي تستورد أجزاء السيارات وتبييعها محلياً، مما يعزز أرباحها وكفاءتها.

3. الآثار على القطاع العقاري:

- ارتفاع قيمة اليوان قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في السوق العقارية الصينية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وزيادة المضاربات في هذا القطاع.

¹ Wayne M Morrison & Marc Labonte, Optic cité précédemment, p 35.

4. الآثار على قطاعات التصدير:

- القطاعات التي تعتمد على العمالة الرخيصة والصادرات التقليدية الصينية، مثل النسيج، الملابس الجاهزة، ألعاب الأطفال، الإلكترونيات، وبعض الصناعات الكيميائية، قد تتأثر سلبا بفقدان القدرة التنافسية لصالح دول أخرى مثل إندونيسيا والهند، مما قد يؤدي إلى تراجع حصتها السوقية وفقدان وظائف.

يمكن إيجاز الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير اليوان على القطاعات الاقتصادية الصينية في الجدول التالي:

جدول رقم (4-31): الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير اليوان على القطاعات الاقتصادية الصينية

القطاع/المجال	الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
القوة الشرائية والدخل الفردي	زيادة القوة الشرائية للفرد داخل الصين بسبب انخفاض أسعار الواردات	انخفاض القوة الشرائية في الدول المستوردة للصادرات الصينية
الشركات المستوردة (مثل الطيران والسيارات)	انخفاض تكلفة المواد الخام والواردات، وزيادة أرباح الشركات	
القطاع العقاري	زيادة الاستثمار الأجنبي والمضاربات، ارتفاع أسعار العقارات	احتمال حدوث فقاعات سعرية تؤثر على الاستقرار المالي
قطاعات التصدير التقليدية (نسيج، ملابس جاهزة، ألعاب، إلكترونيات، كيمواويات)		انخفاض القدرة التنافسية للأسواق الدولية، فقدان حصص السوق، تهديد الوظائف
الاقتصاد الوطني العام	تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز نمو الشركات المحلية المعتمدة على الواردات	ارتفاع أسعار الصادرات قد يقلل من تنافسية الصادرات الصينية عالميا
الاقتصاد العالمي		مخاطر عدم استقرار الأسواق العالمية في حال تعويم سريع وعشوائي لليوان

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثا: أثر رفع قيمة اليوان على الاقتصاد العالمي

يعتبر أثر ارتفاع قيمة اليوان الصيني على الاقتصاد العالمي محدودا على المدى القصير. ومع ذلك، فإن استمرار الاعتقاد بأن القيمة الحقيقية لليوان أعلى بكثير من قيمته الحالية، وزيادة الضغوط على الصين لرفع قيمة عملتها، يعزز التوقعات بضرورة ارتفاع قيمة اليوان. ويظهر هذا الترقب اهتمام الاقتصاد العالمي بتداعيات رفع قيمة اليوان حتى بنسبة صغيرة (حوالي 2%)، ويعكس دور الصين كدولة محورية في الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يكون لتغير قيمة اليوان تأثيرات واضحة على المدى المتوسط والطويل في عدة مجالات:¹

1. تأثير على الدول الآسيوية المجاورة للصين:

- ارتفاع قيمة بعض العملات المحلية لهذه الدول مثل تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، تاوان، وكوريا الجنوبية.
- انخفاض معدلات نمو هذه الدول نتيجة اعتماد جزء كبير من صادراتها على السوق الصينية.

¹ Mème Optic précédent, p 41.

2. تأثير على الأسواق العالمية للسلع:

- ارتفاع تكلفة السلع الصينية في الأسواق الدولية يؤدي إلى إحلال سلع دول أخرى منخفضة التكلفة محلها، مثل سلع جنوب شرق آسيا، الهند، والمكسيك.

3. تأثير على أسواق النفط والتضخم:

- زيادة الطلب الصيني والدول الآسيوية المجاورة على النفط نتيجة ارتفاع القوة الشرائية وانخفاض تكلفة الواردات، مما يرفع أسعار النفط العالمية ويؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في دول الخليج.

4. تأثير على السياحة:

- ازدهار السياحة في الدول الآسيوية المجاورة نتيجة انخفاض تكلفة السفر الخارجي أمام المواطنين الصينيين.

5. تأثير على الشركات الأجنبية العاملة في الصين:

- ارتفاع أرباح الشركات التي تبيع منتجاتها وخدماتها داخل الصين بسبب زيادة القوة الشرائية وتحسن القدرة الاستهلاكية للمستهلك الصيني.

6. تأثير على الولايات المتحدة الأمريكية:

- ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية نتيجة تراجع الصين والدول الآسيوية المجاورة عن شراء أدون الخزانة الأمريكية، وهو ما قد يزيد من صعوبة تمويل العجز الضخم في الموازنة الأمريكية.

المطلب الثالث: صراع العملات "يوان صيني-دولار أمريكي"

يشكل صراع العملات بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني أحد أبرز المحاور في الاقتصاد العالمي المعاصر، ويعكس التنافس بين قوتين اقتصاديتين ضخمتين. يعتمد الدولار على مكانته كعملة احتياطية عالمية، مما يمنح الولايات المتحدة ميزة تمويل عجزها التجاري بسهولة والتحكم في التدفقات المالية الدولية. بالمقابل، تحافظ الصين على سياسة إدارة سعر صرف اليوان بحيث تبقى منخفضة نسبياً لدعم تنافسية صادراتها وتعزيز نموها الاقتصادي. هذا التفاوت يؤدي إلى ضغوط دولية على الصين لرفع قيمة عملتها، ويخلق توترات تجارية وسياسية بين البلدين، حيث يسعى الدولار إلى تعزيز القوة الشرائية الأمريكية وتقليص العجز التجاري، بينما يسعى اليوان إلى حماية التوظيف المحلي وتعظيم حصيلة الصادرات. وفي المدى المتوسط والطويل، تؤثر هذه الديناميات على أسعار السلع العالمية، أسواق النقد، حركة رؤوس الأموال، واستقرار الاقتصاد الدولي، مما يجعل الصراع بين العملتين محورا رئيسيا لفهم التوازنات الاقتصادية والسياسية العالمية.

الفصل الرابع: العلاقة التجارية الصينية الأمريكية في ظل تقلبات سعر الصرف يوان-دولار

جدول رقم (4-32): تفاصيل صراع العملات يوان-دولار

المحور	التفاصيل الأساسية
الطرفان الرئيسيان	الولايات المتحدة والصين
سبب الصراع	اتهام أمريكا للصين بإبقاء عملتها منخفضة لتعزيز الصادرات
السيناريو الأول (رضوخ الصين)	رفع اليوان → تراجع الصادرات الصينية → تباطؤ النمو الصيني → تحسن نسبي في الاقتصاد الأمريكي
السيناريو الثاني (عدم الرضوخ)	فرض رسوم متبادلة → توتر تجاري → انخفاض التجارة العالمية والنمو
الآثار العالمية	خطر ركود اقتصادي عالمي وتراجع الطلب على الطاقة
الحل المقترح من IMF	تعاون دولي لتحقيق توازن بين الاستهلاك والادخار والتصدير والاستيراد
النتيجة الواقعية	صعوبة تنفيذ التنسيق الدولي بسبب تضارب المصالح بين الاقتصادات الكبرى

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم (4-33): سيناريوهات حرب العملات يوان-دولار

العنصر	رضوخ الصين	عدم رضوخ الصين
سعر اليوان	يرتفع	يبقى منخفضاً
الصادرات الصينية	تتخفض بسبب ارتفاع الأسعار	تبقى قوية نسبياً
النمو الاقتصادي الصيني	يتباطأ	يتأثر جزئياً بسبب الرسوم الأمريكية
العلاقات التجارية	تهدأ مع أمريكا	تتوتر بشدة
أثر عالمي	دعم للدولار وضغط على اقتصادات التصدير	اضطراب في التجارة العالمية

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الرابع: دراسة إحصائية لأثر سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري الصيني

تهدف هذه الدراسة الإحصائية إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي والميزان التجاري الصيني بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024 وقد تم اعتماد سعر صرف اليوان مقابل الدولار باعتباره المتغير المستقل، في حين يمثل الميزان التجاري الصيني من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية المتغير التابع. تعتمد الدراسة على بيانات سنوية تغطي 29 سنة، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها ومدى تأثير تغيرات سعر الصرف على تطور الميزان التجاري بين البلدين.

أولاً: التحليل الوصفي للمتغيرات

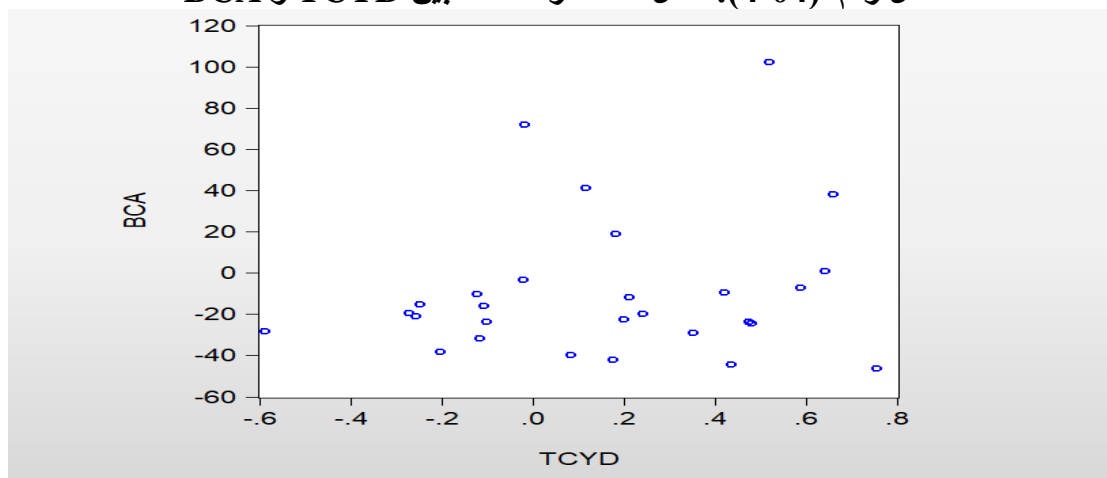
أظهرت البيانات الخاصة بسعر صرف اليوان مقابل الدولار وجود تغيرات ملحوظة خلال فترة الدراسة، نتيجة التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الاقتصاد الصيني، والإصلاحات التدريجية التي انتهجتها السلطات النقدية الصينية في إدارة سعر الصرف.

أما الميزان التجاري البيئي بين الولايات المتحدة والصين فقد عرف اتجاهها متزايدا نحو العجز من الجانب الأمريكي خلال أغلب سنوات الدراسة، وهو ما يعكس النمو السريع للصادرات الصينية نحو السوق الأمريكية مقارنة بالصادرات الأمريكية نحو الصين، كما تبين الرسوم البيانية للسلسلتين وجود اتجاه عام متزايد للعجز التجاري الأمريكي بالتزامن مع التغيرات التي شهدتها سعر صرف اليوان مقابل الدولار، مما يشير مبدئياً إلى وجود علاقة بين المتغيرين.

ثانياً: تحليل العلاقة بين المتغيرين

من خلال دراسة شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار والميزان التجاري البيئي، يتبين وجود علاقة خطية واضحة بين المتغيرين، حيث تميل النقاط إلى التركز حول اتجاه عام صاعد.

شكل رقم (4-04): شكل الانتشار للعلاقة بين TCYD و BCA



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 08.

ولقياس قوة العلاقة بين المتغيرين تم الاعتماد على معامل الارتباط الخطي البسيط، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار والميزان التجاري البيئي، كما تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر سعر الصرف على الميزان التجاري، وتوصلت النتائج إلى أن العلاقة بين المتغيرين موجبة، بما يعني أن التغيرات في سعر صرف اليوان مقابل الدولار تنعكس بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري البيئي بين البلدين.

وقد أمكن تمثيل العلاقة بالمعادلة التالية:

$$BC = -12,03 + 17,94 TCYD$$

حيث تشير هذه النتيجة إلى أن زيادة وحدة واحدة في سعر صرف اليوان مقابل الدولار تؤدي في المتوسط إلى زيادة قيمة رصيد الميزان التجاري الصيني بحوالي 17,94 مليار دولار.

ثالثاً: تفسير النتائج

تشير النتائج الإحصائية المتوصل إليها إلى وجود علاقة ذات دلالة بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار والميزان التجاري الصيني حيث يتبين أن سعر الصرف يعد أحد العوامل المؤثرة في تطور المبادلات التجارية بين البلدين كما يساهم تغيير قيمة العملة الصينية في التأثير على القدرة التنافسية للصادرات الصينية داخل السوق الأمريكية، كما توضح النتائج أن تأثير سعر الصرف لا يمثل العامل الوحيد المحدد للميزان التجاري، بل يتداخل مع مجموعة من العوامل الأخرى، من بينها حجم الإنتاج الصناعي الصيني، والسياسات التجارية المتبعة في البلدين، ومستويات الطلب والاستهلاك، إضافة إلى تطورات سلاسل الإمداد العالمية.

وبصفة عامة تؤكد الدراسة وجود ارتباط واضح بين تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار واتجاه الميزان التجاري الصيني، وهو ما ينسجم مع الطرح الاقتصادي الذي يعتبر سعر الصرف أحد المحددات الأساسية للتنافسية التجارية الدولية.

رابعاً: تفسير النتائج

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة موجبة بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار والميزان التجاري الصيني بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024 وتؤكد النتائج أن تغيرات سعر الصرف ساهمت في التأثير على اتجاهات التجارة الثنائية بين البلدين، غير أن هذا التأثير لا يمكن فصله عن العوامل الهيكلية الأخرى المرتبطة بالاقتصادين الأمريكي والصيني.

كما تدعم النتائج الرأي القائل بأن سياسة سعر الصرف الصينية شكلت أحد العوامل التي ساعدت على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصينية في الأسواق العالمية، وهو ما ساهم في استمرار الفوائض التجارية الصينية والعجز التجاري الأمريكي خلال جزء كبير من فترة الدراسة وبذلك تتوافق نتائج الدراسة الإحصائية مع ما توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية الحديثة، والتي ترى أن سعر الصرف يمثل أحد المحددات المهمة للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية، إلى جانب العوامل الإنتاجية والتجارية والمالية الأخرى المؤثرة في الاقتصاد العالمي.

يمكن الإضافة أنه شهدت العلاقات التجارية الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية تطوراً متسارعاً منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين أواخر سبعينيات القرن العشرين، حيث تعزز هذا المسار بشكل ملحوظ خلال الفترة الممتدة من عام 1979 إلى العقد الثاني من الألفية الثالثة ويعكس هذا التطور العميق تحولات هيكلية جوهرية في كل من الإقتصاديين الأمريكي والصيني، تمثلت في توسع القدرات الإنتاجية الصناعية الصينية واندماجها المتزايد في سلاسل القيمة العالمية، مقابل تصاعد النزعة الاستهلاكية واعتماد الإقتصاد الأمريكي على الواردات الصناعية. وقد أسفر هذا التبادل التجاري عن اختلال هيكل مزمّن في الميزان التجاري الثنائي، جاء في معظمه لصالح الصين، التي تراكمت لديها فوائض تجارية كبيرة تجاه الولايات المتحدة، وهو ما أثار على مدى سنوات اهتماماً متزايداً وقلقاً متواصلاً لدى صنّاع القرار والباحثين الإقتصاديين الأمريكيين، خاصة فيما يتعلق بتأثيراته على الصناعة المحلية وسوق العمل والأمن الإقتصادي وتشير نتائج الدراسات، التي توسعت لاحقاً لتشمل فترات زمنية تمتد من منتصف التسعينيات إلى ما بعد عام 2020، إلى أن سعر الصرف الثنائي بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني يعد من بين أهم المحددات الإقتصادية المؤثرة في تطور الميزان التجاري الأمريكي-الصيني، إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية، مثل فروق التكاليف الإنتاجية والسياسات التجارية الحمائية والتغيرات في سلاسل الإمداد العالمية، ولا سيما بعد تصاعد التوترات التجارية، وعليه فإن تحليل تطور الميزان التجاري بين البلدين لم يعد يقتصر على متغير سعر الصرف فحسب بل أصبح يستلزم مقارنة متعددة الأبعاد تأخذ في الحسبان التغيرات البنوية في الإقتصاد العالمي.

خلاصة الفصل:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأكبر عالمياً، ويظل الدولار الأمريكي العملة المحورية في النظام النقدي الدولي، بوصفه عملة الاحتياطي الأساسية وأداة التسويات الدولية في التجارة والتمويل. غير أن هذه المكانة المهيمنة بدأت تواجه ضغوطاً متزايدة، نتيجة تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأمريكي من جهة، وبروز قوى اقتصادية صاعدة من جهة أخرى، وعلى رأسها الصين. لقد حققت الصين نمواً اقتصادياً سريعاً مدفوعاً بالتصدير والاستثمار الصناعي، ما مكّنها من ترسيخ مكانتها كقوة دولية كبرى، لا يقتصر تأثيرها على المجال الإقليمي الآسيوي، بل يمتد ليشمل البنية الاقتصادية العالمية برمتها. ومع تعاظم الدور الصيني، أصبح من غير الممكن فصل التفاعلات الاقتصادية الدولية عن أثر سياساتها التجارية والنقدية، خصوصاً في ملف سعر الصرف. ففي إطار العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين، توسعت التجارة الأمريكية-الصينية بشكل غير مسبوق. ورغم ذلك، ظلت نتائج هذا التوسع تميل لصالح الصين، التي تحققت فائضاً تجارياً كبيراً مع الولايات المتحدة. وقد تحققت هذه الفائض نتيجة قوة القدرة التنافسية للصين في الصناعات التصديرية، إضافة إلى عامل محوري ألا وهو سياسة سعر الصرف التي تنتهجها بكين. يحتل سعر صرف اليوان مقابل الدولار موقعاً مركزياً في قلب التوازن التجاري بين البلدين. فوفق تقديرات وزارة الخزانة الأمريكية، بلغ فائض الحساب الجاري الصيني نحو 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024، وهو رقم يعكس استفادة الصين الكبيرة من نموذج اقتصادي قائم على التصدير. وترجع واشنطن جزءاً رئيسياً من هذا التفوق إلى ما تصفه بـ "الإبقاء المتعمد على انخفاض قيمة اليوان" مقارنة بالدولار، مما يمنح السلع الصينية ميزة سعرية في الأسواق العالمية. هذه النقطة بالتحديد تمثل جوهر ما يعرف بـ حرب العملات بين البلدين. فالولايات المتحدة تتهم الصين منذ سنوات بالتدخل في سوق الصرف عبر:

- إدارة دقيقة لسعر اليوان بعيداً عن آليات السوق الحر.
- استخدام الاحتياطات الضخمة من النقد الأجنبي لدعم استقرار العملة عند مستويات منخفضة نسبياً.
- حماية قطاع التصدير من تقلبات السوق العالمية.

في المقابل، ترى الصين أن إدارة سعر الصرف هي ضرورة لضمان الاستقرار المالي الداخلي، وتجنب تقلبات مفرطة قد تعرض نظامها الإنتاجي وسلاسل التوريد لاضطرابات حادة. وتتجاوز آثار سياسة سعر الصرف مجرد التبادل التجاري، إذ تؤثر في مجموعة من الملفات المرتبطة بالهيمنة النقدية الدولية، أبرزها:

- استمرار الدولار كعملة احتياطي مهيمنة.
 - محاولات الصين تدويل اليوان عبر توسيع استخدامه في التجارة والمقاصة المالية الدولية.
 - تحركات الولايات المتحدة لمنع الصين من توسيع نفوذها النقدي، عبر قيود تجارية ومالية.
- ويعد الخلاف حول سعر الصرف مؤشرا عميقا على تحول ميزان القوى الاقتصادية. فبينما تعتمد الولايات المتحدة على مكانة الدولار ودورها المالي العالمي، تعتمد الصين على قدرتها الإنتاجية وسياسة نقدية موجهة تحافظ على تنافسية صادراتها.
- إن صعود الصين الاقتصادي لا يرجع فقط إلى معدلات النمو المرتفعة أو التوسع التجاري، بل يرتبط بعمق بإستراتيجية نقدية مدروسة جعلت من سعر الصرف أداة رئيسية لتعزيز قوتها التنافسية. وفي المقابل، تعتبر الولايات المتحدة هذا السلوك تهديدا مباشرا لتوازن التجارة العالمية ولمكانة الدولار باعتباره العمود الفقري للنظام النقدي الدولي. وهكذا أصبحت حرب العملات محورا أساسيا لفهم العلاقات بين أكبر اقتصادين في العالم، وعنصرا رئيسيا في تفسير التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي الدولي في القرن الحادي والعشرين.

الختامة

الخاتمة العامة

نختتم هذا البحث بمحاولة تقديم فهم معمق للتحويلات الجذرية التي يشهدها النظامان التجاري والنقدي الدوليان في ظل اتساع دائرة التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى، وتحديدًا في سياق العلاقة التجارية الأمريكية-الصينية. لقد بينت الدراسة أن العولمة وما رافقها من تحرير للتجارة ورؤوس الأموال قد أعادت تشكيل أنماط التبادل الدولي، كما أدت إلى بروز إختلالات هيكلية في الاقتصاد العالمي، كان لها دور أساسي في نشوء حرب العملات واتساع نطاقها.

وخلصت الدراسة إلى أن التفاعلات النقدية والتجارية التي تحكم العلاقات بين الدول لم تعد قائمة على مبادئ المنافسة التقليدية، بل أصبحت متشابكة ومعقدة بفعل السياسات النقدية التوسعية، وتدخلات البنوك المركزية في تحديد أسعار الصرف، والسعي إلى تحسين المراكز التجارية عبر خفض قيمة العملات. وقد أظهرت النتائج أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تعد نموذجًا واضحًا للتوتر القائم بين اعتبارات التجارة الدولية ومتطلبات النظام النقدي الدولي، حيث يتداخل الاقتصاد بالاستراتيجي، والمالي بالسياسي.

كما أبرزت الدراسة أن النظام النقدي الدولي يشهد حالة من عدم الاستقرار البنوي نتيجة غياب قواعد صارمة تنظم علاقة القوى النقدية الكبرى، الأمر الذي يفتح الباب لتكرار أزمات مالية قد تمتد آثارها إلى التجارة الدولية والنمو العالمي وتؤكد نتائج البحث أن استمرار حرب العملات قد يقود إلى تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع مستويات الحماية التجارية، ما قد يعيد تشكيل خريطة النفوذ الاقتصادي خلال العقود القادمة.

تجدر الإشارة إلى أن تحليل العلاقة الأمريكية-الصينية في ضوء تقلبات سعر صرف الدولار-يوان وضح أن التنافس بين البلدين يتجاوز كونه تجارياً أو نقدياً، ليعكس صراعاً عميقاً حول قيادة النظام الاقتصادي العالمي وهو ما يجعل مستقبل هذا النظام مرهوناً بمدى قدرة المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، على إعادة بناء قواعد تنسجم مع التحويلات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

في ظل الهيمنة الأمريكية المستمرة على النظام العالمي، وغياب قطب دولي قوي يعادلها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينات، توجه التركيز نحو الصين بوصفها المنافس الأبرز للولايات المتحدة فمن الناحية الاقتصادية، حققت الصين في العقود الماضية معدلات نمو مهمة، وإن وصلت وتيرة نموها مؤخراً إلى نحو 5٪ حسب تقرير الهيئة الوطنية للإحصاء الصيني لعام 2025. كما حافظت الصين على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، ما يمنحها قدرة إستراتيجية في العلاقات المالية الدولية.

وعلى الصعيد التجاري، باتت صادرات الصين بأسعار منافسة تشكل ضغطاً على الدول الصناعية الكبرى.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، سعت الدراسة إلى تحليل محددات العلاقة التجارية الأميركية - الصينية، خاصة مكون تخفيض قيمة العملة. استخدمت في التحليل مداخل المرونة والاستيعاب لتقييم مدى فاعلية هذه السياسة في تحسين الميزان التجاري ومع اعتماد هذه السياسة من قبل عدة دول، اندلعت ما يعرف بحرب العملات، أي سباق لخفض سعر الصرف، وهو سباق لا يضمن فائزاً واحداً بل يخلق آثاراً سلبية على الاقتصاد العالمي.

كما شملت الدراسة تحليلاً إسقاطياً يجمع بين النظرية والتطبيق من خلال دراسة التبادل التجاري الأميركي - الصيني في ظل تخفيض قيمة اليوان، واستكشاف ما إذا كانت شروط النجاح لتحقيق مكاسب تصديرية متحققة. لذلك لجأت الدراسة إلى تحليل إحصائي يربط بين الميزان التجاري الصيني وسعر صرف الدولار مقابل اليوان.

- أهم نتائج الدراسة:

- حرب العملات هي أداة اقتصادية متبعة من بعض الدول الكبرى، تعتمد على تدخل نقدي لخفض قيمة العملة بهدف تعزيز القطاعات التصديرية، لكن هذه السياسة تضر بالمصالح التجارية للدول الأخرى، وقد تؤدي إلى ردود فعل انتقامية كالرسوم الجمركية.
- في حرب العملات، لا يوجد غالب دائم، فنجاح سياسة خفض العملة في بلد ما قد يترجم في المدى القصير إلى مكاسب، لكنه قد يولد أضراراً على شركائه التجاريين، ويزيد من مخاطر الركود العالمي بسبب تصاعد القيود التجارية.
- الاقتصاد الأمريكي يواجه تحديات: عجز مالي متنام، تكاليف حروب دولية، وانخفاض تدفق بعض الاستثمارات. من جهة أخرى، يظل الطلب القوي المحلي مهيماً، لكنه لا يعوض دائماً ضعف الإنتاج أو العجز التجاري.
- الاقتصاد الصيني برغم نجاحه في النمو، يعاني من ضغوط داخلية: سوق عقارات هش، ديون محلية مرتفعة، وإعادة هيكلة للاقتصاد نحو مزيد من الاستهلاك المحلي والخدمات.
- النموذج الاقتصادي الصيني يعد فريداً، وقد حظي باهتمام دولي كبير، خاصة بالنظر إلى تحوله من اقتصاد صناعي كثيف العمالة إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وتكنولوجياً.

- حصة الصين من الصادرات العالمية ارتفعت بشكل كبير، مما جعل لها دورا محوريا في التجارة الدولية، ورغم تفوق الولايات المتحدة في بعض الواردات، تصاحب هذا التفوق عجز تجاري مزمن لصالح الصين.
- القلق الأميركي يكمن في أن المنافسة الصينية مدعومة ليس فقط بالإنتاجية لكنها مرتبطة أيضا بسياسات نقدية تعزز التصدير من خلال الحفاظ على يوان منخفض القيمة (أو متحكم به).
- هناك تأثير كبير لسعر صرف الدولار على التجارة العالمية، خاصة وأن الكثير من المبادلات مقومة بالدولار.
- تحليل إحصائي يشير إلى وجود علاقة مهمة بين الميزان التجاري الصيني-الأميركي-الصيني وسعر صرف اليوان-دولار: تغير كبير في سعر الصرف يؤثر بعمق على الفائض أو العجز التجاري بين البلدين.

- توصيات البحث:

- ضرورة معالجة العجز المالي في الميزانية العامة الأميركية من خلال مراجعة الإنفاق، لا سيما الإنفاق الدفاعي، وإدخال إصلاحات اقتصادية تسمح بتخفيف الضغوط المالية.
- إعادة النظر في قواعد التجارة الدولية وإصلاح النظام النقدي العالمي لضمان استقرار أكبر في أسعار الصرف ومنع المنافسة الضارة بين العملات.
- تبني آليات لإدارة مخاطر تقلبات الصرف، مثل تطوير أسواق الصرف الأجلة، وإدارة احتياطات العملات الأجنبية بشكل احترازي.
- تنويع احتياطات العملة الأجنبية للدول لتقليل التبعية لدولة واحدة، وتحسين قدرتها على تحمل الصدمات.
- تشجيع التنوع في الصادرات والواردات لتخفيف التبعية لاقتصاد تصديري أو استهلاكي مهيمن.
- الاقتداء ببعض جوانب التجربة الصينية في تطوير اقتصاد تنافسي، مع ضرورة تكيف النموذج المحلي لكل دولة بدلا من النسخ المباشر.

- آفاق للأبحاث المستقبلية:

- تحليل أثر تقلبات الدولار متعدد الاتجاهات على التجارة العالمية، وليس فقط بين أميركا والصين.
- دراسة العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدولار وأسعار السلع الأساسية مثل النفط.

- بحث معمق في تجربة الصين في خفض قيمة العملة: مدى نجاح هذه الإستراتيجية على المدى الطويل وتأثيرها على النمو المستدام.

وفي الأخير، يأمل الباحث أن يكون هذا العمل قد أسهم في إغناء النقاش الأكاديمي حول التفاعل بين النظامين التجاري والنقدي، وحول الدور الذي تلعبه العملات في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي، مع التأكيد على أن هذا الموضوع يبقى مفتوحاً أمام المزيد من الأبحاث المستقبلية التي تجمع بين التحليل النظري والدراسة القياسية المتقدمة.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ- الكتب:

- إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين دراسة ملامح القوة وأسباب الصعود، إيتراك للنشر، القاهرة، 2008.
- إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للنشر، القاهرة، 2005.
- إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الإيديولوجية والنفعية البراغمتية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2002.
- إبراهيم السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير، عمان، 2010.
- إبراهيم العدلي، الاقتصاد الدولي، دار وائل للنشر، عمان، 2014.
- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- إبراهيم محمود نحمد علي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار إجادة، القاهرة، 2020.
- أبو وقف عبد الغفار، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
- أحمد السمان، تحليل السياسات النقدية وتأثيرها في استقرار الأسواق العالمية، دار صفاء للنشر، عمان، 2020.
- أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 2000.
- أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- أحمد عارف عساف ومحمد حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق، المنصورة، 2000.
- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، الطبعة الثالثة، 2010.
- أحمد عبد الله الزهراني، النظام النقدي الدولي وقواعد الذهب، مكتبة النهضة، جدة، 2010.
- إسم غير مذكور، أنظمة أسعار الصرف - تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- أنس البكري، الأسواق المالية الدولية، دار البداية، بيروت، 2009.
- إيمانويل والرشتاين، تحليل النظم العالمية، ترجمة: ميشيل كيلو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- بسام حجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- بسام حجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار حسن العصرية، بيروت، 2010.
- بسام حجار، نظام النقد الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- بهية بوكروخ، الاضطراب المالي العالمي أزمة مطلع القرن الحادي والعشرين، مقامات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بوخاري لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010.
- جايمس ريكاردز، حروب العملات: افتعال الأزمة العالمية الحالية، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2019.
- جبوري محمد، أنظمة أسعار الصرف: تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- جراهام دونكلي، التجارة الحرة: الأسطورة والواقع والبدائل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
- جوزيف إي ستيجليتز، العولمة وأثرها السلبي على الشعوب، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
- جوزيف إي ستيجليتز، كيف نجعل العولمة مثمرة، بترجمة فايز حكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- دارشيني ديفيد، سطوة الدولار: رحلة مذهلة لدولار أمريكي لفهم طبيعة الاقتصاد العالمي، مؤسسة هندواي للنشر، القاهرة، 2023.
- رزوق أحمد، الدولار والنظام النقدي العالمي: قراءة تحليلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020.
- رشاد العصار وعليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.
- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.
- الزبيدي عبد الحسين، الاقتصاد الدولي، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
- زكي رمزي، الاحتياجات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع الإشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
- زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف سلسلة عالم المعرفة، دار المستقبل العربي، الكويت، 2000.
- زكي رمزي، العولمة المالية. الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، دار المستقبل العربي، الكويت، 2000.

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2000.
- سعود جايد ومشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران، عمان، 2010.
- سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية مع ملاحق لأهم الاتفاقيات العربية، الجزء الأول، دار الشروق، عمان، 2008.
- سمير أمين، الرأسمالية في نظام العولمة: إدارة المجتمع المعاصر، دار الفكر الجديد، بيروت، 2007.
- سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية وأثارها على التطور الاقتصادي، دار الفرقد، دمشق، الطبعة الأولى، 2005.
- سي بولد هالوود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- الشمري خالد، أنظمة أسعار الصرف تقييم واختيار، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- صادق حسين، التمويل الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.
- صقر ع. ف، الاقتصاد والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- الطراونة عوض، التجارة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 2005.
- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004.
- عبد الحسين جليل عبد الحسن ألغابي، سعر الصرف وإدارته في ظل الأزمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- عبد الحميد عبد الفتاح، الاقتصاد النقدي الدولي: النظرية والسياسة والتطبيقات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2021.
- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- عبد الخالق ع، الاقتصاد العالمي والعولمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- عبد الرحمن الحسين، الاقتصاد الدولي: نظريات وتطبيقات، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.
- عبد الرحمن يسري أحمد وإيمان محب زكي، الإقتصادات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.
- عبد القادر تومي، مصطلحات العولمة، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يربيد للنشر، عمان، 2006.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- عبد المطلب عبد الحافظ، التمويل الدولي، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، 2018.
- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكي، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.
- عبد المنعم السيد، العولمة المالية وأزمات النظام النقدي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023.
- عبد المنعم سيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

- عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي تجارب عربية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مجدلاوي للنشر، عمان، 2000.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
- غالب عوض صالح وعبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة، مركز طارق للخدمات الجامعية، عمان، 2000.
- غريغوري كلارك، الاقتصاد العالمي نشأته وتطوره ومستقبله، دار العربية للعلوم، بيروت، 2010.
- غسان دبية، الاقتصاد العالمي في زمن التحولات النقدية، دار الفارابي، بيروت، 2022.
- فارس رشيد ألبياتي، الوجود في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار أيلة، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مطبعة سامي، الإسكندرية، 2005.
- كراوذر، الموجز في اقتصاديات النقود، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر.
- لوموان فرانسواز، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعدان، الدار الدولية للنشر، دمشق، 2010.
- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناثر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- مجيد ضياء الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009.
- مجيد ضياء الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.
- محمد إشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق للنشر، عمان، 2009.
- محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
- محمد حسن يوسف، الذهب والنفط والدولار: مثلث القوة في الاقتصاد العالمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2019.
- محمد حسين المحمود، النظام النقدي الدولي: تطوره ووظائفه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.
- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- محمد دويدار، إدارة الأعمال الدولية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2018.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصادي-النقدي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحريك التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- محمد نبيل، العولمة المالية وتحديات السيادة النقدية لدول نامية، دار النهضة العربية، بيروت، 2017.
- محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، القاهرة، 2010.
- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.
- محمود فياض، المعاصر في قوانين التجارة الدولية، دار الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- مروان أسعد رمضان وآخرون، التطور الاقتصادي ودوره في حركة النمو العالمي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر.
- مصطفى العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، اتحاد الكتب العرب، دمشق، 2008.
- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- مؤمن علي ناصر ومصطفى كافي ويوسف كافي، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2016.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، بترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2006.
- ناصر عدون دادي ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي وزيادة حركة التبادل بين الدول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012.
- نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- نير البغدادي، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الجامعة الجديدة، بيروت، 2012.
- هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1991.
- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، دار الإثراء، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، عمان، 2009.
- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي. قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001.
- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

ب- الرسائل والأطروحات:

- أوكيل نسيمية، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- زير مي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- صدر الدين جوالي، النمو والتجارة الدولية للدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006.
- عيسى الدراجي، النظام النقدي الدولي في ظل العولمة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.
- قريسي ياسين، تحويل الفوائض النفطية إلى محفظة مالية دولية في إطار صندوق سيادي دراسة حالة أهم التجارب الدولية خلال الفترة 2009/2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017.
- ودان بو عبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2015.

ت- الندوات والمؤتمرات:

- خالد حنفي وآخرون، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية: رؤية عربية، مؤتمر علمي رقم 10، الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة العالمية، ديسمبر 2009، بيروت.
- عبيدات ياسين وبيوض محمد العيد، تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل "دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 2014، جامعة الجزائر 3.
- علي لطف، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية فرص وتحديات أمام الدول العربية، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية "الفرص والتحديات أمام الدول العربية"، 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.
- فؤاد حمدي بسيسو، مداخلة بعنوان الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤتمر إصلاح النظام النقدي المالي والدولي، 19-20 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت.
- محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مداخلة بمؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، لبنان، 13-14 مارس 2009.

ث- المجالات والدوريات:

- أحمد الشهري، التضخم الأمريكي والسيطرة عليه دون صدمة اقتصادية، مجلة الاقتصادية، مارس 2025، الرياض.
- أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد رقم 85، 2010، السفارة السورية في العراق.
- إسوارس براساد، الخطوات القادمة أمام الصين، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 03، سبتمبر 2005، الجزائر.
- برايان هاموند وآخرون، التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، مجلة التمويل والتنمية تحت عنوان كيف يمكننا مساعدة الفقراء، المجلد 37، العدد 4، ديسمبر 2000، صندوق النقد الدولي.
- بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.

- بن خيرة ميلود وطبيب سعيدة، أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني، جامعة الجلفة، 2020، الجزائر.
- بوشنافة أحمد ولعلمي فاطمة، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، 2012، الجزائر.
- بوكساني رشيد وديبش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد رقم 04، 2004، مركز البصيرة، الجزائر.
- بولويز عبد الوافي وقط سليم وبن الطاهر حسين، أثر التقلبات في النظام النقدي الدولي على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017، جامعة عباس لغرور، خنشلة.
- بينوا كيريه وجان بيزاني فيري، قضية الإهمال بحسن نية للعمل على استقرار سعر الصرف، مجلة التنمية والتمويل بعنوان إصلاح البنيان المالي، المجلد 36، العدد الثالث، سبتمبر 2000، صندوق النقد الدولي.
- جلال عزايض وحاجي علجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر.
- جليل شيعان ضمد البيضاني، حرب العملات والنظام النقدي الدولي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد الثاني، 2011، العراق.
- الحجامي أحمد، النظام النقدي الدولي في ظل مشروع كينز-وايت 1943-1944، مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية، المجلد 2، العدد 1، الرفاعي، 2024، العراق.
- حسين أحمد السلوم، حرب العملات، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد العاشر، 2010، الجزائر.
- حميد الجميلي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، 2004، أبوظبي.
- خليل محمد، النظام النقدي الدولي: الواقع وإشكالية الإصلاح، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 2015، جامعة الجزائر.
- خور هوي إي وكريو بيبيونج، آسيا: منظور عن أزمة الرهونات دون الممتازة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008، صندوق النقد الدولي.
- رجا المرزوقي، نظام سعر الصرف العالمي ودوره في خلق الأزمات الاقتصادية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6223.
- زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث عالم، مجلة المعرفة، العدد 118، 2000، الكويت.
- سامي محمد قاسم نعمان، الأهمية الاقتصادية والسياسية للصناعات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، 2025، جامعة مصراتة.
- سعيد النجار، التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 51، 2006، الإسكندرية.
- صالح صالح، الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكلة التنظيمي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، 2000، الجزائر.
- عبد الرحمن أحمد، العوامل المؤثرة في أسعار الذهب في ظل تقلبات أسعار الصرف العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية، 2023، جامعة القاهرة.
- عبد الله محمود، الإصلاح الاقتصادي في الصين: من الاشتراكية المركزية إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، العدد 45، مجلة دراسات اقتصادية، الطبعة الثانية، 2023، جامعة القاهرة.
- العلي سمير، تحليل ديناميكية العلاقة بين الدولار والذهب في ظل الأزمات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتمويل، 2021، جامعة دمشق.
- علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010، العراق.
- عمر عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، مجلة مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 08 ماي 1945، 2017، قالمة.
- عمر عبدة سامية، النظام النقدي والمالي الدولي، مديرية النشر الجامعي، جامعة 08 ماي 1945، 2016، قالمة.
- قط سليم وبولويز عبد الوافي، النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية ومستقبل الدولار الأمريكي، المجلد 36، العدد 1، 2022، جامعة الجزائر 03.
- كريم نعمة، أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة علوم إنسانية الإلكترونية، العدد 27، 2017، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر.
- مالكوم نايت وجوان سالوب، النظام النقدي الدولي الجديد، مجلة التمويل والتنمية، العدد 15، 2007، صندوق النقد الدولي.
- محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، جامعة فسنطينة 2.

- محمد عبد الشفيق عيسى، النظام المالي العالمي...إرث الماضي و ضرورات الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، 2009، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.
- محمد فرحي، عقبات في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، مجلة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد رقم 05، 2008، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- محمود علي أحمد العرقوبي، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية-الصين-سنغافورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2024، جامعة المنصورة.

ج- التقارير والمنشورات:

- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة المالية العالمية، 2009.
- تقرير صادر عن البنك الدولي، آفاق أسواق السلع الأولية: الطاقة والنفط والمعادن، 2024.
- تقرير صادر عن البنك الدولي، التجارة الدولية والتنافسية في ظل تقلبات أسعار الصرف، 2024.
- تقرير صادر عن البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي، 2019.
- تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، الأزمة والتعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2009.
- تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، الحفاظ على التعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2009.
- تقرير صادر عن صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي (2023-2022)، إدارة البحوث والإحصاء، أبو ظبي، 2023.
- تقرير صادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، التقرير السياسي النقدي، جويلية 2024.
- تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية، مقدمة في منظمة التجارة العالمية، إدارة الإعلام والنشر، جنيف، 2007.
- تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار العالمي 2024: الاستثمار في الانتقال المستدام للطاقة، جنيف: الأمم المتحدة، 2024.
- صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق، صحيفة وقائع، 30 مارس 2013.
- صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يعتمد إطارا لإصدار السندات للقطاع الرسمي، بيان صحفي 09/248، جويلية، 2009.
- صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يعلن زيادة غير مسبوق في الدعم المالي للبلدان منخفضة الدخل، بيان صحفي رقم 09/268، جويلية 2009.
- نشرة صندوق النقد الدولي، الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإفراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، مارس 2009.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Andrew Harison et autres, **Business International et Mondialisation**, 1^{ère} édition, édition de Boeck, Paris, 2004.
- ASEAN Secretariat & UNCTAD, **ASEAN Investment Report 2024: ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment**, 2024.
- Baldwin R & Wyplosz C, **The Economics of European Integration (6th ed.)**, Cambridge University Press, 2019.
- Barry J Eichengreen, **Globalizing capital: a history of the international monetary system**, Princeton university press, New Jersey, 2008.
- Cavusgil.S T Knight.G Riesenberger J.R, **International Business: The New Realities (5th ed.)**, Pearson, 2020.
- Chaib Beghdad, **Les perspectives du Commerce International**, HOUMA éditions, Alger, 2012.
- CLAIRE LEBIDEAU, **Les nouvelles théories du commerce international**, Université Rennes 2.
- Daniel W. Drezner, **Will currency follow the flag**, International Relations of the Asia-Pacific, Volume 10, 2010.
- Diane C Swonk, **Bye bye Miss American Pie The Outlook: Inequality and consumer angst**, KPMG US Economics, 2025.
- Draghi Mario, **Complementarily and coordination of macro economic and financial policies to tackle internal and external imbalances**, Banyu de France, Financial stability Review, No 15, February 2011.
- European Central Bank, **The international role of the euro**, Interim report, juin 2016.

- Filosa, R, **Monetary and real shocks**, the business cycle and the value of the euro, working papers no 154 bank for international settlements, 2004.
- Franklin Allen et Douglas Gale, **Understanding Financial Crises**, Oxford University Press, New York, 2007.
- García-Vega M & Hofmann P & Kneller R, **Multinationals and the globalization of R&D**, 2019.
- General Imports by Industry/Commodity Sectors, 2018-2022.
- Hill C.W. L, **International Business: Competing in the Global Marketplace (10th ed.)**, McGraw-Hill Education, 2015.
- Hong Bing Song, **Currency War**, Beijing, China Citic Press, 2007.
- Hornby W. & othors, **Business Economics**, henry ling ltd, U.K, 2007.
- Jackson J, **The United States as a net Debtor Nation : Overview of the International Investment Position**, Congressional Research Services, United States, October 2007.
- Jacques Attali, **La Crise et après ?**, Fayard, édition actualisée, Paris, 2009.
- Jacques Gravereau & Jacques Trauman, **Crises Financières**, Economica, Paris, 2001.
- Jean Luc Bailly & Gilles Caire & Arcan Gelofigliuzzi & Valérie Lelievre, **L'Economie Monétaire et Financière**, Bréal sous Montfort, 2006.
- Kamel Cherit, **L'Organisation Mondiale du Commerce**, 3^{ème} édition, éditions grand Alger livres, Alger, 2007.
- Kheldi Mokhtar, **Le Développement Local**, Office des publications universitaires, Alger, 2012.
- Kofi Annan, **WORLD INVESTMENT REPORT Promoting Linkages**, New York and Geneva, United nations, 2001.
- Krugman P R & Obstfeld M & Melitz M J, **International Economics: Theory and Policy (11th ed.)**, Pearson, 2018.
- Krugman P. R. & Obstfeld M, **International economics: Theory and policy (8th ed.)**, Pearson Education, 2009.
- Lindsay Whipp & Peter Garnham, **Tokyo Currency Move Surprises Markets**, Financial times, September 2010.
- Mattoo A & Subramanian A, **From Doha to the nesctbreton woods**, Foreign Affairs Magazine, 2009.
- Melissa Murphy & Wen Jin Yuan, **Is China Ready to Challenge theDollar?**, Internationalization of the Renminbi and Its Implications for the United States, A Report of the CSIS, October 2009.
- Michel Rainelli, **L'Organisation Mondiale du Commerce**, 6^{ème} édition, édition de la découverte, Paris, 2002.
- **Multinational strategy, institutions and spillovers: the role of institutions in knowledge spillovers in emerging markets**, 2025.
- O'Rourke K.H, **Free Trade, Industrialization and the Global Economy 1815–1914 in The Sea in History – The Modern World**, Cambridge University Press, 2017.
- Paul Krugman, **L'Europe malade de l'austérité**, 2019.
- Pomeranz K & Topik S, **The World That Trade Created: Society, Culture, and the World Economy, 1400 to the Present (4th ed.)** Routledge, 2018.
- Porter M E, **The Competitive Advantage of Nations**, Free Press, 1990.
- Rodrik D, **The globalization paradox: Democracy and the future of the world economy**, W W Norton & Company, 2011.
- Salvator D, **International Economics**, John wihy & sons, New York, 2001.
- Steil Benn, **The Battle of Bretton Woods : John Maynard Keynes Harry Dexter White and the Making of a new world order**, Princeton university press, New Jersey, 2013.
- Sven Beckert, **Capitalisme: A Global History**, Penguin Books, 2025.
- The Pew center on the states, **The Debt Ceiling Debate : How a federal could impact states and cities**, July, 2011.
- UNCTAD World Investment Report 2004 : **The shift towards services** , Geneva, 2005.
- USITC, U.S. Trade by Industry Sector and Selected Trading Partners, Table US.15, U.S.

- Wayne M Morrison & Marc Labonte, **China's Currency: An Analysis of the Economic issues**, 2011.
- Wayne M. Morrison, **China-U.S. Trade Issues**, Congressional Research Service, January 7, 2011.
- Xiang Ming Li, **Trade Liberalization and Real Exchange Rate Movement**, IMF Staff Papers, No 3, Volume 51, 2004.
- Xuefeng Hu & Meng Guan, **On Currency Power**, International Journal of Economics and Finance, Vol 02, May 2010.
- Zsolt Darvas & Jean PISANI-FERRY, **The Threat Of Currency Wars**, European Perspectives, Issue December 2010.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي ل Standard and Poor's www.spglobal.com
- الموقع الرسمي ل U S Department of the Treasury www.home.treasury.gov
- الموقع الرسمي ل U S International Trade Commission (USITC) www.usitc.gov
- الموقع الرسمي لصحيفة الاقتصادية السعودية، www.aleqt.com
- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imf.org
- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، www.un.org
- الموقع الرسمي للبنك الدولي، www.worldbank.org
- الموقع الرسمي للبنك المركزي الصيني، www.pbc.gov.cn
- الموقع الرسمي للبنك المركزي الفرنسي، www.banque-france.fr
- الموقع الرسمي للحكومة الصينية، www.gov.cn
- الموقع الرسمي للكونغرس الأمريكي، www.congress.gov
- الموقع الرسمي للمتجر الرسمي لصندوق النقد الدولي، www.imfbookstore.org
- الموقع الرسمي للمكتب الوطني للإحصاء الصيني، www.stats.gov.cn
- الموقع الرسمي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA، www.miga.org
- الموقع الرسمي لمجلة Intereconomics، www.intereconomics.eu
- الموقع الرسمي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، www.federalreserve.gov
- الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي، www.albankaldawli.org
- الموقع الرسمي لمكتب التحليلات الاقتصادية الأمريكي، www.bea.gov
- الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية www.wto.org
- الموقع الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، www.unctad.org
- الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، www.un.org
- الموقع الرسمي لوزارة الحرب الأمريكية، www.defense.gov

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ